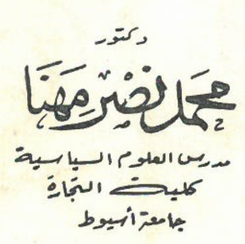
مشكلات الأقليات

في الوطن العربي





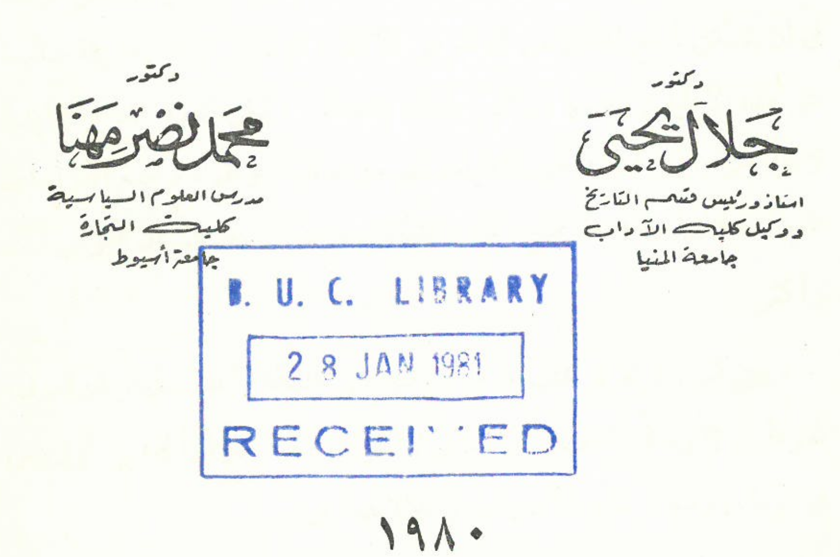
١٩٨٠



دار المعارف

مُشكلات الأقليات

في الوطن العربي



دكتور
جلال يحيى
استاذ ورئيس قسم التاريخ
ووكيل كلية الآداب
جامعة المنيا

دكتور
محمد نصر مهنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة
جامعة أسيوط

١٩٨٠

دار المعارف

مقـــدمة

يعتبر موضوع الأقليات من المواضيع الشائكة، نظرا لإرتباطه بتكوين الدولة نفسها، وحساسية كل دولة وخوفها من مواجهتها به، ومن جانب عدد من سكان هذه الدولة كبر أو صغر. كما أن الدول بشكل عام تخشى من أن تجد هذه الاقليات لديها، عونا من دول خارجية ضد مصلحة هذه الدولة، وفى صالح الأقليات ومن يقف فى صفها. ولذلك فإن الدول، وبخاصة حديثة التكوين تتناسى أهمية وأبعاد هذه المشكلات إن وجدت لديها، وتأمل فى نفس الوقت فى أن تتمكن، مع الزمن من أن تفرض الأغلبية الوطنية لونها وطريقة حياتها على هذه الأقلية وتهضمها، وتنهى بذلك المشكلة. ولكن الدول المدعمة الثابتة لا تجد حرجاً فى الحديث عن الأقليات الموجودة فيها، وتقوم بوضع الدراسات عنها، وتحاول جاهدة وضع الحلول لمشكلاتها حتى يتدعم البنيان القومى أكثر وأكثر.

وحتى اليوم لم يجرؤ كاتب عربى على التعرض لمشكلة الأقليات فى الوطن العربى، خوفاً من إثارة العواطف، والمساس بالنعرات، واستمراراً لدفن الرؤوس فى الرمال، رغم ارتفاع الأصوات فى مجالات أخرى.

ولذلك فقد رأينا، الزميل والصديق الدكتور محمد نصر الدين على مهنا، وشخصى أن نبدأ فى توجيه النظر الى الأشكال العامة لوجود أقليات فى وطننا العربى، حتى لا نستمر فى السير مع المقصرين.

ولقد عرفت الزميل الدكتور محمد نصر الدين على مهنا، منذ سنوات طويلة وعرفته باحثاً مدققاً، ومحايداً، يبحث وراء الظاهرة، ويجمع لها المادة العلمية،

بكل صبر وأناه ، ثم يقوم بدراستها دراسة علمية وبمنهج علمى متجرد ، فيرتب الاصول ، مع أولوياتها ، ويرجع الى الركائز الإقتصادية والإجتماعية لكى يكملها ببنيان واضح ثابت من عرض الموضوع أو المشكلة ، وبطريقة بناءة . ولقد عاصرته فى دراساته وأبحاثه ، وأعتز اليوم بزمالتنا لبعضنا .

وموضوع هذه الدراسة وهو مشكلات الأقليات فى الوطن العربى يعطينا ظاهرة عامة بوجود هذه الأقليات فى معظم الدول فى الوطن العربى ، دون أن يتحدث عنها أحد ، كما ذكرنا .

ولا شك فى أن مشكلات الأقليات تتعلق قبل كل شىء بمشكلة مجموعة من السكان ، تزيد نسبها أو تنقص داخل الكيان السياسى للدولة ، وتمثل تبعاً لذلك ظاهرة إجتماعية ، أو بشرية ، وقد يصل الأمر فى علاقة الأقلية بالأغلبية الى نشوب مشكلة سياسيه ، أوحتى قد يتطور بها الأمر الى أن تصل لمستوى المشكلة الدولية ، فى حالة تدخل عناصر أخرى لها صفة الدولة ومحاولة زيادة حدة العلاقة بين الطرفين توتراً أو عرض وساطة وحلول بينهما .

وكما نرى من هذه الدراسة فإن الصفة المميزة لبعض هذه الأقليات هى صفة العقيدة الدينية أو المذهبيـة كما هوالحال فى لبنـان ، رغم أن الجميع يتحدون وبعضهم فى إطار اللغة العربية . وقد تكون الصفة المميزة لهذه الأقليات مرتبطة بإختلاف اللغة أساساً التى تتحدثها الأقلية عن تلك التى تتحدثها الأغلبية ، ويظهر ذلك بوضوح فى الأقليات الموجودة فى شمال العراق والتى تتحدث اللغة الكردية وكذلك الأقليات الموجودة فى بعض المناطق الجبلية فى كل من الجزائر والمغرب الأقصى ، سواء كانوا من أصل قبائلى أو من أصل صنهاجى .

فعلينا أن نعترف فى هذا المجال بأن رجال الأقليات فى هذه المناطق يتحدثون

جميعاً اللغة العربية لكونها لغة القرآن ، قبل تحدثهم بها وبصفتها لغة الأغلبية ؛ كما أن إتصال هؤلاء الرجال من الأقليـات بغيرهم فى العمل يدفعهم الى التسليم بلغـة الأكثرية رغم احتفاظهم بلغتهم الأصلية ، لغة الأكراد ، أو القبائليين ، أو الرواثا فى شمال المغرب ، أو البرابرة فى الأطلس الأعلى . أما الانفصال اللغوى إن جاز هذا التعبير فنجده واضحاً بين الأغلبية وبين لغة المرأة، وهى الأم ، عنـد الأقلية . ونتيجة لعدم الإهتمام بتعليم المرأة ، والإحتفاظ بهـا فى منطقتها دون احتكاك بأبناء الأغلبية ، فإن أول كلمات ينطقها الطفل فى هذه المناطق تكون من لغة الأم ، وهى لغة الأقلية .

وسواء أكانت مشكلات الأقليات فى الوطن العربى قد قامت على أساس مذهبى ديـنى ، أو على أساس لغوى ، فإن درجة تركيز هذه الأقليـة بطريقة معينة ، ومكان توطن هذه الأقلية لهو موضوع جدير بالدراسة ، وبإهتمام الدارسين العرب ، خاصة وأن بعض هذه المشكلات وبخاصة فى لبنان وفى منطقة الاكراد فى شمال العراق ، وحتى فى فلسطين مع اسرائيل ليعتبر من الخطورة بمكان كبير .

ولا شك فى أن لكل مشكلة من هذه المشكلات « صيغتهـا » الخاصة بها ، وكان هذا هو السبب فى فصل كل منها عن الأخرى ، وإن كانت جميعاً موجودة داخل وطننا العربى العزيز .

ولا شك كذلك فى أن لكل مشكلة من هذه المشكلات حياة تاريخية ، وإن كان تناول هذه المشكلة قد إختلف من طريقة تناول المشكلة الأخرى إبتعاداً عن المنهج التاريخى ، ومسايرة لمنهج بحث العلوم السياسية التى تعتبر هى الثمرة النهائية لدراسـة التاريخ الحديث والمعاصر ، ووضع هذا السجل عملياً فى خدمة الدارسين ، والمجتمع بأكمله .

وعلى أن أحدد هنـا أن العبء الأكبر فى كتابة هذا الكتاب وفى فصوله المختلفة هى من مجهود زميلى وصديقى الدكتور محمد نصر الدين على مهنا ، إذ أننى لم أكتب فى هذا الكتاب سوى المقدمة ، والفصل الثامن الخاص بالاقليات فى جمهورية الجزائر ، والفصل التاسع والخاص بالاقليات فى المملكة المغربية . أما بقية الفصول ، من الفصل الاول حتى نهاية الفصل السابع ، وكذلك الفصل العاشر ، كل ذلك للدكتور محمد نصر الدين على مهنا ، ويحسب له علمياً .

ونرجو أن يكون هـذا الكتاب بداية طريق الدراسـة النقـدية فى نطاق المشكلات السياسية المعاصرة ، سواء ما يتعلق منهـا بمشكلات الوطن العربى ، أو يتعلق بالمشكلات العالمية .

وإنى إذ أقدم هذا الكتاب للقارىء والدارس، أرجو أن يسد نقصاً موجوداً فى المكتبة العربية .

وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية فى ٨ أكتوبر ١٩٧٩

دكتور

جلال يحى

الفصل الأول

لبنان

١ ــ الاطار الديموجرافى وتأثيره على مجتمع الأقليات اللبنانى .

٢ ــ لبنان فى فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الأقليات فى القانون الدولى فى هذه الفترة .

٣ ــ تأثر الدولة .

ــ المراجع .

١ - الاطار الديموجرافى وتأثيره على مجتمع الاقليات اللبنانى :

يعتبر التركيب الديموجرافى لسكان لبنان من أهم العوامل التى شكلت تاريخ لبنان الحديث والمعاصر . فسكان لبنان ينتمون إلى أشكال متعددة من الحزبية أو الطائفية المتصارعة : فهناك القيسية فى مواجهة اليمنية والجنبلاطية فى مواجهة اليزبكية والموارنة فى مواجهة الدروز والمسلمون فى مواجهة المسيحيين والأحزاب الرأسمالية الحديثة والبورجوازية فى مواجهة الأفكار والأحزاب الإشتراكية والتقدمية .

ويكثر المسلمون السنة فى طرابلس وفى السهول الساحلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب حتى صيدا وفى أجزاء فى الداخل . والسكان المسلمون كانوا هم أكثر سكان لبنان تحملا لعبء التصدى للحملات الصليبية خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين . وقد تمتع المسلمون السنة بالمكانة والمنزلة فى الإدارة والحكم خلال العهد العثمانى (١٥١٦ — ١٩١٧) وتميز المسلمون السنة كذلك بتفوقهم فى المجالات الثقافية والدراسات الدينية فضلا عن النشاط الاقتصادى ، وكان لهم دورهم فى مقاومة الإستعمار الأوربى على لبنان والشام .

أما المسلمون الشيعة فيتركزون فى السهل المعروف « بالبقاع » وكانت لهم تكتلاتهم وزعاماتهم القوية وهم على المذهب الأثنى عشرى . ويعتبر المستوى الثقافى بين الشيعة أقل منه لدى المسلمين السنة وربما يرجع ذلك فى الجانب الأكبر منه إلى طبيعة التركيب العشائرى الذى كان سائدا بينهم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإن كان هذا لم يمنع من ظهور مفكرين إسلاميين لهم مكانتهم الاجتماعية العالية التى برزت أكثر وضوحا نتيجة لهامشية وسطحية الحكم العثمانى وهو ما جعل الزعامات الشيعية القوية تبرز أكثر وأكثر مثل آل حرفوش فى بعلبك

وآل النصار فى جبل عامر، غير أن الشىء البارز فى تاريخ شيعة جبل عامل السياسى هو ذلك التحالف الكبير الذى دام فترة ليست بالقصيرة بين الشيوخ المتاولة والشيخ ظاهر العمر الثانى فى مواجهة الدولة العثمانية .

أما أكثر طوائف لبنان إستئثاراً بإهتمام الباحثين فهى طائفة الدروز ، ويوجد فى لبنان من هذه الطائفة نسبة صغيرة من التعداد الكلى لهذه الطائفة الموجودة فى كل من سوريا والأردن وإسرائيل .

ومن منظور تاريخى نجد أن التفوق الدرزى هو الذى ساد خلال عهد الأسرة المعنية منذ أوائل القرن السادس عشر حتى عام ١٦٩٧ وكذلك فى عهد الأسرة الشهابية ١٦٩٧ — ١٨٤٠ .

أما الموارنة فطائفة مسيحية شرقية تنتسب إلى القديس مار مارون ، وكانت قليلة العدد فى مراكزها الأولى فى شمال لبنان . وأخذت هذه الطائفة فى النمو مكونة فى أول الأمر مجتمعاً بسيط التركيب من ملاك وفلاحين ، ورجال الدين المارونيين الذين تعرضوا لتطورات عديدة أنعكست بوضوح على المجتمع المارونى وعلى الكنيسة المارونية، التى أخذت صورتها تتغير منذ القرن الثامن عشر، فأصبح التنظيم الكنسى على درجة كبيرة من الدقة، وتعمق أكثر وأكثر الفكر المارونى وإرتباط الشعب بالكنيسة المارونية حتى لقد أصبحت الأسر الكبيرة المارونية تلجأ إلى الكنيسة فى حل مشاكلها السياسية والإجتماعية .

ثم تأتى طائفة الروم الأرثوذكس وهى تلى الموارنة ، وفى حين لم يكن لدى السلطات العثمانية مفهوم واضح عن الموارنة كانت الطائفة الأرثوذكسية هى المعترف بها من جانب السلطان العثمانى، فكان لها تسلط على الطوائف الكاثوليكية. ويكثر الروم الأرثوذكس فى إقليم « الكورة » وفى بعض النواحى الأخرى من

لبنان فكانت هذه الطائفة بالذات هدف البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستنتية التى كانت تمولها مؤسسات تبشيرية إنجليزية وأمريكية .

ويتحمس المؤرخون المحدثون لمبدأ الوطنية اللبنانية ويميلون إلى إبراز الجذور التاريخية للكيان اللبنانى بإعتباره وحده متميزة عن بقية بلاد الشام ، ويستدلون على ذلك بوجود الامارات اللبنانية المستقلة فى العصر العثمانى . ويرى فريق من المؤرخين العرب المعاصرين أن هذا الموضوع مفهومه نسبى، لأن مفهوم الوطنية الحديث أساسه فكرة إرتباط شعب بأرض، فى حين أن الكيان اللبنانى له سماته الخاصة التى تبلورت منذ العصر العثمانى عن وجود قوى إقطاعية إستطاعت أن تحكم جزءاً من الجبل وتوسع سلطاتها أحياناً حتى تشمل أقاليم تابعة لولاية دمشق أو طرابلس حسب ظروف قوتها العسكرية وحسب تفوقها من خلال المنافسات فيما بينها داخل الجبل، غير أن هذه القوى الإقطاعية لم تسيطر على المدن الساحلية التى ظلت تحت الإدارة العثمانية . ويخلص هذا الفريق من المؤرخين إلى القول بأن حدود تلك القوى لم تطابق فى أى وقت الحدود السياسية التى نعرفها حاليا للجمهورية اللبنانية حيث رسمت هذه الحدود بواسطة الإستعمار الأوروبى شأنها فى هذا شأن معظم دول آسيا وأفريقيا الحديثة . وبالرغم من ذلك فهناك بعض أوجه الإختلاف بالنسبه لتخطيط حدود لبنان فقد وجدت تيارات داخلية متمثلة فى رغبة الموارنة الذين شجعوا الفرنسيين على إقامة لبنان الكبير فى حين أن قطاعات أخرى من سكان لبنان عارضت فى الإنضمام إلى هذا الكيان أصلا ، وتطلعت إلى الإتحاد مع سوريا .

هناك أيضاً البيئة الجغرافية وهى أكثر ثباتاً فى تأثيرها على لبنان، فطبيعة البلاد الجبلية ووقوعها وسط منطقة لعبت فيها الأديان والمذاهب المتفرعة عنها دوراً كبيراً فى حياة المجتمع، جعلت من جبل لبنان مأوى طبيعياً لكل طائفة دينية تشعر

بأنها مضطهدة بواسطة الأغلبية.وقد أتاحت التقسيمات الطبيعية للجبل لأكثر من طائفة دينية أن تركز فى منطقة يمكنها أن تنعزل فيها، وترتب على هذه الأوضاع تكوين خصائص خاصة للبنان والجبل جعلته مختلفا فى بعض الوجوه عن الأقاليم المحيطة به . وحينما نشطت العلاقات الإقتصادية فى أوربا فى وقت مبكر إنعكس ذلك على الصلات السياسية والثقافية التى نشأت بين الموارنة وبين فرنسا .

ومن أهم النتائج التى نجمت عن إزدهار النشاط الإقتصادى إنتقال كثير من سكان الجبل إلى المدن الساحلية، فبيروت التى كانت قرية صغيرة فى أوائل القرن التاسع عشر لا يتجاوز سكانها خمسة آلاف نسمة قفزت فى نصف قرن إلى نحو عشرة أضعاف هذا العدد . وهذه الهجرة الداخلية إعتبرها البعض لا تقل أهمية فى تكوين لبنان المعاصر عن الهجرات الخارجية التى هى أكثر شهرة لدى المؤرخين، فهذه الهجرات التى إتجه معظمها إلى الأمريكتين والتى جعلت عدد المهاجرين فى بعض الوقت يساوى عدد سكان الجبل قد أتاحت نموا هاما من الثروات فى تطوير الجبل، وتحولت قرى صغيرة مثل زحله إلى بلدة تصلح لأن تكون عاصمة أقليم .

٢ - لبنان فى فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الاقليات فى القانون الدولى فى هذه الفترة :

مر التركيب الديموجرافى للسكان فى لبنان الحديث باطوار عديدة وخاصة فيما يتعلق بالهجرة من لبنان إلى الخارج، فقد قدر المهاجرون اللبنانيون فى مختلف أنحاء العالم فى احصاء عام ١٩٣٢ بـ ٢٥٤٣٨٦ نسمة ومن هؤلاء ٥٥٣٣٥ نسمة يحتفظون بصلات قوية مع الوطن الأم، ودول هذا الاحصاء على توزيع المهاجرين حسب الطوائف على النحو الآتى :

٤٨ ٪ موارنة — ٢٢ ٪ روم أرثوذكس — ١١ ٪ روم كاثوليك — ٦ ٪ مسلمون سنيون — ٤ ٪ شيعة (لبنان) — ٣ ٪ دروز . وقد قدر المجموع العام للسكان حسب إحصاء سنة ١٩٣٣ بـ ٧٩٣٤٢٦ نسمة منهم ٦١٠٠٠ من الأجانب الذين إستقروا بالبلاد .

والملاحظ أن لبنان فى هذه الفترة كان خاضعا للإنتداب الفرنسى الذى إتجه نحو تدعيم السلطة الفرنسية وهو ما جعل الموارنة يترددون فى مساندة الانتداب. وقد إتسمت فترة الإنتداب الفرنسى على لبنان بإقامة أجهزة لدولة لبنانية وطنية إنتقلت اليها كثير من إختصاصات المندوب السامى . وبالرغم من تأثير الثقافة القانونية الفرنسية فى لبنان الا أن أول دستور لبنانى سنة ١٩٢٦ جاء بعيدا عن النظم الديموقراطية وتم وضعه فى غياب ممثلى السنة والشيعة . وعند ممارسة الإستقلال سنة ١٩٤٣ لم يلغ دستور سنة ١٩٢٦ بل أدخلت عليه التعديلات التى انتقلت بها صلاحيات المندوب السامى الواسعة الى رئيس الجمهورية . وقد عطلت السلطات الفرنسية الدستور اللبنانى مرتين : الأولى سنة ١٩٣٢ بمناسبة الأزمة العالمية وتصادم المصالح بين الرأسمالية المارونية والإحتكارات الفرنسية، والثانية سنة ١٩٣٩ بمناسبة قيام الحرب العالمية الثانية .

ومن الشروط التى إختص بها لبنان مادة تشير الى تعهد الحكومة اللبنانية بالمحافظة على حقوق الأقليات ، وهذا النص يثير بحسب رأى البعض تساؤلات عديدة عن ماهية الأقليات، ونظرة القانون الدولى للأقليات، وهو ما يقتضى منا وقفه التفسير والتحليل نظرا لما تثيره أوضاع الطوائف الإسلامية والمسيحية من حقوق وواجبات نتيجة لتعداد السكان .

فالفكرة العامة التى ينطوى عليها القانون الدولى بالنسبة للأقليات هى أنه

لايجوز بحال أن يكون هناك أية تفرقة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية في دولة ما بين سكان الدولة الآخرين، كما أنه لا يجوز أن يكون هناك أى فرق فى النظام القانونى بين مواطنى أى دولة ولا أية تفرقة دينية أو عنصرية سواء من جهة القانون أو الواقع . وقد أقرت أحكام القضاء الدولى والاتفاقيات الدولية مبدأ عدم التفرقة العنصرية . فمحكمة العدل الدولية الدائمة أكدت على مبدأ عدم التفرقة العنصرية والدينية فى فتواها المؤرخة فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ (معاملة المواطنين المخلطين فى اقليم دانزيج) حيث قررت أنه ينبغى ألا تكون هناك تفرقة سواء من وجهة القانون أو الواقع إذا كانت هذه التفرقة مؤسسة على الجنسية أو الاصل أو اللغة .

كذلك قررت محكمة العدل الدولية الدائمة فى فتواها بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ والخاصة بمدارس الاقليات فى البانيا - قررت أن رعايا الاقلية يجب أن يكونوا على قدم المساواة مع باقى رعايا الدولة ، وأضافت المحكمة : أنه يجب أن تتهيأ الجماعات التى تشتمل عليها الدوله والتى تختلف عن باقى رعاياها من حيث الجنس أو اللغة أو الدين — تتهيأ هذه الجماعات وامكانيات الحياة السليمة والتعاون الودى مع هذا الشعب . ووفقاً لهذا المبدأ العام أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة أن لكل الاقليات الحق فى رعاية حياتهم وحرياتهم الأساسية . والإقرار بالمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية (محكمة العدل الدولية الدائمة فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ — قضيه مدارس الأقليات فى سيليزيا العليا — فتوى محكمة العدل الدولية فى ١٥ مايو ١٩٣١ ، بشأن الدخول إلى مدارس الأقليات الالمانية فى سيليزيا العليا — فتوى محكمة العدل الدولية فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ بشأن مدرسة الاقليات فى البانيا ، فضلاً عن أن أحكام القضاء الدولى قد أقرت

منذ أمد طويل مبدأ عدم التفرقة الدينية أو العنصرية ، وهذا القرار المستمد من أحكام المحاكم يتفق فى الواقع مع الإتفاقية الدولية ،

كما تجدر الإشارة إلى أن الإهتمام بحقوق الاقليات قد ساد المجتمع الدولى بعد الفترة اللاحقة للحرب العالمية الأولى عندما إستقلت دول جديدة وإنتقلت أقاليم من سيادة دول لسيادة دول أخرى، ولقد تمكن الحلفاء من النص على حماية حقوق الاقليات فى معاهدات الصلح الأربع التى أبرمت مع كل من النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا ، وفى معاهدات خاصة بالاقليات أبرمت مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واليونان ورومانيا ، كما التزمت دول أخرى باحترام حقوق الاقليات بموجب تصريحات خاصة أبدتها أمام مجلس عصبة الامم، وهذه الدول هى البانيا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا والعراق . ولقد أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم قراراً فى دورتها الثالثة المنعقدة فى سنة ١٩٢٢ تعرب فيه عن أملها فى أن تتفيأ الدول غير المرتبطة بالتزامات قانونية دولية إزاء الاقليات، الأحكام التى تضمنها نظام الاقليات، فى معاملتها للأقليات الموجودة على أقليمها بإعتبار أن هذه الأحكام هى المثل الأعلى للعدل والتسامح . وكان القانون الدولى الحديث قد عرف إتفاقيات حماية الاقليات منذ نشأته الأولى حيث يرجع بها الفقهاء إلى معاهدة أوسنا بروك Osnaa bruck التى أبرمت فى سنة ١٦٤٨ لانهاء حرب الثلاثين عاماً، وقد تضمنت نصوصها ضرورة تمتع الاقليات بحماية حرياتها الدينية . وبمراجعة هذه النصوص وغيرها فى الإتفاقيات والوثائق الدولية نجد أن الحماية الدولية للاقليات والمشار اليها تنصرف إلى الأمور الآتية :

١ — كفالة الحق فى الحياة والحق فى الحرية لجميع الأفراد من الاقليات

وكفالة حقوقهم الدينية وذلك بدون تفرقة بسبب الاصل أو الجنسية أو اللغة أو الجنس أو الدين :

٢ — كفالة حق بعض أنواع الاقليات فى إكتساب جنسية الدول التى يقيمون فيها .

٣ — كفالة حقوق الأقليات من مواطنى دولة معينة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية المقررة لباقى المواطنين بما فى ذلك التعيين فى الوظائف العامة وممارسة المهن الحرة .

٤ — كفالة حق المواطنين من الأقليات فى إستعمال لغتهم الاصلية وفى إنشاء المؤسسات الثقافية والإجتماعية .

٥ — كفالة حقوق المواطنين من الاقليات فى تعليم أولادهم التعليم الاساسى بلغتهم الاصلية وذلك فى المناطق التى تكون فيها الاقلية نسبة مهمة من عدد السكان .

وعموما فان الحماية المقررة لحقوق الإنسان إنما تهدف إلى حماية الانسان من حيث هو كائن بشرى ، أما الحماية الخاصة بالاقليات فتهدف الى إيجاد نوع من الإنسجام بين تقاليد وآمال الاقلية فى منطقة ما، مع مجموع السكان لتحقيق التعايش السلمى الذى قد يهدده الحقد العنصرى أو الدينى نتيجة لعدم المساواة فى المعاملة.

وفى لبنان، أخذت تساؤلات الكثيرين تدور حول المقصود بالاقليات وعما إذا كان المقصود بها الطوائف الصغيرة أم جميع الطوائف غير المارونية باعتبار ان الموارنة من الناحية الرسمية يشكلون أغلبية السكان . كذلك فقد رأى البعض عكس ذلك تماما حيث يعنون بالاقليات الطوائف المسيحية باعتبار أن الاغلبية

الحقيقية للمسلمين وان لبنان يقع فى وسط أراضى إسلامية، والدليل على ذلك ما أشيع من أن بعض المسيحيين لم يكونوا راضين عن إنهاء الإنتداب والوصول إلى مرحلة الاستقلال . ويمكن القول أن تعداد السكان — وهو ما تضمنته الاتفاقيات والوثائق الدولية المشار اليها — هو عامل جوهرى بالنسبة لموضوع الاقلية خاصة فى دولة مثل لبنان والتى تقوم ديموقراطيتها على أساس طائفى ، غير أن المشكلة هى أن التعداد السكانى يستحيل ترجمته فى النظام الديموقراطى إلى سلطة Authority أو قدرة Power أو نفوذ Infleunce وهى كلها حصيلة لتفاعل وتضارب وصراع سياسى بين القوى الاجتماعيه ذاتها . كذلك فان الاطار التاريخى والجغرافى للبنان ينعكس على مشكلة الاقليات التى تعتبر جزء لا يتجزأ من أوضاع لبنان السياسية وكيفية معايشة الفئات والطوائف المختلفة للوضع الراهن حيث يتعايش فى لبنان اليوم حوالى سبعة عشر طائفة لكل منها هيئة دينية رسمية معترف بها من قبل الدولة وأهم هذه الطوائف من المنظور السياسى ست : ثلاث إسلامية وهى السنة والشيعة والدروز وثلاث مسيحية وهى الموارنة والارثوذكس والكاثوليك . وتختلف الطوائف الإسلامية عن الطوائف المسيحية باعتمادها الشريعة الإسلامية أداة تنظيمية لها . وأما مكانة الكنيسة فتختلف بين هذه الطوائف المسيحية ، والملاحظ أيضاً أن الطوائف الإسلامية تختلف هى الاخرى فيما بينها فى تفسير الشريعة الاسلامية ، أما الطوائف المسيحية فتختلف فى تفسير الطقوس . غير أن هذه الإختلافات هى إختلافات شكلية فى تفسير الدين وما كانت لتؤثر فى التنظيم الإجتماعى السائد فى لبنان لو لم تتفاعل مع إختلافات سياسية وإقتصادية جوهرية وليست تنظيمات الطوائف الاجتماعية فى لبنان أمراً جامداً ومتجمداً بل بالعكس هى ترتيب ديناميكى متغير بتغير الأسس السياسية والإقتصادية التى بنى عليها . وكذلك العلاقات بين الطوائف فهى الأخرى تتغير مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية . واذا ما قارنا بين تنظيم الطوائف المارونية والارثوذكسية وبين السنة والشيعة والدروز لتراءى لنا مدى تأثر التنظيم الاجتماعى بالأوضاع السياسية والإقتصادية لهذه الطوائف.

ان جوهر التنظيم الادارى هو نفسه عند الطائفتين المارونية والارثوذكسية يبدأ بكاهن الحى أو القرية وينتهى بالبطريك ، ولكل مجموعة من الاحياء أو القرى أبرشية يرأسها مطران ويرأس مجلس المطارنة بطريرك منتخب من هذا المجلس، وينتهى هرم الادارة الدينية عند الموارنة نظريا فى الكرسى البابوى ولكن البطريرك اللبنانى يمارس واقعياً استقلالا شبه تام عن سلطة روما .

وتتشابه الكنيستان المارونية والارثوذكسية فى التنظيم البيروقراطى الصرف وتختلف فى مدى فعاليته وسيطرته على المجموعات المنتمية اليه ، فالبنية البيروقراطية جزء من كل تتبدل فعاليتها بتبدل العلاقات الاجتماعية التى تربط بين الافراد والجماعات ،فالكنيسة المارونية بخلاف الكنيسة الارثوذكسية تتبع بتنظيم هرمى من كهنة ورعية،وهذا الربط بين الاكايروس والرعية جاء نتيجة لتحولات اقتصادية وسياسية اجتاحت لبنان فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ابتداءاً بصناعة الحرير وانتهاءاً بثورة الفلاحين ضد الاقطاع .

وقد وقفت الكنيسة موقف المعادى للاقطاع فى جبل لبنان ليس دفاعا عن حقوق الفلاحين فحسب بل لمنافسة خصمها وهو الاقطاع السياسى ، ونتج عن ذلك تقوية سلطة الكنيسة فى هذه الفترة إلى درجة أنها استطاعت أن تقاوم احتوائها ضمن نظام « الملة » العثمانى الذى أعطى للاقليات المسيحية حق ممارسة شرائعها فى ظل سلطة الكنيسة،ولكن الاقطاع ضعف فى القرى المسيحية وخاصة المارونية منها بسبب صناعة الحرير التى تركزت فى المناطق المسيحية وكانت المورد المادى الوحيد للعديد من التجار والصناع ، ثم كان سبب ضعف الاقطاع أيضا هو انتشار التنظيمات الرهبانية وتقويتها بفضل الرفاهية الاقتصادية التى بدأت تنعم بها نتيجة لصناعة الحرير . وقد ركز النمو الاقتصادى الناتج عن صناعة الحرير سلطة الكنيسة ضمن الطائفة المارونية بشكل لم تعهده من قبل،كاقوى من شأن التنظيمات

الرهبانية وهى تشكيلات دينية موازية للكنيسة ولكنها منفصلة عنها اداريا،ولا تتعامل الرهبانيات مباشرة مع الرعية كما تفعل الكنيسة إذ لها نظامها الخاص ومقوماتها الاقتصادية .

وينتسب المرء إلى هذه الرهبانيات بعد تلقيه الدعوة وهو مازال فقيراً ويستمر فى خدمة رهبانيته حتى الممات ولا يحق له أن يتزوج لا قبل انتسابه الرهبة ولا بعد إنتسابه أيضاً بخلاف الكاهن الذى يسمح له بالزواج قبل إنتسابه . ويقال ان عدد الرهبان المنتسبين إلى الرهبانيات اللبنانية الثلاث العلوية (اللبنانية) والحلبية والانطونية يبلغون حوالى ١٠٠٠ راهب خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٦ . أما الارثوذكس فلم يكن لهم هذه السلطة المركزة فى الكنيسة والرهبانيات وإن كان لهم نفس التنظيم البيروقراطى . وإنتشار الارثوذكس كأقليات تتعايش بين الاكثرية الاسلامية فى لبنان وسوريا وفلسطين والاردن جعل تنظيمها الكنسى أضعف وبالتالى جاءت اكثر تجاوبا وتعاطفاً مع محيطها الدينى والاجتماعى . كما أنه لم يكن للارثوذكس يوما صناعة أو انتاج اقتصادى يجمع بين فصائل الطائفة وقطاعاتها الانتاجية .

وما قيل فى الموارنة والارثوذكس يقال أيضاً فى السنة والشيعة،فالتنظيم الاجتماعى عند هاتين الطائفتين الاسلاميتين قد تأثر بتاريخ كل منهما وتفاعلهما ضمن أنظمة اقتصادية متنوعة ، وكما يتشابه الموارنة والارثوذكس فى البيئة البيروقراطية الخالصة ويختلفون فى فعالية التنظيم الكنسى ، فكذلك الحال بالنسبة للسنة والشيعة اللذين كثيراً ما يتشابهان فى المعتقدات الدينية والشرع ، ولكنهما يختلفان فى الامامة وفى تفسير بعض النصوص الدينية وهو ما ينعكس على الواقع الاقتصادى والسياسى .

والسنة فى لبنان كانت قبل تأسيس الدولة لها مكانتها التى انعكست على توليها

ازمام الحكم والامور ولكنها مع ذلك تقبلت خصائص الحكم العثمانى . وقد فرض تمركزهم فى المدن الرئيسية ان يتبعوا نظاما اقتصادياً وسياسياً خاصاً إذ أصبحوا بأغلبيتهم الساحقة من التجار وأصحاب الحـــرف ومن رجال الدولة وموظفيها فى قوى الامن والجيش والادارة وأصبحوا بالتالى من رجال الاقطاع، وحتى انهيار الامبراطورية العثمانية فى العشرينات من هذا القرن كانت السنة تكون بمجموعها الجماهير التى تقطن المدن كما تكون الاقليات الدينية والطوائف الأخرى بمن فيهم الشيعة وجموع الفلاحين وسكان الريف أيضاً .

وكان التنظيم الاجتماعى عند السنة ـــ حتى نشأة الدولة اللبنانية ـــ جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعى والبنية البيروقراطية . أما الشيعة ـــ وكانوا خارج الحكم ـــ فكان لهم تنظيم آخر يقوم على أسس اقطاعية ودينية فى جنوب لبنان وعلى أسس قبلية فى شماله الشرقى، والتف الشيعة فى الجنوب من أجل حماية ذاتيتهم الدينية حول الملاك الاقطاعيين وقد جرت العادة ان يطبق الشرع الدينى فى الاحوال الشخصية والعائلية كالطلاق والزواج . ويتبع النفوذ الاقطاعى لفض المشاكل الأخرى بين الناس، وهذا يعنى ان القانون بما فيه الشرائع الدينية عند السنة كان يطبق بفعل سلطة الدولة فى حين كان يطبق عند الشيعة بفعل نفوذ الاقطاع والتجمعات والتحالفات العشائرية .

٣ ـ تأثير الدولة :

ان نشأة الدولة اللبنانية بحدودها الحالية جعلها تغير المقاييس وتبدل العلاقات والموازين السياسية بين الطوائف . وأهم ما قامت به دولة الانتداب (فرنسا) ١٩٢٠ ـــ ١٩٤٣ هو تعطيل الصفة الدينية عن الدولة ومؤسساتها، واستغلال الاختلافات الطائفية إلى أقصى الحدود . فلم يكن للدولة اللبنانية يوما دين معين وان كانت مؤلفة من مجموعة طوائف متباينة، ولكن الغاء صفة الدين عن الدولة

لم يعن الغاء سلطة الطوائف المتمثلة بالشرع الدينى، فقد غذت دولة الانتداب سلطة الطوائف واستغلتها لاهداف سياسية .

اما عن التحولات الاقتصادية ـــ الاجتماعية ، فالملاحظ ان قيام دولة لبنان الكبير فى العشرينات من هذا القرن على أثر المحنة الاقتصادية التى استهلكت وطحنت السكان فى المدن وفى قرى جبل لبنان بصورة خاصة ثم جاءت النكسة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينات لتزيد الطين بلة، وكان من أثر ذلك هجرة عدد كبير من اللبنانيين وخاصة المسيحيين والشيعة والدروز إلى الامريكتين وغرب افريقيا .

وفى غمرة احداث الحرب العالمية الثانية نال لبنان استقلاله فتغيرت بذلك المعطيات السياسية من جديد، وجاء وضع الميثاق الوطنى الذى كان بمثابة تفاهم بين مختلف الطوائف على صيغة الدولة الجديدة ، ولكن الذى حدث وبعد مرور حوالى ٣٤ عاما على وضع هذا الميثاق فالملاحظ ان التوازن قد اختل تماما بين الطوائف الاجتماعية وهو ما جعل فريقا من الباحثين يرون أن يأخذ لبنان بنظام علمانى يتمشى مع روح العصر ; ومن ناحية أخرى ـــ وطبقاً لهذه الإراء ـــ فان صيغة الميثاق الوطنى كانت تقر الحكم بالمشاركة بين الطوائف فى بلد الاقليات الطائفية غير أن المعادلة وهى توزيع الادوار السياسية ، والمناصب فى الحكم والدولة، لم تكن تتجاوب مع المعطيات الجديده التى برزت بعد استقلال لبنان . فبالرغم ـــ مثلا ـــ من النزوح الهائل من الريف إلى المدن وانحسار ساكنى الارياف إلى ١٧ ٪ من مجموع السكان فقد بقى التوزيع السياسى وكأن شيئاً لم يكن، وبات على الناخب حيثما كانت اقامته ان يعود إلى مسقط رأسه ، قريته أو مدينته الأم، لممارسة حقه السياسى فى الانتخاب . وهنا كانت المفاضلة بين التحرك السكانى بما فيه النزوح وتوزيع الدوائر الانتخابية ونسبة المنتخبين فيها ، فلو

ان قانون الانتخاب أعطى ١٧ ٪ من المقاعد النيابية للارياف ، ٨٣ ٪ للمدن مجاريا بذلك اقامة اللبنانيين الدائمة بدلا من قريتهم الأم لانقلبت المفاهيم الأساسية رأساً على عقب ، فربط الناخب بقريته الأم جعله عرضة للحزازات السياسية الضيقة الأفق الملتزمة بسياسة العائلة والضيعة والاقليم والارتباط بالاحزاب السياسية اللبنانية الذى خضع هو الآخر لمعايير متباينة وآراء مختلفة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار أو الاتجاهات المؤيدة بشدة للعروبة والاتجاهات المعارضة لها تماماً أو أنها احزاب تتسم بالطائفية أم عقائدية أم تقليدية . وعموماً فقد اتسم النظام الحزبى اللبنانى بتعدد الاحزاب وطابعها الفردى الذى يعكس تعبيرا عن الاوضاع العشائرية السائدة هناك بحيث يكون مصدر القيادة هو الوضع العائلى والانتساب إلى عائلات لها نفوذها العشائرى أو الاقطاعى أو الاقليمى، وهو ما يفسر لنا أسباب ظاهرة توارث القيادة فى داخل الاسرة (لطونى فرنجيه ابن سليمان فرنجية ، وأمين الجميل ابن بيير الجميل) كذلك تتسم الاحزاب اللبنانية بعدم وجود حزب أغلبية فى مجلس النواب وعدم مشاركة الاحزاب فى صنع السياسة وان كان من الملاحظ ان دور الاحزاب الجديدة ذات الطابع اليسارى أو العلمانى قد أخذ فى التزايد منذ بداية الستينات .

والملاحظ أيضاً ان الاوضاع السائدة فى لبنان اليوم كانت نتاجا لتطورات وتفاعلات عديدة عبر مدة طويلة، وترجع بدايتها إلى أوائل الخمسينات باغتيال رياض الصلح ومن ثم فقد مال الميزان بدرجة أكبر لصالح المسيحية السياسية، فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة المواليد المسلمين وزيادة عددهم ، وبالتالى فتح الباب أمام مشكلة تحديد أى من الطائفتين أكثر عدداً . ثم اجتذبت حركة المد فى القومية العربية ابان الخمسينات النخبة المسلمة المتعلمة التى رفضت القيادة الاسلامية السنية وطرحت مفاهيم المواطنة والعدل الاجتماعى وطالبت بنسبة أكبر للمسلمين فى الحكم وفى الدخل القومى .

وفى الستينات جاءت أزمة النظام الرأسمالى ممثلة فى أفلاس بنك انترا والتطورات السياسية التى ارتبطت بالنزاع العربى الإسرائيلى وتصاعد حركة المقاومة الفلسطينية والفدائيين عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية . كل هذه الاسباب جعلت التوازن بين الطوائف يختل ويهتز بشدة خاصة بعد الصعود التاريخى للطائفة الشيعية ودخولهم الحلبة السياسية بقيادة قوية من الامام موسى الصدر . وقد مثلت هذه الطائفة مادة خام للحركات التقدمية واليسارية . ثم يأتى بروز الحركة الوطنية اللبنانية والقوى التقدمية التى ارتبطت هى الاخرى بنمو الاخطار والاتجاهات اليسارية فى إطار استفحال الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون نتيجة للتضخم والارتفاع المستمر فى الاسعار . وبالاضافة الى ذلك كله يأتى عامل هام من إختلال التوازن الفئوى اللبنانى وهو الوجود الفلسطينى فى لبنان الذى كان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير بين مجتمع الاقليات اللبنانى Ethnic groups حيث يوجد حوالى ٣٥٠٫٠٠٠ فلسطين يسكن منهم حوالى ٩٠٫٠٠٠ فى المخيمات .

وفى الفترة التالية لعام ١٩٧٠ وخاصة بعد خروج حركة المقاومة من الاردن وتمركزهم فى لبنان بدأ ينشأ موقف يتسم بازدواج السلطة داخل لبنان ، تمثل فى الوجود العسكرى المستقل للفلسطينيين وعدم قدرة الجيش اللبنانى على السيطرة عليه وكانت نتائج ذلك هو إحساس الطائفة المارونية أن وضعهم المتميز يمكن أن يتهدد فى غياب قوة عسكرية مستقلة لهم وإحساس المسلمين والفلسطينيين أن الجيش اللبنانى ينتمى فى واقعه إلى الموازنة وهكذا كانت الظروف الموضوعية تدفع كلا من التحالف الاسلامى اللبنانى الفلسطينى من ناحية، والموازنة من ناحية أخرى، إلى اتجاه إقامة قوة مسلحة مستقلة وأضعاف السلطة المركزية ، وهكذا تشابكت وتعقدت فى نفس الوقت خيوط الموقف اللبنانى وأختلطت الاعتبارات

الطائفية بالمصالح الطبقية والإجتماعية وبظروف القضية الفلسطينية وتطوراتها وبالأوضاع الاقتصادية من تضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذى وسع من هذه الأزمة. فهناك تناقض فى الاوضاع الطائفية كما أختلفت واهتزت أيضا التوازنات بين هذه الطوائف فضلا عن أن ضعف المشاركة فى القطاع السياسى اللبنانى لا يسمح لكل القوى الراغبة فى المشاركة بأن يجعل حركتها السياسية بالضرورة خارج إطار الشرعية الدستورية. أما العامل الإقتصادى فينعكس تأثيره بشدة على الاوضاع السائدة حيث سادت عدم العدالة فى توزيع العائد القومى بين المواطنين. وقد خيل للكثيرين قبل بدء الإصطدامات المسلحة أن من الممكن التوفيق بين منطق الثورة المسلحة ومنطق الدولة وكانت نتيجة هذا التصور إتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩ والملاحق العديدة التى تبعتها حتى سنة ١٩٧٥. غير أن هذه الفترة قد شهدت تطورات خطيرة فى الوضع السياسى فى لبنان حيث واجهت لبنان حربا أهليه قدرت خسائرها بما يربو على الخمسة بلايين دولار وأحدثت تخريبا أقليميا مروعا هز لبنان كله. وواجهت الحكومات اللبنانية المتعاقبة مشكلات رئيسية منها قضية السلطات التى يجب أن تتمتع بها لمواجهة الضبط الاجتماعى، ثم ما أبرزه الوجود الفلسطينى فى لبنان وبما لديه من أسلحة ثقيلة من ردود فعل مختلفة خاصة وأن اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ كانت تنظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية وتسمح للفلسطينيين بالتحرك فى مناطق معينة كثورة مسلحة، وهو ما اعتبره الجانب اليمينى مهددا للسلام الحقيقى، «ما بقى بلبنان فلسطينى واحد مسلح»، وأنه لابد من مغادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان، ثم ما أثارته قضية الجنوب اللبنانى من ردود فعل نتيجة لزيادة التوتر على حدود اسرائيل نظراً للوجود الفلسطينى والنشاط الفدائى ضد اسرائيل، وهو ما أبرز تصورات عديدة لتحقيق الاستقرار فى الجنوب ومنها ما تم تحقيقه

فعلا من إرسال قوات دولية على طول الحدود مع اسرائيل ثم إرسال قوات لبنانية بموازرة الامم المتحدة.

وعن تأثير الحرب الاهلية فى لبنان على توازن القوى بين الفئات والطوائف المختلفة فالملاحظ أن هذه الحرب قد ابرزت عديداً من المحاور واقوى منها القوى اليمينية التى اشتركت فى تشكيل ما أطلق عليه «الجبهة اللبنانية»، وقد ضمت من الناحية الفكرية النهج السياسى لكل من حزب الكتائب وحزب الوطنيين الاحرار وتجمع الرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية وحراس الارز ثم الجبهة الوطنية. وهذه القوة اليمينية ضمت القيادات التقليدية لليمين المسيحى، وظهرت هذه الجبهة كقوة سياسية متماسكة لها برنامج واضح كان ابرز ملامحه هو «الاعتقاد بقدرية المجتمع اللبنانى بسماته وحضارته أساساً فى البنيان السياسى الجديد للبنان الموحد تقريراً الولاء المطلق به ومنعاً للتصادم بين اللبنانين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها وبخاصة ما تعلق منها بالحرية والشئون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية على الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة». وركزت هذه الجبهة على مفهوم لبنان الدولة المتعددة الحضارات مثل سويسرا والاتحاد السوفيتى والمانيا الاتحادية ويوجوسلافيا وبالتالى فان جميع هذه الحضارات تتطلب بالضرورة ايجاد قاسم مشترك بينها يكون هو الواجهة السياسية المتفق عليها بينما تقوم كل مجموعة حضارية بادارة شئونها بنفسها». وفيما يخص القوى الفلسطينية فقد نص برنامج هذه الجبهة على العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين فى لبنان على الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية كل بحسب قدرتها على الاستيعاب.

وفى مواجهة القوى اليمينية، شكلت القوى التقدمية والفلسطينية هى الأخرى تنظيما خاصاً بها، ثم برز تنظيم ثالث تمثل فى القيادات الروحية التى سعت

إلى أن تؤدى دوراً رئيسياً فى مستقبل النظام السياسى فى لبنان وقد سبق أن رأينا كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفى نفس الوقت تكون على الجهة المقابلة التجمع الاسلامى لبعض الزعامات الاسلامية .

غير أن الحكومة اللبنانية واجهت مصاعب فى الحفاظ على السلطة السياسية ودعم الوحدة الوطنية بسبب التطورات المتلاحقة فى أزمة الجنوب اللبنانى ، فالصراع حول الجنوب ارتبط بالوجود الفدائى الفلسطينى وبالتالى فقد انتقل الصراع الى جبهات أخرى داخل لبنان وشهدت معارك عنيفه بين كافة الاطراف المتصارعة ، ولكن بعد انعقاد مؤتمرى قمة الرياض والقاهرة فى أكتوبر ١٩٧٦ وإتخاذ القرار الخاص بتكوين قوات الردع العربية التى تكونت فى معظمها من القوات السورية والتى نجحت فيما بعد فى الاستيلاء على معظم المواقع العسكرية للاطراف المتصارعة وبذا انتقل الصراع من جديد الى جنوب لبنان حيث انتقلت كثير من القوات الفلسطينية إلى الجنوب بعد أن أخلت مواقعها من الشمال ومن ثم كان لابد للصراع أن يعود من جديد الى الجنوب خاصة وأن اسرائيل قد ركزت هجماتها ضد المواقع الفدائية الفلسطينية وضد القوى الجنوبية، وتمثل ذلك فى تزويد اسرائيل للقوات الانعزالية بمساعدة عسكرية قدرت قيمتها بأكثر من مائة مليون دولار ثم اشتركت اسرائيل أيضا فى القتال بجوار الانعزالية وشن هجومها وغاراتها المركزة بالطائرات والمدفعية على المواقع الفلسطينية .

وقد تحدت القوى الانعزالية بزعامة الجبهة اللبنانية الحكومة اللبنانية التى كانت تطمع فى اقرار الامن بشكل عام فى لبنان وفى الجنوب بشكل خاص بعد أن فشلت فى تحقيق الدولة المارونية التى حاولت إقامتها فى لبنان وهكذا ظلت الدوله ولفترة طويلة بعيدة تماماً من السيطرة على الأحداث فى الجنوب . أما اسرائيل فقد بررت وجودها فى المنطقة باعلان رفضها دخول أية قوات عربية

فى الجنوب ولاشتراطها الابقاء على الجسور المفتوحة بينها وبين جنوب لبنان فضلا عن التخوف الاسرائيلى من الوجود العسكرى السورى بالقرب من حدودها وهو ما تعده اسرائيل تهديداً مباشرا لأمنها حيث تصبح التجمعات الصناعية والسكانية والمواقع الاسرائيلية فى مرمى المدفعية السورية إذا ما اقتربت هذه الأخيرة من الحدود، لذلك فقد أصرت اسرائيل على انسحاب القوات اللبنانية التقدمية الفلسطينية المشتركة الى مسافة عشرين كيلومترا شمال غربى نهر الليطانى، والابقاء على الجسور المفتوحه بينها وبين القرى الجنوبية ، ويعنى هذا أن جنوب لبنان بالنسبة لاسرائيل له أهمية استراتيجية بالغة وانه إذا كانت لاسرائيل فى الجنوب مصالح أمنية وإقتصادية فإن لها أيضا فيها مصالح سياسية لاتقل فى أهميتها عن المصالح الأمنية أو الاقتصادية وهذا مايفسر بقاء جنوب لبنان رهن المساومات والمفاوضات، ومعنى هذا أيضاً أن مهمة تحقيق الأمن فى جنوب لبنان قد خرجت تماماً من يد السلطة اللبنانية وأصبحت رهن التطورات بأزمة الشرق الأوسط، وتفسير ذلك أنه من العسير أن يتصور المرء إمكانية إقامة سلام دائم فى لبنان يشمل جميع الطوائف قبل أو دون إقامة السلام فى الشرق الأوسط - فإحدى المشكلات الرئيسية هى تسوية قضية الشعب الفلسطينى بصورة ترضى الطموح الفلسطينى - المحدد حاليا - بإقامة دولة مستقلة فى غزة والضفة الغربية . وتأسيسا على ذلك فإنه يمكن القول أن الفلسطينيين فى لبنان يشعرون بالضيق، وهو ما يدفعهم إلى العنف وبالتالى فإنه من العسير تصور قيام سلام دائم فى لبنان بتناقضاته .

لكن المتناقضات التى حواها مجتمع الاقليات اللبنانى هى أعمق كثيراً مما يبدو على السطح ، وعندما تتبلور المتناقضات على الوضع السابق شرحه فإن أى حادثه تصبح مؤامرة يحيكها فريق ضد آخر ، وقد سببت حوادث من هذا القبيل

الشرارة التى أدت إلى حرب مسلحة دامت سنتين وأكثر ، وهذه الحرب بدأت شيئاً وأنتهت شيئا آخر تماماً، وفقاً للبنية الإجتماعية وخصائص متناقضاتها الواقعية . وتعمقت الاحقاد وساد الخوف المتبادل الذى ولدته الأحداث . ومازالت سلسلة الانتقام والانتقام المضاد تسود لبنان ، وذهب أدراج الرياح جميع مظاهر الاختلاط الطائفى فى العمل والمسكن الذى اتسم به المجتمع اللبنانى قبل الحرب ، وانحسر رويدا رويدا . والكثير من المسيحيين صنعوا وجودهم فى مناطق عمالهم السابقة بما استتبعه ذلك من نوعية طائفية جديدة فى المنطقة الواحدة ، وبالتالى تغذية البنية المميزة لكل من الطوائف وما يليه من أضعاف البنية القومية والتماسك الوطنى وتقوية المتناقضات الاجتماعية فى مجتمع الاقليات اللبنانى الذى خدم — وبالرغم من كل سلبياته السابقة — الكيان اللبنانى زمنا ليس بقصير .

المراجـــع

انتونى ناتنج : العرب إنتصاراتهم وأمجاد الإسلام . ترجمة دكتور راشد البراوى مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٤ .

ايليا حريق : السياسة والتغير فى مجتمع تقليدى .

جلال يحى (دكتور) : العالم العربى الحديث ، المدخل ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٤ .

فؤاد الفورى : البعد الإجتماعى للأزمة فى لبنان : فى : الازمة اللبنانية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩ ص ١٤٠ — ٢٤٠ .

عادل الصلح : حزب الإستقلال الجمهورى بين المقاومة الوطنية أمام الإنتداب الفرنسى . بيروت ١٩٧٠ .

فيليب حتى : لبنان فى التاريخ . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

صلاح العقاد (دكتور) : تكوين لبنان الحديث : فى : الأزمة اللبنانية . مرجع سابق .

عبد العزيز نوار (دكتور) : تطور لبنان السياسى والإجتماعى منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى ١٨٤٠ : فى : الأزمة اللبنانية . مرجع سابق .

— Salem Elie, Modernization without Revolution. Blomington, 1968.

— Khuri, Faud. From Village to Subarb, order and [change in greater Beirut, Chicago, 1975.

— Hourani, A. Syria and Lebanon. London, 1946.

الفصل الثاني

فلسطين

١ – الاطار التاريخى السوسيولوجى وتأثير الديانات .

٢ – أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الأوضاع السكانية .

٣ – أوضاع الأقلية العربية فى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ (نظام الأشخاص – نظام الأموال – الحق فى التعليم – الحق فى العمل ونظام العمل – الحقوق والحريات العامة الأساسية) .

– المراجع .

١ - الاطار التاريخى السوسيولوجى وتأثير الديانات :

يرى بعض الباحثين الغربيين أن اليهود فى بلاد الشرق الأوسط يعتبرون اسبق من المسلمين ، ويرى فريق آخر ان اليهود استمروا كأغلبية فى فلسطين طوال المدة التى خضعت فيها للحكم الأجنبى حيث كان اليهود يكونون الجزء الاكبر من السكان — على حد قول هذا الفريق من الباحثين - ، لكن المؤرخين قد اجمعوا على ان فلسطين كانت وطنا للكنعانيين. فالمورخ رابوبورت يذكر بهذا الصدد ان وجود السكان فى فلسطين يرجع إلى عهد قديم جدا يقدره بعضهم بعشرة آلاف سنة قبل الميلاد وقبل ان يضع اليهود أول قدم لهم فى هذه البلاد، فقد كان يستوطنها اقوام ذو حضارة ومجد ومن هؤلاء: الكنعانيون الذين استوطنوا فلسطين قبل ان تعرف باسم فلسطين .

وقد عرفت فلسطين بهذا الاسم فى الزمن الذى دخل العدنانيون فيه اليها ، حيث يقالا ان هذه الكلمة معناها السامى القديم « الغرباء » أو « المحتلون » . وكانت قبل دخول العدنانيين تعرف بارض الكنعانيين الذين يرجع تاريخهم إلى ما يقرب من خمسة آلاف سنة، وقد توطنوا الشام فسميت تلك البلاد باسمهم — بلاد كنعان — ولعل كنعان هو جد قديم من اجداد العرب: « كنعان » و « قحطان » و « غطفان » من جدود العرب ، فهذه الاسماء على وزن «فعلان» وفى هذا التشابه ما ينبيء بعروبة هذا اللفظ .

ومن الارجح القول ان القبائل الكنعانية التى استوطنت فلسطين خرجت من جزيرة العرب فى الموجات التاريخية الكبرى التى كانت تقذف بها شبه الجزيرة العربية كل ألفى عام تقريبا . فالكنعانيون إذن هم عرب وقد اعترف بذلك مؤرخو العرب والافرنج على السواء قبل ظهور الحركة الصهيونية وفى وقت لم تكن فيه فلسطين موضع خلاف أو نزاع .

أما الباحثون الاسرائيليون فيستندون إلى تعبير الحق التاريخي على فلسطين وذلك طبقا لقواعد القانون الدولى . وتعبير الحق التاريخي معنى مستقر عليه وليس محل خلاف فى القانون الدولى ، والسؤال الذى يثور بهذا الخصوص هو هل مدى ممارسة اليهود السيادة على فلسطين ومن منظور تاريخي يمكن القول ان دولة اليهود قد فقدت كيانها السياسى منذ القرن الاول الميلادى عندما احتل الرومان سوريا وفلسطين ولم تقم بعد ذلك دولة يهودية فى فلسطين؟ كما ان اليهود لم يعودوا منذ ذلك التاريخ سوى أقلية بالنسبة لسكان فلسطين، وفى ذلك يذكر فريق من المؤرخين — وتؤيدهم فى ذلك الحفريات والآثار — ان انتشار اليهود كان فى جميع جهات حوض البحر المتوسط منذ القرن الأول للميلاد، وأنهم تفرقوا فى كل مكان لا ينشدون شيئاً غير استيطان المدن التجارية المزدهرة طبقاً للربح الوفير، ومنذ ذلك الحين لم يبق لليهود صلة بفلسطين ولم يفكروا فى العودة إليها، بينما كان ساحل فلسطين مسكوناً قبل ذلك بآلاف السنين بشعب يدعى بالفلسطينيين أتى من جزر البحر المتوسط واستقر على الساحل ؛ ثم اندمج الكنعانيون والفلسطينيون على توالى العصور فى وطن واحد وهو فلسطين .

وفلسطين كوحدة سياسية لم تقم على مدى التاريخ كاقليم منفصل له إدارته وله شئونه الخاصة — منذ خمسة آلاف سنة — وهو المدى الذى يحبذه الباحثون للرجوع فيه إلى تاريخ هذه البلاد . وعلى هذا المدى من التاريخ كانت فلسطين جزءا من سوريا — أى جزءا من بلاد الشام — وكان العربى فى القاهرة يستقل القطار إلى دمشق شرقاً بعد ان يصل إلى حيفا، ثم إلى بيروت شمالا، ومن دمشق يستطيع ان يصل إلى العراق وبهذا كانت فلسطين همزة الاتصال بين عرب افريقيا واخوانهم عرب آسيا، الأمر الذى ساعد على ازدهار التجارة ورواجها

فى فلسطين لأن العربى كان ينقل تجارته اليها ويعيش فى طمأنينة وهدوء، لكن هذه الحياة بترت بعد قيام الدولة اليهودية فى فلسطين .

ومن الثابت تاريخياً أيضاً أن الرومان فتحوا فلسطين سنة ٦٣ ق م واستولوا على أورشليم وقاموا بطرد اليهود من فلسطين فى القرن الأول الميلادى واستمرت الامبراطورية الرومانية ومن بعدها الامبراطورية البيزنطية تحكم فلسطين حتى ظهور الاسلام والعرب لم يتسلموا فلسطين من اليهود وإنما تسلموها من الرومان الذين كانوا يحكمونها حينئذ وذلك بعد ان تبدل وجه فلسطين — بعد المسيح — بسبب تضاؤل اليهود شيئاً فشيئاً أما لارتحالهم عن فلسطين أو لاعتناقهم النصرانية حتى أصبح جميع سكان فلسطين — قبل الفتح الاسلامى — مسيحيين، وشيدت الكنائس فى جميع الاماكن التى قدسها المسيح، وأمست فلسطين أخصب بقعة أينعت فيها المسيحية، وبلغت شأواً بعيدا كان ولا يزال من أروع أمجاد الكنيسة فى أجيالها الأولى .

وتثبت الوقائع التاريخية كذلك ان فتح العرب لفلسطين اقترن بتنازل أهل البلاد عنها وإثبات هذا التنازل فى العهود المختلفة التى وثقها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع وفود البلاد الفلسطينية التى جاءت إليه تعرض الصلح . وفى هذه العهود أمن عمر سكان القدس فى أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم . وهكذا يمكن القول أن عروبة فلسطين هى أقدم عمراً من أية قومية أخرى عرفها التاريخ، أى منذ فتحها العرب فى أوائل القرن السابع الميلادى . ورغم ما تعاقب عليها من احتلال الصليبيين فى القرن الثالث عشر أو خضوعها لحكم الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر حيث كان مقطونة بأغلبية عربية تشترك فى حكم البلاد وتؤلف حوالى ٩٠ ٪ من السكان يملؤهم الشعور القومى حتى حلت بالعرب كارثة الاستعمار الأوروبى فى أواخر القرن التاسع عشر .

أما مايثيره الباحثون الغربيون عن عمق الخلافات الدينية بين المسلمين والمسيحيين فى فلسطين ثم حركة القومية اليهودية وإنجازاتها فان هذا يستحق وقفة للتفسير والتحليل :

يرى Raphael Patai أن اختلاف التقاليد مختلطة بذكريات الحروب والاضطهادات والمذابح . كل هذا كان من العوامل التى فرقت بين المسيحيين والمسلمين . أما موقف اليهود والمسلمين فقد كان واحدا بالنسبة إلى الدين إذ لعب الدين نفس الدور الشامل واحتل نفس المكانة المميزة ، والاختلاف ينحصر فى مضمون المذهب الدينى والتقاليد الدينية والطقوس الدينية ، بيد أن هذا الاختلاف كان حاسماً إلى درجة جعلت المجموعتين متباعدتين تماماً فكان الزواج بينهم مستحيلا ولم تكن هناك ثقة متبادلة بين الطائفتين، ودفع الأغلبية المسلمة إلى اضطهاد الاقلية اليهودية . ويضيف Patai قائلا : « وكان اليهود فى نظر المسلمين عبارة عن ملحدين رفضوا قبول الايمان الصادق ، ومن « آمنوا » ـ أى اسلموا ـ تحت تهديد القتل أو النفى فقد رحب بهم المسلمون وبانتهاء الحاجز الدينى انضموا سريعاً إلى الأغلبية المسلمة .

لكن هذه الاراء لم تكن بالضرورة آراءاً صحيحة بدليل أن الباحث يناقض نفسه بنفسه حين يذكر ان المسيحيين كثيراً ما كانوا يصبحون المتحدثين بلسان العرب فى مواجهة حركة القومية اليهودية فى فلسطين . وقد بلغ عرب فلسطين المسيحيين مستوى عال من التعليم حيث ٨٠٪ منهم عاشوا فى المدن ومعظمهم فى القدس وحيفا ويافا وآخرون فى بيت لحم ورام الله والرملة وغزة، وان الجمعيات الارثوذكسية كانت نشيطة جداً اجتماعياً وسياسياً وكان لها دور بارز فى حركة القومية العربية فى فلسطين لدرجة ان كثيراً من الارثوذكس العرب كانوا من بين المتحدثين السياسيين عن العرب فى مواجهة اليهود .

أما الباحثون الفلسطينيون فيردون على ذلك بأن عدد المسلمين بالفعل كان أكبر من المسيحيين ومساجدهم أكثر ومدارسهم أيضاً ولكن مقدساتهم لا تقل أبداً عن قدسية مقدسات غيرهم، ثم ان المسيحيين لا يعتقدن برسالة محمد ولا بمقدساته بعكس المسلمين الذين يعتقدن برسالة المسيح وبمقدساته . وكذلك موقف المسلمين من الديانة الموسوية ومقدساتها وان العداوة بين العرب واليهود لا ترجع إلى أن هؤلاء عرباً وأولئك يهود بل سببها مشكلة فلسطين بالذات . ويضيف أحد الباحثين الفلسطينيين أن المسلمين كانوا دواما الحماه القانونيين والطبيعيين للبلاد المقدسة، والدليل على ذلك أن المسيحيين أنفسهم وضعوا أغلى مقدساتهم ككنيسة القيامة فى بيت المقدس ومصعد المسيح فى جبل الزيتون الذى صعد منه المسيح، تحت رعاية المسلمين حتى حرب ١٩٦٧، وان حامل مفتاح كنيسة القيامة مسلم وحارسها مسلم رغما عن وجود الطوائف المسيحية . وكان هذا باتفاقهم واختيارهم مما جعل المسلمين أجدر برعاية الاماكن المقدسة جميعها على السواء ما خص منها المسلمين أو المسيحيين أو اليهود كنتيجة تاريخية ومذهبية وواقعية فضلا عن أن ملاحظة تقسيم السكان فى فلسطين آنئذ إلى طوائف دينية لم يكن معروفاً .

ونصل إلى أن معظم سكان فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى كانوا عرباً مسيحيين ومسلمين تسكن بينهم قلة من اليهود يتمتعون بالطمأنينة والامان ، غير أن الأقلية اليهودية كانت منعزلة عن باقى السكان فى بقع معينة ومستوطنات خاصة بهم مع ان العرب كانوا يرحبون بهم ، وحتى بعد الموجة الثانية للهجرة إلى فلسطين التى وقعت فى الاعوام الأولى من القرن العشرين ـ وحين ارتفع عدد اليهود من خمسين ألفاً فى سنة ١٩٠٠ إلى حوالى خمسة وثمانين ألفاً فى سنة ١٩١٤ والى ١٢٢,٠٠٠ تقريباً فى سنة ١٩٢٠ ـ وقد كان العرب يقابلون هذه

الأعداد بكثير من الترحاب، ولم تتغير الحال إلا عندما قرر اليهود ان يستغنوا عن العمال العرب ويقاطعوهم . ومنذ ذلك الحين — وبخاصة بعد إعلان تصريح بلفور — بدأ العرب يوجسون خيفة من تكاثر المستوطنين اليهود، وزاد من مخاوفهم تصريحات أخرى من هذا القبيل ومنها تصريح الدكتور وايزمان سنة ١٩١٨ الذى قال فيه : « ان غرض الصهيونية هو ان تصبح فلسطين يهودية كما أن انجلترا انجليزية » .

ومنذ دخلت بريطانيا فلسطين فى إعقاب الحرب العالمية الأولى وهى تصدر أثر كل ثورة عربية قراراً بتأليف لجنة تحقيق ثم بياناً وكتاباً أبيض يؤكد حرصها على حقوق العرب وسعيها لمنح فلسطين الاستقلال، وما أن تمر الأزمة حتى تتراجع بريطانيا عن موقفها .

وتاريخ فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٨ هو قصة جهاد شعب حاول أن يظل حياً وأن يحتفظ بكرامته بكفاح سلمي حيناً وبالكفاح المسلح أحياناً كثيرة والذى اتسم بالعنف خاصة فى الفترة التى تلت سنة ١٩٢٥ والتى يمكن تقسيمها إلى مرحلتين :

المرحلة الاولى : انتهت فى سنة ١٩٢٣ وكان جهاد العرب خلالها موجهاً ضد اليهود على أساسا انهم العنصر الدخيل الذى يراد احلاله محلهم .

المرحلة الثانية واتجه العرب خلالها إلى الانجليز حيث بدأ عرب فلسطين يعقدون اجتماعات شعبية بخطط جديدة فى الكفاح ولاسيما فى المناسبات الوطنية كذكرى حطين واحتلال القدس وذكرى الشهداء ويوم تصريح بلفور ، ثم اشتداد الدعوة إلى عدم التعاون مع السلطات الانجليزية الحاكمة ومقاطعة لجانبها وتحدى قوانينها . إلا أن ألحاح العرب للحصول على استقلالهم كان يرفض رفضاً باتاً فى حين أصبح اليهود بالتدريج يزداد عددهم ، ومع أن عرب

فلسطين لم يكونوا أقل صلاحاً لحكم أنفسهم من جيرانهم إلا ان تصرفات دولة الانتداب إزاءهم هى التى عاقتهم ، ليس هذا فحسب بل ان بريطانيا قد ساهمت أيضاً فى تمكين اليهود من فلسطين بتهاونها فى إقامة سلطة وطنية، وسياسة الهجرة واستغلال الاراضى وابتداعها فكرة تقسيم فلسطين وطريقة انهائها للانتداب ، وهكذا قضى على العرب ان يواصلوا كفاحهم عبثاً فى سبيل الحصول على الحرية.

ان الهجرة المنظمة إلى فلسطين فى ظل الإنتداب البريطانى وسياسة استغلال الاراضى كان من أثرهما ان انتقل إلى يد اليهود أكثر من ٦٦٧ ألف دونم فى الفترة ما بين أواخر أغسطس سنة ١٩٣٠ وبداية سنة ١٩٣٦ وما أعقبها من الاضراب العربى العظيم خلال ثورة سنة ١٩٣٦ الفلسطينية وحيث اضطرت بريطانيا إلى تشكيل لجنة تحقيق ملكية بريطانية برئاسة اللورد بيل للتحقيق فى أسباب القلق الأساسية وشكاوى العرب واليهود. واعتبرت اللجنة « ان الحكومة البريطانية هى المسئولة عن الحالة المؤسفة التى وقع المزارعون العرب . . . صحيح ان الفلاح العربى ليس غنياً ولا متعلماً ولكن كونه كذلك لا يبرر قط أخراجه من أرضه لاجل اتساع المجال لليهود الاغنياء المتعلمين كى يحلوا مكانه فيها . . . » وقبل ذلك بسنوات كان تقرير لجنة شو يحث بريطانيا أن توقف إجلاء المزارعين العرب عن الاراضى التى يزرعونها، وكذا تقرير الخبير الانجليزى جون سمبسون الذى ذكر فيه : « أنه قد ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر أية أراضى إضافية يمكن اسهام المهاجرين الجدد فيها » .

أما عن الحكم والادارة خلال الانتداب ، فمن الثابت ان بريطانيا حكمت فلسطين باسم عصبة الأمم مدة ٣١ سنة (١٩١٧ — ١٩٤٨) وهى فترة يطلق عليها الباحثون فترة الحكم الاسود ، فلم يكن للعرب أدنى شأن فى سياسة البلاد، ولم تكن لهم حتى وكالة عربية تقابل الوكالة اليهودية ولم يكن عندهم مجلس

على يقابل المجلس اليهودى ولم يكن بينهم رئيساً أو حاكماً وكان أقصى ما يبلغه الفلسطينى العربى قائمقام (حاكم قرية) . وكان البريطانيون يعنون فى أختيار حكام القرى من طبقة خاصة،ولا شك أن نزعة هؤلاء حكام القرى كانت وطنية ولكنهم لم يستطيعوا ان يغيروا السياسة البريطانية . ويبدو مما ذكره وايزمان فى مذكراته ان اليهود كانوا يتوقعون من الانجليز أن يسلموهم فلسطين سنة ١٩٣٤ خالية من السكان أى أن يتم بناء الدولة اليهودية فى ١٥ سنة ، وكان هذا الأمل مقبولا حسب تصور الانجليز واليهود بسبب ما يبدو لهم أن العرب قبائل بدوية متنافرة يمكن ان تنتقل من فلسطين إلى داخل البلاد العربية . وقد تعاقب على فلسطين خلال فترة الانتداب سبعة مندوبين ساميين هم هربرت صموئيل الذى اتم ما بدأه هرتزل ووايزمان حيث كان حلم هرتزل أن يأخذ وعدا رسمياً من الحكومة البريطانية بتأسيس وطن قومى ثم بانتزاع صك الإنتداب ، أما صموئيل فقد أنجز هذا العمل بإقامة نظام للإدارة والتنظيم مهد لإقامة الدولة اليهودية . وجاء بعد صموئيل ستة حكام أو مندوبين ساميين هم الفيلدمارشال لورد بلومر والسير جون تشنسلر واللفتننت جنرال آرثر واكهوب والسير هارولد مكمايكل والفيلد مارشال فيكونت جورت والجنرال سير آلان كننجهام . والملاحظ إن خمسة من هؤلاء المندوبين الساميين ذوى رتب عسكرية مما يدل على طبيعة المهمة التى انتدبوا من أجلها وهى — كما يرى أحد الباحثين الفلسطينيين — « القضاء على المقاومة الثورية التى أظهرها شعب فلسطين » .

وفى عهد هارولد مكمايكل عقد مؤتمر فى لندن فى ٧ فبراير ١٩٣٩ اشترك فيه زعماء البلاد العربية من ناحية وكذا اليهود منفصلين بعضهم عن بعض ، وكانت نتيجة هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

وهو على جانب كبير من الأهمية لأنه بالرغم عما يحتويه من حسنات وسيئات فقد كان أسخى عرض قدم للعرب لأنه — أى الكتاب الأبيض — قرر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع الموافقة على أن تصبح فلسطين يهودية ولا عربية، كما عدل الكتاب الأبيض من سياسة وعد بلفور والإنتداب بأن تكون فلسطين مشتركة بين العرب واليهود وحدد من الهجرة اليهودية . ووعدت بريطانيا عرب فلسطين بمنحهم مزيداً من الحكم الذاتى خلال ٢٠ سنة هى فترة الانتقال . ويرى أحد الباحثين الفلسطينيين ان ضعف القضية العربية نتج عن رفض العرب الكتاب الأبيض وأنه لو كان العرب قد قبلوا الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ لتغير الحال عما هو عليه الآن . وحقيقة الأمر ان العرب لم يرفضوا كلهم الكتاب الأبيض، فقد قبلته أقلية فلسطينية ممثلة فى حزب الدفاع الذى كان يرأسه راغب النشاشيبى، وكانت سياسته « خذ وطالب » . ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً بهذا الخصوص انه حتى لو كان العرب كلهم قد قبلوا الكتاب الأبيض لما نفذته بريطانيا فى صالحهم ولحاولت ان تلوى نصوصه فى مصلحة اليهود بدليل ما وقع بعد ذلك مباشرة فى أثناء الحرب العالمية الثانية،فقد سحبت بريطانيا كافة ما أوردته فى هذا الكتاب الأبيض . وأعطت الحرب العالمية الثانية فرصة لحصول اليهود على الأسلحة والتدريب العسكرى، واشتد النشاط الارهابى بصفة خاصة فى سنة ١٩٤٤ من جانب الجماعات العسكرية اليهودية (الهاجاناه — الآرجون زفاى ليومى — واشترن) .

وفى الفترة التالية ١٩٤٥ وهى فترة حكم الجنرال آلسن جوردون كننجهام جرت احداث هائلة أثرت على مسيرة القضية الفلسطينية . ففى زمنه جاءت لجنة انجلو — امريكية وأوصت فى تقريرها على استمرار الإدارة فى فلسطين على ما هى عليه، حتى تبرم اتفاقية لوضع الاقليم تحت وصاية الأمم المتحدة، وبينت اللجنة

فى تقريرها ان المصالح المسيحية اهدرت فى فلسطين وان المطلوب هو دولة تحافظ على حقوق المسلمين والمسيحيين واليهود، وعلى الإداره أن تعمل على رفع مستوى العرب حتى يكون مساوياً لمستوى اليهود، واصلاح تعليم العرب كاليهود حتى يحل الوفاق بين الطرفين ، وان فلسطين لا تستطيع استيعاب يهود أوربا ويجب البحث عن جهات أخرى .

ثم جاءت فكرة تقسيم فلسطين إلى حيز التنفيذ عام ١٩٤٧ ويجب التنويه ان العرب كانوا حتى وقت عرض الأمر على الجمعية العامة هم أغلبية سكان فلسطين ويملكون من أراضيها ٤٨ ٪ مقابل حوالى ٦ ٪ يملكها اليهود . وجاء قرار تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة ليمنح اليهود مساحة قدرها ١٤٫٢٠٠ كيلو متر مربع فى حين يمنح العرب — وهم الغالبية وأصحاب الحق أصلا — ١٢٫٠٠٠ كيلو متر مربع أى بنقص قدره ٢٫٢٠٠ كيلو متر مربع عما خص به اليهود ، وفى ذات الوقت يقيم الدولة اليهودية فى منطقة يسكنها ٤٦٠٫٠٠٠ عربى يملكون ثلثى ما بالمنطقة من أراضى وعقارات مقابل ٥٣٠٫٠٠٠ يهودى يملكون فقط ثلث الأرض والعقارات، وبمعنى آخر يقيم المشروع الدولة اليهودية فى منطقة نصف سكانها تقريباً من العرب وجعل امكانياتها فى يدهم .

ومن منظور قواعد القانون الدولى فالملاحظ ان الجمعية العامة للامم المتحدة لا تملك سلطة التصرف بدون ضابط فى شئون الأقاليم الموضوعة تحت الإنتداب، فميثاق الامم المتحدة قد أنشأ نظام الوصاية لكى يحل محل نظام الإنتداب بموجب اتفاقات للوصاية تبرمها الأمم المتحدة مع الدول أصحاب الشأن، وقرر الميثاق انه إلى حين وضع اتفاقات الوصاية يجب استمرار العمل بالاتفاقيات الدولية القائمة . ومعنى هذا ان الجمعية العامة عند نظرها لقضية فلسطين كان عليها أن تدخل فى مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية أو ان تقرر إنهاء الإنتداب البريطانى

على فلسطين إذا كان قد حقق أغراضه فى تهيئة الأقاليم للاستقلال، وهى فى جميع الأحوال ملتزمة بإحترام الالتزامات الواردة فى صك الإنتداب والتى تقرر وجوب المحافظة على حقوق وأوضاع غير اليهود . وبمعنى أبسط فإن الأمم المتحدة بهذا الموقف قد أهدرت تماماً مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وهذا المبدأ كان يتطلب إستفتاء سكان فلسطين فى مستقبل بلادهم والأخذ بما تقرره الأغلبية .

٣ - أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الاوضاع السكانية :

إستمر تدفق اليهود على فلسطين بدون إنقطاع وبصفة خاصة فى الثلاثينيات والاربعينيات فى خلال فترة الحكم النازى فى المانيا، ولم يكن الأثر الوحيد لهذه الهجرة اليهودية هو تهديد المستقبل السياسى لعرب فلسطين فحسب بل أنها أدت أيضاً إلى الإضرار بأوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية نتيجة لمواجهتهم لمنافسة غير عادية من جانب رجال الأعمال والعمال والمزارعين اليهود . فمن ناحية فانه تناقص عدد سكان فلسطين العرب من ٧٤٠٫٠٠٠ نسمة إلى ١٦٠٫٠٠٠ نسمة وذلك فى الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ تحت ضغط الإرهاب الصهيونى، ومن ناحية أخرى قام الهستدروت (الإتحاد العام لعمال إسرائيل) بدور بالغ الأهمية فى نشر المبادىء الصهيونية وذلك منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ بغرض الدفاع عن مصالح العمال اليهود وتوفير العمل لهم . وكان للهستدروت دوره الجوهرى فى الهجرة على نطاق واسع حتى إن الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية قد ذكرت أن ما يقرب من ٧٤٠٫٠٠٠ مهاجر يهودى قد دخلوا فلسطين فى أقل من خمس سنوات، وعلى وجه التحديد فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى أول يناير ١٩٥٣ ، وذلك فضلا عن

مساهمة الهستدروت فى مساعدة اليهود فى الإستيطان الزراعى حينئذ كما يتبين من الإحصاءات الآتية لباحثين غربيين .

تقسيم سكان فلسطين

فى مجالات النشاط الحيوى

نوع النشاط	سكان يهود	سكان غير يهود
	٪	٪
الزراعة	١٨	٦٤ر٩
الصناعة والمبانى	٣٣ر٥	١٢
النقل — المناجم ، والمحاجر	٦ر٤	٥ر٤
الإدارة العامة	٢ر٢	٢ر٨
مهن حرة	١١ر٦	٢ر٤
مهن الخدم	٣ر٥	١ر٦
الملاك العقاريون	٥ر٧	٢ر٠٠

ويتضح من الاحصائية السابقة أن اليهود الذين عملوا فى الزراعة كانت نسبتهم ضئيلة حيث لم تكن لهم علاقة بالأعمال الزراعية فى البلاد التى أتوا منها إلى فلسطين، وحتى الذين كانوا فى فلسطين قبلا، نادرا ما كانوا يعملون فى الزراعة . وهو أمر توضحه أيضا الاحصائية الآتية :

إحصائية عن السكان كما تدل عليه الأرقام طبقاً للبيانات

الرسمية الموضحة فى الفترة من ١٩٢٢ — ١٩٣١

	١٩٢٢	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية
المجموع الكلى للسكان	٣٨٧٩٤	١٠٠ ٪	١٧٤٦١٠	١٠٠ ٪
العرب	٦٨٥٩٤	٨١ر٩ ٪	١٢٨٤٦٧	٧٣ر٦ ٪
الفلاحون	١٥٢٠٠	١٨ر١ ٪	٤٦١٤٣	٢٦ر٤ ٪

وكانت النسبة المئوية لمجموع السكان المسجلين فى سنة ١٩٣١ كالآتى :

السكان العرب	٤٠ ٪
السكان الفلاحون	٦٠ ٪

بينما من بين المسلمين أنفسهم فان النسب المتبادلة كانت ٢٧ ٪ ، و ٧٣ ٪ .

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان حسب التضاريس الطبيعية ، فمن الملاحظ أنه فى هذه الفترة كان السكان اليهود يقطنون السهل الساحلى كما يتضح من الاحصائية الآتيـــة :

تقسيم السكان بحسب الأقاليم الطبيعية سنة ١٩٤٣

	النسبة المئوية للمساحة الكليه	النسبة المئوية لمجموع السكان	النسبة المئوية للسكان اليهود	النسبة المئوية للسكان غير اليهود
	٪	٪	٪	٪
السهل الساحلى	١٢	٤٧ر١	٧٤ر٦	٣٤ر٥
الوديان الأخرى	٥	٣ر٧	٥ر٧	٢ر٨
المناطق الجبلية	٣٦ر٦	٤٥ر١	١٩ر٧	٥٦ر٧
النقب	٤٦ر٤	٤ر١	—	٦

لقد كانت فلسطين يقطنها سكان عرب وهم أغلبية، وعند دخول الجيوش البريطانية فلسطين كان اليهود أقلية تتراوح ما بين ٥ ٪ ، ١٠ ٪ على أكثر تقدير كما يتضح من الاحصائية الرسمية الآتية المستقاه من تقارير حكومة فلسطين .

السنة	السكان		
	العرب	اليهود	المجموع
١٩١٨	٦٤٤ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٧٠٠ر٠٠٠
١٩٢٢	٦٦٨ر٢٥٨	٨٣ر٧٩٠	٧٠٢ر٠٤٨
١٩٢٥	٧٢٥ر٥١٣	١٢١ر٧٢٥	٧٤٧ر٢٣٨
١٩٢٦	٧٤٩ر٤٠٣	١٤٩ر٥٠٠	٨٩٨ر٩٠٢
١٩٢٩	٨٠٣ر٥٦٢	١٥٦ر٤٨١	٩٦٠ر٠٤٤
١٩٣١	٨٥٨ر٧٠٨	١٧٤ر٦ ٦	١ر ٣٣ر٢١٤
١٩٣٢	٨٨١ر٦٩٠	١٩٢ر١٢٧	١ر٠٨٣ر٨٢٧
١٩٣٣	٩ ٥ر٩٧٤	٢٢٤ر٩٦٧	١ر١٤٠ر٩٤١
١٩٣٤	٩٢٧ر٥٧٩	٢٨٢ر٩٧٥	١ر٢١٠ر٥٥٤
١٩٣٥	٩٥٢ر٩٥٥	٣٥٥ر١٥٧	١ر٣٠٨ر١١٢
١٩٣٦	٩٨٣ر٦١٤	٣٨٤ر٠٧٨	١ر٣٦٦ر٦٩٢
١٩٣٧	١ر٠٠٥ر٩٥٨	٣٩٥ر٨٣٦	١ر٤٠١ر٧٩٤
١٩٣٨	١ر٠٢٤ر٠٦٣	٤١١ر٢٢٢	١ر٤٣٥ر٢٨٥
١٩٣٩	١ر٠٥٦ر٢٤١	٤٤٥ر٤٥٧	١ر٥٠١ر٦٩٨
١٩٤٠	١ر٠٨٠ر٩٩٥	٤٦٣ر٥٣٥	١ر٥٤٤ر٥٣٠
١٩٤١	١ر١١١ر٣٩٨	٤٧٤ر١٠٢	١ر٥٨٥ر٥٠٠
١٩٤٢	١ر١٣٥ر٥٩٧	٤٨٤ر٤٠٨	١ر٦٢٠ر٠٠٥
١٩٤٣	١ر١٧٣ر٦٥٩	٥٠٢ر٩١٢	١ر٦٧٦ر٥٧١
١٩٤٤	١ر٢١٠ر٩٢٢	٥٢٨ر٧٠٢	١ر٧٣٩ر٦٢٤
١٩٤٦	١ر٣٢٨ر٠٠٠	٦٠٨ر٠٠٠	١ر٩٣٦ر٠٠٠
مايو ١٩٤٨	١ر٤١٥ر٠٠٠	٦٥٠ر٠٠٠	٢ر٠٦٥ر٠٠٠

ومن الاحصائية السابقة نرى ان عدد سـكان فلسطين من العرب المسلمين والمسيحيين كانوا حوالى ٦٤٥ر٠٠٠ فى سنة ١٩١٨ وكان عدد اليهود حوالى ٥٠ر٠٠٠ والذين يعزى عددهم هذا إلى وصول عـدد كبير منهم إلى فلسطين فى هذه الفترة . وقد طالب العرب بوقف الهجرة اليهودية وسن تشريع لذلك مـع تأليف حكومة مسئولة أمام مجلس نيابى . وقد أجملت بريطانيـا فى المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، — اجملت بريطانيا فى هذه المذكرة — تاريخ فلسطـين السياسى تحت الادارة البريطانية — ارقاما رسميـة عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين حسب ما توضحه الاحصائية الآتية : —

السنة	العـدد
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٣٣	٣٠٣٢٦
١٩٣٤	٤٢٣٥٩
١٩٣٥	٦١٨٥٤
١٩٣٦	٢٩٧٢٧

ورغم ارقام الهجرة اليهودية السنوية السابقة والتى هى آخـذة فى الارتفاع فان الارقام السابقة لا توضح ألوف المهاجرين الذين دخـلوا فلسطين خلسة واستقروا بها ثم أذنت لهم السلطات بالبقاء . ولم يكن للهجرة اليهودية المتدفقة على فلسطين فى الثلاثينيات والأربعينيات أثرها على تحويل العرب فى فلسطين إلى

أقلية فحسب وإنما كان لها أثرها أيضاً فى هجرة غير اليهود إلى فلسطين خلال هذه الفترة كما يتضح من الاحصائية الآتية التى وردت فى تقرير اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧ للهجرة اليهودية وغير اليهودية إلى فلسطين فى الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ — ١٩٤٥ .

السنة	يهود	غير يهود	المجموع
١٩٢٠	٥٥١٤	٢٠٢	٥٧١٦
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٠	٩٣٣٩
١٩٢٢	٧٨٤٤	٢٨٤	٨١٢٨
١٩٢٣	٧٤٢١	٥٧٠	٧٩٩١
١٩٢٤	١٢٨٥٦	٦٩٧	١٣٥٥٣
١٩٢٥	٣٣٨٠١	٨٤٠	٣٤٦٤١
١٩٢٦	١٣٨٠١	٨٢٩	١٤٠١٠
١٩٢٧	٢٧١٣	٨٨٢	٣٥٩٥
١٩٢٨	٢١٧٨	٩٠٨	٣٠٨٦
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٣١٧	٦٥٦٦
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٤٨٩	٦٤٣٣
١٩٣١	٤٠٧٥	١٤٥٨	٥٥٣٣
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٧٣٦	١١٢٠٩
١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٦٥٠	٣١٩٧٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٧٨٤	٤٤١٤٣
١٩٣٥	٦١٨٥٤	٢٢٩٣	٦٤١٤٧
١٩٣٦	٢٩٧٢٧	١٩٤٤	٣١٦٧١
١٩٣٧ — ١٩٤٥	١٠٠٫٠٠٠ تقريباً		١٠٠٫٠٠٠

وقد قسم أحد الباحثين مرحلة الهجرة اليهودية الى فلسطين الى مرحلتين :

١ ــ مرحلة الزيادة (١٨٨٠ — ١٩١٩) وتقسم هذه المرحلة بهجرة يهود أوربا والشرق الاوسط الى فلسطين بسبب نشأة الصهيونية السياسية أو ماتسمى بحركة البعث اليهودى والتى يعزى اليها الهجرة القومية الحقيقية .

٢ ــ مرحلة الهجرة الجماعية : وفى هذه المرحلة نرى أن عدد اليهود الوافدين الى فلسطين أخذ فى التزايد بصورة واضحة فوصل الى فلسطين مابين سنة ١٩١٩ — ١٩٤٣ رقماً يبلغ ٣٨١٫٨٧٤ وذلك طبقاً للاحصاءات اليهودية الرسمية الموضحة بعد :

السنة	العدد	النسبة المئوية ٪
١٩١٩ — ١٩٢٣	٣٥٫١٨٣	٩٫٢
١٩٢٤ — ١٩٣١	٨١٫٦١٣	٢١٫٤
١٩٣٢ — ١٩٤٣	٢٦٥٫٠٧٨	٦٩٫٤
	٣٨١٫٨٧٤	١٠٠

وقبل إنشاء الدولة استحدثت الصهيونية تطبيق الاشتراكية الخيالية فى فلسطين والتى كانت عاملا هاماً فى اجتذاب يهود أوربا وأن هؤلاء المهاجرين كما يذكر Alex Weingrod : وقد « دفعوا » على الهجرة ولم « يجذبوا » إليها ، ومع أن المسيحية كانت عنصراً هاماً فى هجرتهم إلا أن المهاجرين فى معظم الحالات قد هربوا من أوطانهم لأنهم لم يشعروا بالطمأنينة نتيجة للاضطرابات السياسية والإقتصادية ، ولم تكن المثل العليا (Ideals) التى أقامها المستوطنون

الروس للاشتراكية أو التعاون أو المساواة تعنى شيئاً بالنسبة لهؤلاء المهاجرين، حقاً لقد كانت فى الغالب غير مفهومة لهم ، وعلى ذلك أدت الهجرة بالجملة إلى خلق « أغلبية ، جديدة ن السكان لم تفهم أو لم تتعاطف مع المثل العليا الثقافة الاستعمارية » .

أما عن البلدان التى هاجر منها اليهود إلى فلسطين والنسبة المئوية للمهاجرين من كل بلد فيمكن أن نوضحها فى الاحصائية الآتية :

اسم البلد	العدد	النسبة المئوية ٪
النمسا	٩ر٩٠٨	٢ر٨
المانيا	٤٥ر٠٥١	١٢ر٩
المجر	٤ر١١٥	١ر٢
اليونان	٧ر٢١٨	٢ر١
لتونيا	٤ر٩٨٢	١ر٤
لتوانيا	٩ر٩٠٨	٢ر٨
الاتحاد السوفيتى	٣١ر٢٢٣	٨ر٩
بولونيا	١٤٢ر٣٢٢	٤٠ر٧
تشيكوسلوفاكيا	١٠ر٩٠٤	٣ر١
رومانيا	٢٢ر٦٠٩	٦ر٥
العراق	٦ر١٠١	١ر٧
تركيا	٧ر٠٨١	٢ر٠
اليمن	١٤ر٠٢٠	٤ر٠
الولايات المتحدة	٨ر٠٨٤	٢ر٣
بلدان أخرى	٢٦ر٧١٦	٧ر٦
مجهولون	٣١ر٦٣٢	٨ر٨
	٣٨١ر٨٧٤	١٠٠

وتوضح الإحصائية السابقة أن نسبة لا يستهان بها كانت من اليهود الألمان الذين دخلوا فلسطين هرباً من الإضطهاد النازى كما أن يهود بولونيا وهم يشكلون أعلى نسبة من الإحصائية قد تدفقوا فى عشرات الألوف إلى فلسطين خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات الأمر الذى جعل تعداد اليهود فى فلسطين يرتفع من ١٢٢ر٠٠٠ إلى ٤٧٠ر٠٠٠ فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٤٠ فضلا عن إحتواء هذه الزيادة على عناصر اجتماعية جديدة .

وفى منتصف الثلاثينيات برزت المشكلة الفلسطينية على الصعيد الدولى وازدادت قوة الطوائف والأقليات اليهودية التى أرادت الإسراع من معدلات الهجرة ، ساعدها على ذلك العداء الألمانى للسامية . ورغم معارضة عرب فلسطين لهذه الهجرة لأنهم شعروا بخطرها وأثرها على تحويلهم إلى أقلية — وهو ما حدث بالفعل فيما بعد — فقد نادى العرب بالاستقلال الذاتى العربى إلا أن تيار الهجرة الجماعية قد إزداد خلال الحرب الثانية وفقاً للاحصاءات الاسرائيلية الآتية :

الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ — ١٩٤٤

البلدان التي جاء اليهود منها :

أوربا الشرقية	١٦٫٨٣٧
أوربا الوسطى	٧٫٧١٤
أوربا الغربية	١٫٥٦١
أوربا الجنوبيـة	٣٫٣٤٤
بلدان أوربية أخرى	٢٫٥٥٦
العــراق	٦٦٢
تركيـا	٤٫٤٠٤
اليمن	٤٫٦١٦
بلدان آسيوية أخرى	٣٫٠٠٦
الولايات المتحدة	١٦
مصـــــر	١٥١
بلدان أخرى فى أمريكا وأفريقيا	٣١٦
مجهولون	٤٣٧
المجموع	٤٥٫٨٥٠

وقد سبق ايضاح أن المشكلة الفلسطينية قد عرضت أمام الأمم المتحدة وماتلى ذلك من إصدارها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ . وعموماً فالملاحظ أنه فى خلال عدة أشهر أصبحت الأغلبية العربية أقلية ، ففى عام ١٩٤٧ كان هناك ٧٤٠ ألف عربى فى البلاد التى أصبحت فيما بعد تسمى بإسرائيل والتى وافقت الامم المتحدة على إنشائها فى جزء من فلسطين وهو ما يعتبر حدثا من أحداث تاريخ العالم المعاصر . وفى عام ١٩٤٩ لم يبق فى اسرائيل سوى ١٦٠ ألف عربى على حد ما يراه أحد الباحثين الغربيين بينما ارتفع عدد الاسرائيليين من ٦٤٩٫٦٠٠ نسمة فى نهاية سنة ١٩٤٨ إلى ١٫٢٠٣٫٠٠٠ نسمة سنه ١٩٥٠ .

أما عن ملكية الأراضى بفلسطين فالملاحظ أن اليهود فى عام ١٩١٨ كانوا يملكون ٢ ٪ فقط من مجموع الأراضى البالغ ٦٫٥٨٠٫٧٥٥ فدان وفى السنوات الثلاثين التالية اشترى اليهود أراضى إضافية فأصبح مجموع ممتلكاتهم عند انتهاء الإنتداب فى مايو ١٩٤٨ حوالى ٣٧٢٫٩٧٩ فدان أى ٥٫٦٧ ٪ من مجمـــوع أراضى فلسطين ومع ذلك فان حكومة فلسطين قدرت من عام ١٩٤٨ أن «اليهود كانوا يملكون أكثر من ١٥ ٪ من الأراضى الزراعية فى فلسطين » .

وعموما فقد أصبح ٨٠ ٪ من السكان العرب الذين تحولوا إلى أقلية — أصبحوا يسكنون فى القرى ، ٢٠ ٪ يسكنون المدن بعكس الإسرائيليين الذى يسكن أكثر من ٨٠ ٪ منهم المدن وفى تل أبيب وحيفا والقدس وحدها ٥٥ ٪ من مجموع الاسرائيليين والباقون فى المستوطنات ، ولاشك أن هذا الفارق قد عكس تفوقا كبيراً من جانب اليهود فى جميع المجالات وهو ما جعل الأقليـــة العربية ضعيفة الرأى ـ أقليلة الشأن . وفى سبيل تحويل حرب فلسطين إلى أقليـة صدر قانون العودة ، وهو القانون الذى وافقت عليه الهيئة النيابية فى إسرائيل

بالإجماع فى ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ وهو يعنى حق الإلتجاء أو الهجرة لكل يهودى فى أية بقعة من بقاع العالم إلى اسرائيل كمهاجر . ومما تجدر ملاحظته إن ظاهرة الهجرة هنا - أى فى هذا القانون - يقصدبها أن تظل ذات صبغة مستديمة حيث يذكر أحد الباحثين الإسرائيليين إن حوالى ٧/٨ سكان اسرائيل هم يهود وأن الأغلبية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى سنة ١٩٥٥ كان تعداد السكان فى إسرائيل يزيد على مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة منهم ١ر٥٢٦ر٠٠٠ نسمة من اليهود .

وقد أزدادت بالتالى الهجرة اليهودية لاسرائيل فى السنوات التى تلت قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٥، فى عام ١٩٤٩ كان نصيب الهجرة بالنسبة للسكان ٩٢٪ حيث بلغ عدد المهاجرين ٢٣٤ر٩٠٠ مهاجرا بينما لم تشكل الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) إلا ٧ر٢٪ فقط وبعدعام ١٩٥٢ حدث هبوط شديد فى معدل الهجرة إذ لم يصل عدد المهاجرين فى هذا العام إلا أكثر قليلا من عشرة آلاف ، بل أن عام ١٩٥٣ قد سجل هجرة من اسرائيل إلى الخارج أكثر من المهاجرين الذين وصلوا اليها وهذا الهبوط يرجع بلا شك إلى عدة أسباب أهمها استيعاب جميع اليهود الذين كانوا فى معسكرات اللاجئين (قبرص-أوربا) بعد الحرب وعدم وجود مصادر أخرى مفتوحة للهجرة وإلى الحالة الاقتصادية السيئة التى كانت تعانى منها اسرائيل فى ذلك الوقت وهو الأمر الذى أتى عددا كبيرا من اليهود على الهجرة إلى اسرائيل . ومع بداية التعويضات الالمانية لاسرائيل (رسمية وشخصية) فى عام ١٩٥٣ بدأت الهجرة فى الصعود مرة أخرى لتصل إلى ألف فى عام ١٩٥٤ و ٢١ ألف فى عام ١٩٥٥ و ٤٣ ألف فى عام ١٩٥٦ . ويمكن القول أن تطور السكان فى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ يعتبر حالة فريدة فى العالم لم تمر بها دولة أخرى فى العصر الحديث . ولاشك أن هناك شذوذ فى النمو

السكانى فى اسرائيل والأمر الذى يزيد من قلق المسئولين الاسرائيليين هو الهجرة إلى خارج اسرائيل وخاصة هجرة المثقفين والفنيين اليهود، كما يخشون أيضا من ازدياد نسبة يهود آسيا وأفريقا وخططهم للحصول على مناصب قيادية فى الدولة خشية تحويلها إلى مجتمع شرقى .

والاحصائية الآتية توضح تعداد اليهود فى العالم وفى فلسطين (بالآف) حسب احصاءات المصادر اليهودية فى الفترة من ١٨٥٠ - ١٩٦٤ أى فى فلسطين ثم فى اسرائيل :

تعداد اليهود فى العالم وفى فلسطين (بالآلاف) (١)
(حسب إحصاءات المصادر اليهودية)
١٨٥٠ — ١٩٦٤
فى فلسطين ثم فى إسرائيل

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٨٥٠	٤٨٠٠	—	—
١٨٨٢	٤٧٠٠	٢٤ر—	٠ر٣
١٨٩٠	—	٤٧ر -	—
١٩٠٠	١٠٧٠٠	٥٠ر—	٠ر٥
١٩١٤	١٣٥٠٠	٨٥ر—	٠ر٦
١٩١٦/١٨	—	٥٦ر٧	—
١٩٢٢/٢٣	—	٨٣ر٨	—
١٩٠٥	١٤٨٠٠	١٢٢ر—	٠ر٨
١٩٣١	—	١٧٤ر٦	—
١٩٣٥	—	٣٥٥ر٢	—
١٩٤٠	١٦٧٠٠	٤٦٧ر٥	٢ر٨

(١) احمد حجاج - سكان اسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ١٩٦٨ ص ١٤ وما بعدها .

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٩٤٥	١١٠٠٠	٥٦٣٫٨	٥٫١
١٩٤٧	١١٢٧٠	٦٣٠٫-	٥٫٦
١٩٤٨	١١٣٠٠	٦٤٩٫٦	٥٫٧
١٩٥١	١١٥٣٣	١٤٠٤٫٤	١٢٫٢
١٩٥٤	١١٨٦٧	١٥٢٦٫-	١٢٫٩
١٩٥٧	١٢٠٣٥	١٧٦٢٫٧	١٤٫٦
١٩٦١	١٢٨٦٦	١٩٣٢٫٤	١٥٫-
١٩٦٢	١٣٠١٨	٢٠٦٨٫٩	١٥٫٩
١٩٦٣	١٣١٢١	٢١٥٥٫٦	١٦٫٤
١٩٦٤	١٣٢٢٥	٢٢٣٩٫٢	١٦٫٩

وطبقاً للاحصائيات اليهودية ذاتها التى أجريت بعد منتصف عام ١٩٦٦ إتضح أن عدد السكان فى اسرائيل بلغ ٢٫٦٣٩٫٠٠٠ نسمة

منهم ٢٫٣٣١٫٠٠٠ يهودى

٠٫٣٠٨٫٠٠٠ عربى

وذلك بعدأن كان عدد اليهود حوالى ٦٥٠٫٠٠٠ يهودى وعدد العرب ١٫٤١٥٫٠٠٠ عربى فى مايو ١٩٤٨ . وذلك طبقاً لتقارير حكومة فلسطين حينئذ .

وهكذا يتضح لنا من تحليلنا هذا مدى ماتبذله السلطات الاسرائيلية دوما من جهود مستميتة للاقلال من العرب .

وقد قام أحد الباحثين الاسرائيليين (١) بدراسة حول التطور السكانى فى

---

(١) ن هاليفى – أضواء على السكان والدخل للفترة من ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ .
Projections of population and income for 1956 and 1975 .
طبعة اسرائيل سنة ١٩٦٤ .

إسرائيل حتى عام ١٩٧٥ نتيجة لمتغيرات منها الهجرة الصافية سنوية فى المدة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٥ مقدارها ٣٠٫٠٠٠ أو ٤٠٫٠٠٠ أو ٥٠٫٠٠٠ مهاجر ،وفى المدة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥ مقدارها ١٠٫٠٠٠ أو ٢٠٫٠٠٠ أو ٣٠٫٠٠٠ مهاجر ، كما كانت تقديراته للزيادة الطبيعية للسكان اليهود هى ١٫٨ ٪ (١٩٦١ - ١٩٦٥) ، ٢٫٠ ٪ (١٩٦٦ - ١٩٧٥) ولغير اليهود ٤ ٪ و ٣٫٥ ٪ على التوالى .

وعلى هذا الأساس فانالتعداد الكلى للسكان فى إسرائيل طبقاً لهذه التنبؤات عن عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ كالآتى :

سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٥
٢٫٥٧٤٫٠٠٠ نسمة	٣٫٣٩٥٫٠٠٠ نسمة

ويتركز عدد كبير من السكان العرب فى الشمال وحول حيفا وفى الجنوب « البدو » . ويلاحظ أن هناك مناطق يقل فيها عدد السكان غير اليهود بشكل ملحوظ كتل أبيب مثلا إذ تبلغ نسبة غير اليهود ١ ٪ فقط طبقاً لاحصاء سنة ١٩٦١ (١٫٢ ٪ فى سنة ١٩٥٣) بينما ترتفع النسبة فى مناطق أخرى بحيث تقارب نسبة السكان اليهود كمنطقة الشمال إذ تبلغ النسبة ٤٢٫٤ ٪ (٤٥٫١ ٪ فى سنة ١٩٥٣) بينما تبلغ نسبة اليهود ٥٧٫٨ ٪ (٥٤٫٩ ٪ فى سنة ١٩٥٣) ، وتختلف هذه النسب طبقاً لسياسة الحكومة الإسرائيليةفى محاولة تهويد المناطق التى يزيد فيها العرب أو فى نقلهم من منطقة لأخرى كما تفعل هذه السلطات الان مع بدو النقب إذ تعتبرهم نقطة ضعف عسكرية فى حدودها الجنوبية مع الجمهورية العربية المتحدة .

ومن ناحية أخرى تبلغ كثافة السكانفى اسرائيل ١١٥ نسمة فى الكيلومتر المربع وهو ما قد يعطى لاول وهلة الانطباع بانه لاتوجد كثافة تزيد عن الحد المعقول فى اسرائيل إذا ما قورنت بالدولة الأوربية مثلا ، على أنه يجب أن

ناخذ فى الحسبان أن أكثر من نصف مساحة إسرائيل غير مسكونة - أى صحراء النقب - وذلك بالرغم من كل حتميات بن جوريون وغيره لحث الشباب الاسرائيلى على التوطن فى النقب وترك الحياة المرفهة فى المدن . والواقع أن جزءا كبيرا من سكان إسرائيل يتركز فى الشريط الساحلى الضيق بين نهاريا وعسقلان وخاصة فى تل أبيب بحيث تصبح كثافة السكان فى هذه المنطقة من أعلى الكثافات فى العالم .

٣ - أوضاع الاقلية العربية فى اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ :

من الثابت أن الأقلية العربية فى إسرائيل تعانى من أوضاع سيئة فى النواحى الآتيـــة :

١ - نظام الأشخاص .

٢ - نظام الأموال .

٣ - الحق فى التعليم .

٤ - الحق فى العمل ونظام العمل .

٥ - الحقوق والحريات العامة الأساسية .

أولا : نظام الاشخاص والتمييز المجحف :

أقرت المادة ١٣ من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الحق فى التنقل والإقامة. وفى إسرائيل يعطى القانون الإدارى لوزير الدفاع الإسرائيلى الحق فى إصدار قرارات تقيد بمقتضاها حرية التنقل للأقلية العربيـــة وتنقص من حرياتهم الشخصية الأخرى وهذه القرارات تنص على إنشاء مناطق دفاعية يجوز للوزير أن ينشىء فى داخلها مناطق أمن يعيش فيها من ٨٠ — ٩٠ ٪ من العرب هناك — وللوزير أن يفوض سلطانه داخل تلك المنـاطق إلى ضباط من الجيش من

رتب معينة والقانون الإدارى هو إستمرار لأحكام قرارات الطوارىء والدفاع التى صدرت فى ظل الإنتداب البريطانى فى سنة ١٩٤٥ والتى كان القصد منها أصلا مواجهة أعمال العنف الصهيونية . وتنقسم الجهات التى تسكنها الأقلية العربية إلى ثلاث مناطق :

١ - منطقة الشمال فى الجليل .

٢ - منطقة الوسط المسماه بالمثلث .

٣ - منطقة الجنوب فى بير سبع .

وليس لأى شخص عدا رجال الجيش الإسرائيلى أو رجال الشرطة الحق فى دخول هذه المناطق ، وليس لأى شخص يقيم فيها أن يغادرها إلا بعد أربعة عشر يوماً ، وبعد أن يكون قد حصل على ترخيص من السلطات ، ويجوز أن يقضى على المخالفين بالطرد أو الحبس أو الغرامة . كما نص قانون النظام الإدارى على تشكيل محاكم عسكرية ، ويقدم المخالف إلى المحاكمة خلال ٤٨ ساعة من وقت القبض عليه ، ويصدر الحكم دون إجراءات فى جلسة علنية أو سرية حسبما تراه المحكمة ويكون الحكم نهائياً وغير قابل للاستئناف ولا تخضع هذه المحاكم إلى أية إجراءات . وتخول هذه المجموعة من القوانين واللوائح ضباط المناطق السلطات الآتيـة :

١ - السلطة التقديرية فى نقل وطرد سكان المناطق .

٢ - سلطة حجز أى مال أو سلفة أو أى شىء والاحتفاظ به وإجراء التفتيش .

٣ - سلطة تحديد إنتقـال الأشخـاص ووضع أى شخص تحت مراقبـة البوليس وتحديد الاقامة الجبرية .

٤ ـ سلطة الاحتلال التى تخول القائد العسكرى إحتلال أية منطقة والاقامة فيها على نفقة الأهالى من ناحية اعاشة الحكام العسكريين .

٥ ـ سلطة مصادرة الأراضى لصالح الأمن العام وكذا سلطة الاستيلاء على هذه الأراضى .

٦ ـ سلطة حظر التجول وايقاف خدمات البريد وغيرها من الخدمات العامة .

ولعل أقصى ما كان يعانيه العرب — فى مناطق الأمن هذه — هو أنهم يخضعون دون اليهود — لنظام حظر التجول أو منع الانتقال مما يحد بقسوة من حرية العرب فى الحركة أو التنقل فضلا عن تطبيق الاحكام العرفية عليهم .
وقد أوجز دون بيرتز أثر هذه التشريعات على السكان العرب بقوله : « كان العرب يعيشون فى هذه المناطق وسط مجموعة من القيود القانونية وقد نظمت السلطات العسكرية دخول وخروج وتحركات أو مجرد الانتقالات البسيطة للعرب فى مناطق الأمن ، ومن الممكن أن ينفى المقيمون بوجه قانونى وأن تصادر أملاكهم ، ومن الجائز نقل جميع سكان القرية من منطقة إلى أخرى ، والسلطة الوحيدة التى تضع جزاءا على مخالفة إجراءات الطوارىء هى المحكمة العسكرية وقراراتها لم تكن من اختصاص محاكم الاستئناف المدنية » .

وقد عقد إجتماع لرجال القانون اليهود فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فى تل أبيب وبعضهم شغل مراكز ذات مسئولية فى إسرائيل ونورد فيما يلى القرارات التى إتخذها رجال القانون اليهود أنفسهم :

١ — تحرم قوانين الطوارىء المواطنين من حرياتهم الاساسية .

٢ — تشكل قوانين الطوارىء هذه تهديدا لمبادىء المساواه والحرية الشخص وحياته فضلا عن أنها تفرض حكما دكتاتوريا وحكومة دكتاتورية .

٣ — طالب المؤتمر بإلغاء هذه القوانين .

وبالطبع لم يحل ذلك دون إحتفاظ الحكومة الإسرائيلية بهذه القوانين وتوجيهها ضد العرب وحدهم ، والغرض الحقيقى الذى تتوخاه إسرائيل من مجموعة القوانين هذه هو أنه لما كانت إسرائيل مصرة على إنشاء دولة يهودية يستبعد منها كل عنصر غير يهودى فإنها ترمى إلى التخلص من العرب وإجبارهم على ترك البلاد من تلقاء أنفسهم ليتركوا أماكنهم لمهاجرين آخرين من اليهود .

ثانيا ـ نظام الاموال :

ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن تقسيم فلسطين على أنه « لا يصرح بنزع ملكية أى أرض مملوكة للعرب فى الأرض اليهودية إلا للمنفعة العامة ، وأنه فى حالة نزع الملكية يدفع مقدما تعويض كامل » . وقد حققت الوقائع كل المخاوف الكائنة فى هذا القرار ، فقد استعملت مجموعة القوانين واللوائح كوسيلة لاغتصاب أراضى العرب ، وأن اللوائح الخاصة بالطوارىء العسكرية التى تقضى بتحديد مناطق أمن ومناطق مغلقة تمنع الملاك العرب من الوصول إلى أملاكهم الكائنة فى داخل هذه المناطق إلا بموجب تصريح عسكرى ، وكثيرا ما كان يرفض هذا التصريح واللوائح المدنية الخاصة بالطوارىء وعلى الأخص القانون الصادر سنة ١٩٤٨ الخاص بالمناطق المتروكة واللوائح الصادرة فى سنة ١٩٤٨ الخاصة بأملاك الغائبين، ويجوز إعتبار أى مدينة أو قرية عربية منطقة متروكة بموجب هذه النصوص وذلك بصورة تحكمية ، ويجوز اعتبار العرب الذين لم يتركوا إسرائيل غائبين بموجب هذه النصوص .

ويوجز Don Pertz هذا الوضع قائلا : « أن كل عربى من فلسطين كان قد غادر مدينته أو قريته بعد ١٩٤٧/١١/٢٩ يمكن إعتباره وفقاً اللوائح غائباً

وجميع العرب الذين كان لهم ملكا فى مدينة عكا الجديدة كانوا يعتبرون غائبين حتى ولو لم يغادروا أبدا المدينة القديمة ، وكذلك فإن الـ ٣٠ ألف عربى الذين كانوا يفرون من مكان إلى آخر فى إسرائيل ولكنهم لم يغادروا البلاد أبدا فانه كان عليهم أن يتوقعوا اعتبار أملاكهم متروكة نهائياً من جانبهم .

وقد حل قانون ملكية الأراضى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ محل جميع لوائح وقوانين الطوارىء ، ووفقاً لهذا القانون فان كل أرض إختص بها أو حجز عليها أو وزعت أو استعملت إبتداء من مايو سنة ١٩٤٨ بهدف تشجيع التنمية والاقامة أو الأمن أو التى وجدت مهملة من مالكها الأصلى تعتبر ملكا لسلطة التنمية . وبتطبيق هذا القانون والقوانين سالفة الذكر تم مصادرة ١٦٠٠٠ هكتار تقريباً من الأراضى المملوكة للاقلية العربية ولم يحدد نوع الملكية أو مصادرة أى أرض مملوكة لفرد أو جماعة يهودية . وتعتبر التعويضات المنصوص عليها فى قانون سنة ١٩٥٣ تافهة حيث أن قيمتها كانت تقدر على أساس قيمة الأرض فى أول يناير سنة ١٩٥٠ بينما أن الجنيه الإسرائيلى قد هبطت قيمته فى سنة ١٩٥٣ إلى خمس قيمته فى سنة ١٩٥٠ .

وقد زيدت بموجب قانون التقادم الصادر فى سنة ١٩٥٨ المدة المطلوبة لإمكان تسجيل الأراضى بأسماء مالكيها إلى عشرين سنة بعد أن كانت عشر سنوات ، وبذلك أصبح متعذرا على الملاك العرب الذين لم يكونوا قد قاموا بإجراءات التسجيل فى ظل القانون القديم أن يحصلوا على المستند الإدارى الذى يثبت ملكيتهم ، الأمر الذى جعل السلطات الإسرائيلية تتذرع بذلك للاستيلاء على ما تبقى فى يد الأقلية العربية من أراضى بعد كل إجراءات الاغتصاب السابقة .

ثالثا : الحق فى التعليم :

(مادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان)

تعتبر النواحى الثقافية للعرب فى اسرائيل محدودة جدا ، فكلما ارتفعت المرحلة التعليمية ازداد التمييز وضاقت المجالات حتى تكاد تنعدم ، ولا تعطى المنح الدراسية للطلبة العرب ، وتبلغ نسبة الطلاب العرب فى المدارس الابتدائية الحكومية إلى نسبة العرب الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ - ١٤ سنة ٥٧ ٪ بينما نسبة الطلاب اليهود من نفس السن ٨٢ ٪ .

ولا يوجد باسرائيل سوى ست مدارس ثانوية عربية — إحداها فقط كائنة بالناصرة ، وتبلغ نسبة الطلاب العرب فى المدارس الثانوية ١ر٧٢ ٪ من شباب العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ — ١٩ سنة أما نسبة الطلاب اليهود فتبلغ ٤٢ر٥٦ ٪ من مجموع الشباب اليهودى من نفس السن . وتعانى المدارس الثانوية العربية فى اسرائيل من نقص واضح فى الكتب وأجهزة المعامل والمكتبات ، وهذه المدارس التى تضم أقل من ألفى طالب ، يرجع الفضل فى انشائها إلى الجهود الذاتية ويراعى فى اختيار المدرس أن يكون سهل القيادة ، وعدد الامكنة بالمدارس محدود جدا كما ان أماكن تلقى الدروس بها غير صالحة صحيا .

وكان من نتيجة ذلك ان اصبح مستوى التعليم منخفضا بين العرب ، فنسبة النجاح فى امتحان نهاية الدراسه الثانوية لا تتجاوز ٥ر٤ ٪ وتبرر انخفاض هذه النسبة وجود اختبارات اجبارية فى اللغة العبرية والادب العبرى ، وتفرض هذه الاختبارات على المدارس العربية الأمر الذى أدي إلى ندرة وجود الطلاب العرب فى الجامعات الاسرائيلية .

رابعا : الحق فى العمل ونظام العمل :

(المادة ٢٢ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان)

تتبع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة التمييز العنصرى ضد العرب فى مجال العمل بغرض تحويل الأقلية العربية هناك إلى عمال يدويين . وليس تحويل الاقلية العربية إلى عمال يدويين نتيجة لتطوير الزراعة واستعمال آلات فيهـا ، وانما هو نتيجة لتناقص مساحة الأراضى التى يمكنهم زراعتها ، فضلا عما يعانيه العرب هناك من ضيق مجالات العمل أمامهم الأمر الذى يؤدى إلى بطالة واسعة النطـاق .

وتعتبر الهوة بين الزراعة اليهودية والزراعة العربية تتزايد اتساعا ، وتحويل الاقلية العربية إلى عمال يدويين لم يصحبه نمو مقابل فى الصناعة فى المناطق العربية . ولا تقوم الحكومة الاسرائيلية بأى مجهود فى هذا السبيل ، كما لم يصطحب الانتقال من الريف إلى المدن بزيادة الطلب على الايدى العاملة ولم يزداد عدد السكان فى المدن إلا بنسبة ضئيلة ٢ ٪ .

كما أن هناك تفرقة بين العمال اليهود والعمال العرب فى الاشتغال بالمهن ، فتقتصر الاعمال والخدمات الحقيرة على العرب دون اليهود . فالعامل العربى يشتغل فى المناجم والاعمال الزراعية كالحصاد وجمع المحصول وفى اشغال المقاولات العامة والمحاجر ، أما فى الصناعة فلا يتولى العامل إلا أقل الاعمال اليدوية شأنا ، فضلا عن حرمانهم من حق المساواه فى الأجر مع غيرهم من العمال اليهود الذين يؤدون نفس العمل .

وكان من نتيجة ذلك عدم استقرار العمال العرب فى مهنة معينة أو عمل محدد ،

فأكثر من ٥٠ ٪ من العمال العرب تنتقل على غير هدى من مكان لآخر وتعيش فى ظروف غير مستقرة ، وهذا القلق المزدوج لا يسمح لهم بتشكيل جماعات مهنية ولا بالوصول الى وضع اجتماعى مقبول . وبرغم المساواة النظرية فى تولى الوظائف العامة فلا تزيد نسبة الموظفين العرب عن ١ر٥ ٪ من مجموع الموظفين ، فى الوقت الذى يشكل فيه العرب ما يزيد على ١٠ ٪ من سكان اسرائيل — وذلك قبيل حرب ١٩٦٧ ، أما بعد الحرب فان العرب فى الاراضى المحتلة أصبحوا يكونون ٤٠ ٪ من السكان هناك — .

خامسا : الحقوق والحريات العامة الاساسية : ـ

(المادة ١ ـ ٢ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان)

١ ـ الجنسية :

وفقا لقانون العودة الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لا يستطيع المهاجر اكتساب الجنسية الاسرائيلية إلا إذا كان يهوديا ولكل يهودى الحق فى دخول الدولة بصفته مهاجرا ، وقد استكملت احكام قانون العودة بقانون الجنسية الصادر فى سنة ١٩٥٢ والذى ينص فى مادته الثانية على ان لكل مهاجر بالمعنى المقصود بقانون العودة يصبح اسرائيليا . كما ان هناك تفرقة دينية بالنسبة للحصول على الجنسية تمارس سواء بالنسبة للعرب المسلمين أو المسيحيين (قضية الأب دانيال) . ويعتبر قانون العودة بمثابة قانون تجنسى وهو بذلك يخالف لمبـادىء القانون الدولى الخاص المتفق عليهـا بين الدول فيما يتعلق باكتساب الجنسية ، فاذا كان اكتساب الجنسية يعتبر من اطلاقات كل دولة إلا انه توجد مـع ذلك شروط موضوعية معينة فى مجموع اغلب الدول ، وهذه الشروط الموضوعية تتضمن

اجتياز فحص طبي وحسن السير والسلوك ، والحد الأدنى للسن هو ١٨ سنة، ومدة اختبار يختلف مداها بين خمس وعشر سنوات ، ولا دخل فى هـذه الشروط الموضوعية التى تتطلبها أغلب الدول فيما يختص بالتجنس لعامل الدين، ومع ذلك فان قانون العودة مؤسس على شرط دينى وهو اعتناق الدين اليهودى . ونخلص من ذلك ان قانون العودة تخالف للشروط التى تتطلبهـا أغلب الدول فى مسألة التجنس، وتخالف كذلك لقواعد القانون الدولى الخاص بشأن التجنس .

ب ـ الحريات العامـة :

لعل أوضح دليل على حرمان عرب اسرائيل من حقوقهم وحرياتهم العامة ان نذكر ان قوانين الدفاع لا تطبق عملياً إلا على المناطق الخاضعة لسلطة القادة (الحكام) العسكريين فقط، وهذه القوانين تطبق بكل صرامتها عمليا على العرب فقط، سواء كانوا يسكنون مناطق الحكم العسكرى أم لا، مع فارق واحد وهو ان العرب الذين لا يسكنون مناطق الحكم العسكرى تسرى عليهم القيود التى تقيد تنقلهم ـ منعهم من الدخول للمناطق المغلقة بدون تصريح طبقا للمادة ١٢٥ ـ بينما يسرى على العرب الذين يسكنون المناطق المغلقة جميـع القوانين الصارمة الأخرى مثل وضعهم تحت مراقبة الشرطة ـ النفى ـ الاعتقال الادارى ـ أما اليهود، سواء كانوا فى داخل مناطق الحكم العسكرى أو خارجها، فان القوانين العسكرية لا تطبق ضدهم ، والدليل على ذلك ما جاء فى تقرير مراقب الدولة :
" . . . ان شيئاً غير لائق يكمن فى هذا القانون الذى وضع بصورته العامة بحيث ينطبق على جميع السكان فى البلاد لكنه عمليا يطبق ضد قسم منهم " .

وعليه يخضع العرب لحكم عسكرى يقوم على قوانين الدفاع وحالة الطوارىء سنة ١٩٤٥ وقوانين الطوارىء ـ مناطق الأمن سنة ١٩٤٩ ـ وهذه القوانين

لا تترك حرية تذكر للعرب . صحيح ان جهاز الاسرائيلى المشرف على تطبيق الحكم العسكرى قد استبدل بجهاز الشرطة، لكن الانظمة العسكرية ظلت كما هى .
ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه قد أعلن الحكم العسكرى فى المناطق العربية فى فلسطين فى ١ / ١٢ / ١٩٦٦ ونقلت صلاحيات تنفيذ أنظمة الدفاع لأحوال الطوارىء إلى ايدى الشرطة ووزارة الداخلية وسلطات حكومية أخرى .

ج ـ الحقوق السياسية :

لا يشارك العرب فى الادارة على أى مستوى من مستويات المسئولية، وبمعنى آخر ليس للعرب المقيمين فى اسرائيل الحق فى المساهمة السياسية ولا يمكن أن ينضموا إلا الى احزاب يهودية وذلك على الرغم من صفتهم كمواطنين اسرائيليين طبقاً للمادة ٣ من قانون الجنسية سنة ١٩٥٢ كما أنه ليس لهم تمثيل فى البرلمان (الكنيست) والحكومة إلا بنسبة أهميتهم ـ ٦ مقاعد من ١٢٠ فى البرلمان ـ ولا يجوز ان يعين عربى وزيراً أو وكيلا للوزارة أو مديراً فيها، بالرغم من أنهم يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان .

أما فيما يختص بحرية التعبير وحرية الصحافة، فان هذه الحقوق لا وجود لها بالنسبة للعرب، فحين حاولت مجموعة عربية إصدار جريدة اسمهـا الأرض ، رفض وزير الداخلية الاسرائيلى اعطاءهم الموافقة، الأمر الذى جعلهم يرفعون دعوى عليه وصلت إلى المحكمة العليـا الاسرائيلية التى أيدت دعوى الوزير ورفضت دعوى العرب .

ومن الجدير بالذكر فيما يختص بتمثيل العرب فى الكنيست (البرلمان) أنه يفترض ان للعرب بالتالى حق الترشيح لعضوية الكنيست وكذا حق الانتخاب، ولكن الذى يحدث فعلا هو أن الاحزاب تستغل حق التصويت الذى يتمتع به

العرب لكسب مزيد من الأصوات للاحزاب اليهودية، ويستدل على ذلك من اشتراك ثلاث قوائم عربية مرتبطة بحزب الماباى فى انتخابات الكنيست الثانية والثالثة والرابعة، ونجح فى الانتخابات الثلاثة خمسة من مرشحى القوائم الثلاثة، أما فى الانتخابات الخامسة فقد انتخب أربعة نواب فقط، وتضم كل قائمة مرشحين من طوائف وأوساط مختلفة، وذلك بغرض ايجاد تمزق طائفى بين العرب أنفسهم .

المراجع

— احمد حجاج : سكان اسرائيل . منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ .

— احمد فراج طايع : صفحات مطوية عن فلسطين . القاهرة ، بدون تاريخ إصدار .

— حسن صبرى الخولى : سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر ، القاهرة ، مايو ١٩٦٧ .

— صبرى جريس : العرب فى إسرائيل . بيروت، ١٩٦٨ .

— عبد الحميد متولى (دكتور) : نظام الحكم فى إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٢ .

— عبد الملك عودة (دكتور) : إسرائيل وأفريقيا (دراسة فى العلاقات الدولية) . القاهرة ، ١٩٦٤ .

— محمد حافظ غانم (دكتور) : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى . القاهرة ، ١٩٦٥ .

— مراد كامل (دكتور) : إسرائيل فى التوراه والانجيل . القاهرة ، ١٩٦٦ .

— يوسف صايغ (دكتور) : الإقتصاد الإسرائيلى . القاهرة ، ١٩٦٤ .

— الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ . بيروت ، ١٩٦٨ .

— A. Chouraqui : L'Etat D'Israel. Paris 1955.

— Wingrod, Alex, : Israel-Group Relations in a New Society. London 1955.

— Ben Gurion, David : Israel. Years of Challenge. N Y. 1963.

— Ben Halpern : The Idea of the Jewish State. Massachusettes 1961.

— Kraines, Oscar : Government & Politics in Israel. New York 1961.

— Hadawi, Sami : Israel and the arab Minority.

— Israel Government Year Book (1966 – 67).

— Mounier, A. : Les Institutions Politiques de l'Etat d'Israel. Paris 1952.

— Colloque de Jurists Arabes sur la Palestine : La Question Palestinienne. Alger. 22 – 27 Juillet 1967.

الفصل الثالث

العراق

وقضية الاكراد

---

١ ـ الاطار التاريخى لقضية الاكراد وأوضاعهم :

ظل الشعب الكردى محتجباً خلف سحابة من الغموض وسوء الفهم من جانب الرأى العام العربى حتى وقت قريب، وأدى عدم التوصل إلى حل نهائى للمشكلة الكردية فى العراق خلال مايزيد من الثلاثين عاما الماضية إلى مشكلات خطيرة أثرت فى تطور العراق ، ولعل ما عقد المشكلة الكردية فى العراق وقوع البلاد تحت النفوذ البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقضية الكرد وكردستان هى أيضا إحدى قضايا الشرق الأوسط الرئيسية ، وتفجرها القريب أو البعيد قادم لامحالة ، وربما يؤدى الى تغييرات جذرية فى المنطقة .

ولم يعن الباحثون كثيراً بهذة المشكلة على الرغم من انعكاس آثارها القائمة والمحتملة على الاوضاع السياسية العربية برمتها . والغريب فى قضية الكرد — السكان — وكردستان — الارض — (قومية ووطنيا)، وهما يشكلان معا حقيقة واقعة — الغريب أنهما لم تبرزا متكاملتين عبر التاريخ . فلم تؤسس دولة تجمع شمل هذه الامة على أرضها . ولم يتفق بعد على وجودها الموحد، ولا على عدد سكانها، ولا على حدودها القومية . ومن ثم فالاتراك لايعترفون بوجود شعب كردى فى بلادهم، ويسمونهم اتراك الجبال ، وايران ترى فيهم أنهم فصيلة آريه من فصائل شعبهم، بالرغم من الحلول التى عرضتها عليهم الثورة الايرانية مؤخرا . أما دائرة المعارف الإسلامية فتشير الى دعوى بعض المؤرخين العرب ، كالمسعودى من أن الاكراد هم من أصل عربى . ومشكلة الاكراد تعتبر مؤرقة للنظام السياسى، حيث تعتبر أكثر الابار البترولية الموجودة فى العراق واقعة فى المناطق المأهولة بالسكان الاكراد .

والسؤال الذى يثور هنا الان هو : من هم الاكراد وما أصلهم ؟ يرى بعض

المستشرقين أن الاكراد هم سلالة الكاردوكيين ، الذين حاربو ضد كسينوفون xinophon وللبعض الاخريذسبونهم الى الخالدين والكيرتيين Kyrtiens بينما نجد فريقا آخر من المستشرقين يعتبرهم من أصل ميدوسيتى Medio-sayth. وعموما فان الاكراد قد انحدروا من عدة أدمات ثم اتحدوا واندمجوا على مر العصور وأصبحوا أمة واحدة . ويبدأ تاريخ الشعب الكردى بشكل مجزأ نوعا وهم فى الأصل مجموعات قبلية عاشت فترات طويلة مستقلة عن بعضها ومن ممالك صغيرة تكونت هنا وهناك فى القرن السابع الى القرن الخامس عشر من الاسرة الشدادية وبنى أنس والمروانية والايوبية ، وهذه الاخيرة قد أقامت فى دولة أسلامية وليس دولة خاصة بالاكراد . وقد بقى اسم صلاح الدين الأيوبى من بين كل الشخصيات اللاحقة فى التاريخ - بقى عندالاكراد رمزاً لأشجع شخصية كردية على الرغم من أن الاعمال التى قام بها صلاح الدين الايوبى لاتشف بشىء عن روحه الكردية سوى أنه كان يتسم بالروح الانسانية والشجاعة الفائقة حتى أن بعض المؤرخين يضعون صلاح الدين الايوبى كابرز شخصية إسلامية بعد النبى محمد (صلعم) .

أما الكاتب اللبنانى جورجى زيدان فقد تعرض لتاريخ الاكراد فى الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر ،والتى كانت فترة الحكم الاقطاعى فى كل من الدولة العثمانية وإيران . ومن الشخصيات اللامعة فى تاريخ الاكراد أمير من أسرة زند أسمه كريم خان وهو الذى حكم الفرس منذ سنة ١٧٥٠ — ١٧٧٩ ورفض حمل لقب شاه . ولم يقم كريم خان شأنه شأن صلاح الدين الأيوبى بعمل وطنى خاص بالشعب الكردى وهذاماجعل بعض الاكراد يتساءلون فيما إذا كان حظهم دائما هو أن يخدم عظماؤهم الشعوب الأخرى. وعلى كل حال فما دامت الحقيقة الواقعة هى عدم وجود دولة كردية موحدة ، فقد

استمر الأكراد يقدمون الخدمات إلى حكومات البلدان التى يسكنونها . ولعل السبب فى ذلك هو تعرض مركز كردستان الجغرافى إلى تغـيرات عديدة من جراء الصراع التاريخى فيه ، ومن التقلبات التى قلما شهدت بلاد أخرى نظيرالها، ولم يعد التمييز العنصرى لكلمة (الوطن الكردى) منطبقا على الحدود الجغرافية لهذا الاصطلاح، مالم يتفق دائماً والناحية العنصرية .

جغرافيا - إذن - يسكن الاكراد منطقة متسعة تمتد بين خطى عرض ٢٣ درجة ، ٤٠ درجة شمالا وبين خطى طول ٣٧ و ٤٨ شرقا . وتقدرمساحة كردستان — بمعنى بلاد الاكراد — بـ ٤٠٩٫٦٥٠ كيلو مترا مربعاً وتمتد فى داخل ثلاث دول هى تركيا وإيران والعراق ، أى أن الإكراد - بهذا المفهوم - يمكن تصنيفهم من العنصر الآرى ، فبلادهم تتميز بطابعها الجبلى وهى منطقة لا حدود سياسية لها ولا حدود قومية تجمع بين سكانها وتشغل الرقعة الواقعة فى جنوبى جبال ارارات فى أرمينيا السوفيتية بين جنوبى بحر قزوين وشمال شرق البحر المتوسط وتمتد بداخل آذربيجان الإيرانية وجمهورية أرمينية السوفيتية وقسما كبيراً من شرقى الأناضول التركى،وتنحدر جنوبا حتى مشارف الجزيرة العربية العليا فى سورية ، فشمال العراق وشمال شرقه فالقسم الغربى من ايران وينتهى فى الجنوب عند كرمنشاه .

ويختلف تقدير إعداد الاكراد اختلافاً كبيراً خاصة وأنهم لم يخضعوا حتى الآن للاحصاء الدقيق - فقد قدر المؤرخ الكردى محمد أمين زكى أعدادهم فى الثلاثينات من هذا القرن بحوالى أربعة ملايين ونصف منهم حوالى ٦٠٠٫٠٠٠ فى العراق،وفى خلال الستينات قدر محمد رشيد الفيل إعدادهم بما يتراوح بين ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ و ٢٫٠٢٩٫٠٠٠. أما محمود الدرة فقد قدرهم بستة ملايين

منهم مليون فى العراق ، ثم عاد وقال أن تعدادهم اليوم حوالى عشرة ملايين نسمة . فى حين قدرهم ايجلتون بما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين منهم ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فى العراق . أما الكاتب الكردى هادى رشيد الجاوشلى فإنه يؤكد أن عددهم فى العراق حوالى المليونين، بمعنى أن مجموع الاكراد لايقل عن ربع السكان. وطبقاً لما ذكره محمود الدرة من أن عدد الاكراد الحالى عشرة ملايين نسمة فان توزيعهم كالاتى : ٤٦ ٪ فى تركيا، و٣١ ٪ فى ايران، و١٨ ٪ فى العراق، وما تبقى منهم وهو ٥ ٪ يقطن سوريا والإتحاد السوفيتى .

وقد سبق إيضاح أن الاكراد قد اندمجوا فى المجتمع الاسلامى اندماجا كاملا منذ أن دخلوا الحظيرة الاسلامية فى الثلث الاول من القرن السابع للميلاد، ولعبوا دورا كبيراً فى سياسة الدولة الاسلامية وشاركوا فى مصيرها، فقاوموا الغزاة المغول عندما اكتسحت جحافل هؤلاء الدولة العباسية ، وقاد صلاح الدين الايوبى الجيوش الاسلامية التى انقذت فلسطين ولبنان من الغزاة الاوروبيين. وكان الكرد دوما بجانب الفريق الذى ينتصر للاسلام ويحارب من أجله وفى سبيله وباسمه . غير أنه اعتبارا من القرن السادس عشر توزع الجزء الاكبر من الاكراد مابين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية . وكانت كردستان طيلة القرن التاسع عشر مسرحا لصراع حاد بين الدولتين ، ثم تعقد الموقف حين تدخلت الدول الاوربية فى شئون كردستان لتقوى نفوذها فيها ، فحاولت انجلترا وروسيا القيصرية أن تستغلا توتر العلاقات بين فارس والدولة العثمانية، لتفرضا وساطتهما بين الدولتين، وإشتركتا فى تخطيط الحدود الفارسية - العثمانية خلال كردستان دون حاجة لمراعاة حاجات ومطالب سكانها ، ولقد مهدت السبيل للتغلغل الرأسمالى فى كردستان الاعمـــال التجسسية الدعائية التى قامت بها أعداد كبيرة من البعثات المسيحية وبخاصة المبشرون الامريكيون . وشهد القرن التاسع عشر سلسلة من القلاقل فى كردستان عند الفرس والاتراك

على حد سواء ثم تطورت الحركة القومية الكردية نتيجة لانتشار الافكار القومية وتغلغل شعاراتها فى أوساط الاكراد الذين تعلموا فى الآستانة وأوربا، كما تأثرت بالحركات القومية للشعوب الأرمنية والبلغارية والعربية تأثرها بالمصلحين الترك والروس والايرانيين الذين كانوا يناضلون من أجل الدستور . وقد إتجه الوطنيون الاكراد الداعون إلى التعاون مع المصلحين الترك والدستوريين الايرانيين ضد الاستبداد بأمل الحصول على حقوقهم السيـاسية وعلى نوع من اللامركزية لكردستان . وفى عام ١٩٠٨ تكونت جمعية (التعالى والترقى) الكردية التى ضمت رؤساء العشائر الكردية والفئات المثقفة الكردية . وفى عام ١٩١٠ أسس الطلبة الاكراد جمعية هيوا (الامل) التى أصدرت مجلة روزى كورد (يوم الكرد) وكان يحررها المثقفون الاكراد وتأسست جمعية « العزم القوى » وجمعية نشر المعارف الكردية وجمعية « استقلال الكرد » وجمعية الشعب الكردى، كما ظهرت خلال هذه الفترة صحيفة « الشمس الكردية » وافتتحت من استانبول مدرسة لتعليم اللغة الكردية، وانتهز النواب الاكراد بمجلس المبعوثان فى استانبول الاتجاهات الجديدة فى تركيا الداعية إلى الحرية والاخاء والمساواة وطالبـوا بحقوق الاكراد .

كما إتسمت الحركـة الوطنية الكردية فى هذه الفترة أيضاً بظهور الجمعيات الثقافية الكردية، وتشكلت فى استانبول جمعية سياسية باسم جمعية إستقلال الكرد ثم جمعية موحدة من جميع الهيئات الكردية عرفت باسم (خويبون) أى الإستقلال . وكانت أول ثورة كردية مسلحة قامت فى وجه الأتراك قد أعلنها فى عام ١٩٠٨ ابراهيم باشا التيمارى، رئيس قبيلة الملية التى تقطن بين ماردين وديار بكر. ولقد قبض على زعيمها وأعدم .

وقد واجه الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى مشكلة تحقيق مطالب الارمن

التى كانت تستهدف إنشاء دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين إلى ساحل البحر الأسود وتنحدر غرباً إلى شاطىء البحـــر المتوسط فتشمل ولايات الاناضول ، ولما كان الاكراد يؤلفون الاكثرية فى هذه الولايات (وهى سيواس — أرضروم — ضربوط — ديار بكر — تبليس — وآن) فقد خشوا أن تلقى هذه المطالب عطف الحلفاء وتأييدهم. فيصبحون تحت رحمة الارمن ؛ ولهذا ظهرت مساعى وطنية من جانب بعض زعماء الاكراد لتحقيق رغباتهم القومية، فقام الحزب الوطنى الكردى يطالب الهيئات الدوليـة — التى احتلت الآستانة — بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً. وحين انعقد مؤتمر الصلح فى باريس إجتمع رؤساء الجمعيات الكردية وانتخبوا شريف باشا — وكان يقيم فى باريس — ممثلا عاماً يسعى لإنجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء. وقد إعتقدوا أنهم بمقتضى البند الثانى عشر من مبادىء ولسن الاربعة عشر مهيأون للحصول على الإستقلال، ولهذا قدم شريف باشا مذكرة فى ٢٢ مارس ١٩١٩ إلى المجلس الأعلى للحلفاء. طالب فيهـا بإستقلال كردستان وبجعل الشعب الكردى أمة واحـــدة . وحين فرضت على تركيا معاهدة سيفر فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠ جاء فى مـوادها ما يحقق مطالب الاكراد وأن دول الحلفـاء الكبرى ان تعترض على أى إندماج اختيارى يحصل بين الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذى كان يدخل حينئذ فى ولاية الموصل .

وفى تلك الاثناء كان الانجليز قد إحتلوا العراق وكان الاتراك قد فوضوا الشيخ محمود الزعيم الكردى، الذى كان يتمتع فى مدينة السليمانية بنفوذ كبير، بادارة منطقة السليمانية مع الحامية التركية فيها، ليحكم بإسم الدولة العثمانية، وأمدوه بالمال والسلاح بهدف إثارة القلاقل ضد الانجليز ، وكان يبدو أن السلطات العسكرية البريطانية كانت على إستعداد لإقامة منطقة يديرها الاكراد، وكانت التعليمات الرسمية التى بعثتها

الحكومة البريطانية فى ١٠ مايو ١٩١٩ إلى القائم بأعمال المندوب السامى فى العراق تخوله إنشاء لواء عـــربى فى الموصل تحيط به دولة كردية تتمتع بالإستقلال الذاتى ، ويباشر فيها السلطة شيوخ الاكراد . وحين تقرر وضع العراق تحت الإنتداب البريطانى طبقاً لمقررات مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) نصت المادة (١٦) من صك الإنتداب على أن بإمكان الدولة المنتدبة أن تقيم حكومة مستقلة إدارياً فى المقاطعات الكردية . وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة فى العراق فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وبدأت بالإتفاق مع السلطات البريطانية تمهد للاستفتاء لتنصيب فيصل ملكا على العراق ، حاول الإنجليز ضمان وضع خاص للاكراد تحت الإشراف البريطانى لترجح كفتهم فى مساومتهم مع فرنسا التى وعدت فى إتفاق سايكس ـ بيكو بمنطقة الموصل، ثم تنازلت عنها فى سان ريمو مقابل حصة فى بترولها. وفى تلك الاثناء عاد الانجليز فعدلوا عن فكرة تشجيع استقلال الاكراد أو حصولهم على الإستقلال الذاتى، وذلك بعد أن مزقت تركيا — بزعماء كمال أتاتورك — معاهدة سيفر، وطالب ثوارها فى الميثاق الوطنى الذى وضعوه فى عام ١٩٢٠ بالسيادة على لواء الموصل؛ فقد كان الإنجليز يخشون أن يؤدى قيام دولة كردية إلى إغراء الاكراد بالإنضمام من جديد الى الاتراك ، مما يؤدى إلى زعزعة مركز الدولة العراقية الناشئة . وما لبثوا أن شنوا الهجوم المسلح على حكومة الشيخ محمود، التى كانت الحكومتان العراقية والانجليزية قد سبق أن إعترفتا بحق الشعب الكردى فى تشكيلها . واستمر القتال حتى عام ١٩٢٤ حين احتلت القوات البريطانية مدينة السليمانية وألحقت منطقة كردستان الجنوبية بالعراق، وتم الاتفاق على أن يكون للمناطق الكردية فى ولاية الموصل وضع خاص : فتدرس فيها اللغة الكردية إلى جانب العربية ويسمح بإستعمالها فى المحاكم ، ويعين موظفو الحكومة فيها من الاكراد بقدر المستطاع .

وفى سنة ١٩٢٥ قامت ثورة كردية كبرى فى الاناضول الشرقى بزعامة الشيخ سعيد، زعيم النقشبندية . ويشير المؤرخون إلى أن هذه الثورة قامت بتحريض من الانجليز لإضعاف مركز الاتراك فى قضية الموصل المتنازع عليها بين الاتراك والعراقيين حينذاك .

٢ ـ الحركة الوطنية الكردية :

فى الاعوام التى تلت عام ١٩٣٠ قامت عدة ثورات كردية فى منطقة ديار بكر التركية، وكانت ثورة (درسيم) المعروفة لدى الرأى العام العالمى أوسعها إنتشاراً. ولقد أخمدها الجيش التركى بقسوة بالغة ودمر القرى الكردية ونفى أبناءها من ديارهم وأسكنهم غرب الأناضول بعيداً عن وطنهم . وأثناء ذلك أيضاً انتقل مركز ثقل الحركة الكردية وقياداتها من الريف الى المدينة حيث أصبحت قواعدها من كادحى المدن والطلبة والتجار والمثقفين الذين برزوا فى مقدمة صفوف الحركة الوطنية الكردية ، فى الوقت الذى واصل فيه حزب خويبون (الاستقلال) نشاطه فى تركيا وسوريا. وكانت للطلبة الاكراد فى معاهد بغداد رابطة ثقافية اجتماعية وسياسية نوعاً ما تجمعهم تحت إسم (جمعية الشباب) فنمت بينهم روح التعاون وخدمة الثقافة الكردية . ويسجل عام ١٩٣٥ بداية إنتشار الافكار الديموقراطية واليسارية بين شباب الاكراد فى العراق، فقد كون المثقفون الاكراد علاقات وثيقة مع جماعة «الاهالى» الديموقراطية فى العراق . فى هذه الفترة أيضاً برز البارزانيون واكتسبوا أهميتهم لأسباب عشائرية ودينية . وكان جدهم الشيخ محمد من أعلام الطريقة النقشبندية وهى من الطرق الصوفية التى نشأت فى كردستان ، ومنها أيضاً القادرية واليزيدية وأهل الحق الذين يؤلهون الامام على ، كما سادت المجتمع الكردى أفكار مؤداها الايمان المطلق بالخضوع الى الزعيم والسير خلفه بلا إرادية تكاد تكون مطلقة — وقد تمثل

ذلك فى الشيخ محمد البرزانى ، نسبة الى موطنه بارزان — وهى قرية نائية تقع فى كنف الجبال الشاهقة التى تفصل قضاء عقرة عن نهر الزاب الكبير — والتف حول الشيخ محمد المريدون وما لبث أن أصبح صاحب السلطة الدينية والزمنية على البرزانيين، وانتقلت السلطة من بعده الى أولاده وأحفاده حتى آلت الى الشيخ أحمد شقيق الملا مصطفى المشهور — والذى توفى مؤخراً — واحتضنت الادارة البريطانية البارزانيين للافادة من نفوذهم فتوسعوا فى السيطرة على العشائر الضعيفة المجاورة مما أدى الى نشوب القلاقل وتدخل الحكومة العراقية لوقف توسعهم وانشائها سلسلة من المخافر التى هاجمها البارزانيون هى والقرى الكردية المجاورة ، حينئذ قررت الحكومة العراقية شن حملة عسكرية ضد البارزانيين واحتل الجيش العراقى المنطقة كلها فى يونية ١٩٣٢ ، فهرب الشيخ أحمد الى تركيا وانتقلت الزعامة الى أخيه الملا مصطفى الذى لم يخلد الى السكينة. فاحتلت القوات العراقية المنطقة من جديد فى عام ١٩٣٦ وفر الملا مصطفى إلى الجبال ثم إنتقل إلى السليمانية . وحين نشبت الحرب العالمية الثانية هرب الملا مصطفى من جديد إلى بارزان حيث أخذ يجمع حوله الأتباع والأنصار ويتصل بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين معلنا أنه لا يسعى إلى توسيع نفوذه الشخصى، أو نفوذ البارزانيين بقدر ما يسعى إلى تحرير الأمة الكردية بأسرها بما فى ذلك الاكراد الذين يقطنون تركيا وإيران، مستغلا فى ذلك ظروف الحرب وسخط الانجليز على عرب العراق الذين حاولوا طردهم والإنضمام إلى الألمان ، ونصح السفير البريطانى نورى السعيد بالنظر إلى مطالب الاكراد بروح ودية كما طلب من الملا مصطفى ألا يقوم بأى هجوم على السلطات العراقية بحكم أن العراق فى ذلك الحين كان متحالفا مع بريطانيا . وأوقف الملا مصطفى هجومه على مراكز البوليس، وأرسل نورى السعيد الى المنطقة الكردية وزير الدولة الكردي

ماجد مصطفى . وتمخضت المحادثات التى جرت بين الطرفين عن المقترحات التالية الى الحكومة العراقية :

١ — تشكيل ولاية كردية ممتازة تضم مناطق كركوك والسليمانية وأربيل ودهوك وخانقين وأقضية الموصل الكردية : زاخو وعمادية وعقره وسنجار وشيخان .

٢ — تعيين وزير كردى يكون مسئولا أمام الحكومة العراقية عن ولاية كردستان .

٣ — تتمتع الولاية الكردية باستقلال ذاتى فى المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية . وتكون السلطة الذاتية فى الولاية مصدراً لكل المسائل الداخلية باستثناء ما يتعلق منها بالجيش والبوليس .

٤ — تعيين وكيل وزارة كردى فى جميع الوزارات .

غير أن مجلس الوزراء العراقى اعتبر هذه المطالب ممعنة فى التطرف ورأى أن الإستجابة لها من شأنها أن تضعف مركز الحكومة مادياً ومعنوياً وتنمى الاتجاهات الانفصالية لدى الأكراد ، ولهذا لم تستجب الحكومة العراقية لمطالب البارزانيين الذين كانوا يستندون إلى حزب الحرية الذى تزعمه الملا مصطفى ، وكان معظم أعضائه من العاملين فى الجيش العراقى أو من المهنيين . وإلى جانب حزب الحرية كان يوجد حزب « هيوا » الذى تأسس فى عام ١٩٢٥ وكان ذا إتجاه يسارى . وكانت صحيفة الحزب (الحرية) تنتهج نهجاً شيوعياً واضحاً ، وتطالب بقيام جبهة موحدة ضد الرجعية . ولم يكن حزب الأمل يكن شيئاً من العطف على الزعماء القبليين . ورغم إعترافه بالملا مصطفى زعيماً للحركة الكردية إلا أنه كان يشك فى نزعاته الدينية والدكتاتورية ، وإن لم يكن يتردد فى استغلال

زعامته الى أن يتحقق الإستقلال أو الإستقلال الذاتى وحينئذ يصبح استبعاده فى حيز الإمكان .

٣ — حكومة مهاباد المستقلة وجبهة التحرير الكردية :

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تقدمت لجنة الأكراد إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة فى سان فرانسسكو عام ١٩٤٥ بمذكرة تطالب بـ « كردستان حر ومستقل » ، ومحذرة بأن السلم لن يعم الشرق الأوسط بدون حل للمشكلة الكردية . فلم تجد تلك اللجنة آذاناً صاغية من أعضاء تلك الهيئة . واتجه فريق من قادة الأكراد الى الاتحاد السوفيتى الذى استقطب نحو ١٥٠ ألف من الأكراد فى منطقة ماوراء القوقاز ، يعيشون فى قرى كردية تحت نظام جماعى ، فوجدوا منه إستجابة وتشجيعاً لمطالبهم القومية . وفى نوفمبر ١٩٤٥ عقد فى باكو الروسية مؤتمر كردى وضع أسس إعلان جمهورية كردية فى أذربايجان الايرانية ، تتعاون مع جمهورية أزربايجان السوفيتية ، كما درس المؤتمر إمكانات قيام الثورة فى كردستان التركية بهدف الضغط على تركيا فى فترة كان السوفيت يطالبون فيها تركيا بامتيازات معينة فى المضايق .

ولما كانت القوات السوفيتية تحتل شمالى ايران كلها — فى فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها — فإن الزعماء الأكراد لم يجدوا صعوبة فى الاعلان عن قيام حكومة مستقلة فى أذربايجان برئاسة جعفر بيشوارى الذى سبق له أن حارب قوات الحكومة الايرانية واستعان بالقبائل الكردية التى وعد زعماءها ، وكان فى طليعتهم مصطفى البرزانى ، بحكومة مستقلة فى نطاق دولة أذربايجان الجديدة . فلما تحقق لبيشوارى ما كان يصبو إليه ، طالبه الأكراد بتحقيق وعده لهم . وقامت جمهورية كردية شعبية فى ١٣ يناير ١٩٤٦ واتخذت « مهاباد » عاصمة لها ،

وكان على رأسها القاضى محمد وأحد وزرائها الملا مصطفى البارزانى. وبعد نحو عشرة أشهر من قيام الجمهورية الكردية إضطرت جيوش الاتحاد السوفيتى المرابطة فى شمال إيران، بضغط شديد من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تنسحب منها، وعندئذ زحف الجيش الايرانى لإستعادة أذربايجان، فاحتل مهاباد وقضى على حكومة القاضى محمد، وأمر الشاه محمد رضا بإعدام قادة الحركة بما فيهم القاضى محمد.

وبإنهيار حكومة مهاباد إنهارت آمال الزعماء المتطرفين الأكراد من إحتمال قيام نواة دولة كردية فى الشرق الأوسط، خاصة فى تركيا أو إيران فى الظروف الدولية السائدة، فظل فريق كبير من الشباب الكردى المثقف على أمله فى إمكانية مساندة السوفيت لهم فى نضالهم، ولم تصدر عن الأكراد طوال الاثنى عشر عاماً التى أعقبت إنهيار حكومة مهاباد الكردية فى إيران بادرة تشير إلى عمل فعال فى تركيا وإيران، إلا أنهم إتجهوا بكل ثقلهم وثقل الدعم الشيوعى إلى العراق.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تأسس فى خريف عام ١٩٤٥ الحزب الشيوعى الكردى (شورش) الذى كان من وراء تشكيل جبهة تحرير الأكراد. وأصبحت الاحزاب والجماعات الكردية كلها يداً واحدة فى الجبهة، وتحللت من تشكيلاتها باستثناء حزب شورش الذى إحتفظ بتنظيماته الداخلية. وأخذ نفوذ جبهة تحرير الأكراد يزداد بالتدريج وسرعان ما شرعت فى العمل والتنظيم وتحولت إلى جبهة وطنية كردية قوية أعلنت البرنامج الآتى :—

أولا : توحيد وتحرير كردستان الكبرى، وبما أن مركز الجبهة فى كردستان العراقية فإنها تكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التى لم

تزل من أكبر العوائق فى طريق تقدم أكراد العراق للوصول إلى الغاية الكبرى وهى الحرية وحق تقرير المصير.

ثانياً : السعى لنيل الاستقلال الادارى لكردستان العراقية الذى هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الاكراد.

ثالثاً : السعى لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومى الذى يتناول الاكراد والأقليات الاخرى.

رابعاً : السعى لإيجاد وتقوية العلاقات مع الاحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد المساعى للوصول إلى الهدف الاسمى وهو حق تقرير المصير والتحرر.

خامساً : السعى لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديموقراطية وبرفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف واحياء التاريخ والأدب الكردى.

سادساً : تعميم استعمال اللغة الكردية فى كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية.

سابعاً : العمل على إيضاح القضية الكردية لجميع الأمم وخاصة أمم الشرق الاوسط.

ثامناً : العمل على ايجاد العلاقات والتعاون مع الاحزاب والمنظمات الديموقراطية.

تاسعاً : العمل على إقامة العلاقات السياسية مع الدول الديموقراطية لمكافحة خطط الإستعمار لإحياء ميثاق سعد آباد ومكافحة التكتلات الإستعمارية التى تعرقل الحريات عامة وحرية الأكراد خاصة.

وحين إجتمع مؤتمر وزراء الخارجية فى موسكو أرسلت اليه جبهة روز كارى مذكرة شرحت فيها أهدافها وأرسلت مذكرة أخرى مشابهة بهذا المعنى الى هيئة الأمم المتحدة، التى إنعقدت فى لندن. كما أرسلت مذكرة عن طريق المفوضية المصرية فى بغداد الى الحكومة المصرية أيدت فيها « الحركة الوطنية التحررية الكبرى فى مصر » فى عام ١٩٤٦ ، وضمت صوتها الى صوت مصر فى المطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل، واشترك الاكراد فى المظاهرات التى نظمت فى بغداد تأييداً لنضال الشعب المصرى .

وتحت تأثير حزب شورش وجبهة روز كارى تشربت الحركة التحررية للشعب الكردى بالأفكار التقدمية الجديدة والماركسية اللينينية، وساعد على ذلك وجود السوفيت فى جزء من كردستان إيران ، وحين أعلنت جمهورية مها باد فى أذربيجان الايرانية ، قام الحزب الديموقراطى الكردستانى مفتتحاً بتأسيسه صفحة جديدة من كفاح الشعب الكردى المنظم، وهو عهد تنظيم الأحزاب الطليعية الديمقراطية الكردستانية. وقد أيقظ قيام الحزب الديموقراطى الكردستانى فى مها باد، وانجازاته ونضالاته وقيامه بتأسيس جمهورية كردستان، الشعور القومى لدى الشعب الكردى على نطاق كردستان كلها ، فوسع وعزز الحركة التحررية الكردية، وأسهم فى جعلها حركة جماهيرية، وأحيا فى نفوس الاكراد جميعاً آمال التحرر والحرية الوطنية والديموقراطية .

٤ ـ الحزب الديموقراطى الكردستانى (النشأة ـ التطور) :

وفى الاتحاد السوفيتى أصــدرت الهيئة التى أسسها الملا مصطفى البارزانى ، بيانا دعت فيه الوطنيين والجمعيات الكردية فى العراق للنضال والاتحاد، لتأسيس حزب ديموقراطى طليعى جديد . وتكون مؤتمر الحزب من أعضاء مؤتمرى روز كارى وشورش، الذين قرروا تشكيل الحزب الديموقراطى الكردستانى المعروف باسم البارتى . وكان منهاج الحزب وميثاقه الوطنى تأكيدا على أهداف الشعب الكردى فى نيل حقوقه القومية والديموقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق، كما أكد الأخوة العربية الكردية ودعا إلى الكفاح المشترك بين الشعبين العربى والكردى ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل تحرر العراق وإقامة نظام ديموقراطى برلمانى سليم فى العراق . ودعا المنهاج إلى إجراء إصلاحات فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونص على تأميم الصناعات الثقيلة والمصادر الصناعية والمعدنية والبنوك ومكافحة الأمية ونشر التعليم العالى وتأسيس جامعة كردستان وتنمية اللغة الكردية وآدابها ونشر الثقافة فى كردستان وجعل اللغة الكردية رسمية فى المدارس والدوائر. وفى المؤتمر الثالث للحزب (١٧ ديسمبر ١٩٥٣) أدخل بنداً خاصا بالإصلاح الزراعى والقضاء على الاقطاع . غير ان النزاع دب بين الحزب الديموقراطى الكردستانى وبين الحزب الشيوعى العراقى الذى انكر كون الاكراد أمة متميزة، وبالتالى حق الشعب الكردى فى تقرير مصيرة بنفسه، وذلك باعتبار الحزب الشيوعى العراقى هو قائد نضال الشعب العراقى عرباً وأكراداً. وأعتبر الشيوعيون الحزب الكردستانى حزب البورجوازية القومية، بينما أصر الحزب على اعتبار نفسه حزباً طليعياً ديموقراطياً يمثل مصالح الفلاحين والكادحين والطلبة والمثقفين الثوريين ، غير ان الحزب الشيوعى مالبث ان عدل موقفه، فأقر مؤتمره المنعقد فى عام ١٩٥٦

كون الاكراد أمة وحق تقرير المصير للشعب الكردي وحق وجود حزب ديموقراطي، وثبت وجود كفاح الشعبين العربي والكردي المشترك ضد الاستعمار من أجل الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية. واعترف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد بان الحركة التحررية القومية للشعب الكردي ذات مضمون ديموقراطي عام، لانها منبعثة من طموح الأمة الكردية إلى التحرر والوحدة القومية.

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي، وأصدرت الحكومة العراقية دستورها المؤقت الذي نص على اعتبار العرب والاكراد شركاء في الوطن متساوين في الحقوق والواجبات، مع كون الاكراد أقلية لا تزيد على ١٥ ٪ من مجموع السكان. وطرأ على الحركة السياسية الكردية في العراق عامل جديد كان له أبعد الأثر في وجهتها التي اتجهتها مع الاحداث المثيرة المتلاحقة، والتي أدت في النهاية إلى ثورة كردية عامة، شملت معظم منطقة كردستان العراقية؛ ووفق تخطيط موقوت لم يشهد العراق مثيلا له من قبل حيث لم تكن هناك في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ قلاقل قبلية أو انتفاضات قومية، حيث كان نوري السعيد يعمد إلى الكبت، وهو ما جعل العراق يعاني عشية الثورة من استغلال الانجليز لمشاعر قادة الكرد القومية ليحققوا عن طريق ثوراتهم كل ما كانوا يطمحون فيه من الدولة العراقية بعقد معاهدات تثبت نفوذهم، أو اتفاقات بترولية مجحفة. وقد رحب الاكراد بالثورة العراقية منذ يومها الاول بعد أن أعلنت أنها على استعداد لانتهاج سياسة متحررة ازاءهم، وعاد الملا مصطفى ورفاقه من الاتحاد السوفيتي، وأعلن برنامج الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي أصدر صحيفته (النضال) التي ساندت الثورة وعبد الكريم قاسم. وشكل البارزاني وانصاره والشيوعيون العراقيون حلقة الاتصال بين عبد الكريم قاسم والاتحاد

السوفيتي، وقدمت له الحكومة الاسلحة. ويرى السياسي العراقي محمود الدرة ان من الامور المحيرة التي لم يجد لها تعليلا قاطعا ان يتولى عبد الكريم قاسم زعيم ثورة ١٤ تموز بنفسه أمر عودة الملا مصطفى البارزاني وأعوانه وفريق من الاقطاب الشيوعيين العراقيين الهاربين إلى البلاد فرارا، وعلى نفقة الحكومة، وان البارزاني حينما حضر إلى العراق كان ذلك على سفينة سوفيتية وكان معه حوالي ٩٠٠ جندي كردي من الشبان مسلحين تسليحا كاملا ومدربين على حرب العصابات، فاستقبلوه في البصرة استقبال الفاتحين، وخصص لهم عبد الكريم قاسم رواتب شهرية ضخمة، وأعلن البارزاني عن تأليف حزبه إلى جانب الحزب الشيوعي، في الوقت الذي حرم فيه المواطنون العرب، وهم الاكثرية المطلقة في وطنهم، من تأليف الاحزاب. ثم طلعت على الشعب العراقي الحركة الكردية الانفصالية يغذيها الحزب الشيوعي العراقي وتعمل لها جريدة «اتحاد الشعب» الناطقة بلسانه. وعندما تأزم الوضع بين القوميين وبين عبد الكريم قاسم، أوعز إلى مصطفى البارزاني بالذهاب إلى منطقته، وجهزه بألف مدفع رشاش مع الذخيرة. وساهم أنصار البارزاني في المذابح الجماعية التي قام بها الشيوعيون بعد فشل ثورة الموصل في كل من الموصل وكركوك (١٩٥٩). وفي ٩ سبتمبر ١٩٦١ أعلن البارزاني ثورته بعد ان هيأ لها في جميع منطقة كردستان العراقية. وسيطر عليها حتى سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣.

وقد استطاعت الوزارة القومية التي خلفت حكومة عبد الكريم قاسم أن تكسر من حدة زخم الثورة الكردية، وتقصم ظهر الشيوعيين أيضا، فقد أبدى عبد السلام عارف استعداده للتفاوض مع الاكراد، ومنحهم الاستقلال الذاتي بشروط معقولة، وحين تقدم الاكراد بمطالبهم، انزعجت الحكومة العراقية من

تشددهم، وذكرت انها لن تبت فى المسألة إلا بعد ان تتضح نتائج المفاوضات الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . وسمحت الحكومة العراقية لجلال طالبانى — أحد أقطاب الثورة الكردية — بالحضور إلى القاهرة، حيث اجتمع بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى لم يرتبط معه بشىء محدد، مع استمرار ما يبديه من عطف على القضية الكردية . ثم قدم الوفد الكردى إلى الوفود المصرية والسورية والعراقية مذكرة بتاريخ ٨ أبريل ١٩٦٣ جاء فيها ما يلى : —

أولا فيما إذا بقى العراق بدون تغيير فى كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردى فى العراق على البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردى على أساس اللامركزية .

ثانيا : إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالى يجب منح الشعب الكردى فى العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه .

ثالثا : إذا اندمج العراق فى وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكردى فى العراق اقليما مرتبطا بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانه وجودة . وينفى فى الوقت نفسه الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل .

وبعد أسبوع واحد من تصديق الحكومات الثلاث على ميثاق الدولة الاتحادية ، الذى تم التوقيع عليه فى القاهرة فى يوم ١٧ أبريل ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردى المفاوض إلى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقترحاته السابقة، واشترط ان يتضمن الدستور العراقى نصوصا لجهاز تشريعى أعلى للجمهورية ولرئاسة الجمهورية والحكومة، وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردى لحقوقه القومية فى الامور التشريعيه والتنفيذية والقضائيه فى منطقة كردستان، التى يجب ان تكون

لها ماليتها المكونة من الموارد المحلية وحصة كردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من الموارد العامة — كما طالب الوفد الكردى بأن يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا، وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية، وان يمثل شعب كردستان فى المجلس الوطنى العراقى بعدد من النواب يتناسب مع نسبة عدد سكانه إلى سكان العراق، على ان تطبق النسبة العددية فيما يتعلق بعدد الوزراء والموظفين وفى الجامعات والكليات العسكرية وكليات الشرطة .
وقد أبدت الحكومة العراقية استعدادها لقبول بعض مطالب الاكراد ، مثل أن تصبح لغتهم رسمية فى كردستان إلى جانب العربية، وان يفتتح المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية والعليا بل وجامعة كردية فى كردستان ، وان يفضل الموظفون الاكراد على غيرهم فى المناطق الكردية . إلا أنها لم تقبل المطالب العسكرية والمالية التى تقدم بها الاكراد على اعتبار ان قيام تشكيلات عسكرية كردية، وحصول الاكراد على الاستقلال المالى مما يغريهم بالتفكير فى الانفصال.
وفى تلك الأثناء أخذ الاكراد يتسلحون ، واستؤنف القتال فى يونيه ١٩٦٣ . وأنشأت الحكومة قوة « فرسان صلاح الدين الأيوبى » ، وهى قوات غير نظامية اشترك فيها الاكراد المناوئون للبارزانيين ، كما انشأت قوة « فرسان خالد بن الوليد » وهى أيضاً قوات غير نظامية اشترك فيها بعض رجال القبائل العربية فى لواء الموصل . وأرسلت سوريا قوات للاشتراك فى الحرب ضد الاكراد ، إلا أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تدخل سياسيا، وأوقف القتال فى فبراير ١٩٦٤ ، وتم تبادل الأسرى ووعدت الحكومة العراقية بحل المنظمات العسكرية الكردية التابعة لها، وفك الاكراد الحصار المضروب على بعض القوات العراقية ، وعادت الادارة العراقية إلى المنطقة الكردية وأعلنت خطة لاعمارها . وما لبثت حكومة عبد السلام عارف — بعد تنحية البعثيين عن مراكز الحكم فى اكتوبر ١٩٦٤ —

أن أصدرت دستوراً مؤقتاً جاء فيه أن « الشعب العراقى جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة » . وقد اعتبر الاكراد ذلك تراجعا عما نص عليه الدستور المؤقت لثورة ١٤ تموز من حيث ان العرب والاكراد « شركاء » فى الوطن العراقى ، ومالبث البرزانى ان قدم مذكرة إلى عبد السلام عارف فى ١١ اكتوبر ١٩٦٤، طالب فيها « بحق الشعب الكردى فى الحكم الذاتى ضمن جمهورية عراقية دستورية وديموقراطية » ، وطالب بحل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم إلى اماكنهم . وطالب — فى حالة قيام وحدة أو اتحاد بين الجمهورية العراقية وأى قطر عربى آخر بأن تصبح ولاية — أو محافظة — كردستان اقليما يتمتع بنفس الحقوق التى تتمتع بها الأقاليم المكونة الوحدة أو الاتحاد ، وتلتزم بنفس واجباتها . وردت الحكومة العراقية على هذه المطالب بطلب حل قوات الانصار الكردية «البشمركة» ولم تصل المباحثات بين الطرفين إلى نتيجة ، واستؤنف القتال فى أوائل عام ١٩٦٦ .

وفى الفترة التالية وسع البارزانى سيطرته على كردستان وأصبح زعيما لتحالف قبلى وللحزب الديموقراطى الكردستانى فى نفس الوقت . وسارت حكومة عبد الرحمن عارف على نمط الحكومة السابقة ونفس الخطة القديمة ، أى حزب البارزانيين بالزيباريين وغيرهم من القبائل التى لا تقبل البارزانيين ، مع اغداق الأموال عليهم وصيانة سلطاتهم وامتيازاتهم العشائرية وقصف مواقع الثوار بالطائرات وارسال الطوابير العسكرية لاخضاعهم ولكنها لم تصب فى ذلك نجاحاً كبيرا نظرا لوعورة المناطق الجبلية التى كان البارزانيون على علم وثيق بتفاصيلها واتقانهم أساليب حرب العصابات . وبدا الملا مصطفى البارزانى وكأنه الرئيس غير المتوج لكردستان ، حيث أخذ يجبى الرسوم والضرائب والأتاوات ويرهب خصومه ويجتذب الشباب الاكراد الذين انخرطوا فى الحزب الديموقراطى

الكردستانى ، بل لقد حاول الملا مصطفى ان يظهر بمظهر المحرر لكل العراق ، فطالب بالديموقراطية الكاملة وبالحياة البرلمانية فى كل انحاء العراق ، وتبنى قضية الاقليات القومية والدينية الأخرى فى العراق .

وبعد ان استقتب الحكم لحزب البعث العراقى بعد عام ١٩٦٨ حاولت الحكومة العراقية انهاء العصيان الكردى بشتى الوسائل والطرق والاغراءات فلم ، توفق ، ليس ذلك فحسب بل لقد اشتدت الازمة تعقيدا بعد الخلاف العراقى على الحدود الجنوبية المشتركة (شط العرب) فقامت ادارة حكومة الشاه بمساندة مصطفى البارزانى ودعمه بالسلاح والمال . وهكذا تبودلت أوراق اللعبة لعدة سنوات ، فتحول الثوار الاكراد عن الاتحاد السوفيتى وأعوانه الشيوعيين ، ومالوا إلى إيران وحلفائها الامريكان — قبل الثورة الايرانية — الذين ابدوا تعاطفهم مع الثورة الكردية بعد انحياز الحكم العراقى إلى المعسكر الاشتراكى . وعندما استفحلت الثورة الكردية بعد الدعم الايرانى لها ، لم يجد حكم البعث العراقى من سبيل لانهاء الثورة إلا بالتسليم بمطالب ايران فى شط العرب وحل مشاكله معها حلا جذرياً . غير ان الشاه سرعان ما تخلى عن الثوار الاكراد ، فاضطر زعيمهم مصطفى البارزانى إلى الانسحاب من الميدان والتخلى عن المقاومة ، فخمدت الثورة الكردية فى العراق .

وتجدر الاشارة إلى ان هذه الفترة قد شهدت تقديم الاكراد مذكرة للأمم المتحدة فى اكتوبر ١٩٦٩ شكى فيها الاكراد من « الحرب العنصرية التى يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردى » واتهمت المذكرة الحكام البعثيين بمحاولة ابادة الشعب الكردى ومحوه محوا تاما كشعب يسعى إلى الاحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه القومى . والحق بالمذكرة ملاحق بالنصوص التى تضمنت حقوق الاكراد

منذ معاهدة سيفر (١٩٢٠) واحتوى الملحق السادس على تنديد بالوضع الصحى والتعليمى فى كردستان . كما تضمن الملحق السابع وقائع عن « الحالة المؤسفة التى يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين » . ويبدو أن حكومة البعث الحاكم فى العراق قد أحست بآثار حملة الرأى العام العالمى منذ عمليات الشنق الجماعى العلنى التى أجرتها، فحاولت تعديل سياستها الداخلية وفق الاتجاهات التى يشير اليها ضغط اليسار العراقى . وفى ١١ مارس ١٩٧٠ صدر بيان يعترف « بالوجود الشرعى للقومية الكردية، على أن يتكرس هذا الاعتراف نهائياً فى نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم. وأقر البيان جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فأوجب تدريس اللغة الكردية فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة، كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردى، وتأسيس مديرية عامة للثقافة الكردية، ونص على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فى المناطق التى يشكل الاكراد غالبية سكانها، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم فى هذه المناطق وتدرس فى كافة المدارس التى تدرس باللغة الكردية كما تدرس فى بقية انحاء العراق كلغة ثانية فى الحدود التى يرسمها القانون، كما تقرر ان يشارك الاكراد فى الحكم وان لا يتعرضوا للتمييز فى تقلد الوظائف العامة، على ان تراعى النسبة العادلة ومبدأ الكفاءة ونسبة السكان وان يكون الموظفون فى الوحدات الادارية التى تسكنها كثرة كردية من الاكراد أو ممن يجيدون اللغة الكردية .

ويمكن القول ان هذا البيان وما تلاه من اجراءات «دستورية» قد اعترفوا جميعاً ان الشعب العراقى يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية

والقومية الكردية ، كذلك فقد أقرت الاجراءات الدستورية التالية بحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية وان يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا ويسهم الشعب الكردى فى السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق وتم الاتفاق على توحيد المحافظات والوحدات الادارية التى تقطنها اكثرية كردية وفقا للاحصاءات الرسمية وان تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدات الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتى، وقد اقترح حزب البعث العربى الاشتراكى على الحزب الديموقراطى الكردستانى ان تكون اجراءات التقسيم الادارى كالآتى : —

ا — استحداث وحدات ادارية قومية فى المناطق التى يقطنها الاكراد .

ب — ربط الوحدات الادارية التى يسكنها الاكراد فقط (محافظات — أقضية — نواحى —) ببعضها وجعلها منطقة ادارية واحدة وتعتبر هذه المنطقة هى المشمولة بالحكم الذاتى .

ج — وبالنسبة للمواطنين الاكراد الذى يقطنون فى المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتى فتضمن حقوقهم الثقافية والادارية ضمن الوحدات الادارية التى يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية فى هذه الوحدات .

أما المقولات من أمثال « ان الحكم الذاتى هدف مركزى ولكنه ليس بديلا عن حق تقرير المصير » — والتى طالب بها الحزب الديموقراطى الكردستانى ، هذه المقولات اعتبرها حزب البعث لا تمثل المقاييس والضوابط العامة لطبيعة النظام القائم فى العراق .

وقد شهدت السنوات الأخيرة هجوما شديد اللهجة من جانب حزب البعث العربى الاشتراكى على الحزب الديموقراطى الكردستانى، وذلك ردا على ما أثاره

هذا الأخير من انتكاسات بصدد المنجزات التى حصل عليها الاكراد ، وجاء رد حزب البعث العربى الاشتراكى محذرا « من دس الدسائس وتشويه الحقائق والصيد فى الماء العكر » .

فبخصوص الانتكاسة التى شهدتها القومية الكردية فى مسألة مشاركتها فى السلطة رد حزب البعث العربى الاشتراكى بأنه يؤمن ايمانا مطلقا بحق الاكراد فى المشاركة الكاملة والعادلة فى السلطة وفق الأسس الآتية : —

١ — المشاركة فى السلطة التشريعية وفقا لنسبة السكان الاكراد إلى سكان العراق .

٢ — المشاركة فى السلطة التنفيذية بنفس النسبة .

٣ — المساهمة فى المنظمات الديموقراطية والاجتماعية ذات الصفة الوطنية والتمثيلية بنفس النسبة مع الحفاظ على وحدة الطبقات الكادحة ووحدة منطلقات التوجيه الثقافى .

لكن رد حزب البعث جاء متحفظاً على مشاركة الاكراد فى أجهزة الدولة ومؤسساتها الأخرى وأنه ليس من الضرورى ولا من الطبيعى أن تكون هناك نسب محددة فى كل جهاز وفى كل مؤسسة . فليس من الضرورى أن يكون خمس موظفى كل وزارة كباراً أو صغاراً من الاكراد ، فقد يكون عددهم أقل من ذلك أو اكثر وفقا لاشتراطات وظروف لا علاقة لهـا بصلب مسألة مشاركة القومية الكردية فى الحكم . فقد يكون وكيلان فى وزارة واحدة كرديين أو عربيين أو من الأقليات القومية أو واحد من هذه القومية وواحد من تلك ، فضلا عن أنه لايشترط إذا كان لرئيس الجمهورية خمسة مستشارين أن يكون أحدهم كردياً فقد يكون بينهم كردى أو أثنان أو أكثر وقد لايكون

ولا يشترط أن يكون مكتب نائب رئيس الجمهورية الكردى مكونا كله من موظفين اكراد فقد يكون بينهم عرب وتركمان وسريان ... الخ . وحتى فى الجيش وأجهزة الامن التى يعتبرها الحزب الديموقراطى الكردستانى أداة للسلطة كما عبرت عن ذلك جريدة الحزب « التآخى » — جاء رد حزب البعث متحفظا أيضاً حيث قال : « ليس من الضرورى والطبيعى أن يكون هناك توزيع فى المسئوليات بموجب نسب القوميات إلى سكان العراق . . . فليس شرطاً أن يكون فى هيئة أركان الجيش ضباطا اكراد بنفس نسبة الاكراد إلى سكان العراق . فقد يكون عددهم أقل أو أكثر من ذلك ، وأنه ليس شرطاً أن تكون هناك نسبة محددة من الضباط الاكراد فى هذه الفرقة أو ذاك الصف .. وأن الجيش مؤسسة وطنية ذات طبيعة ومهمات خاصة، وأنه قد يكون أحد الضباط الاكراد أو التركمان من الأهلية بحيث ترى الدولة تعيينه رئيساً لاركان الجيش دون النظر إلى انتسابه القومى» .... وأن النقطة الجوهرية فى مشاركة القومية الكردية وغيرها فى هذه الجوانب من أجهزة السلطة ليس إحصاء النسب فى كل جهاز أو مؤسسة وملاحقة ذلك بأسلوب شكلى . وانما هى الحرص على تأمين المشاركة العادلة والكاملة والفعالة لكافة المواطنين فى جميع شئون البلاد ومرافقها دونما تمييز وبما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية العليا ويؤمن المساواة بين جميع أبناء الوطن ويغنى الحياة الوطنية بالانتاج والعطاء » .

وهاجم حزب البعث العربى الاشتراكى الحزب الديموقراطى الكردستانى زاعماً أنه يخلط بين مسألة مشاركته هو فى السلطة وحجم هذه المشاركة ومشاركة القومية الكردية فيها ، وان الحزب الديموقراطى الكردستانى حين يعتبر « حقا له » والمعارضة للسلطة « حقا له » أيضاً فانه ينبغى — على حد تعبير نص بيان حزب البعث — أن يكون هناك التزام تجاه السلطة السياسية

والنظام السياسى وإلا فان مشاركة الحزب الديموقراطى الكردستانى تخرج عن طورها الطبيعى وتصبح « فرضاً » لا « مشاركة » . وأخذ حزب البعث على الديموقراطى الكردستانى أنه يحيك ضده المؤامرات بالتعاون مع قوى داخلية وخارجية استعمارية ورجعية ومشبوهة وأنه لا يضيع فرصة للتشهير به وبكل الوسائل . . وان ظاهرة « المشارك المعارض » قد تفاقم خطرها على أمن العراق ومصالحة ومسيرته وأنه مهما بلغ الحرص على ضبط النفس فان هذه الظاهرة لا يمكن احتمالها إلى الأبد مهما كانت مبرراتها .

٥ ـ خاتمة :

وفى تقييم تجربة الحكم الذاتى للاكراد فى العراق يمكن القول أن مؤسسات الحكم الذاتى هناك غير نشيطة ولم تتطور وانه يسودها العلل الإجتماعية والفجوات الاقتصادية التى تستلزم حلا سريعاً ومن منطلق سياسى وانسانى سليم ، وان ذلك مرهون بالدرجة الأولى بتطوير الممارسات الديموقراطية وتعزيز الجبهة الوطنية والقومية والا فانها سوف تتعرض للاخفاقات والإنتكاسات ، ويكفى العراق ما تعرض له فى السنوات الماضية من ظروف استثنائية ومن حزازات فى المنطقة الكردية خاصة وان الحزب الديموقراطى الكردستانى قد رفع منذ تأسيسه شعار اقامة الوحدة الوطنية على أساس الإتحاد الإختيارى والمساواة بين القوميتين العربية والكردية فى العراق والاعتراف المتبادل بحقوقهم وواجباتهم وتوحيد نضالهم المشترك من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقى بعربه وكرده وأقلياته .

وعلى الصعيد العربى فقد وقف الحزب الديموقراطى الكردستانى الى جانب الأمة العربية فى مختلف أقطارها من أجل تحررها الإقتصادى والسياسى .

وعلى صعيد الحزازات والضغائن السابقة فانه تجدر الإشارة أيضاً الى ماوجهه الديموقراطى الكردستانى من اتهامات الى البعث العراقى من أن هذا الأخير « يبذل جهودا متواصلة من أجل العثور على بعض المأجورين فى كردستان والتغرير ببعض البسطاء من المواطنين بواسطة الرشاوى والمغريات المختلفة بغية استخدامهم لدعم سياسة التعريب التى تمارسها السلطة فى بعض المناطق أو تدفعهم أجهزة الاستخبارات والأمن للقيام بأعمال معادية لحزبنا ومقراته فى المنطقه عن طريق تزويدهم بالقنابل والمتفجرات ووسائل التخريب الأخرى » .

والخلاصة أن قانون الحكم الذاتي كان انجازاً تحقق للاكراد في العراق لكن الحل السلمي الديموقراطي للمسألة الكردية لا يزال يحتاج الى وقت طويل وهو ما يستدل عليه من مطالعة كافة الوثائق المنشورة وغير المنشورة التي يصدرها المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني .

المراجع

ـ بيان آذار : الصادر من مجلس قيادة الثورة العراقية في ١١/٣/١٩٧٠ .

ـ مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني (القيادة القطرية في ٢٣/٩/١٩٧٢) .

ـ مذكرة الحزب الديموقراطي الكردستاني (المكتب السياسي) إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي في ٢٨/١٠/١٩٧٢ .

ـ النص الكامل لمقالات « الثورة » والمذكرات المتبادلة بين حزبي البعث العربي الإشتراكي والديموقراطي الكردستاني حول قضايا الحل السلمي والديموقراطي للمسألة الكردية . الطبعة الأولى ، دار الثورة بغداد ، ١٩٧٣ .

ـ باسيل نيكتين : الاكراد ـ تقديم لويس ماسينيون ـ بيروت ، ١٩٦٧ .

ـ تاريخ الكرد وكردستان ـ ترجمة محمد علي عوني ـ بغداد ، ١٩٣٦ .

ـ توما مايوا : لمحة عن تاريخ الاكراد ، ترجمة محمد شريف عثمان . بغداد ، مكتبة النعمان ١٩٧٣ .

ـ ن.أ. خالفين : الصراع على كردستان (المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر) ترجمة دكتور احمد عثمان أبو بكر ـ بغداد ، ١٩٦٩ .

— جلال طالبانى : كردستان والحركة القومية الكردية بغداد، ١٩٧٠.

— احمد فوزى : خناجر وجبال — قاسم والاكراد — بدون مكان إصدار، ١٩٦١ .

— محمود الدرة : القضية الكردية، بدون مكان وتاريخ إصدار .

— دكتور / احمد عبدالرحيم مصطفى : الاكراد والوحدة الوطنية فى العراق : فى السياسة الدولية ، العدد ٢٣ يناير ١٩٧١ .

— Roux, A.; The Story of Ancient Iraq. in : Iraq Petroleum, Vol, 6, No. 4. Nov. 1955.

— Minoresky, V.; Studies in Caucacien History. London, 1955.

— C. J. Edmonds; Kurds, Turks and Arabs, Oxford, 1957.

— Arafa, Hassan; The Kunds. London. 1966.

الفصل الرابع

دول الخليج

١ — الأوضاع الديموجرافية والجيوبوليتيك ودور البترول .

٢ — الهجرة والتركيب السكانى وأثر التعليم :
(الكويت — البحرين — قطر — دولة الإمارات) .

٣ — خاتمة .

— المراجع .

١ ـ الاوضاع الديموغرافية والجيوبولتيك ودور البترول :

تذكر مصادر التاريخ الحديث والمعاصر أن مدن الخليج قد نمت نتيجة لهجرة تجمعات بشرية سواء من داخل جزيرة العرب فى معظمها أو من العرب سكان الساحل الفارسى ، وكانت هذه الهجرات مكونة من تحالف قبائل زحفت من داخل الجزيرة العربية لأسباب اقتصادية أو سياسية . غير أنه من المتعذر معرفة أوقات وصول هذه القبائل التى شكلت البنية الأساسية لمجتمعات مدن الخليج ، وهناك اجتهادات ذكرت فى أكثر من مصدر ، بالنسبة مثلا للكويت والبحرين وقد ينسحب ذلك على قطر — أن مجموعة من القبائل كالجلاهمة قد ظهروا على الساحل العربى للخليج فى سنة ١٧١٦ . إلا أن المستقرىء للحقائق التاريخية الموضوعية لنمو الكويت — مع آل الصباح العائلة الحاكمة فى الكويت حالياً — وقطر والبحرين — مع آل خليفة العائلة الحاكمة فى البحرين حالياً — فإنه لا يمكن الجزم بأن تواجد الجاميع البشرية لتحالف (آل الصباح وآل خليفة وآل الجلاهمة) قد ظهرت فى ذلك الوقت المبكر من القرن الثامن عشر . ومن الارجح أن هذه المجموعات البشرية قد بدأت فى النزوح من داخل الجزيرة العربية إلى طرفها الشرقى خلال الربع الثانى من القرن الثامن عشر ولم يؤثر ثقلهم السياسى والعسكرى إلا بعد مرور النصف الأول من هذا القرن — أى القرن الثامن عشر — .

أما تحالفات القبائل التى سكنت فى الجزء الأسفل من الخليج وهى المتواجدة حالياً فى دولة الامارات فقد كانت الهجرة إلى هذه الأماكن من طرفين، الطرف الأول وسط وجنوب شرقى الجزيرة العربية والطرف الثانى من السواحل الشرقية للخليج، ومجموع هذه الهجرات هو ما يشكل التجمع السكانى الحالى فى دولة

الامارات . فقد نزحت من وسط الجزيرة العربية وجنوب شرقها مجموعة قبائل متحالفة هى بنى ياس ومن أهم قبائلهـــا آل بو فلاح وآل بو فلاسه وكذلك مجموعات أخرى من أهمها المناصير واتجهت إلى الشاطىء حيث وجدت مصادر حياة رزق ومن ثم أستقرت هناك ويرجع ذلك إلى حوالى منتصف القرن السابع عشر .

أما التحالف القبلى الآخر والذى شكل ثقلا سياسياً وحربياً فى التاريخ الحديث والمعاصر للخليج فهم (القواسم) وهم قبائل عربية تواجدت على شاطىء الخليج الأدنى الشرقى والغربى فسكنوا لنجة وقشم على الساحل الفارسى وكذلك رأس الخيمة والشارقة على الشاطىء العربى . وقد خاض القواسم حروبا محلية عديدة فى بداية القرن الثامن عشر ومع الانجليز بعد ذلك وما أن بدأ النصف الأول من القرن الثامن عشر فى الأفول حتى كان للقواسم قوة بحرية ونفوذ سياسى قوى . وهكذا نجد أن أصول التجمعات السكانية الحديثة فى مدن الخليج قد تجمعت على الشاطىء الغربى للخليج خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ثم بدأت فى النمو بعد ذلك . فكان هناك فى الخليج الأعلى الكويت والبحرين تحالف قبائل العتوب وفى الخليج الأدنى تحالف قبائل بنى ياس وتحالف قبائل القواسم . والذى يجمع بين مكونات أصول هذه التجمعات هو أنها عربية بدوية النشأة بمعنى أنها تتسم بالترحال ثم الاستقرار ، علاقاتها القبلية ومن ثم العائلية متينة واحتفظت ببعض ظواهر نشاطاتها البدوية كتربية الابل والماشية وتعددت أنماط اقتصادية جديدة هى التجارة والغوص على اللؤلؤ .

وتجدر الاشارة إلى أنه كانت هناك مجموعات بشرية موجودة أصلا فى بعض المراكز العمرانية على شواطىء الخليج فقد كان هناك تواجد سكانى قليل

فى الكويت وكذلك فى شرق الجزيرة والبحرين وكان من بين تلك المجموعات أيضاً من لهم أصول قبلية (بنى خالد - بنى هاجر - العجمان - مطير - العوازم) أو من كانت لهم أصول قبلية ثم أضمحلت نتيجة للاستقرار فأصبحت عائلات ممتدة أو صغيرة أو عائلات ممتدة غالبيتها تعتنق المذهب الشيعى ، وهناك أيضاً من تمتد أصولهم إلى القارة الافريقية حينما كانوا يجلبون للبيع ، وقد زادت أعدادهم فى القرن التاسع عشر ، وكانت السنوات المائة والخمسون الأولى لاستقرار هذه التحالفات القبلية سنوات صعبة فقد اختلفت خريطة التحالفات من عقد إلى عقد بل ومن سنة إلى أخرى فى بعض الأوقات وانشقت على نفسها أكثر من مرة وينطبق ذلك أيضاً على التجمعات البشرية فى جنوب الخليج حتى العصر الحديث . فقد انشق تحالف العتوب فى الشمال فبقى آل الصباح فى الكويت ونزح آل خليفة إلى شمال قطر عام ١٧٦٦ ثم هاجروا البحرين عام ١٧٨٢ متحالفين مع مجموعة قبائل أخرى منها المسلم وآل بن على . وكذلك الحال فى تحالف الجنوب فما لبث أن انشق آل بو فلاسه عن تحالف بنى ياس واسسوا لهم أمارة فى دبى سنة ١٨٣٣ بقيادة آل مكتوم وكذلك تعرض تحالف القواسم إلى الانشقاق والحرب فقد انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة فى سنة ١٨٦٩ ثم عادا إلى التحالف طوال العقدين الأولين من القرن الحالى ثم انفصلا مرة أخرى سنة ١٩٢١ ، وهكذا مدينة كلبا الواقعة على خليج عمان حيث أنفصلت عن الشارقة بين ١٩٣٦ حتى ١٩٥١ كذلك الفجيرة التى لم تظهر كوحدة سياسية إلا سنة ١٩٥٢ .

وعموما فقد أثرت هذه العوامل على التجمعات البشرية فى الخليج حيث ظهرت قوى أخرى عربية وأجنبية كان لها تأثيرها . فقد ظهرت دولة (الوهابيين) الأولى فى قلب الجزيرة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وضغطت

شمالا إلى الكويت وشرقا إلى قطر وجنوبا إلى الساحل العمانى فحاربت الكويت وقطر ثم أجبرت آل خليفة على الهجرة إلى البحرين نهائيا، وتحالف الوهابيون مع القواسم القوة البحرية النامية فى الشارقة وضغطت على الحدود العمانية ، وهذه الدولة قد انهارت هى الأخرى تحت حروب محمد على والى مصر قبيل منتصف القرن التاسع عشر .

وفى هذه الفترة كانت طموحات الاحتكارات البريطانية وتوسعاتها الاستعمارية فى الهند تحتاج إلى متنفس اقتصادى من خلال مياه الخليج فشنت ثلاث حملات على عرب الخليج فى بداية القرن التاسع عشر وزاد تدخل البريطانيين بزيادة نمو مصالحهم الاقتصادية والتجارية وكانت السلطة البريطانية تتعامل مع الخليج عن طريق شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٥٦ عندما قامت ثورة الهند وجرت بعدها تغيرات فى الادارة البريطانية . أما الكويت وقطر فلم تدخلا تحت نفوذ الانجليز إلا فى وقت متأخر نسبياً عن دخول الامارات الأخرى . وعموماً فقد لعبت الادارة البريطانية دورا هاماً فى تشكيل مستقبل أمارات الخليج كما أنها حصلت على موافقات مسبقة وشاملة لاحتكار ثروات المنطقة الطبيعية . وقد بدأ الصراع الانجلو أمريكى بعد الحرب العالمية الأولى على النفط فى الخليج من ايران التى كان الاكتشاف النفطى فيها قد أخذ يغذى الأسواق مروراً بعد ذلك بالعراق ثم أمارات الخليج وشرقى الجزيرة العربية . وبينما كان الصراع دائرا بين المصالح البترولية الامريكية والبريطانية فى الشمال لم تكن أمارات الخليج والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية بعيدة عن مغامرى النفط وصيادى الامتيازات فقد طاف الميجر فرانك هولمز وهو ضابط استرالى من أصل انجليزى بالمنطقة فى بداية العشرينات بحثا عن امتيازات بترولية لشركة بريطانية وتهافتت الشركات الامريكية والبريطانية على بترول الخليج الذى ارتفع انتاجه

بشكل ملحوظ وتصاعد طلب الدول الصناعية الشرقية والغربية على هذه المادة كمصدر للطاقة ومادة خام لكثير من الصناعات وتنافست الدول الصناعية وخاصة فى الفترة اللاحقة على سنة ١٩٠٠ للحصول على مزيد من أشكال الامتيازات الذى يميل نسبياً لصالح هذه الامارات باعتبارها من الدول المنتجة وخاصة فى البحرين وقطر وأبو ظبى وانعكس ذلك على صناعة البترول فى الامارات السابقة وعلى الاوضاع الداخلية أيضا فيها وهو ما تقتضى وقفة للتفسير والتحليل :

ففى البحرين التى كانت أقليما مستقلا رغم مطالب ايران بتبعيتها وخلال السنوات الست التى تلت عام ١٩٦٠ كانت صناعة البترول لا توحى بشىء وكانت أبرز ملامحها الاستمرار البسيط من انتاج البترول الخام من حقل «عوالى» الوحيد ، هذا إلى جانب البحث فى البر والبحر لتراكيب أخرى حاملة للبترول فى نطاق منطقة امتياز «بابكو» وتشغيل معمل التكرير العام فى الجزيرة (الذى يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٣٧) وذلك لمعالجة كلا من البترول الخام الناتج من البحرين والسعودية . وفى حكومة الجزيرة بذل اهتمام خاص بخدمات ومصالح الجماهير بعد ان خلف الشيخ الابن أباه الشيخ سلمان آل خليفة عام ١٩٦١ . وكانت عائدات البترول طبقا لميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ — مسئولة عن ٧٠ ٪ من عائدات الدولة الكلية أى ٤ر٤ مليون جنيه من ٢ر٦ مليون جنيه، ولم يتغير انتاج البترول السنوى من حقل منتصف الجزيرة بصور جوهرية عن مستوياته السابقة وقد زاد انتاجه فى السنوات ١٩٥٢ — ١٩٦٠ من ١ر٥ مليون طن إلى ٢ر٢٥ مليون طن . كما ثبت الانتاج خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٣ وفى سنة ١٩٦٤ بلغ الانتاج ٢ر٩ مليون طن ، وفى سنة ١٩٦٥ وصل الانتاج ٢ر٨ مليون طن . ويرجع السبب إلى ازدياد وتطور وعمليات التنقيب والحفر بمعدل ٦ — ٨ آبار كاملة فى السنة كما تحسن نمط السحب والحقن بالغاز

وزيادة الضخ . وفى أواخر عام ١٩٦٥ بلغ معدل الانتاج ٦٠ر٠٠٠ برميل / يوم وأعطى انتاجا قياسيا فى سنة ١٩٦٦ . وكان كل بئر — سواء كان فرديا او مزدوجا أو ثلاثيا فى منطقة الانتاج — موضع صيانة وخدمة خاصة ، وقد درس المخزون على الدوام إلى جانب دراسة التوسعات الممكنة . ارتفع عدد الآبار العاملة — بما فى ذلك حوالى ٢٠ بئر هجرت تماما — من ١٩٠ بئرا سنة ١٩٦٠ إلى ٢٢٣ سنة ١٩٦٤ إلى ٢٢٩ فى سنة ١٩٦٥ (بما فى ذلك ٣٥ بئرا مغلقة) . ويشمل هذا الرقم الأخير غالبية كبيرة (١٨٦) من حقول الانتاج البترولى و ٥ حقول انتاج للغاز و ١٢ حقل تحت الخدمة و ٦ حقول حقن بالغاز . وفى نهاية سنة ١٩٦٥ سحب اجمالى ٥٠ مليون طن من تراكيب حقل « عوالى » وحسب الاحتياطى بـ ٣٥ مليون طن كما تم خارج تراكيب هـذا الحقل مسح فى مناطق يحتمل أن تكون حاملة للبترول ولكن النتائج كانت سلبية فى كل مكان وحفرت آبار استكشافية على نطاق واسع وثبت أنها جافة فى سنة ١٩٦٠ — ٦١ فى منطقة « فشت الجارم » على بعد ٤٠ ميلا شمال المنامة ، وفى سنة ١٩٦١ — ٦٢ أجرى البحث الجيولوجى فى جزيرة « هاوار » الملاصقة لساحل قطر . وفى سنة ١٩٦٥ حفر بئر واجد على الجناح الغربى للجزيرة وفى سنة ١٩٦٦ لم يكن الاقتناع بعيداً من أن البحرين — خلال ما كان يعتقد من ٣٠ سنة — بدت تعطى أسرارها . . وفى نفس الوقت فقد كسبت حكومة الجزيرة شيئاً كبيراً من الانتاج المنتظر من حقل « ابو صفاء » التابع لشركة ارامكو والذى اكتشف فى سنة ١٩٥٨ فى المنطقة البحرية والتى اعتبرت عام ١٩٥٨ كمنطقة مصلحة مشتركة بين البحرين والسعودية . وقد كان من المتوقع أن تنتج حقول « ابو صفاء » — ٣٠ر٠٠٠ برميل / يوم أما حقل « بابكو » فقد ثبت أن إحتياطية بلغ ٣٢ مليون طن ، وتعرض مصنع التكرير الكبير فى

هذه الفترة إلى توسعات بسيطة وتحسينات فى كثير من النواحى الفنية ، مثال ذلك تزايد الانتاج فى الاسفلت والتكرير المعملى وزيادة كميات الشحن . وفى صيف عام ١٩٦٥ دخل عنصر جديد عالم البترول البحرينى ، وذلك بمنح شركة أويل كونتننتال حق الامتياز لمدة ٤٥ سنة للتنقيب فى منطقة مساحتها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع وقد كانت شروط حق امتياز هذه الشركة مشابهة لتلك المتفق عليها فى المنح الايرانية البحرية .

أما قطر فقد ظلت هذه المشيخة خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ أرضاً بترولية محظوظة مع الاستغلال المنتظم لحقل « الدخان » واكتشاف وتطوير المصادر البحرية القيمة . والدولة فى حد ذاتها تطورت من اوتوقراطية بحته إلى إدارة متخصصة أكثر تطورا برئيس وزراء (مصرى) ومدير بترول (فلسطينى) إلى جانب موظفى الدولة الآخرين . وقد إعتلى الشيخ أحمد العرش بعد أبيه الشيخ على بن عبد الله آل ثانى الذى تنحى فى اكتوبر ١٩٦٠ . وقد ساد الأمن العام وعلاقات العمل الانسانية وخصص الانفاق لثروات البلد الهائلة والمفاجئة على وجه العموم على المنفعة المادية لشعب قطر ، ونحو هـذا الهدف نجد أن الشركة العاملة ، وهى شركة بترول قطر ، كانت قادرة على أن تساعد بشكل جوهرى ببرامجها الفنية والتربوية المنظمة ومساعدتها الحكومة فى البناء والطرق والتنظيم الصحى وتزويد مشروعات الدولة بالغاز الطبيعى والاشتراك مع موظفى الدولة فى مجال العلاقات الصناعية . وقد تراوحت عائدات قطر المباشرة من البترول فى الفترة ما بين ١٩٦١ — ١٩٦٥ من ١٩ر٥ مليون جنيه إلى ٢٣ مليون جنيه فى السنة وظلت الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والشيخ دون تعديل مع ادخال تحفظ جوهرى وهو أنه ديسمبر ١٩٦١ تخلت الشركة عن ١/٢ أمتيازها (حوالى

١٧٣٧ ميل مربع) ثم تخلت بعد ذلك عن ١٢٣٧ ميل مربع فى منتصف عام ١٩٦٣ وبالتالى احتفظت الشركة لنفسها بما يعادل الربع فقط من الامتياز الأصلى .

وفيما يتعلق بعدد العاملين فى صناعة البترول فى قطر وجنسياتهم ، فقد بلغ عدد معامليها عام ١٩٦٠ — ٣٤٦٠ عاملا وأخذ فى التناقص بعد ذلك فوصل فى عام ١٩٦٤ إلى ١٤٧٠ عاملا وكان أغلب الذين طردوا من العمل ٩٦١ قطريا والباقى عرب من جنسيات مختلفة وبعض الهنود والباكستانيين وقليل من الاوربيين والامريكيين . ومع ذلك ظلت شركة بترول قطر من المشروعات القوية المثابرة فى تلك الأرض الموحشة والتى لاتخلو المشروعات فيها من مخاطر، لأن نقل النفط بالبحر كان محفوفا بالمخاطر،ونذكر فى هذا المجال الحادث الذى راح ضحيته ١٩ شخصاً عام ١٩٦٦ وذلك بسبب انفجار غرفة محركات احدى الناقلات كما تحطمت الناقلة عن آخرها .

وفى أبو ظبى أظهر التقدم البطىء فى مناطق الامتياز بالمشيخة والبحث عن البترول عام ١٩٦٠ بعض الدلائل المطمئنة سواء فى البر أوفى البحر، كما أوضحت النتائج عدم التشابه بين المشروعين البرى والبحرى ، وهما شركة بترول أبو ظبى وشركة أدما البحرية والتى قامت باعمالها بناء على اتفاقيات مع الشيخ شخبوط بن سلطان. وإذا كانت الصعوبات والمخاطر التى تكتنف الاستكشاف والانتاج وسط البحر فى غنى عن تكرار تأكيدها فان تلك الاعمال والصعوبات التى تمت على الأرض لم تقل عنها،فبلدية أبو ظبى عبارة عن أرض خالية مهجورة ذات مناخ من أقسى أنواع المناخ فى العالم ينعدم فيها الماء وتقل الخضرة وذات كثبان رملية لا نهاية لها بالاضافة إلى غيضان مالحة واسعة كئيبة . كل ذلك مضافا اليه

الانعدام الكامل للصناعة الحديثة فان ذلك يعطى صورة واضحة عن طبيعة الظروف التى تم فيها البحث عن النفط ، وبالرغم من هذه الصعوبات فقد كان أول تصدير من بترول ابو ظبى فى ديسمبر ١٩٦٣ بمعدل ٦ مليون طن .

وبالرغم من أن البترول كسلعة استراتيجية يعتبر أحد العوامل الطبيعية الرئيسية فى قوة الدولة القومية فان هذا المفهوم جاء متأخرا فى هذه المشيخات برمتها حيث المساحة صغيرة وكانت من الناحية العسكرية بدون قوات مسلحة . وظلت البحرين وقطر وأبو ظبى التى تزداد ثراء، بدون تقدم اجتماعى أو سياسى لفترة لاحقة . ومن الناحية الاجتماعية وكنتيجة لتدخل الصناعة الحديثة بكل مظاهرها وما تلى ذلك من عوامل التخلف والفساد وكل ذلك — كما يرى أحد الباحثين الغربيين — هدد الطرق الاسلامية شبه الجامدة فى الحياة — على حد قول هذا الباحث — مع انعدام وجود البديل فى الافق ، ومن منظور سياسى فان الأوضاع كانت صعبة وعجز النظام السياسى عن تقديم أى خطة مقبولة بالنسبة لمستقبلها. وتتسم هذه الفترة فى الستينات أيضاً بمعارضة جميع حكام هذه المشيخات للتحديث ،وكان لهم عذرهم فى ذلك حيث كانوايخشون أن يبتلعهم جيرانهم الأقوياء الكبار المجاورين مثل السعودية وايران ومصر ، وبالتالى فقد رفضوا أن يتحدوا معاً كما قبلوا بتردد مفهوم المشاركة فى الخدمات الاجتماعية. وكانوا يبغون المحافظة على أموالهم وبدوا غير ميالين وغير مكترثين بالمشاكل الملحة التى كانت تفرض نفسها على الأمر الواقع فى المنطقةوعلى القوة المسيطرة عليها ، وورثت الحكومة البريطانية العديد من الالتزامات الصريحة أو الضمنية للدفاع الخارجى عن المشيخات والتى كان يمكن التخلص منها بسهولة . أضف إلى ذلك أنه لم يكن من الممكن أن يحل محلها قوة تكرهها « الدويلات » نفسها وتكون معادية للغرب . وتم الابقاء على هذه الأوضاع القلقة والتى وصفت

من قبل الوطنيين العرب وفئة المثقفين بانها « امبريالية » . وكان حلم فئة المثقفين والوطنيين العرب بطبيعة الحال يتوق إلى نوع من الاستقلال يستبعد كل تدخل أجنبي ويمنح السكان القوة والمكانة والتقدم ، وهذه المشكلات التى كانوا يغفل عنها المشايخ — أى الأمراء — كانت أكثر بروزا فى مناطق ، أخرى وكانت تختلف من مشيخة أو سلطنة إلى أخرى، ولم يظهر هناك حل فى هذه الفترة الحالية.

ولكنهم قدموا خلفية متشائمة وغير موثوق بها فى مجال التنمية وخاصة إزاء التصنيع الحديث بما يتبعه من مشكلات خاصة، فقد دخلت الصناعة البترولية فى المنطقة دون سابق اعداد ففرضت الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار مجحفة بل وتجاوزت ذلك إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية، مما أثر بشكل مباشر فى شروط العمل والاستخدام فى المنطقة ، فقد استمرت الشركات البترولية فى المنطقة فى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (أوربية أو آسيوية) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذى يمكن أن يؤهل العمال المحليين للحصول على المناصب القيادية — سواء الادارية أو الفنية — فى هذه الصناعة — فبقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة، أما عمالا يدويين أو كتبه أو فنيين متوسطين على الأكثر ، واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة فى المنطقة تنشر الاحصائيات تلو الاحصائيات عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين فى الشركات دون ان تدخل فى وصف لاعمالهم وعما إذا كانت الوظائف قيادية أم خلاف ذلك بالنسبة للعمال المحليين .

ولم يكن التقبل الاجتماعى لانماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائيا فى مجتمعات الخليج ، فقد واجهه كثير من الصعوبات والعقبات، فقد جلب الاقتصاد الحديث قيما جديدة — منها الاموال في البنوك والأرباح — ولم تتقبل

قطاعات كبيرة من مجتمعات الخليج هذه القيم الجديدة، كما أن العمل اليدوى لم يكن متقبلا من قطاعات أخرى بل كان محتقراً ، والالتزام بالمواعيد والأنظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة ... كانت هذه المفاهيم جديدة على السكان ، ولم يكن التغير فى القيم والسلوك فقط وانما أيضا فى البنية الاجتماعية سواء السكانية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية ومن ثم التركيب الداخلى للسكان، أو من حيث الحراك المهنى داخل هذه المجتمعات ، وأفرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة الوسطى (البورجوازية) والطبقة العاملة — الفنية — والمهنية. وهذه الطبقات لم يكن من السهل أفرازها فى المجتمع التقليدى .

أما عن الأوضاع الجيوبولتيك فان الخليج يشمل جغرافيا التجمعات السكانية والثقافية التى تعيش حول سواحل الخليج وانه يمكن ان يطلق عليه اصطلاح « البحيرة الثقافية » حيث أنه جمع تاريخيا حول شواطئه مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . والخليج العربى — رغم ان هذه التسمية تثير مشكلات لدى الايرانيين حيث يصرون على تسميته بالخليج الفارسى وقد اقتصر على تسميته من جانب العرب مؤخرا بـ « الخليج فقط » ، فالخليج عبارة من مجموعات سكانية متواجده جغرافياً فى حدود المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئه الغربى وهى تبدأ شمالا من الكويت والبحرين — مجموعة الجزر التى تقع فى منتصف الخليج — ثم قطـــر — وهى شبه جزيرة — ثم دولة الامارات .

وحيث ان الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة فى وقت سابق لظهور البترول بينما أخر ظهور دولة الأمارات ككيان سياسى حتى سنة ١٩٧١ حيث تكونت من مجموعة من الامارات الأصغر، والتى هى ابو ظـــبى

من قبل الوطنيين العرب وفئة المثقفين بانها « امبريالية » . وكان حلم فئة المثقفين والوطنيين العرب بطبيعة الحال يتوق إلى نوع من الاستقلال يستبعد كل تدخل أجنبي و يمنح السكان القوة والمكانة والتقدم ، وهذه المشكلات التى كانوا يغفل عنها المشايخ — أى الأمراء — كانت أكثر بروزا فى مناطق ، أخرى وكانت تختلف من مشيخة أو سلطنة إلى أخرى، ولم يظهر هناك حل فى هذه الفترة الحالية. ولكنهم قدموا خلفية متشائمة وغير موثوق بها فى مجال التنمية وخاصة إزاء التصنيع الحديث عما يتبعه من مشكلات خاصة، فقد دخلت الصناعة البترولية فى المنطقة دون سابق اعداد ففرضت الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار مجحفة بل وتجاوزت ذلك إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية، عما أثر بشكل مباشر فى شروط العمل والاستخدام فى المنطقة ، فقد استمرت الشركات البترولية فى المنطقة فى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (أوربية أو آسيوية) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذى يمكن أن يؤهل العمال المحليين للحصول على المناصب القيادية — سواء الادارية أو الفنية - فى هذه الصناعة - فبقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة، أما عمالا يدويين أو كتبه أو فنيين متوسطين على الأكثر ، واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة فى المنطقة تنشر الاحصائيات تلو الاحصائيات عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين فى الشركات دون ان تدخل فى وصف لاعمالهم وعما إذا كانت الوظائف قيادية أم خلاف ذلك بالنسبة للعمال المحليين .

ولم يكن التقبل الاجتماعى لانماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائيا فى مجتمعات الخليج ، فقد واجهه كثير من الصعوبات والعقبات، فقد جلب الاقتصاد الحديث قيما جديدة — منها الأموال في البنوك والأرباح — ولم تتقبل

قطاعات كبيرة من مجتمعات الخليج هذه القيم الجديدة، كما أن العمل اليدوى لم يكن متقبلا من قطاعات أخرى بل كان محتقراً ، والالتزام بالمواعيد والأنظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة . . . كانت هذه المفاهيم جديدة على السكان ، ولم يكن التغير فى القيم والسلوك فقط وانما أيضا فى البنية الاجتماعية سواء السكانية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية ومن ثم التركيب الداخلى للسكان، أو من حيث الحراك المهنى داخل هذه المجتمعات ، وأفرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة الوسطى (البورجوازية) والطبقة العاملة — الفنية - والمهنية . وهذه الطبقات لم يكن من السهل أفرازها فى المجتمع التقليدى .

أماعن الأوضاع الجيوبولتيك فان الخليج يشمل جغرافيا التجمعات السكانية والثقافية التى تعيش حول سواحل الخليج وانه يمكن ان يطلق عليه اصطلاح « البحيرة الثقافية » حيث أنه جمع تاريخيا حول شواطئه مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . والخليج العربى — رغم ان هذه التسمية تثير مشكلات لدى الايرانيين حيث يصرون على تسميته بالخليج الفارسى وقد اقتصر على تسميته من جانب العرب مؤخرا بـ « الخليج فقط » ، فالخليج عبارة من مجموعات سكانية متواجده جغرافياً فى حدود المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئه الغربى وهى تبدأ شمالا من الكويت والبحرين — مجموعة الجزر التى تقع فى منتصف الخليج — ثم قطر — وهى شبه جزيرة — ثم دولة الامارات .

وحيث ان الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة فى وقت سابق لظهور البترول بينما أخر ظهور دولة الامارات ككيان سياسى حتى سنة ١٩٧١ حيث تكونت من مجموعة من الامارات الأصغر، والتى هى ابو ظبى

ـ دبى ـ الشارقة ـ رأس الخيمة ـ الفجيرة ـ عجمان ـ وأم القيوين . ومن تشابه الظروف الطبيعية فى الخليج فقد تشابهت أنشطة السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويعتبر الجغرافيون الخليج كله ـ ٩٢ ألف ميـــل مربع ـ وطنا واحدا على الرغم من أقسامه العديدة .

٣ ـ الهجرة والتركيب السكانى وأثر التعليم :

(الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ دولة البحرين)

شهدت مجتمعات الخليج أسرع وأعلى نسبة نمو سكانى فى خـلال فترة وجيزة من الزمن حيث قفزت أرقام عدد السكان فى جميع الإمارات بشكل يكاد يتضاعف كل بضع سنوات .

فالكويت هذه المدينة الصغيرة التى كان يسكنها الصيادون والتى كانت قاصرة على ثلاث أحياء رئيسية هى الشرق والقبلة والوسط ، هذة المدينة الصغيرة نمت لتصبح أكبر مدينة مأهولة بالسكان على ضفاف الخليج ـ حوالى ٧٣٨ ألف نسمة ـ وكذلك أكبر دولة خليجية بالسكان فى مساحة هى حوالى ٦٠٩١٠ر٦ ميل مربع ، أى بكثافة سكانية قدرها ١١٣ نسمة فى الميل المربع الواحد . وتبلغ المساحة المأهولة بالسكان حوالى ١٥٠ كيلو متر مربع أى ما يساوى حوالى ١ ٪ من المساحة الكلية ويتركز أكثر من نصف السكان ـــ حوالى ٦٠ ٪ ـــ فى الكويت الكبرى التى تضم مدنية الكويت القديمة وضواحيها وأحياءها المتصلة بعضها ببعض وحولى والسالمية ومايتبعها من أحياء . وعلى بعد حوالى ستة كيلو مترات إلى الجنوب الغربى من مدينة الكويت تقع منطقة أخرى للتمركز البشرى إلا أنها أقل نسبة من المنطقة الأولى ٢١٫٦٥ ٪ وتضم قرى الفروانية وأبرق خيطان ، أما منطقة التمركز البشرى الثالثة فهى الأحمدى وتضم حوالى ٧ ٪ من سكان البلاد ، بينما يتوزع الباقون فى قرى كالفنطاس والجهراء . والملاحظ

أن ٩١ ٪ من سكان الكويت يعيشون على مقربة من الساحل ويأخذ التجمع السكانى شكلا شريطيا يمتد من الدوحة فى الشمال حتى الشعيبة فى الجنوب .

وتضاربت المصادر فى ذكر عدد السكان فى الكويت ، فبينما ترى بعض المصادر أن الرقم فى عام ١٩٤٤ كان ٤٠٫٠٠٠ نسمة ، نجد أن مصدراً آخر يحددها بحوالى ١٠٠٫٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٤٥ بينما مصدر ثالث يقدرها بحوالى ١٦٠٫٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٢ . وتجدر الاشارة هنا إلى أن الاحصاءات السكانية لم تعرفها المنطقة إلا فى وقت متأخر ، بل أن المنطقة لم تشهد أى نوع من التعدادات السكانية إلا فى منتصف الخمسينات ، وعلى وجه الدقة فى عام ١٩٥٧ بالكويت .

وبقيت الحال كذلك بالنسبة للامارات الأخرى حتى ما بعد منتصف الستينات حيث لم يجر أى إحصاء رسمى فى قطر والإمارات المتحدة إلا فى سنة ٦٨ فضلا عن أن هذه الإحصاءات ـــ وخاصة قطر ـــ غير مسموح بتداولها ونظراً لعدم توافر الإحصاءات لمدة طويلة فإن التغير فى إعداد السكان من منطقة الخليج خاصة فى السنوات الاولى من القرن العشرين لا يمكن معرفته على وجه الدقة . وكان بعض الرحالة الذين زاروا المنطقة وقد حددوا أرقاماً تقديرية لعدد سكان بعض المناطق ، وقد أشار أحد هؤلاء الرحالة فى أوائل العشرينيات إلى أن سكان الكويت آنئذ كانوا حوالى ١٢٠ ألف نسمة وان سكان البحرين حوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، أما تقدير سنة ١٩٣٧ فلم يزد عن ٧٥ ألف نسمة ، بينما أثبت التعداد الفعلى لسكان البحرين عام ١٩٤١ أنه لم يزد عن ١١٠ ألف نسمة الأمر الذى جعل الباحثين ينظرون بتحفظ إلى كل هذه التقديرات فى عدد سكان الخليج . ونظراً للصعوبات الاحصائية فإنه يسود وضع غير متجانس للنمو السكانى فى منطقة الخليج بوجه عام ، ففى الكويت مثلا تبين أن هذه الإحصائيات قد أهملت تسجيل اعداد من السكان وبخاصة البدو والايرانيين بالاضافة إلى الذين وفدوا إلى الكويت بطريقة غير مشروعة .

وعموما يمكن القول أن تعداد سنة ١٩٥٧ الرسمى والذى هو حوالى ٢٠٦ ألف نسمة يمكن أن يكون أقل من الرقم الحقيقى للسكان فى الكويت فى ذلك الوقت لأسباب إحصائية فنية وإجتماعية مرتبطة بالشك والخوف من أغراض التعداد ، إلا أنه فى التعداد الثانى سنة ١٩٦١ نجد الرقم قد قفز إلى حوالى ٣٢١ ألف نسمة. وعندما أجرى الاحصاء الثالث فإن العدد وصل إلى حوالى ٤٦٧ ألف نسمة ، وبعد أن أجرى مجلس التخطيط التعداد الرابع وجدنا أن سكان الكويت قد إرتفع إلى حوالى ٧٣٨ ألف نسمة، ويقدر الخبراء أن تعداد السكان الحالى من الكويت يربو على المليون نسمة . ومن الجدير بالذكر أن الزيادة فى السكان لم تحدث فقط نتيجة تفوق المواليد على الوفيات (الزيادة الطبيعية) كذلك فإنها لم تحدث فقط نتيجـــة للهجرة إلى الكويت فحسب ، ولكنها كانت نتيجة لسياسة التجنيس .

وقد مثلت نسبة تزايد الهجرة إلى الكويت أرقاما تصاعدية حتى أصبح سكان الكويت يمثلون أغلبية مهاجرة وأقلية مواطنة، وتصاعدت هذه النسبة بتزايد فرص العمل وانفتاح أبواب الرزق فزادت نسبة غير الكويتيين فى الكويت. وحتى قبل النفط فإن طبيعة المجتمع الكويتى كانت تتسم بعدم التجانس، ومن منظور تاريخى نجد أنه فى أوائل القرن العشرين بينما كانت أكثرية الكويتيين ينحدرون من ثمانى قبائل فى شرق الجزيرة العربية فقد كان هناك حوالى مائة عائلة من نجد وأكثر من ألف إيرانى وحوالى من ١٠٠ — ٢٠٠ من اليهود. وما لا يقل عن أربعة آلاف «عبد» كلهم ساكنون فى المشيخة. وأن حوالى ١٦ ٪ من الكويتيين فى هذه الفترة لم يكونوا يعيشون فى الكويت ، وهذا يدل على حراك المجتمع وإتصاله بالمجتمعات الأخرى لأسباب ايكولوجية وإقتصادية حيث كان التجار يؤمون الكويت من البحر

والبر المتاجرة كما تحضر وتتعرف عائلات من البصرة أو نجد. أى أنه لم يكن يوجد أى نوع من القيود على الترحال من الكويت (١٩٠٧ — ١٩٠٨).

ومن خلال البترول بدأ التدفق الأولى الهجرة إلى الكويت. حيث بدأت شركات البترول تجلب عمالها فى الكويت ، ففى عام ١٩٣٩ كان مجموع عمال شركة بترول الكويت لايزيد عن ٢٥٧ عاملا ، وحينما جاءت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ هاجرت جماعات كبيرة من الفلسطينيين إلى الكويت وشاركوا فى البناء ولم يكن فى الكويت حتى سنة ١٩٤٨ اى قانون المواطنة ، وقد ظهرت بين عامى ١٩٤٨ ، و ١٩٦٥ مجموعة من القوانين والمراسيم التى أخذت تفرق بين المواطن والمهاجر. وإذا كانت هذه الفروق غير واضحة قبل عصر النفط فقد أصبحت الفروق واضحة بعد ظهور النفط ، والقانون الأكثر تشددا فى التفرقة بين الكويتى وغير الكويتى هو المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ الذى حدد التجنيس بخمسين شخصاً فى العام على أن يكون هذا الشخص قد أمضى ١٥ عاما فى الكويت بشكل متواصل لغير العربى و ١٠ سنوات للعربى، وحتى هذا القانون لا يجرى تطبيقه فى الوقت الحالى بشكل محدد.

وهجرة ما بعد النفط اختلفت بالطبع عن هجرة ماقبل النفط سواء من حيث الحجم أو مصدر هذه الهجرة فضلا عن تصاعد هجرة ما بعد النفط خلال الستينات، وأصبح المهاجرون هم العامل الأساسى فى نمو مجتمع الكويت ؛ وكانت الهجرة التقليدية إلى الكويت قبل النفط تأتى من البلدان القريبة منها مثل إيران والعراق والسعودية وعمان، وفى إحصاء سنة ١٩٥٧ أصبحت أكبر ثلاث مجموعات غير كويتية هى على التوالى من العراق فإيران فالاردن (بما فيهم الفلسطينيون) وكان اللبنانيون والعمانيون والهنود والباكستانيون يشكلون معظم الباقى ويمكن ملاحظة أن الفلسطينيين قد قفزت نسبتهم من ٧ ٪ الى ١٦ ٪ وفى عام ١٩٦١ كانت نسبة ٢٣ ٪ من غير الكويتيين من الفلسطينيين، وهذه النسبة إرتفعت فى

سنة ١٩٦٥ إلى ٣١٠٪ . ولكنها عادت لتنخفض إلى ٢٠٪ في سنة ١٩٧٠ بسبب تصاعد العمل الفدائى وإتجاه كثير من الشباب الفلسطينى إلى الالتحاق به .

ونتيجة لإنتشار صدى الفرص المتاحة للعمل فقد إزدادت أيضا نسبة عرب سوريا ومصر ، وهؤلاء كانوا من المدربين الذين يحتاج اليهم الاقتصاد الكويتى .

ويمكن النظر إلى الهرم السكانى غير الكويتى على أنه مجتمع مهاجرين تقليدى ، والرجال أكثر تنقلا من النساء ، ولكل مجموعة مهاجرة إلى الكويت مميزاتها الخاصة ، ومجتمع المهاجرين فى الكويت يتجه إلى الاستقرار النسبى ، وكلما توطدت دعائم مجتمع الكويت كلما استقر الرجال وكونوا عائلات لهم . ويجذب قطاع الخدمات أكبر قدر من السكان النشطين إقتصاديا ، وفى حين تضم الاعمال الحكومية ٤٢٠٪ من مجموع القوى العاملة الكويتية فى عام ١٩٦٥ فإن هذه النسبة قد إرتفعت إلى ٤٤٠٪ فى سنة ١٩٧٠ ؛ هذا مع مراعاة إن نسبة العمالة من غير الكويتيين فى فئات السن المنتجة (١٥ — ٥٩) سنة أكثر منها فى الكويتيين ، ويمكن تعليل ذلك بان مجموعة كبرى من الكويتيين أما على مقاعد التعليم او أنهم ليسوا فى حاجة الى عمل ، كما أن الفئات الأخرى تحضر إلى الكويت خصيصاً للعمل فإن لم يتيسر ذلك فإنهم يغادرونها . كذلك يمكن ملاحظة أن البترول لم يقتصر على تغيير شكل قوة العمل فحسب وانما أصبحت هناك طبقات جديدة لم يكن يعرفها مجتمع الكويت التقليدى ، وهى العمال من الفنيين والمشتغلين بالخدمات وبخاصة الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والصناعات التحويلية .

أما عن التعليم فى الكويت فشأنه فى ذلك شأن مجتمعات الخليج الأخرى الذين وجهوا جزءاً لاباس به من ميزانياتهم الانفاق على التعليم بعد إستخراج البترول وتسويقه . وكان الإنسان الذى يعرف القراءة والكتابة فى مجتمعات الخليج إنسانا عزيزا على هذه المجتمعات ، وينظر إليه باحترام وربما جاء ذلك

نتيجة لعدة عوامل - كما يرى البعض - ومن أهمها أن من يقرأ ويكتب مرتبط فى معظم الاحوال بالمراكز الدينية فى المجتمع التقليدى بالخليج « فالمطوع » معلم الصبيان والقاضى الشرعى — وإمام المسجد — كل هؤلاء ترتبط أعمالهم ومكانتهم الإجتماعية بالقيام بالشعائر الدينية ، وحتى « المطوع » كان يعلم الصبية حفظ القرآن حتى أن قراء الأدعية وصناع الأحجبة ينظر إليهم بهذا المنظار ، كما أن العامل الإقتصادى كانت له أهمية حيث كانت للقراءة والكتابة ضرورة للتاجر الناجح .

وكان « المطوع » و « المطوعة » — أى معلم أو معلمة الصبيان أو البنات — هما الشكلان التقليديان للتعليم ، وفى بعض مناطق الخليج كان يطلق على القائم بهذا النشاط « الملا » ، وقد ساد هذا الشكل من التعليم مجتمعات الخليج لقرون عديدة ، وكان الصبية أو البنات يجتمعون فى بيت أو فى طرف مسجد فى كل حى أو قرية ويتلقون على يد « المطوع » — والذى قد يكون هو أمام المسجد أو المؤذن أو القاضى الشرعى للقرية أو الحى — يتلقون دروسا فى قراءة القرآن عن طريق الحفظ والتلقين ، حتى يتعلموا قراءته أو يشبوا عن الطوق ، فيلتحق الصبى بعمل أبيه فى الغوص أو فى الزراعة والبنت تبقى فى بيت أهلها تزاول العمل المنزلى حتى تتزوج . ومن مظاهر الاهتمام بهذا النوع من التعليم أنه يقوم على مستوى الحى أو القرية الصغيرة وبالتالى فإن المنضمين تحت لواء « المطوع » هم غالبا من أبناء الجيران الذين يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة . فلا يختلف مجتمع الجيران عن مجتمع « المطوع » أو الكتاب ، كما أنه فى العادة لا يترك « للمطوع » تعليم هؤلاء الصبية قراءة القرآن وبعضاً من الكتابة أو الحساب فقط ، وإنما يترك له حرية تأديبهم أيضاً بالوسيلة التى يراها « المطوع » ناجحة ، ولذلك فإن المجتمع الصغير كان ينظر إلى سلطة « المطوع » على أنها موازية ومشابهة لسلطة الآب فى الآسرة ،

سنة ١٩٦٥ إلى ٣١٫٠ ٪ ولكنها عادت لتنخفض إلى ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٧٠ بسبب تصاعد العمل الفدائى وإتجاه كثير من الشباب الفلسطينى إلى الالتحاق به .

ونتيجة لإنتشار صدى الفرص المتاحة للعمل فقد إزدادت أيضا نسبة عرب سوريا ومصر ، وهؤلاء كانوا من المدربين الذين يحتاج اليهم الاقتصاد الكويتى.

ويمكن النظر إلى الهرم السكانى غير الكويتى على أنه مجتمع مهاجرين تقليدى، والرجال أكثر تنقلا من النساء ، ولكل مجموعة مهاجرة إلى الكويت مميزاتها الخاصة، ومجتمع المهاجرين فى الكويت يتجه إلى الاستقرار النسبى ، وكلما توطدت دعائم مجتمع الكويت كلما استقر الرجال وكونوا عائلات لهم . ويجذب قطاع الخدمات أكبر قدر من السكان النشطين إقتصاديا، وفى حين تضم الاعمال الحكومية ٤٢٫٠ ٪ من مجموع القوى العاملة الكويتية فى عام ١٩٦٥ فإن هذه النسبة قد إرتفعت إلى ٤٤٫٠ ٪ فى سنة ١٩٧٠ ؛ هذا مع مراعاة إن نسبة العمالة من غير الكويتيين فى فئات السن المنتجة (١٥ — ٥٩) سنة أكثر منها فى الكويتيين ، ويمكن تعليل ذلك بان مجموعة كبرى من الكويتيين أما على مقاعد التعليم أو أنهم ليسوا فى حاجة الى عمل ، كما أن الفئات الأخرى تحضر إلى الكويت خصيصا للعمل فإن لم يتيسر ذلك فإنهم يغادرونها . كذلك يمكن ملاحظة أن البترول لم يقتصر على تغيير شكل قوة العمل فحسب وانما أصبحت هناك طبقات جديدة لم يكن يعرفها مجتمع الكويت التقليدى، وهى العمال من الفنيين والمشتغلين بالخدمات وبخاصة الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والصناعات التحويلية .

أما عن التعليم فى الكويت فشأنه فى ذلك شأن مجتمعات الخليج الأخرى الذين وجهوا جزءاً لا بأس به من ميزانياتهم للانفاق على التعليم بعد إستخراج البترول وتسويقه . وكان الإنسان الذى يعرف القراءة والكتابة فى مجتمعات الخليج إنسانا عزيزا على هذه المجتمعات ، وينظر إليه باحترام وربما جاء ذلك

نتيجة لعدة عوامل - كما يرى البعض - ومن أهمها أن من يقرأ ويكتب مرتبط فى معظم الاحوال بالمراكز الدينية فى المجتمع التقليدى بالخليج ، فالمطوع ، معلم الصبيان والقاضى الشرعى — وإمام المسجد — كل هؤلاء ترتبط أعمالهم ومكانتهم الإجتماعية بالقيام بالشعائر الدينية ، وحتى « المطوع » كان يعلم الصبية حفظ القرآن حتى أن قراء الأدعية وصناع الأحجبة ينظر إليهم بهذا المنظار، كما أن العامل الإقتصادى كانت له أهمية حيث كانت للقراءة والكتابة ضرورة للتاجر الناجح .

وكان « المطوع » و « المطوعة » — أى معلم أو معلمة الصبيان أو البنات — هما الشكلان التقليديان للتعليم، وفى بعض مناطق الخليج كان يطلق على القائم بهذا النشاط « الملا » ، وقد ساد هذا الشكل من التعليم مجتمعات الخليج لقرون عديدة، وكان الصبية أو البنات يجتمعون فى بيت أو فى طرف مسجد فى كل حى أو قرية ويتلقون على يد « المطوع » — والذى قد يكون هو أمام المسجد أو المؤذن أو القاضى الشرعى للقرية أو الحى — يتلقون دروسا فى قراءة القرآن عن طريق الحفظ والتلقين ، حتى يتعلموا قراءته أو يشبوا عن الطوق ، فيلتحق الصبى بعمل أبيه فى الغوص أو فى الزراعة والبنت تبقى فى بيت أهلها تزاول العمل المنزلى حتى تتزوج. ومن مظاهر الاهتمام بهذا النوع من التعليم أنه يقوم على مستوى الحى أو القرية الصغيرة وبالتالى فإن المنضمين تحت لواء « المطوع » هم غالبا من أبناء الجيران الذين يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة. فلا يختلف مجتمع الجيران عن مجتمع « المطوع » أو الكتاب ، كما أنه فى العادة لا يترك « للمطوع » تعليم هؤلاء الصبية قراءة القرآن وبعضاً من الكتابة أو الحساب فقط ، وإنما يترك له حرية تأديبهم أيضاً بالوسيلة التى يراها « المطوع » ناجحة ، ولذلك فإن المجتمع الصغير كان ينظر إلى سلطة « للمطوع » على أنها موازية ومشابهة لسلطة الآب فى الآسرة ،

فهو بالتالى « والد الجميع » « ومعلم الاولاد » ، وأيضاً هو الرجل الذى يلجأ إليه أبناء الحى فى مشكلاتهم .

وفى الكويت ، غالباً مايشار إلى أن التعليم الحديث قد بدأ سنة ١٩١٢ ، غير أن هذه البداية كانت بداية تاريخية لا أكثر حيث افتتحت فعلا فى ذلك العام ما يمكن أن يسمى « تجاوزا » مدرسة بعد مبادرات فردية من التجار ، وسميت هذه المدرسة ـ المدرسة المباركة ـ نسبة لعهد الشيخ مبارك الصباح الذى إفتتحت هذه المدرسة فى عهده ، وقد تعثرت هذه المدرسة لعدم إهتمام المسئولين آنذاك بالتعليم ولضيق ذات اليد ، ويقال أن الشيخ مبارك الصباح حاول فرض ضريبة على موارد المدرسة التى تأتيها من الخارج، وعموما فقد كانت نتيجة هذه التجربة الفشل واستمر التعليم يمارس بمعناه البسيط عن طريق « المطوع » أو « الملا » . وكانت التجربة الثانية هى مدرسة الأحمدية سنة ١٩٢١ وهى تجربة أفضل من السابقة حيث كان الوقت غير الوقت ، فقد خرجت الكويت من عدة أزمات سياسية داخلية وحروب صغيرة كما خرجت من ظلال مشكلات الحرب العالمية الاولى التى أثرت على المنطقة ككل تأثيراً سياسيا وبعد أن انتشر النفوذ البريطانى من جنوب الخليج حتى شمال العراق وحدثت تغييرات فى سوريا وماجاورها .

ومع بداية إنتاج النفط بعد الحرب العالمية الثانية شهد قطاع التعليم فى الكويت نموا متزايدا فاستقدمت أول بعثة مصرية سنة ١٩٤٧ للمشاركة فى العمل التعليمى ، ثم زادت نسب المصريين من العاملين فى قطاع التعليم حتى أصبحوا يشكلون الغالبية العظمى من العاملين فى هذا القطاع . فارتفع عدد المدارس فى عشر سنوات بين سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٥ من ١٧ مدرسة إلى ٥٢ مدرسة ، وشملت مراحل التعليم المختلفة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين والبنات . ومن حيث ميزانية التعليم والمبالغ التى صرفت على هذا القطاع فإننا نجدها تتزايد بمرور السنوات .

أما المدارس الخاصة فقد بدأت مع بدايات الهجرة إلى الكويت ، وبتزايد

اعداد العرب المقيمين والأجانب وضيق المدارس الحكومية عن قبول الاعداد المتزايدة من الطلاب ، وكذلك تفضيل بعض المقيمين تعليم أبنائهم فى مدارس خاصة ذات مستوى معين من التدريس ومجموعة خاصة من المواد التعليمية ، ورغم أن مدارس الكويت الحكومية فى سنة ١٩٧٣ كانت تضم حوالى ٣٤ ٪ من مجموع طلابها من غير الكويتيين إلا أن هناك ٨١ مدرسة ومعهداً عربياً واجنبياً فى الكويت تضم مايربو على ٢٧ ألف طالب وطالبة حتى عام ١٩٧٣ ، وقد خضع هذا النوع من التعليم لاشراف وزارة التربية ووضع نظام خاص للاشراف يتيح للدولة مراقبة مناهج ومستوى التعليم فى هذه المدارس .

ومع توسع التعليم وبناء الدولة ظهرت الحاجة إلى إقامة جامعة فى الكويت وابتدأ المشروع منذ سنة ١٩٦٠ إلا أن الفكرة لم تتبلور إلا فى وقت لاحق . وبالفعل افتتحت جامعة الكويت فى أواخر سنة ١٩٦٦ ولم يقتصر على التعليم فى الكويت على التعليم الداخلى انما سارت بجانب ذلك فى نظام للبعثات خارج الكويت للدراسة ضمن التخصصات التى لا تقدم فى الجامعة أو دراسات عليا للماجستير والدكتوراة .

وفى البحرين أثر البترول بشكل ايجابى على النمو السكانى . فقد إرتفع عدد السكان من حوالى ٩٠ ألف نسمة فى سنة ١٩٤١ إلى أكثر من ٢١٦ ألف نسمة فى سنة ١٩٧١ وهو عدد كبير نسبياً إذا أخذ فى الاعتبار مساحة البحرين التى تبلغ ٢٠٥٫٥ ميل مربع ، أى أن الكثافة السكانية هى ٨٤٧ نسمة لكل ميل مربع ، وهى أعلى بكثير من الكثافة السكانية فى الكويت أو أى بلد خليجية أخرى . ومنذ تدفق البترول اتجه السكان إلى مراكز العمل الجديدة فى العاصمة أو فى مدينة البترول تاركين المناطق الزراعية التى لم تعد تدر دخلا كافيا والتى لا تتوفر فيها الخدمات التى يحتاجها السكان . وهناك أكثر من خمسة وستين

مركزا عمرانيا فى أرجاء متفرقة من جزر البحرين، غير أن كل هذة المراكز يعيش فيها أقل من عشرة آلاف نسمة ، ومدينة المحرق هى المدينة الثانية فى البحرين ويربطها بالمنامة جسر على البحر طوله ميل وقد اتجه السكن فى مدينة المحرق الكثير من السكان ثم يلى مدينة المحرق مدن المنامة والحد التى تبلغ نسبة عدد سكانها ٢ر٤ ٪ من جملة السكان فى سنة ١٩٧١ ثم مدينة جد حفص التى تضم ١ر٥ ٪ من جملة سكان البحرين . وبمعنى آخر يمكن القول أنه فى سنة ١٩٧١ كان ٧٥ ٪ من سكان البحرين يعيشون فى سبع مدن ثلاثة منها هى : المنامة - المحروق - وجد حفص - ويمكن اعتبارها سكانيا امتدادا - وتضم ٦٥ ٪ من مجموع السكان ويمكن القول أيضا أن ٢٥ ٪ من سكان البحرين الباقين يعيشون متفرقين فى ٥٨ مركزا عمرانيا ، ويمكن ملاحظة أن سكان البحرين يتجهون الى التركيز العمرانى فى المدن، وزحف القرويين مستمر على أطراف العاصمة والسكن فى احيائها القديمة التى تركها سكانها الاصليين وأصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة فى البحرين ، وهى طبقة كبار موظفى الحكومة وكبار متوسطى التجار ، وهاتان الطبقتان نزحتا حول المدينه فى الاحياء الراقية ، كالتحذية والسليمانية كما ان الهجرة الداخلية اتخذت طابعاً محدودا حيث تجمع أبناء القرية الواحدة أو القرى المتقاربة فى حى من أحياء المدينة، كان وسط المدينة (المنامة) قد أصبح تقريبا بشكل خاص سكنا للمهاجرين الاجانب خاصة الهنود والباكستانيين .

ويشكل المهاجرون العمانيون أكبر نسبة بين المهاجرين العرب حيث بلغت نسبتهم ٦ ٪ فى تعداد سنة ١٩٧١، وكان العمانيون العرب — سواء عمانيو الساحل أو الداخل — هم اللبنة الأساسية التى قام على عملها كثير من منشآت البنية التحتية

فى الاربعينات والخمسينات، وبعد إكتشاف البترول فى عمان الساحل والداخل عادت نسبة كبيرة منهم إلى هناك .

وفرص العمل فى البحرين — كانت ولا تزال — ضيقة ، وبالتالى فإن الأيدى العاملة المحلية وجدت — رغم صغر حجم المهاجرين — منافسة منهم سرعان ما إنعكست على العلاقات الإجتماعية . وظهر ذلك فى شكل إستياء عام، ومن خلال أجهزة الأعلام فى البحرين يمكن ملاحظة الإستياء تجاه المهاجرين غير العرب ، أما فيما يتعلق بالمهاجرين العرب فإن الإعتبارات القومية فضلا عن حاجة المجتمع للاعمال التى يقومون بها، وبالإضافة إلى قلة عددهم، كل هذه العوامل قللت من النظرة التشاؤمية تجاههم، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن نمو السكان فى البحرين يرجع الزيادة الطبيعية لسكان البحرين أكثر من عودته لاسباب الهجرة، وبخاصة بعد أن استفاد أبناء البحرين ولمدة طويلة نسبياً من الخدمات التى وفرها دخل البترول من حيث الخدمات الصحية والرعايه الإجتماعية .

والمهاجرون الى البحرين يتمايزون من حيث التركيب الديموغرافى، فالعمانيون يكونون مجتمعاً من الرجال حيث يوجد من مجموع ١٠ر٧٨٥ عمانى (عمان الداخل) ٩ر٤٩١ منهم رجال (٢١ ٪ منهم نساء) فى حين أن الهنود (الهنود والباكستانيين) تبلغ نسبة النساء إلى الرجال بينهم ٣٧ر٣١ ٪ أما الفلسطينيون فتبلغ نسبة النساء إلى الرجال فى مجتمعهم فى البحرين ٤٤ ٪ ، وبالتالى فإنه يتقارب المجتمع المهاجر إلى البحرين فى معظمه بين فئاته من حيث الجنس .

وبخصوص أنواع النشاطات الإقتصادية للبحرانيين والمقارنة بينها وبين نشاطات غير البحرانيين ، فالملاحظ أن قوة العمل البحرانية تشارك فى العمل الحكومى بنسبة ٩٠ ٪ وهى أعلى نسبة ، وتشارك قوة العمل غير البحرانية

فى هذا القطاع بأقل نسبة وهى ١٠٪ أما نسبة المشاركة فى قطاع الخدمات الاهلية فتتساوى هذه النسبة بين البحرانيين وغيرهم حيث تبلغ فى كليتها ٥٠٪ وتشارك قوة العمل غير البحرانية فى قطاعات الإنشاءات والصناعة والزراعة بنسب ٤٦ و ٣٤ و ٢٥٪ على التوالى حيث تشغل قوة العمل البحرانية بقية النسب ، وعموماً يمكن القول أن قوة العمل البحرانية تتجه إلى العمل الحكومى فتشارك فيه بأكبر نسبة ثم الزراعة فالصناعة فالإنشاءات ومن بعد ذلك الخدمات .

أما عن التعليم فى البحرين فكان مشابهاً لما كان عليه فى الكويت، حيث احتكر «المطوع» أو «الملا» تعليم الصبية الصغار فى القرى والأحياء ذلك التعليم الهش الذى إعتمد فى معظمه على حفظ القرآن ، وكما بدأ التعليم فى الكويت بمبادرات فردية حدث شىء مشابه فى البحرين، فقد جمعت تبرعات من الموسرين بهدف إنشاء مدرسة حديثة وأسس لهذا الغرض مجلس للمعارف ، واستطاعت البحرين — من حيث النسبة فى ذلك الوقت — أن تستمر أيضاً فى الكم، فقام مجلس معارفها بافتتاح مدرستين أخريين فى سنة ١٩٢٧ فى مدينتى الحد والرفاع . وكانت هذه المدارس كلها للسنة ولم يخص الشيعة فى البحرين بأية مدرسة لهم، ولذلك قام كبار رجال الشيعة بإنشاء مجلس للمعارف خاص بهم فى سنة ١٩٢٧ ، وكان من بين أعضائه مستشار حاكم البحرين البريطانى الجنسية شارلز بلجريف الذى التحق بخدمة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين منذ سنة ١٩٢٦ واستمر فى الخدمة حتى سنة ١٩٥٧ بعد أن كان الحاكم من خلف الستار فى البحرين طيلة هذه المدة الطويلة . وقد قام هذا المجلس فى عام ١٩٢٧ بإنشاء مدرسة من أربعة فصول دراسية سماها «المدرسة الجعفرية» ، ثم بعد ذلك بعام أنشأ مدرسة أخرى هى «العلوية» فى قرية الخميس، وفى ذلك العام سنة ١٩٢٨ حدث تطور آخر فى

سير التعليم فى البحرين فقد أنشأ مجلس المعارف السنى مدرسة للبنات فى المنامه كما قام بإيفاد أول بعثة من ثمانية طلاب إلى بيروت للدراسة فيها . وقد بدأت حكومة البحرين تساعد مالياً مجلس المعارف وبالتالى المدارس منذ سنة ١٩٢٥ ثم بعد ذلك حاولت عن طريق المستشار البريطانى بأن تضع التعليم تحت إشرافها وما أن جاءت نهاية العشرينات حتى أصبح التعليم فى البحرين تحت إشراف الحكومة والمستشار البريطانى فى نفس الوقت .

وعموماً فإنه بنهاية عام ١٩٣٠ كانت هناك ثمانى مدارس فى البحرين يستفيد منها ٥٠٠ طالب، ١٠٠ طالبة وخلال الثلاثينيات شهد التعليم فى البحرين ركوداً ظاهراً من حيث عدد المدارس . وقد أحس البحرانيون بهذا الوضع السىء ثم إزداد الوضع سوءاً حيث كانت الحكومة قد عينت أحد اللبنانيين للاشراف على مدارسها ثم تولى الإشراف من بعده أحد الإنجليز وزوجته الذى كان يعمل مع معارف العراق غير أن العقدين الرابع والخامس شهدا بعضاً من التوسع الكمى والنوعى فشهدت أوائل الأربعينيات إفتتاح فصول ثانوية ألحقت بالمدرسة الابتدائية فى المنامه وسميت «الكلية» فى بادىء الأمر ، ثم مالبث أن تغير اسمها إلى «ثانوية» بعد سنة واحده من إفتتاحها أى فى سنة ١٩٤٢ .

وخلال الخمسينيات كانت مسئولية الإشراف على التعليم قد إنتقلت إلى أحد البحرانيين والذى خدم فى هذا السلك أكثر من خمسة وعشرين عاماً وقد شهدت هذه الفترة تحسناً فى برامج الدراسة والمقررات وأصبح التعليم كله مجانياً ، كما إفتتحت فى سنة ١٩٤٧ فصول مسائية سميت (القسم الخاص) فى المستوى الثانوى والتحق بها متعلمو المرحلة الإبتدائية الذين لا يحملون مؤهلا تربوياً متوسطاً لكى يحصلوا عليه من خلال الدراسة المسائية . أما تعليم البنات فلم يتطور بالشكل

المرجو فى خلال هذه الفترة وكانت برامج التعليم فى مدارس البنات تختلف عن البرامج فى مدارس الأولاد . وكان تعليم البنات منفصلا عن تعليم البنين ، وبالرغم من ذلك فقد شهدت الفترة تحسناً طرأ على التعليم فى الجانبين وأصبحت المدرسة الثانوية تقوم بتخريج أربعة أنواع من التخصصات ونتيجة للحاجة إلى معلمين فقد تقرر أن تعطى إعانة للطلاب الذين يلتحقون بفرع المعلمين . أما التعليم الصناعى كان محدوداً فى توسعه وكان تابعاً إلى مستشار حكومة البحرين الإنجليزى والذى كانت له الكلمة الأولى والأخيرة .

وهكذا إبتلى التعليم فى البحرين خلال الاربعينيات والخمسينيات بإشراف البريطانيين أو بمعنى محدد بشخص واحد وزوجته وكان هذا الشخص وهو المستشار ، يشرف مباشرة على التعليم المهنى وتعليم البنين وبالرغم من ذلك فقد إزداد عدد الطلاب وعدد المدرسين أيضاً وإزداد إقبال البنات البحرانيات على التعليم بشكل ملحوظ . وشهدت البحرين فى السنوات التالية تطورا متزايد فى قطاع التعليم فقد بدأت هذه للفترة بتبديل هام على نظام التعليم الذى كان مقفلا حيث لم يكن يقود إلى التوجيهية التى هى باب الدخول إلى الجامعة فى العالم العربى ففى سنة ١٩٦١ بدىء بإفتتاح الفصل التوجيهى للطلاب والذى سهل على البحرانيين من خلاله دخول الجامعات العربية .

وتجدر الاشارة إلى أن التعليم قد أنفق عليه بسخاء فى البحرين ووصلت نسبة ما انفق عليه حوالى ٢٦ ٪ من مجموع الميزانية العامة للدولة حتى عام ١٩٥٦ ، وبعد الاستقلال قلت النسبة لوجود أغراض أخرى بجانب التعليم وفى عام ١٩٧٤ بلغ مجموع المدارس ١١٨ مدرسة ما بين إبتدائية وإعدادية وثانوية ودينية وتجارية وصناعية . ورغم أن البحرين لا يوجد بها معهد عال فإن عدد الحاصلين

على درجات علمية آخذ فى التزايد وقد وصل عدد الطلاب الآن حوالى ٩٥ ألف طالب فى جميع مراحل التعليم وهم يشكلون بالتالى ٣٢ ٪ من مجموع سكان البحرين .

وفى قطر ، لايعرف حتى الان عدد القطريين من غير القطريين الذين يقيمون هناك فضلا عن أنه حتى عام ١٩٧٠ - وهو الموقف الذى أجرى فيه أول تعداد سكانى - لم يكن هناك أى رقم محدد لعدد سكان قطر وقد أظهر هذا التعداد أنه ١١١ر١٣٣ نسمة ، وحتى ذلك التعداد لا يطابق الواقع حيث السلطات لم تعلن التعداد الكلى . وفى منتصف سنة ١٩٧٢ ذكر مصدر رسمى أن عدد السكان قد بلغ ١٨٠ر٠٠٠ نسمة يعيش ٨٠ ٪ منهم فى الدوحة العاصمة .

ومنذ سنة ١٩٦٤ فإن أى راغب فى البقاء بقطر عليه استخراج وثيقة إقامة أما العمل للاجانب فإنه مشروط بإستخراج إذن عمل من وزارة العمل والشئون الإجتماعية والذى ينص قانونها أن الوظائف الشاغرة لابد أن تشغل أولا بقطريين ثم بالعرب ومن بعد ذلك بالأجانب .

وتبلغ الكثافة السكانية ٢٨ر٦٨ نسمة لكل ميل مربع والسكان يعيشون على مساحة تبلغ أربعة آلاف ميل مربع ، ويسكن ٧٢ ٪ من السكان مدينة الدوحة (العاصمة) . ويقدر تقرير حكومة قطر الرسمى أن النمو السكانى فى قطر يبلغ حوالى ٨ ٪ سنويا وهى نسبة مرتفعة ويمكن أن تدال على أن هذا الإرتفاع قد يعود لأسباب الهجرة وليس للزيادة الطبيعية للسكان ، والقطاع المنتج من السكان تبلغ نسبتهم ٦٠ ٪ وهم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٥٩ عاماً . أما من حيث توزيع القوى العاملة على القطاعات الإقتصادية المختلفة فإن الخدمات تختص بنصيب أوفر حيث تبلغ نسبة العاملين بها ٤٨ ٪ من قوة العمل (١٣ ٪ منها خدمات حكومية) وتأتى بعد ذلك تجارة الجملة والتجزئة ثم التشييد والبناء

(١٦ ./. من قوة العمل لكل منهما) ثم الصناعة والتعدين (١١ ./.) وبعد ذلك النقل والمواصلات والباقى موزع بين البترول والزراعة والصيد ، ويلاحظ أن الزراعة والبترول تضمان نسبة ضئيلة من الأيدى العاملة وكذلك الحال فى الصناعة .

وقد بدأ التعليم الحديث فى قطر منذ مدة تجاوزت العقدين فقد فتحت أول مدرسة إبتدائية نظامية سنة ١٩٥٢ . وبعد أربع سنوات أى فى سنة ١٩٥٦ افتتحت مدرسة إبتدائية أخرى وبلغ عدد الطلاب والطالبات سنة ١٩٧٣ ٢٣ر٣٩٢ طالبا وطالبة وبلغ عدد المدارس ٩٣ مدرسة منها ٤٤ مدرسة للبنات.

ثم تتابع إفتتاح المدارس فى قطر وتنوع التعليم فيها بشكل سريع حتى وصل إلى المرحلة الجامعية والتى انعكست فى افتتاح كليتى المعلمين والمعلمات سنة ١٩٧٣ وقد حددت مهمتها فى إعداد وتخريج معلمين ومعلمات جامعيين مؤهلين للتدريس فى المدارس الإعدادية والثانوية .

ورغم أن التعليم حديث نسبياً فى قطر إلا أن البعثات التعليمية قد بدأت منذ أوائل الستينيات، وقد أنفقت قطر على التعليم الكثير ومما زاد من هذه النفقات أن القائمين على شئون التعليم بها فضلوا أن يطوروا برامج التعليم كلها ما عدا اللغة الإنجليزية حسب ما يعتقدون أنه الأفضل بالنسبة لقطر وبالتالى زادت التكاليف الفعلية للعملية التعليمية فى الإمارة ، وهناك أسباب أخرى لزيادة تكاليف العملية التعليمية فى قطر فالإمارة بدأت تقريباً من الصفر فى منتصف الخمسينيات وتوسعت فى هذا القطاع توسعاً طولياً وعرضياً دون مشاركة من القطاع الخاص كما أخذت الامارة على عاتقها تزويد الكتب والملابس والمواصلات ودفع المكافآت أحيانا إلى الطلاب ، وفى الوقت الحالى يدفع لجميع الطلاب

مكافآت نقدية كما أن الامارة تأخذ على عاتقها مهمة إرسال البعثات إلى الخارج وبالرغم من أن التفوق العلمى والإعداد الكبيرة نسبيا لمشاركة الفتاة القطرية فى التعليم فإننا نجد أن مشاركتها فى الإنتاج عن طريق العمل قليلة، ففى مهنة التدريس والتى هى مهنة مقبولة إجتماعياً فى مجتمعات الخليج نجد أن هناك فى سنة ١٩٧٢ ما مجموعه ٥١٠ سيدة وفتاة يعملن مدرسات فى المدارس القطرية ـ بلغ عدد القطريات منهن ٥٠ مدرسة فقط .

أما التعليم الفنى فقد بدأ فى سنة ١٩٥٦ غير أن هذا النوع من التعليم لم يلق الاقبال الكافى ، وكانت الحكومة فى حاجة إلى حوالى ١٠٠٠ وظيفة فنية جديدة من القطريين ، لذلك فقد طلبت حكومة قطر من الامم المتحدة مساعدتها فى إعداد خطة متوسطة وطويلة المدى حول العمالة وتطور التعليم الفنى ثم تأسس المركز الاقليمى للتدريب والتطوير المهنى ويهدف إلى تأهيل جيل من ذوى الخبرة والمهارة الفنية فى المجالات المختلفة لإلحاقهم بالإدارات الحكومية كما تم إقامة ١٤ قسما فنيا لتغطية مختلف المهارات التقنية والفنية كما أنشئ مركز التدريب الصحى وتم تخريج الدفعة الأولى من الزائرين الصحيين والممرضين والممرضات فى ١٩٧٣.

أما عن دولة الامارات ـ والمكونة من أبو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين ـ فقد بلغ عدد السكان وفق إحصاء سنة ١٩٦٨ - ١٨٤ر١٨٠ نسمة ، وفى سنة ١٩٧٢ قدر عدد السكان بـ ٣٢٠ر٠٠٠ نسمة وترجع هذه الزيادة إلى الهجرة الواسعة وبخاصة إلى أبو ظبى والتى بلغت نسبة المهاجرين إليها حوالى ٥٦ / من مجموع السكان . وطبقاً لإحصاء سنة ١٩٦٨ نجد أن ٥٨ ./. من سكان الامارات يعيشون فى أبو ظبى ودبى كمركزى انتاج للبترول والتجارة أما الشارقة ورأس الخيمة فان نسبة تعداد السكان إلى مجموع سكان الامارات هى ١٨ ، ١٣ ./. على التوالى فى حين أن الثلاث

امارات الأخرى : الفجيرة ، عجمان ، وأم القيوين لا يزيد تعداد أحداها على عشرة آلاف نسمة . ومن ذلك الإحصاء يتبين أيضاً أن ٣٧ ٪ من مجمـــوع السكان هم من المهاجرين والذين أدخلوا تغييرا جذريا على الهرم السكانى ، ويمكن ملاحظة أن المهاجرين تركزوا فى أبو ظبي ودبى فى المقام الاول فى حين أن الامارات الأخرى يمكن أن يطلق على مجتمعاتها من هذه الزاوية مجتمعات طبيعية . ويتجه سكان الساحل إلى التركز فى المدن حيث يتركز النشاط الإقتصادى الحديث . أما المهاجرون والذين تبلغ نسبة الرجال فيهم ٧٨ ٪ فهم يمثلون المجتمع المهاجر التقليدى المماثل مع بقية مجتمعات الهجرة فى الخليج ، ولا توجد تفاصيل إحصائية عن أصل الوطن للمهاجرين فى الساحل إلا فى أبو ظبي حيث تبلغ نسبة الايرانيين ٤٢ ٪ من مجموع المهاجرين ، ٣٤ ٪ من الهنود والباكستانيين ، أى أن أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين إلى أبو ظبي هم آسيويون غير عرب بعكس ما هو كائن فى الكويت ، ولو عممت هذه النسبة فى أبوظبي على جميع الامارات السبعة فان المتوقع أن يكون ٧٧ ٪ من المهاجرين آسيويين منهم ٤٥ ٪ من الايرانيين .

وفيما يتعلق بالانشطة الإقتصادية فان ٤٥ ٪ من مجموع سكان الإمارات فقط هم الذين يعملون فى هذه الأنشطة ويعمل معظمهم فى البناء والانشاءات ثم الخدمات الحكومية فالخدمات الخاصة فالتجارة والبنوك والمواصلات .

وعامل السكان فى دول الخليج النفطية عموماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة ويمكن للمرء أن يتبين أن هناك تغيير جذرى قد طرأ على التركيبة السكانية التقليدية فى مجتمع ماقبل البترول ، وقد أخلت العوامل الجديدة بالاوضاع الجامدة فى التركيبة السكانية فسارعت مجتمعات الخليج لتلافى ذلك بمجموعة من

التشريعات وابتدعت ظاهرة الجنسية الثانية - أو المواطنة من الدرجة الثانية - حتى تميز الطبقات التقليدية نفسها عن القادمين الجدد وتشددت فى اضفاء صفة المواطنة على القادمين مع التشدد فى التصريح لهم بالدخول أصلا إلا عن طريق ما يعرف بنظام (الكفالة) حيث يتحتم على الأجنبي ان يجد له من يضمنه أو يكفل دخوله إلى البلد أو ممارسة أى نشاط تجارى أو مهنى ، غير أن الحاجة إلى الايدى العاملة المدربة والفنية فى الادارة والمختصين فى جميع المجالات والرغبة فى بناء ، الدولة الحديثة ، وما يترتب عليها من إقامة مؤسسات تعليمية وصحية ومدنية وعسكرية وما تحتاجه هذه البنية القومية من بنى تحتية فى انشاء طرق ومساكن وشبكات مياه وكهرباء - وقد تسبب ذلك كله فى جعل هذه المجتمعات تتوجه إلى الايدى العاملة الفنية وغير الفنية الأجنبية فنشأت حالة من الازدواجية الاجتماعية بين الحاجة إلى القادمين الجدد والرغبة فى التخلص منهم مما أثر فى بلورة شعور عام لدى الجانبين وصفه أحد الباحثين بأنه شعور غير ضمنى ؛ فلم تستطع مجتمعات الخليج أن تمتص أو تتقبل المهاجرين الجدد حتى عرب المشرق منهم ، فانهم يعيشون فى أحياء خاصة بهم ولا تقوم بينهم علاقات اجتماعية إلا فى أضيق الحدود . كما أن هناك طبقات جديدة نشأت من حيث التحول الاقتصادى حيث كان المجتمع التقليدى ينقسم إلى طبقتين متمايزتين عريضتين هما التجار من جهة والغواصون والزراع من جهة أخرى وتمثل بينهما العائلة الحاكمة ورجال الدين ، كما نجد أن النظام الإقتصادى الجديد قد أفرز طبقات أخرى جديدة ، فمن جهة تكونت طبقة الموظفين والفنيين والإداريين والمدرسين فى القطـــاع الحكومى أو الخاص والذين لم يتواجدوا فى المجتمع التقليدى (الشريحة الدنيا من البورجوازية) وطبقة البورجوازية الحديثة ــ التى هى فى معظمها ــ التجار وملاك الأرض العقارية ووكلاء المؤسسات التجارية . كما أن طبقة العمال قد

طرأ عليها تغيير فى الكم والنوع فمن حيث الكم اتسعت هذه الطبقة على حساب صغار الحرفيين وصغار التجار فى المجتمع التقليدى كما أن هذه الطبقة أحست بوجودها فابتدأت بتنظيم نفسها فى نقابات وجمعيات للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها، والظاهرة الأخرى التى يمكن ملاحظتها من خلال التحول الاقتصادى أن هناك أعدادا غير قليلة تلتحق بالعمل الحكومى حتى أصبحت أجهزة الدولة فى دول الخليج النفطية هى أكبر مستخدم للأيدى العاملة مما سبب تكاسلا فى العمل الادارى الحكومى واسترخاءاً واعتماداً مطلقاً على دخل الوظيفة المضمون دون مساهمة فعالة نشيطة فى الإقتصاد ، ويعتقد البعض أن الأمور إذا سارت كما هى عليه الآن من حيث نسبة النمو فى عدد السكان فمن المتوقع أن تصل هذه المجتمعات فى سنوات قليلة إلى درجة تعجز عندها عن الايفاء بمستوى المعيشه الحالى الذى يتمتع به السكان حالياً كما أنها سوف تظل فى حاجه كبيرة إلى إستخدام أيدى عامله خبيرة من الخارج حيث أن أجهزة التعليم والقيم الثقافيه السائدة لا تساعد على خلق طبقه فنيه وتكنوقراطيه قادرة على إدارة الدوله وسد حاجاتها المتزايدة فى نواحى الأعمال المختلفه .

وتتيجة للظروف الموضوعيه فقد تأخرت دوله الامارات .. أو ما كان يعرف بالامارات السبع - فى الدخول إلى مجال التعليم كما تنوعت البدايات من امارة إلى أخرى فحيث بدأ التعليم فى امارة الشارقة بمبادرة من الكويت استمر حرمان امارات أخرى من سبل التعليم إلى وقت متأخر كما حدث فى عجمان أو الفجيرة وقد حاول الشيخ زايد بن سلطان أن يستخدم مدرسين ويفتح مدرسة فى المنطقة الشرقية من أبو ظبى ، لكن الثقافة تحتاج إلى مدرسين ومعلمين والمدارس والمعلمين فى حاجة إلى المال ، ويذكر لنا أحد الكتاب أن زايد قد أمسك ورقة وقلماً وكتب رسالة طويلة إلى أحد المسئولين فى وزارة التربية ..

والتعليم فى إحدى الدول العربية وبعد أن انتظر اسابيع جاءه الرد : أرجو ان تحدد موقع أبو ظبى وكذلك المنطقة الشرقية .

وعموما فقد بدأ التعليم الحديث فى أبو ظبى فى أكتوبر ١٩٥٨ بالمدرسة الفلاحية الابتدائية ولكن المدرسة أغلقت بعد عام ثم ما لبثت أن فتحت مرة أخرى فى اكتوبر ١٩٦٠ ، وهكذا كانت البداية متعثرة ونظراً لظروف نشأة التعليم فى الامارات واختلاف الأنظمة التى سارت عليها فقد كان هناك حتى نهاية عام ١٩٧٢ أربعة أنواع من أنظمة التعليم فى الامارات ؛ تلك الخاصة بأبى ظبى أو التابعة لأنظمة الكويت والسعودية وقطر حيث كانت الثلاث دول الأخيرة تزود بعض الامارات بمعونات فنية ومالية فى التعليم . وفى الفترة اللاحقة أصبح التعليم فى دولة الامارات مشابها لنظيره فى بقية أمارات الخليج فهو ابتدائى ومتوسط وثانوى وبدىء فى توحيد المناهج على جميع مدارس الدولة . وتتركز اكثر المدارس فى أبو ظبى عاصمة الاتحاد حيث تشهد نموا كبيرا فى التعليم . وحتى عام ٩٧٤، كان عدد المدارس بها ٥٤ مدرسة منها ٢١ مدرسة للبنات أما دبى والشارقة ورأس الخيمة فكان فى كل منهما ما مجموعة ٢٨ مدرسة منها ١٢ مدرسة للبنات ، وفى عجمان وأم القيوين والفجيرة ففى كل منهما ٨ ، ٥ ، ٤ مدارس على التوالى ، بينهما ٤ ، ٣ ، ١ من المدارس للبنات ولتشجيع التعليم فقد صدر قرار من المجلس الاتحادى فى ٢٩ يونيو ١٩٧٢ جعل التعليم الابتدائى اجباريا فى جميع الامارات لكل الأطفال الذين يصل عمرهم إلى ست سنوات .

أما التعليم الفنى فقد بدأ فى الامارات بثلاث مدارس صناعية فى الشارقة سنة ١٩٥٨ ودبى سنة ١٩٦٤ ورأس الخيمة ١٩٦٩ وتشترك أبو ظبى والبحرين

فى كاية الخليج الصناعية ومقرها البحرين والتى بدأت فى سنة ١٩٦٩ باستقبال وتدريب الطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية فى موضوعات فنية عالية كالادارة والمهن الأخرى وقد أنشئت أيضاً جامعة للامارات ؛ والدولة تصرف بسخاء على التعليم منذ أن تبنته بشكل نهائى فى نهاية عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . وقد ساعد التعليم فى امارات الخليج البترولية كلها على نمو طبقة جديدة لم تكن معروفة فى مجتمع الخليج التقليدى وهى الطبقة التكنوقراطية كما أن المتعلمين فى المجتمع أصبحوا يثيرون بعض المشكلات الاجتماعية التى لولا تعليمهم لما حدثت، مثل الزواج من أجنبيات والتعالى على المجتمع والبيئة وتقليد الأجانب لكن انتشار التعليم الحديث من جهة أخرى قد كسر التجمد الاجتماعى فى مجتمع الخليج التقليدى المبنى على القبلية والعائلية فى العلاقات الاجتماعيه واستطاع أبناء الطبقه الوسطى من المتعلمين الوثوب فى السلم الاجتماعى واحتلال مراكز هامه فى الادارة الحكوميه أو الخدمات الأخرى وبالتالى تحسن وضعهم المالى والاجتماعى وتمت المصاهرة بين الفئات الاجتماعية المتباينه بل أن معيار العلم « الشهادة » أصبح مهما فى تقييم الانسان . كما ساعد التعليم على تحرر المرأة الخليجيه فشغلت وظائف حكوميه لكن اسهامها فى النشاط الاقتصادى لم يكن بارزا حتى الآن مما عطل حصولها على حقوقها السياسيه ومع ذلك فقد انتزعت حقوقها الاجتماعيه وجعلت الرجل الخليجى يذعن لكثير من مظاهر المشاركة النسائيه فعملت وأسست الجمعيات وأصدرت الصحف .

٣ - خاتمـــة :

عارض جميع الحكام — حتى وقت قريب — تحديث الخليج لأنهم كانوا يخشون من أن يبتلعهم جيرانهم الكبار المجاورين مثل السعودية وايران ومصر . ومن ناحية أخرى فقد ساهم البترول فى خلق مجموعة من المتناقضات السياسية والإجتماعية وساعد على بروز طبقات جديدة فى منطقة الخليج مثل الطبقة العمالية . غير أن البترول أيضاً ساعد فى نفس الوقت على أن تحافظ الطبقات القديمة على نفوذها فإنتقلت هذه الطبقـــة من ملكية الأرض إلى ملكية ما تحت الأرض ، ووصلت الطبقات القديمة بذلك إلى قمة السلطة . ولم يساعد البترول على تكوين الكوادر الفنية اللازمة لإدارة صناعة البترول . والمتناقضات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية هى السائدة . فالمجتمع العربى الخليجى بمثابة البديل الحضارى للجمل ، وانطلق البدوى بالسيارات يسابقون الريح كما كان يفعل فى الصحراء فى زمن مضى لكن هذه السيارات تحتاج إلى إصلاح فاستقدم البدوى أناساً من خارج مجتمعهم للقيام بهذه المهام فى حين أنه كان فى الماضى يعالج جمله بنفسه . ومن هذا المثال الذى يسوقه لنا أحد الباحثين يمكن الإنتقال إلى الفئة العليا فى المجتمع ، ففى بعض دول الخليج نجد نظاماً حزبياً وبرلمانياً بالإنتخاب وفى بعضها الآخر نجد نظام « مجلس الشورى » ، لكن النظام الحزبى قد إفتقد ضرورات التجربة وأصبح نظاماً أعرجاً معوجاً إلا من مجموعات ضاغطة تشكل المعارضة الدائمة والمعارضة الموسمية وتبغى المصلحة الشخصية .

كما أن رياح التغيير قد أدخلت عناصر ومصالح مختلفة إلى المجتمع فلا يزال الهجوم يمارس تجاه المرأة لمنعها من العمل أو حرمانها من بعض حقوقها حتى وصل الأمر فى بعض المجتمعات إلى فرض نظـــام تعليمى منفصل على المستوى

الجامعى للبنين والبنات . والأقليات فى الخليج هى مجموعات مهاجرة يعزى سببها فى معظمه إلى البترول لكن البنية الإجتماعية هناك قد أفرزت طبقات جديدة ما كان يمكن أن تنشأ فى المجتمع التقليدى ، فالنفط قلب نمط الحياة رأساً على عقب وخاصة فى مشيخات مثل قطر وأبوظبى حيث كان غالبية السكان يعيشون عيشة بدوية ويتفاضلون فيما بينهم حسب أنسابهم وانتماءاتهم إلى هذه القبيلة أو تلك فاذا بالبترول يفك هذه العلاقات القــديمة ويحل محلها قيماً جديدة تقوم على أساس طبقى .

وبالنسبة للسكان الأجانب فقد قفزت أعدادهم قفزة كبيرة فى الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٧٠ (كما يتضح من الجدول) . وهم أقلية لكنهم فى مجموعهم أقلية متحكمة فى البحرين وقطر والإمارات التى يشكل الايرانيون فى هذه الأخيرة أداة ضغط أما بالنسبة للكويت فان الأجانب فيمــا يزيدون على عدد السكان الأصليين وغالبيتهم من العراقيين والإيرانيين والفلسطينيين ثم اللبنانيين والعمانيين والهنود والباكستانيين .

تطور عدد السكان فى إمارات الخليج العربى (١٩٤١—١٩٧١)

البلد	السنة	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١
الكويت	مواطن			١١٣ر٦٣٢		١٦١ر٩٠٩	٢٢٠ر٠٥٩	٢٤٧ر٣٩٩	
	أجنبى			٩٢ر٨٥١		١٥٩ر٧١٢	٢٤٧ر٢٨٠	٢٩١ر٢٦٦	
	المجموع			٢٠٦ر٤٧٣		٣٢١ر٦٢١	٤٦٧ر٣٣٩	٧٣٨ر٦٦٥	
البحرين	مواطن	٧٤ر٠٤٠	٩١ر١٧٩		١١٨ر٧٣٤		١٤٣ر٨١٤		١٧٨ر١٩٣
	أجنبى	١٥ر٩٣٠	١٨ر٤٧١		٢٤ر٤٠١		٣٨ر٣٨٩		٢٧ر٨٨٥
	المجموع	٨٩ر٩٧٠	١٠٩ر٦٥٠		١٤٣ر١٣٥		١٨٢ر٢٠٣		٢١٦ر٠٧٨
قطر	مواطن								
	أجنبى							١١١ر١٢٣	١٨٠ر٠٠٠
	المجموع								
الامارات	مواطن								
	أجنبى							١٧٩ر١٢٦	٣٢٠ر٠٠٠
	المجموع								

ملحوظة : ١ — يتضح من الجدول السابق أن هناك أوضاعاً غير متجانسة للنمو السكانى فى إمارات الخليج
٢ — أن الاتجاه العام للأرقام السابقة يمكن معه القول أن أرقام عدد السكان يمكن أن يقفز إلى الضعف كل بضع سنوات
٣ — أن السكان الاجانب قد قفزت زيادتهم بدرجة كبيرة فى الفترة من ١٩٤١ — ١٩٧٠.

المراجــع

١ ــ الكويت ـ وزاره التجارة والصناعة . الإقتصاد الكويتي ، تطور ونمو قطاعاته ١٩٧١ / ١٩٧٢ .

٢ ــ إدارة أبو ظبي . قانون العمل لسنة ١٩٦٦ .

٣ ــ بدر الدين عباس . دراسات فى تاريخ الكويت الحديث الإجتماعى والاقتصادى ١٩١٢ - ١٩٦١ . الكويت شركة المطبوعات ١٩٧٢ .

٤ ــ بيربى ، جان جاك . الخليج العربى / ترجمة نجيبة هاجر وسعيد الغز . بيروت (المكتب التجارى للطباعة والنشر ١٩٥٩)

٥ ــ حكومة أبو ظبى . البترول والصناعة فى أبو ظبى . (وزارة البترول والصناعة) ١٩٧٣ .

٦ ــ حكومة أبو ظبى . نشر إحصائيات التعليم ٧١ - ١٩٧٢ — وزارة التربية ، ١٩٧٢ .

٧ ــ سليم التكريتى . الصراع على الخليج العربى . بغداد (وزارة الثقافة والإرشاد) ، ١٩٦٦ .

٨ ــ سيد نوفل (دكتور) . الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة . القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦١ .

٩ ـــ صلاح العقاد (دكتور) . القيادات السياسية فى الخليج العربى القاهرة (الانجلو المصرية)، ١٩٦٥ .

١٠ ـــ محمد شريف الشيبانى . إمارة قطر العربية بين الماضى والحاضر ، بيروت (دار الثقافة) ، ١٩٦٢ .

١١ ـــ محمد غانم الرميحى (دكتور) . البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى القاهرة معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٥ .

١٢ ـــ مركز الوثائق والدراسات . دولة الإمارات العربيه المتحدة : دراسة تاريخية جغرافية حضارية . أبو ظبى ١٩٧١ .

١٣ ـــ مصطفى الدباغ . قطر ماضيها وحاضرها . بيروت (دار الطليعة)١٩٦١

١٤ ـــ نصر السيد نصر (دكتور) . محاضرات فى جغرافية البترول العربى . القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨ .

15 - Burell, R. M. The Persian Gulf. New York (The Library Press) 1974.

16 - Bush, Briton C. Britain and the Persian Gulf. U. S. A. University of (California, 1967).

17 - Dickson, H. R. P. Kuwait and her Neighbours. London (George Allen & Urwin), 1956.

18 - Fenelon, K. G. The United Arab Emirats, an Economic and Social Survey; England (Longman), 1973.

19 - Government of Abu-Dhabi. Statistical Abstract, Vol. 2, 1973.

20 - Government of Qatar. Qatar into Seventies, 1973.

21 - Lerner, Daniel. The Passing of Traditional Modernizing of the Middle East, 4th. Printing. New York (The Free Press) 1968.

22 - Stephen, Hemsley L. Oil in the Middle East. Oxford. University Press. London 1968 (Third Edition).

15 - Burell, R. M. The Persian Gulf. New York (The Library Press), 1974.

16 - Bush, Robert C. Britain and the Persian Gulf. U. S. A. University of California, 1967.

17 - Dickson, H. R. P. Kuwait and her Neighbours. London (George Allen & Unwin), 1956.

18 - Fenelon, K. G. The United Arab Emirates, an Economic and Social Survey. England (Longman), 1973.

19 - Government of Abu Dhabi. Statistical Abstract, Vol. 1, 1973.

20 - Government of Qatar, Qatar Into Seventies, 1973.

21 - Lerner, Daniel. The Passing of Traditional Modernizing of the Middle East. 4th. Printing. New York (The Free Press), 1965.

22 - Stephen, Longrigg. H. Oil in the Middle East. Oxford. University Press. London 1968 (Third Edition).

الفصل الخامس

أريـــتريا

١ — تمهيد :

في التعريف باريتريا .

الأوضاع الإجتماعية والجيوبوليتك .

٢ — الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات فى أريتريا .

٣ — الإتجاهات المعاصرة للثورة الاريترية وفصائلها .

٤ — خـــاتمة .

— المراجـــع .

١ – تمهيد : –

في التعريف بأريتريا :

الاوضاع الاجتماعية والجيوبولتيك

شهدت الأراضى الاريترية تنوعاً بشرياً اجتماعياً تكونت منه القبائل والمالك والتي بقيت آثارها ، وحدثت العديد من الهجرات والتحركات البشرية المختلفة من أعالى النيل وشرق افريقيا وجنوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها فى الاراضى الاريترية ومن هذا التركيب المتعدد الاجناس والمتنوع البشر تكونت مملكة عظيمة وقفت فى وجه الامبراطوريات الرومانية واليونانية والعثمانية ولها حضاره وتاريخ . وكانت تلك الامبراطوريات فى مراحل التاريخ المختلفة تحاول أن تبسط نفوذها على اريتريا ، فالموقع الاستراتيجى لإريتيريا على مدخل البحر الأحمر جعل لها واقعا تاريخياً واجتماعياً متميزاً ، واثيوبيا لم تشهد هذا التنوع العريض فبقيت حبيسة المرتفعات وأسيرة للصراعات القبلية فضلا عن أن سكانها أغلبهم من مهاجرى الجزيرة العربية .

وتقع اريتريا على الساحل الغربى للبحر الأحمر من الداخل حيث الهضاب المرتفعة بين خطى عرض ١٥ ، ١٨ شمالا وخطى طول ٣٦ ، ٤٣ شرقاً وتبلغ مساحتها ٥٠,٠٠٠ ميل مربع تقريباً وتطل من الشمال والغرب على السودان ومن الجنوب على اثيوبيا والصومال ومن الشرق على البحر الأحمر بواجهة بحرية تبلغ ١٠٠٠ كم وأهم موانيها مصوع فى الشمال وعصب فى الجنوب .

ولا يوجد احصاء شامل حتى الآن عن عدد السكان فى اريتريا فطبقا لتقديرات الادارة البريطانية كان عدد الشعب الاريترى عام ١٩٥٢ يبلغ ١,٠٣١,٠٠٠ نسمة ، منهم ٥١٤,٠٠٠ مسلمون ، ٥١٠,٠٠٠ مسيحيون ،

٧٠٠٠ وثنيون وذلك بالاضافة إلى ٢٢٠٠٠ من الأجانب ، أما الآن فمن الارجح أن عدد السكان قد بلغ ٣ مليون نسمة تقريباً ، وهذه الأرقام التقديرية غير دقيقة لعدم اجراء احصاء شامل ودقيق من ناحية ولصعوبة الحصول على أرقام حقيقية عن أفراد القبائل الرحل الذين يشتغلون بالرعى لأن القبائل كانت تتعمد أن تنتقص من عدد أفرادها تهربا من دفع الضرائب — ضرائب الرؤوس أو المواشى أو التهرب من التجنيد فى خدمة المستعمر .

وتنتشر فى اريتريا أديان كثيرة مثل الوثنية وديانات افريقيا السوداء وهى الأصل فى المنطقة ثم جاءت الديانات السماوية بترتيبها التاريخى : اليهودية والمسيحية والاسلام وكل هذا التاريخ ما زال حياً فى المنطقة وخصوصاً الصراع بين المسلمين والمسيحيين حيث غالبية الشعب الاريترى مسلمون وهم سنيون على المذهب المالكى أو الشافعى أو الحنفى والديانة الرئيسية الأخرى هى المسيحية ويقيم معظم المسيحيين الاريتريين شعائرهم الدينية حسب طقوس الكنيسة القبطية المصرية والقليلون منهم يعتنقون الكاثوليكية أو البروتستانتية .

أما اللغات السائدة فى اريتريا فعددها يبلغ ثمان لغات وهى متباينة فى اجزاء اريتريا المتنوعة إلا ان اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى البلاد إلى جانب لغة التيجرينيا بالاضافة إلى لغة التيبرى . ولغة التيجرى التى يتكلم بها أكثر من نصف الشعب الاريترى لا تزال غير مكتوبة ويمكن القول أن معظم المتكلمين باللغة التيجرية هم من المسلمين ومعظم المتكلمين باللغة التيبرية هم من المسيحيين .

وتنقسم اريتريا من الناحية الادارية إلى ثمان محافظات أو مديريات هى مديرية حماسين ومركزها العاصمة أسمرة ومديرية آكلى قوازى ومركزها مدينة عدى قيح ومديرية سراى ومركزها مدينة عدى وقرى ومديرية كرن ومركزها

مدينة كرن ومديرية الساحل ومركزها مدينة نقفة ومديرية اغردات ومركزها مدينة اغردات ومديرية البحر الأحمر ومركزها ميناء مصوع ومديرية دنكاليا ومركزها ميناء عصب .

ولا تخفى الأهمية الاستراتيجية لموقع اريتريا بالنسبة لاثيوبيا والتى تبقى بدون اريتريا اقليما داخليا محاصرا تماما وخاصة من الناحية الاقتصادية ومع وجود التيارات الدينية التى حكمت الامبراطورية والنظم المجاورة على السواء لأطول فترة فى التاريخ الحديث فقد بدت اثيوبيا من الناحية الحضارية - كجزيرة مسيحية وسط بحر اسلامى ، ومن هنا أصبح مطلبا استراتيجيا تاريخيا لاثيوبيا ان يتوفر لها منفذ إلى البحر الأحمر .

ولم تخف الجهود الاثيوبية للجان الأمم المتحدة وجمعيتها العمومية بعد الحرب العالمية الثانية — خوف اثيوبيا من استقلال اريتريا مما جعلها تتحدث عن تبعية اريتريا والصومال للامبراطورية تاريخيا مطالبة بهما معا ، كما تحدثت اثيوبيا عن أمنها الذى هدد أكثر من مرة عن طريق اريتريا . وعندما أقرت الامم المتحدة صيغة الفيدرالية بين اريتريا واثيوبيا عام ١٩٥٠ اعتبر الامبراطور هيلاسلاسى قبوله لهذه الصيغة تنازلا عن حقوقه التاريخية فى ضم اريتريا تماما ولذا ظل يتصرف بشكل مضاد لها حتى ألغى الشكل الفيدرالى تماما سنة ١٩٦٢ لأن أكثر ما كان يقلق النظام الامبراطورى هو الفارق فى التقدم السياسى والاجتماعى فى اريتريا والتقاليد الديموقراطية الليبرالية التى اكتسبتها الحياة السياسية الاريترية - من منظور تاريخى - مقارنة بالنظام السياسى للامبراطورية ؛ وقد نجح هيلاسلاسى فى محاصرة الثورة الاريترية على صعيد العالم الثالث وعدم الانحياز بل والدول الاشتراكية نفسها ، غير أن عمق المقاومة الاريترية للجيش

الأثيوبى — رغم أنه من أقوى الجيوش الافريقية — قد وصل بالموقف الداخلى إلى الانفجار اكثر من مرة حتى سقط الامبراطور نفسه صريع نظامه .

وجاء النظام الجديد فى اثيوبيا منذ سيطرة الجيش على الموقف فى سبتمبر ١٩٧٤ — جاء ليرث تركيبة اجتماعية وسياسية معقدة وسوء أوضاع اقتصادية والافتقار إلى تنظيمات سياسية ذات جذور وذات علاقات سابقة بالقوميات الكائنة ، وانعكست أهمية اريتريا فى النظام الجديد على اصدار برنامج خاص بها من تسع نقاط ، ففى مايو ١٩٧٦ اعترف النظام الجديد بحقوق تقرير المصير للقوميات عن طريق توفير « الحكم الذاتى الاقليمى » كما ذكر أنه سوف ينظر بالنسبة للاقليم الاريترى فى اعادة تقسيمه وفقا لحقائق التاريخ ، وتفاؤل القوميات فيه ، ثم ابدى استعداده للالتقاء مع الفصائل الثورية التى ستقبل ذلك البرنامج لحل القضية . وقد بدأ هذا البرنامج أقل من طموحات الاريتريين كثيرا بل واستفزازيا فى كثير من جوانبه حيث مطلب الاريتريين هو الاستقلال الكامل إلا انه مما صعب فرص الحوار التناول الاثيوبى لواقع القضية الاريترية من خلال ترديد مقولات غير موضوعية بالنسبة للثورة الاريترية وذلك على النحو التالى — حسب الرؤيا الاثيوبية : —

ا — يوجد فى اريتريا قوميات متعددة سيعاد تقسيمها داخل اثيوبيا متجاهلين حركة الواقع السياسى الاريترى .

ب — ان ما يسمى بالثوار الاريتريين ليسوا إلا جماعات « انفصالية » تستعمل أداة فى يد دول عربية « رجعية » ، وهذه الافكار تتجاهل النضال الطويل لجبهة تحرير اريتريا ضد « الرجعية الاثيوبية » ، والمساعدات التى حصل عليها النظام الاثيوبى نفسه من الولايات المتحدة سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥ لمواجهة

« الثوار المتطرفين فى اريتريا » ونقل عن المسئولين الامريكيين فى فبراير ١٩٧٥ قولهم انهم يخشون من تأتى الثورة الاريترية بالشيوعية إلى المنطقة .

ج — رفض النظام الاثيوبى مبادرة الحوار غير المشروط التى طرحتها القيادة السودانية ، وقد قبلته مبدئياً فصائل الثورة الاريترية .

والملاحظ ان النظام الاثيوبى الجديد قد سار شوطاً بعيداً نحو اليسار وأيضاً فانه أغرق فى تصوراته عن عمالة الثورة الاريترية للرجعية العالمية. ويباعد ذلك تماما بين النظام وأصحاب قضايا القوميات كما أنه لا يتفق مع منطق الفكر الاشتراكى العلمى الذى يصر على تمسكه به وقد أدى ذلك بالثورة الاثيوبية إلى الانتقال لمرحلة تنظيم حملات شعبية مضادة « للتمرد » فى الاقليم الاريترى باسم المسيرات الحمراء وهو ما اعتبرته الثورة الاريترية موقفا غير موضوعى فى مجتمع متعدد القوميات وارتبط ذلك بالذهن الاريترى بفترة تسليح الامبراطور لبعض القوى الاريترية لضرب بعضها البعض .

وقد كانت الوثائق الأولى للثورة الاثيوبية تتحدث من امكان اقامة تجمع كونفدرالى فى القرن الافريقى يمكن ان يضم الصومال بل والسودان أيضاً بهدف حل المشكلات القومية ، ولكن تصميم السودان واريتريا على تأكيد مبدأ الاستقلال لهذه القوميات جعل النظام الاثيوبى الجديد يتراجع عن طرح الفكرة فى الوثائق التالية ، ثم تحول الموقف إلى قتال على كل الجبهات ضد النظام الاثيوبى منذ صيف ١٩٧٧ وأصبحت التناقضات كلها تقع فى شبكة القوى الثورية، وهكذا اتفقت الدبلوماسية الاثيوبية سواء فى العهد السابق أو فى العهد الحالى فى مواقفها ضد الثورة الاريترية ويعيد هذا للاذهان موقف هيلاسلاسى فقد حاول الامبراطور أن يتجنب الصراع المتوقع نتيجة للتناقض الصارخ بين المجتمعين

الاثيوبى والاريترى فسارع إلى حل الاحزاب السياسية فى اريتريا منذ فترة طويلة مضت وألغاء اللغات الوطنية والغاء الحكومة الاريترية وأقام الامبراطور نظاما عسكريا – لحكم الاقاليم يقوم على صدق القوى وبث الضغائن بينها وبين بعضها البعض بتسليح بعض القرى دون الأخرى ولم يعترف بأية حركة أنفصالية فى الاقاليم وتفاعل عما يصدر من هذه الحركات من بيانات سياسية أو عسكرية واعتبرت الدبلوماسية الاثيوبية أنذ الثوار الاريتريين بمثابة متمردين خارجين عن القانون. ولقد قامت اثيوبيا بتقديم مطالب وتبرير موافقها إلى الامم المتحدة بقصد إنضمام اريتريا اليها قبل عام ١٩٥٢ وما زالت تلك الحجج تشكل وجهة نظر اثيوبيا الخاصة بمشكلة إريتريا وتتلخص هذه الحجج وما تثيره من ردود فعل جبهة تحرير اريتريا فيما يأتى :

أولا : تقول الحكومة الاثيوبية أن اريتريا جزء من الأمة الأثيوبية بينما لا تعترف جبهة التحرير الاريترية بأثيوبيا كأمة .

ثانيا : تقول الحكومه الاثيوبيه ان سكان الاجزاء الجنوبيه من اريتريا يتفقون فى لغتهم وتقاليدهم مع سكان الأجزاء الشماليه من اثيوبيا بينما ترى جبهه التحرير الاريتريه ان هذا التشابه ليس له اكثر من معنى تاريخى وهو انهما منحدران من أصل واحد كما تنحدر اللغات الاوروبيه الحديثه من اللغـــه اللاتينية .

ثالثاً : تقول الحكومه الاثيوبيه ان الاستعمار الايطالى اقتطع اريتريا من أمها أثيوبيا وترد الجبهة قائلة أن الامارات الاريتريه كانت خاضعه للحمايه العثمانيه حتى تنازل السلطان التركى عن مصوع وعصب وزيلع للخديو المصرى وظلت هذه خاضعه للدولة المصريه حتى انتزعتها ايطاليا وان ما يعرف باسم

اثيوبيا كان خاضعا لعديد من الامارات مستقل بعضها عن بعض حتى جمعهم أخيرا ملوك الأمهر بحد السيف ومن ثم لم تكن اريتريا جزءاً من أثيوبيا فى يوم من الأيام .

رابعا : ترى الحكومه الاثيوبيه أن اريتريا لا تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها اقتصاديا وأنها المنفذ الوحيد لاثيوبيا على البحر الاحمر بينما ترى الجبهه أن اريتريا فى موقع اقتصادى ممتاز وتسيطر على أكبر جزء من الساحل الجنوبى للبحر الأحمر وسطح الارض بها صالح الزراعه وملىء بالثروات والمعادن .

٢ - الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات فى اريتريا :

يعود تاريخ هذه المنطقة إلى حضارة مصر القديمة حيث قامت فيها ممالك وإمارات تحولت إلى قبائل مستقلة ثم انهارت وقـامت دول أخرى ، أما إسم أريتريا فلم يعرف إلا فى عهد الإستعمار البريطـــانى حيث صـدر المرسوم الامبراطورى بتأسيس مستعمرة أريتريـا عام ١٨٩٠ ثم تلى هـذا اتفاقيـات ومعاهدات بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا وفرنسا رسمت الحدود السياسيـة لمستعمرة أريتريا واستمرار هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الاستعمار الايطالى فاستولت بريطانيا على أريتريا حتى عام ١٩٥٢

وحددت الصراعات الدولية أيضـاً ظروف تكـوين المجتمع الاريترى فقد احتلت أيطاليا مصوع عام ١٨٨٥ ثم سارعت بإحتلال الصومال وحينما تولى منليك الثـانى ملك الحبشة بتأييد من إيطاليا عقد معاهدة أوتشـالى سنة ١٨٨٩ والتى بمقتضاها إعترف بسيادة إيطاليا على أريتريا وحاولت إيطاليـا تكوين أمبراطورية فى أفريقيا تشمل الحبشة والسودان ولكن بعد أن هزمهم الأحباش فى موقعة «عدوه» سنة ١٨٩٦ إستحوذت إيطاليا على الصومال وأريتريا وفى

عام ١٩٤٥ بدأت إيطاليا تصطنع حوادث حدود بين مستعمراتها فى القرن الإفريقى وبين الحبشة وقامت سياسة إيطاليا الاستعمارية فى أريتريا على أربع محاور رئيسية هى :-

١ - ضمان أستتباب الأمن فى المستعمرة وتنظيمها .

٢ - تطوير المستعمرة وتنميتها لتلائم الاستيطان الايطالى .

٣ - استغلال موارد المستعمرة الطبيعية والزراعية والحيوانية والمعدنية واتخاذ أريتريا سوقا لتصريف المصنوعات الايطالية .

٤ - تجهيز المستعمرة كقاعدة للانقضاض منها على الإراضى الزراعية المجاورة .

وقد سبق إيضاح أن الجهاز الإدارى الذى أعد لتنفيذ هذه السياسة كان قد أعد ببطء ثم أتخذ خطوات سريعة فى أواخر العهد الفاشستى ، وكان الحاكم الايطالى يرأس هذا الجهاز من قصره فى مصوع حتى عام ١٩٠٠ ثم بعد ذلك فى أسمره وكان يليه القائد العام للقوات الايطالية فى المستعمرة ثم سكرتيرها العام . وكان الرعايا الايطاليون يعتبرون فى أريتريا مواطنون من الدرجة الأولى فى حين كان ينظر إلى الاهالى الوطنيين باعتبارهم مواطنون من الدرجة الثانية والثالثة وكان عليهم أن يكدحوا لانتاج المواد الخام الرخيصة اللازمة للصناعة الايطالية وأن يشتغلوا بالمشروعات الايطالية بأجور زهيدة وأن يخدموا فى الجيش الايطالى المرابط فى أريتريا بوصفهم مرتزقة . واتجهت سياسة إيطاليا فى هذه المنطقة إلى تعميق الخلافات الدينية والنعرات الطائفية والقبلية واستخدمت سياسة التمييز العنصرى والفصل بين السكان فقسمت المدن إلى أحياء أوربية وأخرى وطنية وحرم على الوطنيين ركوب الدرجة الاولى من القطارات

وخصصت لهم أوتوبيسات لا يركبها غيرهم ومنعوا من دخول النوادى . وتمادت إيطاليا فى سياستها العنصرية فأصدرت عام ١٩٣٧ قانونا نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للايطالى الذى يتزوج أحدى الوطنيات ثم أصدرت فى العام التالى قانونا ثانيا نص على عدم الاعتراف بالزواج الذى يحدث بين الرعايا الايطاليين وبين أهالى البلاد وحدد عقوبة المخالفين من الطرفين بالحبس لمدة خمس سنوات .

أما فى ميدان التعليم فإن الفرص التعليمية التى أتاحتها إيطاليا للاريتريين كانت ضئيلة للغاية واقتصرت جهودها على الدعاية والتبشير ومحاربة الثقافة العربية وحاولت أن تفرض اللغة الايطالية لتحل محل اللغة العربية غير أن جهودها فى هذا السبيل باءت بالفشل ، وحتى اللغة الايطالية التى انتشرت فى أريتريا أنتشارا محدودا . وحتى نهاية العهد الايطالى فانه لم يكن فى أريتريا كلها سوى أربعة وعشرين مدرسة إبتدائية وكان مستوى التعليم فيها منخفضا ومناهجه محدودة وتجدر الاشارة إلى أنه عندما جاء البريطانيون إلى أريتريا لم يجدوا فى البلاد كلها خريجا جامعياً واحداً ، والطلبة الاريتريون الذين تلقوا تعليما مدرسياً لم يتجاوزوا أثنى عشر طالبا . وعندما قامت الحرب العالمية الثانية واعلنت أيطاليا الحرب على بريطانيا قامت القوات البريطانية بالزحف من السودان إلى أريتريا عبر منخفضات بركة ودخلت أسمرة عام ١٩٤١ ثم سقطت بعد ذلك مصوع وبذا أصبحت أريتريا كلها خاضعة للاستعمار البريطانى مدة أحد عشر عاما من ١٩٤١ إلى عام ١٩٥٢ وهو ما يقتضى وقفة لاستعراض أوضاع اريتريا تحت الادارة البريطانية فى هذه الفترة نظرا لما كان لها من انعكاسات على الفترة التالية وعلى الأوضاع السكانية هناك . فعندما أحتلت بريطانيا أريتريا سنة ١٩٤١ لضرب قوة المحور فى البحر الأحمر وشرق أفريقيا

اصطدمت بريطانيا بقوى اجتماعية متشابكة ومعقدة ومتطورة فى نفس الوقت ومن هذه القوى: البورجوازية التجارية والحركة العمالية والفنيون والاداريون واقتضى ذلك إتباع أساليب خاصة لمواجهة تلك القوى وقامت هذه الاساليب على أساس العودة إلى التقسيم الطائفى والقبلى لاريتريا متعاونة فى ذلك مع النظام الامبراطورى الاقطاعى المتخلف فى اثيوبيا من جهة وفى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى وشكلت النقطة الأخيرة حجر الزاوية فى المشكلة الاريترية وتطوراتها اللاحقة . وتفسير ذلك أنه فى حين أصبح على الحلفاء التعامل مع مجتمع متعدد القوى السياسية فى اريتريا فانهم كانوا - على النقيض من ذلك . يواجهون مجتمعاً أوتوقراطيا مركزى السلطة فى اثيوبيا وهذا ما يفسر صعوبة فكرة ضم اريتريا لاثيوبيا منذ البداية . ولم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت سنة ١٩٤٢ فى حين أن الحركة السياسية فى أريتريا آنئذ كانت متبلورة فى تكتل سياسى هدفه الإستقلال ثم انقسم هذا التكتل بسبب سياسة التفرقة البريطانية إلى الرابطة الاسلامية والحزب الوطنى والحزب الاتحادى والحزب التقدمى واريتريا الجديدة وحزب المثقفين واحزاب ومنظمات سياسية أخرى سادت على المسرح السياسى المحلى فى هذه الفترة وعلى النحو الآتى :-

١ - حزب الوحدة الاريترية الاثيوبية (أو الحزب الاتحادى) وقد تأسس هذا الحزب فى ابريل ١٩٤١ واتخذ مقره فى أسمره ولكنه لم يتخذ شكلا منظما إلا فى عام ١٩٤٦ وكانت هناك رابطة اسمها رابطة حب الوطن ويبدو انها اندمجت فى الحزب الاتحادى . وكانت هذه الرابطة قد تشكلت خلال عام ١٩٤٢ وكانت تدعو للوحدة الاريترية الاثيوبية ، وبرامج هذا الحزب كانت الدعوة الوحدة غير المشروطة لاريتريا مع أثيوبيا والمعارضة المطلقة لعودة الحكم الايطالى ورفض الوصاية الاجنبية ، وقد وجد هذا الحزب تأييدا كبيرا من

جانب الحكومة الاثيوبية ورجال الدين المسيحيين فى أريتريا حيث بدأ بطويرك الكنيسة القبطية هناك منذ أواخر عام ١٩٤٣ يجمع توقيعات على ملتمس ، يطالب بالوحدة الفورية مع أثيوبيا ، وقد حاولت الإدارة البريطانية - على حد قول أحد الباحثين - إقناع رجال الدين المسيحيين من أريتريا بعدم التدخل فى السياسة ولكن دون جدوى .

٢ - الرابطة الاسلامية وقد تألفت فى ٤ ديسمبر ١٩٤٦ واتخذت مقرها مدينة كرن وكان برنامجها يدعو لوحدة أريتريا وإستقلالها ، وإذا لم يتحقق إستقلال اريتريا فورا فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات وفضلا عن ذلك كانت الرابطة تطالب باستعادة بعض الأراضى السودانية والأثيوبية إلى أريتريا وتعارض الوحدة مع أثيوبيا .

٣ - الحزب التقدمى وشكل فى فبراير ١٩٤٧ واتخذ مقره فى عدى كاير وكان برنامجه يدعو لوحدة اريتريا ويعارض الوحدة مع اثيوبيا ويطالب باستقلال أريتريا التدريجى تحت إشراف الأمم المتحدة واستعادة بعض أراضى تيجراى والسودان إلى اريتريا .

٤ - الحزب الوطنى الاسلامى لمصوع وتشكل فى مارس - ابريل ١٩٤٧ واتخذ مقره مصوع وأعضاؤه تكونوا من عناصر منشقة على الرابطة الاسلامية وكان برنامجه يدعو إلى وحدة اريتريا والوصاية البريطانية لمدة عشرة سنوات يعقبها إستقلال اريتريا التام .

٥ - رابطة المحاربين القدماء الاريترية وقد تأسست فى أبريل ١٩٤٧ من الجنود الاريتريين السابقين (مسلمين ومسيحيين) وليست لها أغراض سياسية وأغلبية أعضائها طالبوا بالوصاية الايطالية .

٦ - الحزب الموالى لايطاليا Pro-Italia Party وتشكل فى سبتمبر ١٩٤٧

واتخذ مقره فى اسمرة وكان برنامجه يدعو إلى وحدة أريتريا ووضع البلاد كلها تحت الوصاية الايطالية التى تؤدى إلى الاستقلال فى أقصر فترة ممكنة .

٧ - الرابطة الايطالية الاريترية traio-Eritrean Assoc iation وتضم الايطاليين الذين ولدوا فى اريتريا أو الذين عاشوا هناك لفترة طويلة فضلا عن المولودين وكذلك أمهات المولودين وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الايطالية واذا تعذر هذا الحل فالاستقلال الفورى لاريتريا تحت حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الامم المتحدة .

٨ - اللجنة الممثلة للايطاليين فى أريتريا The Represcntative Committe for Italians in Eritrea ومقرها أسمرة وليس من المعروف تريخ تأسيسها وقد زعمت أنها تمثل جميع الايطاليين فى اريتريا وتسهر على حمـايه مصالحهم المعنوية والمادية وتؤيد الوصايه الايطالية على اريتريا غير المجزأة .

٩ - الاحزاب السياسية الايطالية وقد اعترف بهـا رسميا وهى الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى والحزب الليبرالى والحزب الجمهورى والحزب الديموقراطى المسيحى وحزب العمال الديموقراطى وحزب العمال الاشتراكى وكانت جميعها تؤيد الوصاية الإيطالية على اريتريا غير المجزأة .

وإلى جانب هذه الأحزاب التى طالب بعضها - كالحزب الاتحادى - بالوحدة مع أثيوبيا والبعض الآخر بالإستقلال أو الوصايه البريطانية أو الايطالية كانت السلطات البريطانية سواء فى أريتريا أو السودان ترى أن أفضل حل المسـألة الاريتريه هو تقسيم البلاد بين أثيوبيا والسودان ، وفى خلال عام ١٩٤٣ نادى السكرتير المدنى للسودان وهو انجليزى بزيارة اريتريا وصار يدعو إلى ضم القبائل الاسلامية فى غرب أريتريا إلى السودان وضم « المقاطعات المسيحية » فى اريتريا والتى يتكلم سكانها لغة التجرينا Tigrinya إلى أثيوبيا .

وفى عام ١٩٤٥ كتب الحاكم البريطانى لارتيريا (١٩٤٢ — ١٩٤٤) يقول أن مناطق القبائل الارتيرية الاسلامية المجاورة للسودان المصرى الانجليزى يجب أن تدخل فى نطاق هذه البلاد - أى السودان - وأن مرتفعات أرتيريا المسيحية الوسطى ومعها ميناء مصوع وقبائل السمهر Samhar والساهو Saho يجب أن تؤلف جزءاً من دولة أو إقليم متحد تيجرنى اللغة يوضع تحت السيادة الاسمية لإمبراطور أثيوبيا وتتولى دولة أوروبية إدارته لمدة محدودة أو غير محدودة كما يجب أن تعطى بلاد الدناكل Danakils أو العفـــر Afar وميناء عصب للامبراطور دون أية شروط وقد عبر آخرون من الانجليز عن آراء مشابهة واقترح أحدهم تقسيم أرتيريا فى المؤتمرات التى عقدت فى لندن وباريس خلال عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ . وحتى أكتوبر ١٩٤٧ لم يكن مجلس وزراء الخارجية قد وصل إلى حل بشأن المستعمرات الايطالية السابقة فلم ينفذ شىء من الوعود التى قطعتها الولايات المتحدة الامريكية على نفسها لإيطاليا أو من الرغبات التى أبدتها فرنسا خصوصاً من حيث وضع المستعمرات السابقة تحت الوصاية الايطالية . ويمكن اجمالى الوقائع التاريخية السابقة فيما يأتى :

١ — كان الإتجاه الغالب بين الحلفاء أثناء الحرب هو أن إيطاليا فقدت إمبراطوريتها فى أفريقيا وأنها ان تعود بعد الحرب إلى هذه المستعمرات وبعد إنتهاء الحرب عقد الحلفاء سلسلة من المؤتمرات ثم وقعوا فى باريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ معاهدة الصلح مع إيطاليا واقد صدر عن الدول الأربع الكبرى (الاتحاد السوفيتى - بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا) صدر تصريح الحق بالمعاهدة التى نصت على تنازل إيطاليا عن كل حق أو سند فى الممتلكات الإيطالية الإقليمية فى أفريقيا وهى ليبيا وأرتيريا والصومال الإيطالى وتقوم حكومات الدول الأربع الكبرى بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائياً خلال سنة من

المعاهدة وتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالى وبما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التى يعنيها الأمر وإذا لم تتمكن الدول الأربع من الإتفاق خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير اى إقليم من هذه الاقاليم رفع الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعندما عالجت الأمم المتحدة وضع المستعمرات الإيطالية وهى ليبيا والصومال وأرتيريا كان من رأى الولايات المتحدة ضم أرتيريا لإثيوبيا بينما أيدت الحكومة الإنجليزية فكرة تقسيمها بين الصومال والسودان ليمكن للإنجليز السيطرة على الجزء الشرقى من ساحل البحر الاحمر، وأيد الإتحاد السوفيتى وعدد من دول العالم الثالث فكرة إستقلال أرتيريا. وفى هذه الأثناء إشتدت الحركة السياسية فى أريتريا وكانت الشخصية الاريترية تتبلور فى شكل بارز، وجعل ذلك الدول الغربية تصعد من صراعاتها نحوها ولم تكن البرجوازية الاريترية التى تكونت دائماً عن طريق القطاعات الوسيطة تقدر القوة الحقيقية للحركة الشعبية أو تتبنى مطالبها الجذرية، ولذا رأت أن بلورة «الكيان الاريترى» يمكن تحقيقه بالتعاون مع أى من هذه القوى الكبرى التى تحرك من حولها. غير أن هذه المحاولات وبالرغم من فشل الحركة الوطنية فى تحقيق الإستقلال فى فترة الصراع الدولى حولها بين ١٩٤٧ — ١٩٥٢ إستطاعت أن تنجز لارتيريا ما يلى:

(١) طرح قضية إستقلال أريتريا على الساحة الدولية فى فترة تصفية الإستعمار مثلها مثل بقية المستعمرات فى العالم وكما خيبت قوى الحلفاء أمال شعوب مستعمراتها فى أنحاء العالم فقد إمتد ذلك لاريتريا.

(٢) الإعتراف «بالهوية الاريترية» حتى من خلال ضمها لإثيوبيا وفقاً

للقرار الصادر عن الأمم المتحدة والذى ينص على أن «أريتريا وحدة تتمتع بالحكم الذاتى فى إتحاد فيدرالى مع أثيوبيا مع الاحترام الكامل للمؤسسات والتقاليد والأديان واللغات» وفى هذا الإطار يمنحها حياة دستورية كاملة تستغل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وشئونها الداخلية.

(٣) اشتراك ممثل الأمم المتحدة فى وضع دستورها على الاسس الديموقراطية الليبرالية الغربية ومن خلاله دخلت ستة أحزاب سياسية الانتخابات فى مارس ١٩٥٢ حصلت فيها الكتلة الإستقلالية على أغلبية الاصوات.

وبدأت الجمعية التشريعية فى مناقشة مشروع الدستور الارتيرى وأدخلت بعض التعديلات عليه، وتمت موافقة الجمعية على الدستور المعدل فى ١٠ يوليو ١٩٥٢ ووقعه مندوب الأمم المتحدة فى ٦ أغسطس ثم صادق الإمبراطور عليه فى ١١ أغسطس ويحتوى الدستور الارتيرى على ٩٩ مادة، وفيما يلى أهم ما إشتمل علية من نقاط:

١ — حدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة أرتيريا بأنها المسائل التى ليست من اختصاص الحكومة الفيدرالية ومن هذه السلطات الإحتفاظ بقوات الأمن الداخلى وجباية الضرائب لسد النفقات المحلية وأن تكون للإقليم ميزانيته الخاصة به.

٢ — يتكون المجلس الفيدرالى الإمبراطورى Imperial Federal Council من عدد متساو من الاثيوبين والارتيريين، والاخيرون يعينهم رئيس السلطة التنفيذية Chief Executive وتصادق الجمعية التشريعية الاريترية Assembly على تعيينهم.

٣ — الإمبراطور يمثل Representative فى أريتريا يحاط علماً بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية والاخير مسئول أمام الجمعية التشريعية .

٤ — يقوم دستور أرتيريا على مبادىء الحكم الديموقراطى وللجميع التمتع بالحقوق الإنسانية والحريات الاساسية الواردة فى الفقرة السابعة من القانون الفيدرالى وهى جزء متمم للدستور .

٥ — لأرتيريا علم خاص وخاتم وشارات .

٦ — اللغتان الرسميتان هى التيجرينيا والعربية .

٧ — عندما تصدر الجمعية التشريعية قانوناً يقدم إلى ممثل الإمبراطور الذى له أن يطلب فى خلال عشرين يوماً إعادة النظر فيه إذا تعدى الإختصاصات الفيدرالية .

٨ — تتكون الجمعية التشريعية من عدد لا يقل عن خمسين عضواً ولا يزيد على سبعين عضواً وتختص بالإقتراع على القوانين والميزانية وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية .

٩ — تتكون السلطة التنفيذية من رئيس Chief Executive يعاونه وزراء Secretaries مسئولون أمامه وله حق إقالتهم .

١٠ — تتولى السلطة القضائية محكمة عليا Supreme Court وعدد من المحاكم الاخرى وتختص المحكمة العليا بالنظر فى طلبات النقض والإستئناف والمنازعات بشأن دستورية أعمال الحكومة والقضايا المرفوعة ضدها أو ضد الهيئات العامة .

وبالطبع فانة فى ظل الدستور الامبراطورى الاثيوبى الذى كان يقوم على السلطة البلاد والكنيسة فإنه لم يكن متوقعا أن يتطور الاتجاه الفيدرالى إلى الاسلبيا وإن تترك فترة الاتحاد تراثاً هائلا من المتناقضات المتراكة بين المجتمعين الاثيوبى والاريترى ، فالمجتمع الاثيوبى آنئذ كان فى إطار الكيان الامبراطورى القائم على الغزو والضم بدءا بيوحنا ومرورا بمنيلك ووصولا إلى هيلاسلاسى بمضمونه الاقطاعى وواقعه الاقتصادى المتخلف ، ولم يتح ذلك لأى حركة وطنية أو ثورية أن تتبلور فى أثيوبيا لتشكل مركز حوار وحدوى ديموقراطى وأن يدخل مبكرا جدل الثورة إستعدادا لسقوط الامبراطور .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الاريترية المختلفة مع قضية الاستقلال حتى وصل بعضها إلى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية الاريترية التى مثلت الشخصية الوطنية مبكراً قبلت نفوذ التطور الاريترى لبعض الوقت فى ظل الاتحاد الفيدرالى ببقاءها على قمة الهرم الاجتماعى فى أريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت « الوطنية الاريترية » أن تتعامل مع الانجليز أو مع إيطاليا أو تعامل أجنحة منها مع أثيوبيا مادامت تضمن نفس المصالح ورغم الدور السياسى النشط لهذه القيادات فإنها قبلت بالتسليم فى قضية الإستقلال الكامل عندما ضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هى شروط الديموقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة لاريتريا ، لقد كانت الفئات البيروقراطية المسيحية - مثلا - ترى أن (سوق العمل) سوف يمتد أمامها فى أريتريا ليشمل أثيوبيا إدارة وجيشاً وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى فى أثيوبيا وأريتريا على السواء . أما البورجوازية الاسلامية فكانت ترى أن « سوق التجارة » يمتد عبر حدود آمنة من أثيوبيا إلى السودان تحت رعاية الإدارة الامبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب

إقطاعى عسكرى لاتشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية التى دمرت الاقتصاد الاريترى حيث تدهورت أحوال العمال والفنيين والمثقفين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشروعات التى كانت تقوم بها إيطاليا للتوسع فى اريتريا الأمر الذى يفهم منه مدى سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أريتريا عشية الإدارة الأثيوبية ثم إزداد الوضع سوءاً بعد تدخل أثيوبيا فى مصالح أريتريا .

وقد حاولت العناصر البرجوازية الشكوى من الاجراءات التعسفية لهيلاسلاسى ورفع الامر إلى الأمم المتحدة ، غير إن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ وفد برئاسة محمد قاضى سنة ١٩٥٧ بعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة اعتقلت السلطات الأثيوبية الامبراطورية أعضاء الوفد لدى عودتهم ثم أعقب ذلك قيام عدد من الشخصيات السياسية مثل إدريس محمد آدم وابراهيم سلطان وولد آب بالهروب من اريتريا لعرض قضيتهم على الرأى العام وحصلوا على حق اللجوء السياسى بالقاهرة عام ١٩٥٩ وانعكس ذلك على الشعب الاريترى الذى لم يجد فائدة من هذا الاسلوب وتقدم وفد من أسمرة يفاوض الإدارة الأثيوبية كى تصدر قوانين جديدة للاحوال وهو ما أعتبرته الطبقة العاملة إضرارا بمستوى معيشتها فأدى هذا إلى حدوث الاضطرابات العماليه فى مارس ١٩٥٨ فى « اسمرة » و « مصوع » بالاحتجاج على هذا الطلب ، وهذه الاضطرابات المتكررة طرحت لدى الجماهير أمكانات العمل الثورى وأن لم تكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات ، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول أريتريا تتيح لهذه القوى الشعبية أن تنطلق إلى الثورة من أجل تحررها الوطنى وكانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر تصعد موقفها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان ـ الجاور لاريتريا ـ

حتى حصل على استقلاله فى عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هى الأخرى ألهبت حماس شباب أريتريا ، وكانت الصومال شريكة أريتريا فى الخضوع إلى الإدارة الاستعمارية تؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ .

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الاريترية للاجراءات التعسفية من جانب أثيوبيا ووضعت شعب أريتريا وجها لوجه أمام مطالب الثورة ليس فى مواجهة الامبراطور هيلاسلاسى فحسب بل وفى مواجهة البورجوازية التعسفية ، وقد حاولت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن تلعب دوراً معتدلا فى هذا الشأن فقامت بعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لاريتريا فى عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم السرى يقوم على أساس الخلايا التى تنظم العمال والموظفين الاريتريين فى السودان متأثرين بالسياسة والإتجاهات اليسارية المتطرفة التى سادت السودان فى هذه الفترة ثم انتقلت إلى داخل اريتريا وقامت بعدة انقلابات فيها ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات بالتعقيدات القائمة فى الواقع الاريترى حول وضع المسيحيين والمسلمين والخصائص الافريقية والعروبة . . الخ الأمر الذى ترتب عليه عدم الاستجابة الصحيحة لهذه الحركة من جانب الشعب الاريترى بسبب عدم تحقيق مطالبه .

٣ ـ الاتجاهات المعاصرة للثورة الاريترية وفصائلها :

تزايدات عوامل الثورة الاريترية بالداخل وتطلعت جماهير أريتريا نحو أبنائها فى العالم الخارجى الذين كانوا بمثابة العناصر الطليعية التى تعيش ـ خاصة ـ فى الدول المجاورة وحيث كانت أكثريتهم فى مصر والسودان للبحث عن فرصة العمل والتعليم ، فى هذا المناخ تأسست جبهة تحرير أريتريا عام ١٩٦٠ ورغم سيادة الاعتبارات الاسلامية فى مصر ووجود معظم أبناء أريتريا فى الأزهر فإن الناحية الدينية لم تكن هى الدافع ، فقد حاولت المجموعات الأولى أن تتغلب على الاعتبارات الاقليمية بتمثيل المجموعات المختلفة من أبناء الأقاليم الاريترية ، وقد نص « دستورها » على إستبعاد الطرق السلمية والعمل السرى الثورى العنيف وتوعية الشعب الاريترى بذلك تحت قياده موحدة وأصبح العنف الثورى والإعتماد على الحركة العفوية للجماهير هى السمة المميزة للجبهة ضد الوجود الاثيوبى بهدف تحقيق الوحدة الوطنية تحت مظلة الثورة ، غير أن الجبهة سادتها السلبيات مثل عدم وجود الخبرة والبرامج الاجتماعية إزاء تكوين الكوادر الطليعية المثقفة سياسياً ، وعموماً يمكن تقسيم مراحل الثورة الاريترية على النحو الآتى :

١ ـ الفترة من ١٩٦١ — ١٩٦٥ حيث قامت الجبهة بتعبئة الإريتريين فى الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الأسلحة مع حملة إعلامية تركزت فى الدول الصديقة بالمنطقة وقد استجابت لها بعض الدول الإسلامية العربية مثل السعودية ومصر والعراق والصومال .

٢ ـ الفترة من ١٩٦٥ — ١٩٦٩ حيث اجتازت الثورة الإريتريه مرحلة التعبئة العضوية إلى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهى المرحلة التى شهدت

إنتقال الثورة من حرب العصابات المحددة إلى الكفاح الجماهيرى المسلح مع تعبئة العناصر العمالية والمثقفة فى الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة استخدام تقسيم الولايات إلى مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة وتتسم هذه الفتره أيضا بتأكيد الثورة الاريترية لوجودها على الساحة الدولية بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

٣ ـ الفترة من ١٩٦٩ — ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر بين فصائل الثورة إستعدادا المؤتمر الوطنى العام وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من القوى المعارضة فى المجلس الاعلى الثورة الذى يقودها من الخارج واختارت قيادة عامة من الميدان تأكيدا لفكرة الوحدة وكانت المنطقتان الاولى والثانية فى غرب اريتريا لهما نفوذ أكبر وفى المقابل كانت هناك « القيادات الثلاثية » التى احتفظت بنفسها حتى انشقت باسم « قوات التحرير الشعبية » . ويجدر التنويه بان الصراع فى الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جبهة والديمقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، هذا الصراع قد عطل إنعقاد المؤتمر الوطنى حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبلورت فيها الانقسامات وبالرغم من ذلك فقد تجسدت الثورة الاريترية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تهتم بالتثقيف السياسى والايديولوجى وأسهمت الحركة الطلابية فى هذه الفترة بجهد ملحوظ أى أن هذه المرحلة هى مرحلة تجسيد الثورة .

٤ ـ الفترة من ١٩٧١ — ١٩٧٥ حتى دخلت الصراعات الداخلية بين فئات وفصائل الثورة مرحلة جديدة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الاريترية ممثلة فى تنظيمين ، والمجلس الثورى للجبهة تمسك بقرارات

مؤتمراتها ، أما قوات التحرر الشعبية فلم تقبل هذا المفهوم أو تلتزم به وشهدت هذه الفترة اقتتالا وطنياً ودموياً تحت شعار تصفية الثورة المضادة وتمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثورى ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الاريترية قد أثرت على قدرتها فى مواجهة التحدى التاريخى لما بسقوط الامبراطور « هيلا سيلاسى » دون قدرة على حسم الموقف مما أضطر جناحى الثورة إلى المغامرة فى هجوم مشترك على أسمرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافا إعلامية إلا أنه لم يحقق أبعاده المرجوة على الصعيد الداخلى .

٥ — الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٧٧ ، فى هذه الفترة ظهرت محاولات لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، غير أن الحوار الديموقراطى قد أدى إلى مزيد من الانقسامات وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية إلى حد بذل محاولات مع المجلس الثورى فى السودان لتحقيق الوحدة ولكن قيادات التحرير بالداخل اعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، وتتسم هذه الفترة أيضاً بضغط نظام الحكم الجديد فى أثيوبيا لطرح القضية كمشكلة قومية داخلية وتزايد الصراع الدولى حول أثيوبيا نفسها وتعقد الموقف — بالتالى — أمام الثورة الاريترية وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المعوقات فقد حققت الثورة الاريترية فى هذه الفترة انجازات هامة فالمجلس الثورى ضاعف من عمليات الميليشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيرى ودفع بقواته لتحتل « تسينى » بمشروعاتها الزراعية وتكسر معسكر « على قدر » الحصين فى غرب أريتريا ، والجبهة الشعبية تتقدم إلى « نقفة » فى مديرية الساحل ثم إلى كرن وسط البلاد ، وقوات التحرير الشعبية قد تحركت هى الأخرى « كقوة ثالثة » بما لديها من سلاح .

وفى الفترة التالية والحالية أيضا يمكن القول أن القوة الأساسية للثورة الاريترية تتمثل فى جبهة تحرير أريتريا بقيادة المجلس الثورى ثم الجبهة الشعبية

لتحرير أريتريا وهما يعترفان لبعضهما بهذا الوضع أما قوات التحرير الشعبية فلا تزال تمثل « القوة الثالثة » ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير اريتريا ـ المجلس الثورى : تقوم بتنشيط المنظمات الجماهيرية وتكوين الميليشيا الشعبية والاعتماد على أسلوب التحرر الشامل ولذا تستقطب قواها معظم انحاء أريتريا وأصبح يسودها التيار الإشتراكى . أما الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والتى حملت اسم قوات التحرير الشعبية فقد كانت تضم مجموعة المسيحيين اليساريين والمجموعات العربية الإسلامية وكانت تعتمد على البعثات الخارجية وتتفق الجبهة الشعبية مع جبهة التحرير فى العداء للنظام الاثيوبى وتؤكد احترام القوميات الاريترية كما تتفق مع جبهة التحرير فى إقرار اللغة العربية والتجرينية كلغتين رسميتين لاريتريا . أما قوات التحرير الشعبية فانها تضم القوى المتنوعة خارج جبهة أريتريا وهذا جعل سلوكها الداخلى عسكريا فقط وبرنامجها الاجتماعى يقوم على أساس توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا إلى اللاجئين الاريتريين .

٤ ـ خاتمــــة :

من خلال العرض السابق يمكن القول أنه أثناء فترة الإتحاد التى إمتدت حتى عام ١٩٦٢ ثم الغاء إثيوبيا للاتحاد وقامت بدمج أريتريا كاقليم إثيوبى ــ ساعد ذلك على نمو الحركة الوطنية الأريترية التى زادت حدتها تحت وطأة أعمال الإضطهاد والإستغلال والقمع الاثيوبية من جهة وبتأثير تطور الاحداث الوطنية فى افريقيا وخاصة فى الشمال « مصر ــ الجزائر ــ السودان » والشرق « كينيا وتنجانيقا » حتى أنه خلال عدوان ١٩٥٦ على مصر تقدم عشرات الاريتريين للتطوع إلى جانب مصر فى الحرب . فى ذلك الوقت من الخمسينات ــ ومثل غيرها من الحركات الوطنية الافريقية ــ كانت الحركة السياسية الوطنية الاريترية تؤمن بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق إستقلال اريتريا برغم أوضاع اريتريا آنئذ والقوى الاجتماعية التى أعلنت رغبتها فى إقامة الإتحاد مع اثيوبيا تحقيقاً لصالحها وفى ظل مجتمع بدائى ــ شبه إقطاعى خاضع للاحتلال الاثيوبى ، وقد ساعد ذلك من جهة أخرى ــ على بروز العناصر الإقطاعية ــ القبلية وأبنائها المتعلمين جنبا إلى جنب بعض من الاريتريين الذين كانوا يعملون بأعداد كبيرة فى الجيش السودانى . ثم تأسست جبهة تحرير اريتريا فى بور سودان وأسست خلاياها السرية فى الداخل وبين العمال والطلاب فى الخارج . وكانت القيادة السياسية تعتمد على الريف وتركيبه المتخلف الإقطاعى وعلى الطلاب الدارسين فى دول الشرق الأوسط أما القيادات العسكرية فقد إعتمدت على الذين كانوا يعملون فى الجيش السودانى وقدراتها العسكرية الفنية محدودة وبدائية وقد حكم هذه القيادة فكرية النشاط السياسى فى الخارج كأساس ثم القيام ببعض العمليات العسكرية المحدودة فى الداخل بقصد « إسماع » الخارج وخاصة المنظمة العالمية . وفى الفترة التالية ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ بدأت عناصر طلابية كثيرة تعود إلى اريتريا

بعد إنتهاء دراساتها فى الخارج وبدأت حركة واسعة من النضال السياسى فى المدن وبدأ يتبلور تيار سياسى كامل داخل الجبهة ذو طابع ديموقراطى وتقدمى .

المسألة إذن أن الاستقطاب الاجتماعى السياسى كان قد تبلور فى إتجاهين أساسيين . إتجاه يؤمن بالثورة كوسيلة للضغط على الخارج لتحقيق إستقلال تتوفر فيه مصالح قمة الهرم الإجتماعى للمجتمع الاريترى فى الأساس ، ثم إتجاه آخر يؤمن بالثورة كوسيلة ليس لمجرد الإستقلال الوطنى وإنما ــ كوسيلة أيضاً ـ لتغيير الواقع الإجتماعى الراهن للاغلبية العظمى من الاريتريين .

أما إستراتيجية الإتجاه الثانى الذى تبلور ونضج خلال تطور الحركة الوطنية والعمل المسلح فانها تهدف إلى خلق تنظيم ثورى يرفع المستوى الايديولوجى للمناضلين وتنظيم الجماهير على أساس طبقى وتكوين منظماتها الديموقراطية، وعلى المستوى العسكرى خوض حرب تحرير شعبية وخلق قواعد ثورية ثابتة فى المناطق المحررة وتأسيس ميليشيا شعبية وتطويق المدن بالريف . وعموما فان القوى التقدمية والديموقراطيه لم تجد مفرا وفى مواجهة أعمال التصفية ــ من تأسيس قوات التحرير الشعبية لتدخل ثورة اريتريا الوطنية مرحلة جديدة من مراحل تطورها .

وإذا أرادت الحكومة العسكرية الاثيوبية الراهنة أن تحافظ على وحدة البلاد وتعاون شعوبها فعليها أن تأخذ طريق اللامركزية السياسية . فالاصرار على مبدأ إنفصال اريتريا من إثيوبيا الذى ترفعه جبهة التحرير الاريترية ليس غاية فى حد ذاته وإنما هو وسيلة للدخول فى ميدان بناء المجتمع الاريترى والخطوة المطلوبة لتحقيق ذلك هى محاوله بدء الحوار الايجابى بين أطراف القضية على أساس مبادىء المساواة بين الشعوب والجماعات فى اثيوبيا لتعيش فى ظل

اللامركزية السياسية لشعب اريتريا ، وإذا ما استمر الصراع المسلح حول قضية اريتريا فانه يخشى أن يؤدى الى تقسيم ارتيريا الى دولتين إسلامية ومسيحية وهو خطر يهدد مجتمع الاقليات الاريترى ، أى أن المطلوب فى المرحلة القـادمة هو أن يضع أطراف النزاع أسساً يصبح التحالف ليس تحالف طبقات أو اقليات أو فئات وإنما ينبغى أن يكون تحالف شعوب وقوميات متنوعة الدين واللغة والمراكز الإقتصادية والتقدم الحضارى وتغيير هيكل الإدارة الحكومية الموروثة وبجموعه القيم والرموز وزرع قيم جديدة. والتطورات القادمه كفيله بالاجابة .

المراجع

— السيد رجب حراز (دكتور) : ارتيريا الحديثة ، (١٥٥٧ — ١٩٤١)، معهد البحوث والدراسة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .

— السيد رجب حراز (دكتور) : الأمم المتحدة وقضية اريتريا (١٩٤٥ — ١٩٥٢) ، معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٤ .

— السيد رجب حراز (دكتور) : الأصول التاريخية للمشكلة الاريترية ، معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٧ .

— عبد الملك عودة (دكتور) : السياسة والحكم فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسة العربية ، القاهرة .

— راشد البراوى (دكتور) : الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث ، القاهرة .

— United Nations, A 2188 Final Report of the United Nations Commissioner, dated 17 October 1952.

— United Nations, General Assembly, First Committee, Third Session; part II, Summary Record of the two hundred and Fortieth meeting held at Lake Success, New York 1949.

— Pankhurst, E. S. & Pankhurst, R : Ethiopia and Eritrea, The Last phase of the Reunion Struggle 1941 — 1952.

— Green Field, R. Ethiopia, A New Political History. London 1960.

— Sand Ford, C. : Ethiopia under Haile Selassie.

— مجلة السياسة الدولية ــ القاهرة ــ مؤسسة الأهرام ، (أعداد) .

الفصل السادس

الصـــومال

١ ــ الاطار التاريخى السوسيولوجى .

٢ ــ التطور السكانى .

٣ ــ تأثير الدين الاسلامى والطرق الصوفية والارساليات .

٤ ــ القبلية والدولة .

٥ ــ خاتمــة .

ــ المراجــع .

١ - الاطار التاريخى السوسيولوجى :

كان سكان الصومال يعرفون قديما باسم « برباروى » ، وأول من أطلق عليهم هذا الاسم هم مؤرخو اليونان والرومان فى العصور القديمة . وقد نقل مؤرخو العرب فى العصور الوسطى هذه التسمية وحولوها إلى « البربر » ، وبقيت إلى اليوم فى اسم مدينة « بربره » ، (١) الواقعة على ساحل الصومال البريطانى . وكان مؤرخو العرب يميزون بين سكان الصومال وبين الشعوب الزنجية التى تسكن ساحل إفريقيا الشرقى الممتد جنوب صوماليا فكانوا يطلقون على هذه الشعوب « الزنج » ، ويسمون بلادهم « بر الزنج » ، وقد بقيت هذه الكلمة إلى اليوم فى اسم جزيرة « زنجبار » .

وينتمى الصوماليون للجنس الحامى وبالتحديد للعنصر الكوشى والكوشيون (٢) هم إحدى الموجات الحامية وكانوا يسكنون منطقة شرق افريقيا من حدود مصر شمالا حتى القرن الافريقى جنوبا ومنهم أيضاً الدناكل والجالا . ويرى علماء الاجناس والسلالات البشرية ان قبائل الجالا قد اضطرت تحت الضغط المتواصل من جانب الصوماليين إلى الهجرة نحو الغرب والجنوب الغربى . وأخذ الأخيرون وهم جنس حامى ينتشرون فى المناطق الساحلية ثم توغلوا فى الداخل بالتدريج حتى أصبحوا يشغلون مساحة شاسعة تمتد من خليج تاجورة على خليج عدن حتى رأس غردفوى ثم جنوبا على طول ساحل المحيط الهندى إلى نهر تانا فى كينيا .

وقد قامت علاقات تجارية مع مصر القديمة التى وصلت سفنها إلى الساحل الصومالى وكان من الطبيعى أن تتجه أنظار العرب أيضا إلى السواحل المواجهة مباشرة لشبه الجزيرة العربية فنزلوا عند المواقع الحالية لمصوع والاماكن القريبة

منها . وعقب ظهور الإسلام أخذ التجار المسلمون من عمان واليمن وحضرموت وغيرها يفدون إلى الساحل الافريقى وراحوا — إلى جانب التجارة — يعملون على نشر الدين الجديد فى الموانى والمناطق الساحلية الداخلية وأعظم التوسع الذى حققه الإسلام فى شمال شرق افريقيا حـــدث بين القرنين العاشر والثانى عشر الميلاديين وانتهى الحال بقيام عدة سلطنات وأمارات إسلامية على طول الحافة الشرقية والجنوبيه للهضبة الحبشية ومنها عدن التى يشير إليها المؤرخون العرب على أنها زيلع وهرر وكانت مركزا عظيما للتجارة والثقافة الإسلاميتين (٣) .

وقد رحب الصوماليون بالإسلام وتتالت الموجات الإسلامية حتى أصبح الإسلام دينا لكل أبناء الصومال . وصحب هذه الموجات العربية والإسلامية المتعددة إلى بلاد الصومال وصول حضارة جديدة وثقافة زاهرة وأصبح الصومال قلعة حصينة من قلاع الإسلام فى شرق افريقيا ، وتوغل منه النفوذ الإسلامى إلى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الإفريقية ولم يقم المسلمون بهذه الحركة كحركة جهاد مسلحة لفرض الإسلام على الشعوب المجاورة بل جاءوا بأخلاق جديدة وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة . وتزاوج الشعبان العربى والصومالى وتوثقت علاقاتهم .

غير أن العالم الإسلامى قد شهد فترات تفكك وتشتت (٤) وقد انعكس ذلك على أبناء الصومال الذين شعروا بما شعرت به بقية الشعوب الإسلامية الأخرى فى العصور الوسطى ومع ذلك ظل الصوماليون يحتفظون بتضامنهم مع بقية الشعوب الإسلامية المجاورة ثم تعرضت المنطقة لأخطار جسيمة . هاجمها التتار والصليبيون والدول الأوروبية . وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جزءا من بلاد الصومال قد خضع للدولة العثمانية وكان هذا الجزء هو الشريط الساحلى الممتد

من بوغاز باب المندب جنوباً ثم شرقا على طول الساحل الافريقى لخليج عدن إذ أن الدولة العثمانية إحتفظت بسيادتها على هذا الاقليم توحيدا له مع بقية الاقاليم الإسلامية وكقاعدة أمامية لها أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندى شمالا إلى البحر الاحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية . وقد خضعت هذه المحافظات الإسلامية فى معظم أوقاتهـا لسلطـة والى اليمن العثمانى رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للاهالى كثيرا من الشئون الداخلية . أما سواحل الصومال الممتدة فى المحيط الهندى فان السلطات العثمانية لم تصل إليها بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليـين وإذ نصـل إلى القرن التاسع عشر نجد محمد على يبذل جهوداً كبيرة فى السودان من أجل ربطه بمصر وأخذت تنساب إلى الجنوب مظاهر عدة من الحضارة الحديثة . فلما جاء إسماعيل بدأ يفكر فى مشروع أوسع نطـاقا وهو إنشاء دولة كبيرة تضم جميـع الأراضى الواقعة بين السودان وساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى على أن يتم تحقيق الهدف على مراحل . غير أن نجاح مثل هـذا المشروع الضخم كان يحـد منه ضعف حكومة إسماعيل وإصطدامه بالحبشه وأهم من ذلك أن هذه السياسة كانت موضع انتقاد ومعارضة انجلترا والدول الاوروبية التى كانت تتطلـع فى شغف إلى المنطقة .

ثم شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القـارة الافريقية وتقسيمهـا بين الدول الاستعمارية فى أوروبا . وكان من الطبيعى أن تدخل بلاد الشعب الصومالى فى عملية التمزيق التى اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . ولم يقف الأمر عند حد هذه الدول الثلاث بل دخلت الحبشة فى الميدان فتمكنت فى عام ١٨٨٥ من الاستيلاء على هرر وشجعتها فرنسا كى تقطـع الطريق على كل من إنجلترا وإيطاليا . ولما قامت إنجلترا بالإستيلاء على السودان تحت ستار

إسترجاعه ، وأرادت أن تضمن حياد الحبشة فسمحت لها بالإستيلاء على إقليم أوجادين الصومالى ة

وهكذا أصبحت بلاد الصوماليين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة تعسفية إلى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي ، وأصبحت هذه المنطقة الشاسعة - وهى بمثابة جزيرة مثلثة الشكل فى شرق إفريقيا كان المستكشفون الأوروبيون يسمونها قرن إفريقيا الشرقى وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الإفريقى إلى اليوم - ما زالت هذه المنطقة الشاسعة تضم الشعب الصومالى ولكنه موزع بين مختلف الأقسام السياسية (٥) فى المنطقة وكانت تشمل الصومال الفرنسى والصومال البريطانى وصوماليا والصومال الكينى والصومال الحبشى الذى يسميه الصوماليون منطقة الأوجادين وهى المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة وتسكنها جماعات من الصوماليين الرعاة يبلغ عددهم حوالى نصف مليون نسمة . ومنطقة الأوجادين ظلت باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال (صوماليا) ، والواقع أنها مشكلة قديمة بدأت عام ١٨٩٧ عندما ضمت للحبشة بمقتضى معاهدة عقدت فى هذه السنه بينها وبين إنجلترا ثم بمقتضى أتفاق آخر عقد بين إيطاليا والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الحبشة والصومال الإيطالى موازياً لساحل المحيط الهندى ويبعد عنه بمسافة ١٨٠ ميلا . وقبل أن يخرج الإنجليز من الصومال الإيطالى سنة ١٩٥٠ رسموا خطا للحدود أسموه « الخط الإدارى المؤقت » وهو يجعل منطقة الأوجادين داخل حدود الحبشة وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة الأوجادين إلى بلادهم ووجهة نظرهم فى ذلك أن جميع سكان منطقة الأوجادين من الصوماليين فضلا عن أنه لا يوجد بهذه المنطقة أقلية حبشية وأنها كانت جزءاً من بلادهم ولم يكن لهم يد

فى فصلها عنها لأنهم لم يمثلوا فى الإتفاقات التى سلختها من بلادهم ، بينما تمسكت الحبشة بمنطقة الأوجادين مستندة إلى هذه الإتفاقات وقد استفحلت هذه المشكلة ولم يوجد حل لها رغم توصيات الأمم المتحدة وجهودها بهذا الخصوص وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل ذلك (٦) ، فقد انتهت الحرب العالميه الثانية بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الأربعة الكبرى المنتصرة وهى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا أن تحدد مصير المستعمرات الإيطالية فى إفريقيا . وعقدت المؤتمرات المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة وظهرت تيارات دولية متعارضة وبرزت أطماع سافرة ومستترة فإذا بريطانيا تطمع فى وصاية على الصومال الإيطالى وإذا بإيطاليا تسعى إلى إستعادة مركزها وتؤيدها فرنسا بل أن أثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الإقليم إلى أراضيها . وإزاء هذه المناورات أعلن نادى الشباب الصومالى (الذى ظهر إلى الوجود لأول مرة فى أبريل ١٩٤٣) رسمياً فى أبريل من عام ١٩٤٧ تحوله إلى حزب سياسى بإسم « حزب وحدة الشباب الصومالى » يعارض عودة إيطاليا بأى حال من الاحوال . وكان ذلك الحادث نقطة تحول بالغة الاهمية فى تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد يشغل مركز الاولوية فى النشاط السياسى ويتزعم الحركة القومية من أجل الاستقلال والوحدة . وتعرض الحزب الكثير من الاتهامات ، غير أن قيام الحزب قد شجع إنشاء عدد من الاحزاب والجماعات السياسية الاخرى وبعضها تساندة المصالح القبلية أو الإيطالية . ولم تستطع الدول الكبرى الاربعة أن تصل إلى إتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامه للأمم المتحدة فأصدرت قراراً خاصاً بالصومال وينص على ما يأتى :

١ — يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذاً فى نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على إتفاقية الوصاية .

٢ — خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وأن تكون إيطاليا السلطة القائمة بالإدارة .

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة وعواطف مختلطة فى البلاد . فالاحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب إختيار إيطاليا لتتولى الإدارة ولكنها اضطرت إلى قبول هذا الوضع لأنه موقت لن يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه مرحلة إنتقاليه يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية فى المستويات المختلفة (طبقاً للقرار) و «صوملة» الادارة ونقل السلطة بالتدريج إلى أيدى أبناء البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هناك مبررا لها وهو أنها إنتزعت الإعتراف بإستقلال البلاد الذى أصبح حقيقة واقعة فإذا إنتقلنا إلى الصومال البريطانى نلاحظ أنه صدر فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر الملك فى المجلس ، ويقضى بأن يتولى الإدارة فى المحمية حاكم عسكرى فى يده السلطات التشريعية والتنفيذية .

وقد ظل التطور الدستورى بطيئاً بعد ذلك ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة إذ قررت بريطانيا فى عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعى ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبها تشكيل أول وزارة صومالية فى الاقليم . وفى الوقت نفسه أبدت بريطانيا عزمها على الإنسحاب كما أعلنت أنها لن تعارض فى الوضع الذى يراه أهل الإقليم بالنسبة إلى الصومال (الايطالى) وفى أبريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال .

هذا التحول من جانب بريطانيا والذى بدا مفاجئاً للكثيرين يفسره البعض كما يلى : كانت بريطانيا فى الأصل تسعى إلى أن تتولى الوصاية على الصومال الايطالى وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صوماليا والاوجادين تحت إشرافها ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث لكن هذه السياسة لم تلق أى تأييد . فأهل الصومال الإيطالى لا يريدون استعمارا جديدا ، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا السيطرة على القرن الافريقى وعارضت أثيوبيا خوفاً على أوجادين من جهة ولأنها كانت تريد من جهة أخرى أن ينضم إليها الصومال الإيطالى . وهذا كله يفسر السبب فى أن بريطانيا وافقت على الوصاية المؤقتة (على الصومال الايطالى) وسلمت منطقة أوجادين من جديد إلى أثيوبيا .

وكان القرار الخاص باستقلال الصومال (الايطالى) بعد عشر سنوات حافزا قوياً لأهل الصومال البريطانى على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى لهم الانضمام إلى أشقائهم وكلما إقترب موعد إعلان إستقلال الأقليم الأول أدركت بريطانيا صعوبة البقاء فى منطقتها فرأت أن تكون هى البادئة فى كسب ود الصوماليين ، وفى الواقع فإن أهمية الصومال (البريطانى) قد تضاءلت بعد إستقلال الهند وباكستان كما رأت بريطانيا أن إحتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية وفى النهاية ينبغى عدم إغفال الإتجاه العام فى أفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ بما وضح فى إستقلال ممتلكات فرنسا فى أفريقيا الغربية والإستوائية ومدغشقر وما تقرر من إعلان إستقلال الكونغو والكاميرون ونيجيريا .

وعموماً فقد حققت القومية الصومالية أول هدف كبير لها ـ وهو الخلاص من السيطرة الاجنبية ـ فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان إستقلال القسم الخاضع

لبريطانيا . وفى أول الشهر التالى أعلن إنتهاء التفويض الذى سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية واتحد الاقليمان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة ما لبثت أن احتلت مكانها فى الأسرة الدولية بعد إنضمامها إلى الامم المتحدة ثم فى منظمة الوحدة الافريقية عند قيامها .

وتشكلت أول وزارة صومالية فى ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال ـ شأنه شأن إستقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) بعد الحرب العالمية الثانية ـ هذا الإستقلال لم يكن قائماً على أسس إقتصادية واجتماعية راسخة بسبب إفتقار نصفى الدولة إلى الصلابة التى توفرها الوحدة الاقتصادية بمعنى أن التفاوت كان صارخاً والهوة كبيرة بين نصفى الصومال ، فالعهد الاستعمارى خلف وراءه الكثير من معوقات التقدم وفى مقدمتها ـ كما سيأتى ذكر ذلك تفصيلا ـ أنه لم يحاول القضاء على القبلية التى كانت ولا تزال آفة العديد من المجتمعات الافريقية ، كما سعى الاستعمار للحيلولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم توافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالى من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار وأهدافه وأبقى على العناصر التى كانت تؤازره أبان سيطرته لتظل تتطلع إليه بعد خروجه فيتخذ منها سنداً للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة .

كما تضمنت التركة التى ورثها الاستقلال مشكلة بالغة الخطورة تتمثل فى أجزاء من التراب الصومالى إقتطعت قسراً وضد رغبة السكان الوطنيين وأدمجت فى بلاد أخرى مجاورة فكان الجسم السياسى الذى ولد فى عام ١٩٦٠ مشوهاً وانعكس ذلك على التطورات اللاحقة . فى يونيو عام ١٩٦١ تم التصديق فى إستفتاء شعبى على أول دستور للبلاد يضمن الامل فى تحقيق « الصومال الكبير » ولم يمض

وقت طويل حتى بدأت الخلافات مع كل من أثيوبيا وكينيا تتخذ مظهراً عنيفاً ففى أوائل عام ١٩٦٤ تطورت الامور إلى نزاع مسلح على أثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الأفريقية داعية الطرفين إلى التفاوض ، لكن هذه المفاوضات قد تحطمت لأن أثيوبيا إقترحت إغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات يراد إجراؤها فى المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التى عقدت بين إيطاليا وأثيوبيا وأن يتخلى الجانبان عن أية مطالب أو دعاوى إقليمية . وكان طبيعياً أن يرفض الصومال مطالب أثيوبيا مما دعى إلى تجدد القتال وظلت العلاقات يشوبها التوتر حتى بعد أن بدا فى الافق حلا لها فى مباحثات الخرطوم آنئذ .

والصومال الفرنسى هو الآخر كان باعثاً على الاختلاف والإحتكاك بين البلدين لأنه ـ من جهة ـ جزء من الامة الصومالية ولكنه من جهة ثانية ـ وهذا هو الاهم ـ يضم ميناء جيبوتى الذى يشكل منفذاً بحرياً هاماً بالنسبة إلى أثيوبيا . وحتى عندما تمت زيارة الرئيس ديجول إلى الاقليم فى أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الإضطرابات فى جيبوتى وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين ، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت أثيوبيا فى سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسى جزء لا يتجزأ منها ومنا تقدمت جمهورية الصومال بدعوى مماثلة .

أما عن العلاقات مع كينيا فإنها تأزمت هى الأخرى بعد أن عمدت هذه الأخيرة فى يونية من عام ١٩٦٦ إلى قطع العلاقات التجارية والإتصالات مع الصومال ـ وكانت كينيا وأثيوبيا قد عقدتا ميثاق دفاع بينهما منذ سنوات ـ

وهكذا جاءت كل هذه التطورات فى غير صالح الصومال فضلا عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفاديها . وبالإضافة إلى هذه العلل والعقبات فقد واجه الصومال ما هو أشد خطورة على الصعيد الداخلى ومنها تحديات تذويب الفوارق الطبقية وتحقيق للوحدة الوطنية وخلق التكامل الثقافى والإجتماعى والسكانى .

٢ ـ التطور السكانى :

منذ القرن الرابع عشر بدأت حركة توسع الصوماليين تتزايد باطراد وخاصة بعد أن تم انتشار الإسلام ، وتحمس الصوماليين لنشر الإسلام فاندفعوا نحو الجنوب واكتسحوا الجالا أمامهم وأجلوهم عن وديان شبيلى وجوبا حتى أوصلوهم إلى حدود نهر تانا فى أقصى جنوب صوماليا . ومن هذه المنطقة انتشر الجالا فى إتجاه نصف دائرى ووصلوا إلى جنوب شرق الحبشة واستقروا هناك فى مناطق « عروس » و « بورنا » و « إتو » وغيرها ، واعتنق كثير منهم الإسلام . وفى أثناء هذه الهجرات اختلط الصوماليون بالجالا والبانتو ونتج عن هذا الأختلاط بعض الجماعات التى تسكن جنوب صوماليا وخاصة منطقة جوبا العليا ويظهر أثر الإختلاط بالجالا واضحاً فى لهجتهم (٧) . ولم تتوقف حركة التوسع الصومالية إلا منذ القرن الماضى وكان آخرها هجرة بعض قبائل منطقة مجرتين جنوبا إلى نهر جوبا وعبورهم هذا النهر بين ١٨٤٢ ، ١٨٤٨ وطردهم الجالا نهائياً من هذه المناطق واستقرارهم على ضفة جوبا اليمنى حيث ظلوا العنصر السائد فى هذه المنطقة حتى اليوم . وقد توقفت حركة التوسع الصومالية نحو الجنوب عند حدود نهر تانا فى شرق كينيا ولم تتعد هذا النهر إلى اليوم .

وإلى جانب عملية الإختلاط المستمرة بين الصوماليين والجالا والبانتو كانت هناك عملية إختلاط أخرى بين الصوماليين والعناصر السامية المهاجرة من من جنوب شبه جزيرة العرب وخاصة بعد إنتشار الإسلام ، وقد أثر العرب فى خصائص الصوماليين الجنسية وفى طباعهم وحضارتهم ولغتهم بدرجات متفاوتة . ويمكن أن نلمس هذا التأثير بوضوح فى المناطق الساحلية وفى شمال

الصومال ويقل ذلك تدريجياً كلما سرنا من الشمال إلى الجنوب أو من الساحل إلى الداخل بإستثناء بعض المراكز التجارية العربية فى الداخل . ومع قوة التأثيرات السامية العربية مازالت هناك بعض الخصائص الحامية باقية بين الصوماليين إلى اليوم كالانتساب إلى الأم وسلطة الخال وهى مظاهر لم تتمكن تلك التأثيرات السامية من محوها .

ونتيجة للهجرات والتحركات فى منطقة القرن الأفريقى فقد وجد عنصران جنسيان يتميزان فى بعض الخصائص الجسدية والحضارية . أحدهما العنصر الحامى الذى تعرض للتأثير العربى ويسكن شمال السودان والثانى السلالة التى نتجت عن اختلاط الصوماليين الأولين مع الجالا والبانتو وتعيش فى المناطق الجنوبية من صوماليا . وإلى جانب الغالبية العظمى من الصوماليين الذين حافظوا على خصائصهم الحامية العامة وفيما عدا جماعات البانتو ، توجد جماعات صومالية تأثرت ببعض العناصر السامية هم « العمرانى » و « الباجونى » والعمرانى يعيش بعضهم فى مقديشو وتظهر فيهم الصفات السامية واضحة إلى حد كبير ويرى أحد الباحثين أنهم من سلالة اليهود الذين فروا من شبه جزيرة العرب فى بداية إنتشار الإسلام (٨) ، لكن هذا الرأى لم تثبت صحته لأنه لاتوجد أية علامات تدل على وجود مؤثرات يهردية بين « العمرانى » . ومن الأرجح أنهم من سلالة بعض العرب الذين هاجروا منذ عدة قرون من جنوب شبه الجزيرة العربية فى جماعات كثيرة العدد .

أما « الباجونى » فهم سكان ساحل قسمايو والجزر المواجهة له تظهر فيهم التأثيرات الفارسية ومن الأرجح أنهم من سلالة الفرس الذين كانو يرتادون سواحل الصومال منذ القدم . غير أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن الباجونى

هم من سلالة قبيلة «نوفل» العربية التى كانت تسكن هذه المنطقة حوالى ١٦٦٠م بينما يرى آخرون أنهم من أصل أندونيسى أى من جزيرة مدغشقر بدليل بعض خصائصهم الجنسية الاندونيسية .

كما يعيش فى الصومال عدة أقليات هم : العرب وكانوا يبلغون حتى عقدين مضيا حوالى ٤٠ (٩) ألف عربى وهم يستوطنون المراكز التجارية وخاصة الساحلية منها وأغلبهم من اليمن وحضرموت وقد هاجروا الى الصومال خلال عدة قرون ويعرف بعضهم بالاشراف لإنتسابهم الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم نجد الهنود والباكستانيين وهم يعيشون فى مقديشيو وقسمايو وأغلبهم مسلمون وهم يعرفون الصومالية ويبلغ عددهم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة منذ عقدين مضيا حوالى ١٥٠٠ نسمة . أما الايطاليون فقد بلغ عدد المستوطنين منهم حتى عام ١٩٥٧ حوالى ٤٥٠٠ نسمة يعيشون ويشتغلون فى المدن ويشتغلون فى الوظائف الحكومية والأعمال التجارية ويسكنون المراكز الزراعية الكبيرة . وهناك عنصر مولد نتج عن زواج الايطاليين بالصوماليات ويطلق الصوماليون على هؤلاء « كافيلاطا » (١٠)

وإجراء تعداد السكان فى الصومال عملية شاقة بسبب تنقل السكان وارتحالهم بين مختلف أرجاء الصومال . فالصوماليون الرعاة لا يعترفون بالحدود السياسية التى خططها الاستعمار بين أجزاء موطنهم الكبير فهم فى حركة ارتجال دائمة مستمرة وراء المراعى بين كل من الصومال والاوجادين والصومال البريطانى والصومال الكينى . ويظهر اضطراب تعداد السكان واضحاً فى الارقام المتضاربة التى وردت فى تقارير الامم المتحدة . فبينما تقول هذه التقارير أن عدد سكان الصومال الوطنيين فى مارس عام ١٩٢٩ كانوا ١٠٠٢٨٨٩٥ نسمة نجد

أن هذه التقارير تقدرها في يوليو من نفس السنة بـ ١ر٠٧٩ر٩٨٣ نسمة ثم نجد أنهم ينقصون في سنة ١٩٤٠ إلى ١ر٠٢٧ر٠٠٠ نسمة ثم يزدادون الى ١ر٢٤٢ر١٩٩ نسمة في عام ١٩٥٠ ثم إلى ١ر٢٦٣ر٥٨٤ نسمة في عام ١٩٥٣ ولا يغير التقرير الرقم الأخير في أعداده الصادرة بعد ذلك حتى عام ١٩٥٧ حيث بلغ عدد السكان ١ر٢٦٣ر٥٨٤ نسمة .

أما أرقام عام ١٩٦٩ فتشير إلى أن عدد السكان كان ٢ر٩٠٠ر٠٠٠ نسمة بمتوسط كثافة قدره ١١ شخصا للميل المربع الواحد . وبرغم أن معدل الزيادة السكانية ٣ر٣ في المائة في السنة . وعموما فان الصومال يعاني من نقص واضح في القوة البشرية فضلا عن أن كثافة السكان ضئيلة حيث لا تزيد على ٢ر٧٤ شخص في الكيلومتر المربع وأعلى نسبة لهذه الكثافة في مديرية بنادر حيث تبلغ ٨ر٦١ وأقلها في مجرتين إذ لا تتعدى ١ر٩١ .

ويبلغ عدد سكان أجزاء الصومال الأخرى ٥ر٢٢٧ر٨٩٤ نسمة منها ٤٦ر٣٩١ نسمة في الصومال الفرنسي في عام ١٩٥٧ و ٦٤٠ر٠٠٠ نسمة في الصومال البريطاني ، ٤٧٥ر٠٠٣ نسمة في منطقة هرر (الصوماليون فقط) و ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة — تقديريا — في منطقة الاوجادين و ٦٦ر٥٠٠ نسمة في الصومال الكيني وإذا أضفنا لهذه الأرقام عدد سكان الصومال يكون مجموع تعداد الصوماليين في مختلف المناطق حوالي ستة ملايين ونصف مليون نسمة وفقا لإحصاء الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ .

٣ ـ تأثير الدين الاسلامي والطرق الصوفية والارساليات :

لا تقل نسبة المسلمين في الصومال اليوم عن ٩٩ في المائة وهم يتبعون المذهب السني الشافعي (١١) ، وكان إنتشار الإسلام في الصومال عامة ذا طابع سلمي بحت وقد إنتشر الدين الإسلامي على أيدي المهاجرين من جنوب شبه جزيرة العرب سواء أكانوا تجاراً أم دعاة أم هاربين من وجه أعدائهم السياسيين، وكان هؤلاء المهاجرون يختلطون بسكان الصومال ويتزوجون منهم وينشرون الإسلام بينهم، كما أسس كثير من المسلمين العرب المراكز التجارية مثل مقديشو وبراوة وزيلع وبربرة، وقد أنشأ العرب في هذه المراكز أيضاً مدارس لتحفيظ القرآن كان لها أثر كبير في نشر الإسلام لا بين سكان الساحل فقط بل بين سكان الداخل أيضاً، وكان بعض خريجي هذه المدارس يتممون دراستهم الدينية في القاهرة والحجاز ودمشق، وكان الدعاة والمعلمون المسلمون القادمون من بلاد العرب يلجئون إلى هذه المراكز ثم ينتشرون منها في مختلف بقاع الصومال ليبشروا بالإسلام ، غير أن إنتشار المراكز الإسلامية تعرضت لفترة من الصراع العنيف في القرن السادس عشر عند ظهور البرتغال في مياه المحيط الهندي، فقد هاجم البرتغال كلوا وممباسا وزنجبار وغيرها من مراكز ساحل كينيا وتنجانيقا، وبدءوا سلسلة من أعمال القرصنة ضد مقديشو وبراوة وزيلع وبربرة . وارتكب البرتغال كثيرا من الفظائع على ساحل الصومال، ومن الغريب أن هذه الفظائع قد ساعدت على نشر الإسلام حيث ترك السكان المسلمون الساحل فراراً من وحشية البرتغال ولجئوا إلى الداخل واختلطوا بالقبائل الصومالية ونشروا الإسلام بينها ، ويصف فريق من المؤرخين هذه الأوضاع بقولهم « وهكذا كان العدوان البرتغالي نعمة في ثوب نقمة » (١٢) .

كذلك فقد إزدهرت زيلع كعاصمة لدولة عدل الإسلامية القوية التى ناوأت الحبشة ودخلت معها فى صراع عنيف فى القرن السادس عشر وتمكن أميرها أحمد بن ابراهيم الغازى الشهير بأحمد جران بقواته الصومالية المتلئة حماسة وبمساعدة قوات الدولة العثمانية من غزو ثلاثة أرباع الحبشة ، واضطر النجاشى لبنا دنجل Lebna Dengel للنجاة بجلده، وإستمر غزو الحبشة ما بين عامى ١٥٢٩ — ١٥٤٣ م ، ولكن تحالف البرتقال مع الأحباش ومفاجأتهم لأحمد جران أدى إلى هزيمته وقتله والقضاء على حركته واسترد النجاشى المناطق التى غزاها الصوماليون (١٣) .

ويمكن القول أن حركة أحمد جران ولو أنها كانت قصيرة الأمد إلا أن تأثيرها كان بعيد المدى فى نشر الإسلام ، فقد دخل كثير من سكان الحبشة فى الإسلام . كما أن ضغط الأحباش على الصوماليين بعد هزيمة أحمد جران دفع الصوماليين إلى الهجرة نحو مناطق الأنهار فى الجنوب حيث اتصلوا بالجماعات التى كانت لا تزال على وثنيتها — وخاصة الجالا والبانتو — ونشروا بينهم الإسلام، وما أن أشرقت شمس القرن السابع عشر حتى كان الإسلام قد عم جميع أرجاء الصومال .

وفى القرن التاسع عشر ظهر المصريون على شواطىء الصومال عندما إشترى الخديو إسماعيل ميناء زيلع من سلطان تركيا وأصبحت مصر تسيطر على ساحل الصومال من تاجورة إلى رأس جردافوى . وفى عام ١٨٧٥ ضمت هرر لأملاكها . وقد ساهمت مصر فى نشر الإسلام ورفع شأنه فى الصومال فأرسلت عدداً من مشايخ الأزهر لتعليم سكان الصومال المبادىء الإسلامية الصحيحة حيث كان كثير منهم — وخاصة الجالا من سكان هرر — لا يزال يمارس عاداته

الوثنية ولا يعرف من الإسلام إلا إسمه وقد ساهمت هذه الجهود أيضاً فى أعتناق كثير من القبائل للاسلام انئذ .

وتجدر الإشارة إلى تأثير الطرق الصوفية فى هذا المضمار حيث أنشأت عديداً من المراكز الدينية التى ما زالت تتمتع حتى الآن بمكانة كبيرة ونفوذ عظيم بين الصوماليين، وأكثر الطرق الصوفية إنتشاراً فى الصومال، الطريقة القادرية وتليها الصالحية ثم الأحمدية والرفاعية، وهذه الأخيرة أتباعها قليلون فى الصومال وأغلبهم من العرب المستوطنين، وهذه الطرق لها تأثيرها بالطبع على السكان وتنشئتهم السياسية وخاصة الطرق الصوفية لأنها أنشأت مراكز إستيطان لها فى بعض المناطق الزراعية الخصبة الواقعة على ضفاف الأنهار وكان يسود فيها نوع من التبعية ، والأصل فى نشأة هذه المراكز أن يلجأ أحد مشايخ الطرق الصوفية (١٤) مع عدد من مريديه إلى أحد القبائل التى تمنحه قطعة من أرضها تقيم عليها الجماعة الصوفية وتزرعها طبقاً لنظام معين ويتلخص نظام استغلال الجماعات الصوفية للأرض فى أن شيخ الجماعة يقسمها — أى الأرض — ويوزع الأقسام على الأعضاء الذين يقومون بتطهيرها وزراعتها ولكن لا يحق لأى فرد منهم إمتلاك الجزء الخاص به أو الاستيلاء على محصوله، بل لابد من تسليم هذا المحصول لشيخ الجماعة الذى يتولى بنفسه توزيع الأنصبة على أفراد الجماعة . وإذا شيد العضو مبانى من أى نوع على أرضه فانها تعتبر ملكا له طالما هو عضو فى الجماعة، فاذا تركها تئول إلى الجماعة دون مقابل، وأحياناً يكلف شيخ الطريقة التلاميذ الذين يقصدون اليه من مختلف الجهات لطلب العلم بالمساهمة فى الاعمال الزراعية لكى يوفروا لأنفسهم الغذاء اللازم لهم طول مدة إقامتهم .

وعند الجماعات الصوفية فى جوبا العليا ينظم العمل فى الحقول بطريقة جماعية

إذ تقسم الارض إلى أجزاء ويتولى جميع الاعضاء العمل فى كل جزء على حدة لمدة يوم كامل ثم ينتقلون إلى الجزء الذى يليه فى اليوم التالى وهكذا ، وبهذه الطريقة يعتبر المحصول ملكا مشاعا بين جميع أعضاء الجماعة .

غير أنه لا يكفى استقرار الجماعة فى أرض القبيلة لقيام الروابط بينهما بل لابد من تقوية هذه الروابط بزواج شيخ الجماعة من القبيلة وبالبحث عن نسب بعيد من ناحية العصب لتعزيز الصلة تمشياً مع نظام الإرتباط بالانساب السائد فى الصومال . وفى أول الأمر يكون شيخ الجماعة ومريدوه فى مركز الاتباع ويتقيدون بالالتزامات القبلية ويخضع شيخ الجماعة لزعماء القبيلة ومجلسها وينشأ نتيجة لذلك نوع من التقارب بين مهمة شيخ الجماعة الصوفية كرجل دين يلتزم بالشريعة الإسلامية وبين إضطراره للوفاء بالالتزامات القبلية التى تتعارض أحيانا مع أحكام الشريعة، ويضطر شيخ الجماعة لقبول هذا الوضع فى أول الأمر بسبب مركزه المزعزع فى ملكية الارض فالقبيلة تملك حق استرداد أرضها من الجماعة فى أى وقت تشاء . وشيخ الجماعة لا يملك حق التصرف فى الارض بالبيع أو التنازل أو التوريث وإنما له حق استغلالها فقط بالاشتراك مع أفراد جماعته ، ولكن بعد مضى أجيال عدة وتعاقب ذرية شيخ الجماعة التى ترث وظيفته ومركزه يكتسب شيخ الجماعة (الذى ينحدر من الشيخ المؤسس) حقوقا قبل الارض، ويصعب على القبيلة النظر اليه كتابع لها حق استرداد أرضها منه . وفى الوقت نفسه لا تستطيع القبيلة أن تتخلى عن الاعتقاد بأن هذه الارض ملك لها . ولذلك عندما ينشب نزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبلة فان القبيلة تنتهز هذه المخالفة من الجماعة وتحاول فصم صلتها بها وإسترداد الارض وإخراج الجماعة منها .

وينشأ النزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة لأسباب عدة : منها حماية الجماعة للهاربين من العقوبات التى توقعها عليهم القبيلة وايوائهم لديها أو أن توسع الجماعة فى عدد أفرادها على حساب القبيلة أو أن يتدخل شيخ الجماعة فى شئون القبيلة وإصدار أحكامه طبقاً للشريعة الاسلامية التى تتعارض أحياناً مع العرف القبلى ، وفى هذه المنازعات يكون محور الخلاف دائماً هو شرعية الهبة التى أعطتها القبيلة الحامية للجماعة فبينما تدعى القبيلة ان الارض ملك لها وأنها عندما وهبتها للجماعة كان ذلك بصفة مؤقتة وأن من حقها إستردادها فى أى وقت تشاء، نجد إن الجماعة الصوفية تتمسك بأحقيتها فى الارض على أساس أنها اكتسبت حقوق ملكيتها بطول أقامتها فيها وإستغلالها لها . وعندما يستحكم الخلاف يلجأ الطرفان إلى السلطات الحكومية التى تعمل جاهدة على ابقاء الجماعة الصوفية فى الارض حتى لا يصاب إقتصاد البلاد بالضرر (١٥) .

غير أنه فى كثير من الاحيان لا يصل النزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة إلى حد تحكيم السلطات الادارية ، بل قد يتراضى الطرفان بأن تدفع الجماعة تعويضات مالية أو عينية للقبيلة .

أما عن الديانات الاخرى فى الصومال فالملاحظ أنه لا يوجد يهود صوماليون ولكن يوجد بعض المسيحيين (١٦) الذين حولتهم الارساليات التنصيرية وأفرادها من اليتامى واللقطاء الذين تولت هذه الارساليات تربيتهم وتنشئتهم على المسيحية ، أو من الاطفال ذوى الامهات الصوماليات والآباء الايطاليين حيث أنشأهم آباؤهم على المسيحية . وكانت أشهر الارساليات هناك هى الارسالية الكاثوليكية وهى إيطالية وقد بلغ عدد أعضائها ١٣٥ عضواً ،

وتدير أكثر من ٢٠ مؤسسة فى مقديشو ما بين مدارس وملاجىء ومستشفيات، كما أن لها مراكز أخرى فى أنجوى وجوهر وبلدوين وبيضوه ومركه وبراوة وجلب ويونت وقسمايو وغيرها أما الارساليات البروتستانتية فيوجد منها اثنتان أمريكيتيان الاولى مركزها فى مقديشو ولها مؤسسات أخرى فى مهداى، والارسالية الاخرى فى مقديشو أيضا وتدير مدارس لتعليم اللغة الانجليزية ولها فروع فى بلدة بولو بورتى .

٤ ـ القبلية والدولة :

كانت القبيلة من أخطر عناصر التركة التى خلفها الاستعمار للصومال، والواقع أن النظام الاجتماعى الصومالى برمته يقوم على النظام القبلى حيث ينقسم الصوماليون إلى قبائل يرتبط أفراد كل قبيلة بسلسلة من الانساب تنتهى بجد مشترك تحمل القبيلة إسمه . ويشبه هذا النظام إلى حد ما ، النظام القبلى العربى ولعله مأخوذ منه وخاصة من حيث تقسيم الجماعات .

والانساب هى عماد النظام القبلى الصومالى ، ويحفظ الصوماليون أنسابهم ويتناقلونها جيلا بعد جيل ، وكان للانساب أهمية كبرى فى الاجيال الماضية فلا يمكن للفرد أن يتمتع بالحقوق فى المجتمع مثل عضوية مجلس العشيرة أو غيرها إلا إذا كان يتصل بالنسب بافراد عشيرته ، ويحفظ سلسلة هذا النسب ليتلوها كلما طلب منه ذلك ، ولهذا لم يكن للعبيد أو العتقاء أى حق فى التمتع بامتيازات القبائل حتى وقت قريب . وقد بلغ من سيطرة الانساب على أذهان الصوماليين أنهم لا يتصورون وجود أية صلة أو رابطة بين قبيلتين أو عشيرتين إلا أن تكون رابطة القرابة أو النسب ، حتى الصلات التى تنشأ بين القبائل بحكم المصالح الاقتصادية المشتركة أو الجوار يفسرونها بالانساب ، بل أنهم قد ذهبوا ـ بالادلة والبراهين ـ إلى القول بأن شجرة النسب المشتركة التى تربط جميع القبائل الصومالية الكبيرة فى جميع أقاليم الصومال ـ تبدأ هذه الشجرة بجد واحد هو «صومال» ، ولكن إلى جانب ذلك فان لكل قبيلة من هذه القبائل الكبرى(١٧) روايات وأنساب عن أجدادها الاوائل المؤسسين لها وهى تبعدها تماما عن شجرة نسب صومال هذه ، ومن أمثلة ذلك بعض قبائل الشمال التى تروى أن أجدادها الاوائل كانوا مهاجرين من بلاد العرب لا صلة بينهم وبين «صومال»

وبذلك يظهر شيء من التناقض لا يفسره سوى لجوء الصوماليين دائما إلى الانساب لربط القبائل المشتركة فى المصالح أو الجوار .

وإذا انتقل المرء فى أرجاء الصومال فانه كثيرا ما يشاهد مجالس العشائر وقد اجتمع أعضاؤها فى حلقات تحت ظلال الاشجار ومفترشين الارض لمناقشة شئونهم القبلية . ويتكون مجلس القبيلة من زعماء العشائر أو الأقسام التى تتكون منها القبيلة، ولهذا المجلس زعيم ينتخبه أفراد المجلس وإذا كان تعيين هذا الزعيم بالوراثة فلا بد من موافقة مجلس القبيلة عليه، ولزعيم القبيلة نفوذ أدبى كبير على أفراد القبيلة ولذلك فانه إذا نشب نزاع خطير بين عشيرتين تنتميان لقبيلتين مختلفتين ومال الطرفان لتسوية هذا النزاع فإن زعماء القبيلتين يتولون هذه التسوية وابرام الاتفاق حتى تكتسب شروطه احتراما (١٨) . وفى الأجيال الماضية كان لكل قبيلة قاض يلى زعيم القبيلة فى الأهمية، وكان القاضى يتولى الشئون الدينية عند القبائل ثم تطورت وظيفته ومركزه فى المدن والمراكز واصبح يتولى الفصل فى الخصومات طبقا للشريعة الاسلامية .

غير أن نمو القومية الصومالية المتزايد قد أضعف من هذه التقاليد القديمة، فقد بدأت هذه القومية تحل محل الانساب كرابطة بين الصوماليين وخرج الصوماليون من نطاق القبيلة المحدود الذى يقسم الوطن الصومالى إلى وحدات قبليه ترتبط كل منها بسلسلة من الانساب وتعادى بعضها بعضا إلى وحدة شاملة تضم جميع أبناء الوطن الصومالى وهكذا بدأت الانساب تتفكك وأخذت قبضتها تضعف بالتدريج، ولم يعد لها أثر يذكر فى بعض الجهات كالمدن والمراكز بينما أخذ كثير من الصوماليين يتجاهلونها فى المناطق الأخرى، وقد أثر ذلك بالتالى على مركز المرأة التى كانت قبل ذلك تعد أقل بكثير من الرجل فأخذت المرأة

الصومالية المعاصرة تتخلص من قيودها وتتحرر وتتمتع بالحقوق العامة وتشارك الرجل فى كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية .

وقد اعترف الزعماء الصوماليون المعاصرون بأن القبيلة كانت آفة المجتمع الصومالى ونقطة ضعفه الرئيسية ، كما شنوا حربا شعواء تجاهها لأن البعض كان يستعملها لتضليل الشعب، مثال ذلك فقد كان النواب يستعملونها كوسيلة للحصول على كرسى فى البرلمان وبالتالى فان الفائدة تعود على النائب وعائلته ، كما أتخذها غير المتعلمين كوسيلة يحصلون بها على مناصب رفيعة فى الحكومة . ومعنى هذا أن النائب فى البرلمان كان يعتبر نفسه ممثلا للقبيلة التى ينتمى إليها وليس وكيلا عن الامة ، ومن ثم لم تقم الأحزاب على أساس مبادىء إجتماعية معينة، وإنما كانت تتصارع على الحكم . وترتب على وجود القبائل وتقسيماتها الفرعية ظهور أحزاب لا حصر لها ، ففى انتخابات عام ١٩٦٩ اشترك ممثلو ٦٤ حزبا أو مجموعة سياسية فى هذه الانتخابات، بينما لم يتعد سكانه الثلاثة ملايين نسمة . ومعنى ذلك أن هذه لم تكن احزابا بالمعنى الدقيق ولكنها عبارة عن تجمعات أساسها قبيلة أو عشيرة ، وهذه الأوضاع ولدت شرورا أفسدت الحياة العامة فى الصومال نظرا لشيوع المحسوبية ومحاباة الأهل فى القبيلة الواحدة .

وعموما فان التكوين الحزبى الغريب فى الصومال قد استمر يرجح المصالح المحلية على المصلحة القومية (١٩) للدولة . وفى عام ١٩٦٦ نشب خلاف بين الحكومة والجمعية الوطنية إذ أقرت الهيئة الأخيرة مشروع قانون لصوملة المناصب والوظائف فى المشروعات الخاصة، وقد رفضه رئيس الجمهورية ثم قدمت الحكومة مشروعين بقوانين كان مصيرها الرفض من جانب الجمعية الوطنية هذه المرة، وهنا قدمت الحكومة استقالتها فرفض رئيس الدولة قبولها . وفى ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ اقامت الجمعية الوطنية مرشحا جديدا للجمهورية هو الدكتور شرماركى وشكلت

حكومة جديدة ، وأقرت الجمعية الوطنية هذا التشكيل الذى ترتب علية حدوث تحسن فى العلاقات مع كل من كينيا وأثيوبيا ، غير أن هذا التقارب قد أثار الخلافات فى داخل « عصبة شباب الصومال » ووجه النقد للحكومة وكان من نتيجة ذلك اغلاق مقر الحزب . ثم تطورت الامور وحدثت تغيرات فى بعض المناصب الوزارية فى مارس ١٩٦٨ وأعيد تنظيم « عصبة شباب الصومال » كما تم انشاء حزب جديد أطلق علية اسم «حزب العمل الديموقراطى» . وفى مارس ١٩٦٩ أجريت الانتخابات العامة واشترك فيها مرشحون يمثلون ٦٤ مجموعة سياسية حصلت ٢٤ منها على ٥١ مقعدا، أما عصبة شباب الصومال فخسرت ٢٠ مقعدا ولكنها احتفظت بالاغلبية، إذ كانت مقاعدها ٧٣ من مجموع قدرة ١٢٤ مقعداً .

ويعزى البعض هذا التنقل بين الاحزاب إلى أن التنظيمات السياسية تقدم على أساس قبيلة او عائلة أو فرد ، ولم تكن قائمة على مبادىء أجتماعية محددة فضلا عن ذلك كان انعكاسا للصراعات الدائرة حول مصالح ضيقة وهو ما أدى - طبقاً لهذه الآراء - إلى أن تصبح الغلبة للاحقاد القبلية أو العائلية أو الشخصية، فاغتيل رئيس الجمهورية آنئذ فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٩، وفور وقوع الحادث أوقف جميع النشاط السياسى وتم استدعاء أعضاء الجمعية الوطنية إلى مقديشو لاختيار رئيس جديد الدولة ، وقبل أن يتم الاختيار قامت القوات المسلحة بحركتها فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ وشكل مجلس للثورة من الضباط الشبان، أصبح هو السلطة الفعلية برغم تشكيل وزارة يغلب عليها الطابع المدنى ، وأعلن المجلس الغاء الدستور وحل الجمعية الوطنية وحرم الاحزاب السياسية .

٥ - خاتمـــة :

ان الصوماليين يعتبرون شعبا أو جنسا واحدا من وجهة النظر الانثروبولوجية، وبذلك ، وعلى خلاف الكثير من الدول ، فان الصومال لا تتعدد فيها القوميات ذات الأصول السلالية المتصارعة واللغات المختلفة نشأة ، والخلفيات التاريخية المتباينة التى تخلف وراءها العديد من الحساسيات أو العداوات ، وهى تخلو من الصراعات الدينية العنيفة التى يمكن أن تنفجر فتحطم وحدة للدولة كما لا توجد بها أقلية دخيلة تملك عناصر الثروة ومقومات القوة على نحو ماهو كائن فى جنوب افريقيا . وبرغم هذه المزايا الواضحة كانت صوماليا دائما تفتقر إلى الوحدة القائمة على التجانس أو التقارب بين المستويات المادية والثقافية والحضارية بين الفئات الاجتماعية، ومن ثم كانت تعـــانى من الفوارق المصطنعة سواء بسبب الانقسام القبلى والتباين الاقتصادى والتفاوت الثقافى ، وهذه الفوارق هى التى حالت دون ابراز الخصائص الأصلية أو الأصيلة للشعب الصومالى، وهو مايقتضى « ضرورة القضاء على القبلية » فالغاء القبلية يوجه ضربة قاصمة إلى عناصر التفرقة ويسمح بأن تسير حياة الصومال السياسية هادئة لا تقلقها انقلابات ذات مصالح محلية ضيقة .

وقد أخذ قادة للثورة الصومالية(٢٠) على عاتقهم ان تكون السلطة السياسية ممثلة للمصالح العامة للامة ككل ، وضرورة صهر كافة الصفوف فى بوتقة وحدة القومية وان تكون هذه السلطة للدولة ككل .. الدولة بمفهومها الحديث وليس القبيلة أو الصراع القبلى .

ولكن هذا ، لا ينفى وجود أقليات صومالية هامة خارج حدود دولة الصومال، وفى كل من إثيوبيا ، وكينيا ، مما تؤدى إلى وجود مشكلات «دولية» ؛ فالأمر لا يتعلق هنا باقليات داخل الدول العربية ، بل بأقلية لدولة عربية هى الصومال لدى جيرانها من الدول الافريقية . فالقضية تتعلق بضم هؤلاء الصومال وأراضيهم إلى أراضى الصومال . إنها قضية تحرير .

المراجـع

(1) Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia. London, 1952. p. 209.

وتبلغ مساحة جمهورية الصومال مايقرب من ٢٤٦١٤٠ ميلا مربعا ومن هنا يكتسب هذا البلد أهمية استراتيجية بالغة لأنه يواجه خليج عدن الذى يشكل المدخل الرئيسى إلى البحر الأحمر ومنه إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس ، وبذلك تتصل اتصالا بحريا مباشرا بالشرق الأوسط والشمال الافريقى وجنوب أوربا .

(٢) دكتور / ابراهيم رزقانة : العائلة البشرية . القاهرة ١٩٥٠ . ص ٢٩١ .

(٣) دكتور / راشد البراوى : الصومال الجديد . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٣ . ص ٢٣ — ٢٩ .

(٤) دكتور / جلال يحى : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة . المكتبة الافريقية ١٩٦٠ ص ٧ — ٢٢ .

(5) Trimingham, op. cit, p. 210.

(6) United Nations,
Rapport du Government Italieu à L'Assemblée Generale des Nations Unies sur L'Administration de Tutelle de la Somalie, (8 Vols) 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, Rome.

وانظر أيضا دكتور / راشد البراوى ، مرجع سابق ص ٢٧ — ٣٢ .

(7) Lewis, I. M.; Peoples of the Horn of Africa; Somali, Afar and Saho. London, 1955 p. 44.

(8) Ibid. p. 41.

(9) United Nations. Rapport anx Wations Unies, 1957 p, 4.

(١٠) وهى عبارة ايطالية معناها قهوة باللبن (Coffe Latta) وذلك من باب التفكة نظرا لاختلاط اللونين الابيض والأسمر الذى نتج عن اختلاط الايطاليين بالصوماليات ويرجع فى تفصيل ذلك إلى عبد المنعم عبد الحليم . الجمهورية الصومالية . القاهرة . مكتبة الشرق بالفجالة ١٩٦٠ ص١٨٠-١٨٢.

(١١) دكتور / حسن ابراهيم حسن : انتشار الاسلام والعروبة فيما يلى الصحراء الكبرى شرقى القارة الافريقية وغربيها ، معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة . ١٩٥٧ ص ١٣٦ .

(١٢) المرجع السابق ص ٧٥ وانظر أيضا : حسن جوهر : الحبشة ، لجنة البيان العربى ١٩٤٧ ص ٦٩ .

(13) Trimingham, op. cit., p. 85.

(14) Lewis. op. cit., pp. 140 – 151.

(15) Ibid.

(١٦) دكتور / حسن ابراهيم حسن : انتشار الاسلام والعروبة ، مرجع سابق ص١٣.

(١٧) عبد المنعم عبد الحليم : الجمهورية الصومالية ، مرجع سابق ص ٢١٢ — ٢١٤.

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) دكتور / راشد البراوى مرجع سابق ص ٣٢ . ويرجع أيضا إلى كتابه الصومال الكبير : حقيقة وهدف ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة١٩٦٢ ص ٤١ — ٧٩ ، وص ١٠٧ — ١١٦ .

(٢٠) يرجع إلى خطاب الرئيس فى أول نوفمبر ١٩٦٩ (الرئيس سيادبرى) وخطابه فى ١٦ مارس ١٩٧١ (الرئيس سيادبرى)

الفصل السابع

الســــودان
وجنوب السودان

١ ـــ الاطار التاريخى والسوسيولوجى .

٢ ـــ الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية .

٣ ـــ مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة .

ـــ المراجع .

١ - الاطار التاريخي السوسيولوجي :

عبر المؤرخ البريطاني الذائع الصيت أوضح تعبير عن قضية السودان قائلا (١) : « أنها قضية أفريقيا المنقسمة إلى قسمين ، مجسدة فى نطاق محدود . ولذا فان السودان إذ يحمل مصيرة بين يديه يحمل مصير أفريقيا فى الوقت نفسه. فإذا نجح السودان فى التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منهما أبناؤه سيكون قد قام بعمل انشائى رائد للقارة بأسرها ، أما إذا احتدم الصراع فى السودان وأزمن فسوف يؤدى ذلك إلى زيادة التوتر بين قسمى أفريقيا فى كل مكان وسيتحول جنوب السودان - سواء طال الزمن أم قصر - إلى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب أفريقيا الزنجية ضد أفريقيا الشمالية . وإذا وصلت الأمور إلى هذا الحد فإن انشطار القارة الأفريقية قد يصبح نهائياً . لقد ألقى القدر على عاتق أبناء الشمال عبئاً جسيما » .

وقد تحمل أبناء شمال السودان الأعباء المرهقة فى خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل إقامة الوحدة الوطنية فى السودان وإقامة نظام إدارى خاص بالجنوب لحل مشاكله الخاصه مع التسليم بوجود فوارق بين الشمال والجنوب وخاصة فى الناحية الديموغرافية حيث يوجد نوعان رئيسيان للسكان فى السودان: النوع الذى يسمى بالأسمر والنوع الأسود. ويرى أحد المؤرخين المعاصرين (٢) أنه « فى أغلب الظن أن النوع الأول جاء أصلا من بلاد العرب عندما خرجت موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية فى أوقات مختلفة متأثرة قبل كل شىء بالتغييرات المناخية والجفاف الدورى الذى كان يحتم على السكان أن يهاجروا ».

أما النوع الأسود وهم سكان جنوب السودان فهم ينتمون إلى أفريقيا الاستوائية وغيرها من مناطق العالم مثل جنوب الجزيرة العربية والهند واستراليا

أيضا . لكن هذه التقسيمات التى ترجع جذورها إلى الماضى البعيد لا يمكن أن تكون اليوم تقسيمات كاملة، فكثير ممن يسمون بالعرب لهم قسمات الزنوج ، وبعض من يطلق عليهم وصف الزنوج ليست لهم قسمات زنجية .

وهناك رأى آخر (٣) يقول أنه من المشكوك فيه أن يكون فى السودان أناس يمكن أعتبارهم زنوجا حقيقيين حيث طباع سكان السودان غير زنجية وممارستهم للرعى بل وتركيب لغتهم إلى حد ما إنما ترجع إلى عوامل الاختلاط والهجرة . وهذا الرأى لا يميل إلى إستخدام كلمة «العرب» الدلالة على مميزات عنصرية ، وأن علماء السلالات لا يستخدمون هذه الكلمة إلا بمعنى تاريخى فحسب للدلالة على أولئك الذين هاجروا من بلاد العرب إلى السودان وأبنائهم وعلى الجماعات غير المتجانسة التى أحتوتها القبائل العربية والتى أقتبست حضارتها .

أما العرب فلم يكن عددهم كبيراً فى السودان فى أى وقت من الأوقات وقد اختلطوا حيث أقاموا وتزاوجوا مع السكان المحليين سواء كانوا من أهل النوبة أو من الزنوج ، وترتب على ذلك أن أصبح فى السودان اليوم جميع درجات الامتزاج بين سمر الشمال وزنوج الجنوب، كما لم تنشأ ثقافة خاصة يمكن أن توصف بأنها ثقافة عربية وإسلامية تماماً (٤) ، ويستدل على ذلك من نتائج الإحصاء السكانى الذى أجرى عام ١٩٥٦ إذ بلغ مجموع سكان السودان ١٠٫٢٦٣٫٠٠٠ نسمة من بينهم ٢٫٧٩٣٫٠٠٠ يعيشون فى المديريات الجنوبية الثلاث وهو رقم يوازى ربع السكان. وقد أورد الإحصاء اسماء ٥٧٢ قبيلة أو عشيرة يتراوح عدد المنتمين اليها بين المليون — مثل قبيلة الدنكا - حتى يصل الى بضع عشرات من الأفراد فى بعض المجموعات . ورغم ان ٣٩ ٪ من السكان ينحدرون من أصل عربى فقد أثبتت نتائج هذا الاحصاء أن من يتكلمون العربية كلغة أصلية

يتجاوزون ٥٠ ٪ أما الآخرون فيستخدمون لغات صنفها الإحصاء إلى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورادية والافريقية .

أما عن الفوارق الحضارية بين شمال السودان وجنوبه فالملاحظ ان جنوب السودان لا تسود بين سكانه حضارة متجانسة وقد قام علماء الانثروبولوجيا بتصنيف سكان جنوب السودان تبعاً للأصل التاريخى والتكوين العرقى واللغة والبيئة الجغرافية إلى ثلاث مجموعات. «فالنيليون يتألفون من الدنكا والنوير والشلوك والانواك وهم يعيشون فى الأغلب فى مديريتى بحر الغزال وأعالى النيل، وتضم كل واحدة منها عدة قبائل ، والبيئة الجغرافية للنيليين تجعلهم يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية والتى تعتبر أيضاً — أى الماشية — الآداة التى تيسر لهم الزواج كما أنها بمثابة الوسيط الذى يتصلون عن طريقه بالاشباح وبأرواح الأسلاف . أما المجموعة الثانية فهم النيليون الحاميون ويتألفون من المورلى والديدينجا والبويا والتوباسا واللاتوكا ويقيم معظمهم فى المديرية الاستوائية كما تعيش أقسام منهم فى أوغندا وكينيا، وأخيراً تأتى القبائل السودانية وهى التى تشكل المجموعة الثالثة فى سكان جنوب السودان وتتألف من القبائل العديدة والصغيرة الحجم التى تسكن المناطق الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السكان وأهم قبائل هذه المجموعة هى الازاندى (٥) .

وهذه القبائل وغيرها لم تنشأ كلها فى جنوب السودان ، والقبائل الاخرى المتناثرة — بخلاف المجموعات الثلاثة السابقة — ليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى أو ما يمكنها من السيطرة عليها واحتوائها . وقد أدت الاختلافات العرقية والسلالية بين القبائل إلى استخدام لغات مختلفة فضلا عن التباين الواضح فى المؤسسات السياسية والدينية .

والمجموعات اللغوية الرئيسية هى اللغات النيلية واللهجات المتفرعة عنها ومن بينها لهجة الدنكا والنوير والشلوك والاكولى والبورون ، وهناك أيضاً مجموعة اللغات البادية ومجموعة اللغات الديدنجية ومجموعة اللغات الأزندية وما يتفرع عن هذه المجموعات من لهجات مرتبطة بها . وفى عام ١٩٥٦ بلغ مجموع اللغات المستخدمة فى جنوب السودان ١٢ لغة لكن اللغة التى أخذت فى الانتشار والسائدة اليوم فى جنوب السودان هى اللغة العربية .

وبخصوص الناحية الدينية فما زالت الوثنية منتشرة بين معظم سكان جنوب السودان وينقسم عدد السكان غير الوثنيين حسب التقديرات التى أجريت فى منتصف الخمسينات إلى المجموعات التالية :

المسلمون من أبناء الجنوب	١٢ر٠٠٠ —	٢٣ر٠٠٠
البروتستانت " " "	٢٥ر٠٠٠ —	٣٠ر٠٠٠
الروم الكاثوليك من أبناء الجنوب	١٨٠ر٠٠٠ —	٢٠٠ر٠٠٠
المجموع	٢٢٧ر٥٠٠٠ —	٢٥٣ر٠٠٠ (٥)

وسكان جنوب السوادن يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان . والاغلبية الوثنية منهم يؤمنون بوجه عام بوجود آله قدير يطلق عليه الدنكا . غير أن هذه القبائل تعتقد أن أرواح السلف تلعب دوراً فى حياة القبائل اليومية أكبر من دور الآلهة نفسها لان أرواح أسلافهم تتجسد فى الاجيال المتعاقبة من صانعى الامطار والرؤساء الروحيين ، وهم أشخاص يحيون بين السلطتين الروحية

(٥) المصدر :

Sudan Governmeut, Report of the Commission of Enquiry on the Southern Sndan Disturbances, Khartoum, 1956, pp 5 - 8.

والدينية، وعموماً فإن هذه الاديان الوثنية هى أديان قبلية بحتة ولا تصلح لأن تكون أساساً لنشاط مشترك بين القبائل .

أما عن التنظيمات السياسية فى الجنوب فإنها تختلف من قبيلة إلى أخرى: فلدى الشلوك نظام مركزى يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه . أما الدنكا والبارى فتضع السلطة العليا بين يدى الرئيس الروحى وهو فى نفس الوقت صانع الامطار . وعند قبائل النوير يمارس السلطة فيها أشخاص يستندون إلى أساس دينى أكثر مما يستندون إلى أساس سياسى (٦) .

أما المسيحية ومدى انتشارها فى الجنوب فإن هذه النقطة تحتاج إلى وقفة لتحليل وتفسير الدور الذى لعبته مدارس التنصير منذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر حينما شرعت جمعيات التنصير المسيحية فى انشاء المدارس والكنائس معاً . ويرى الاستاذ محمد عمر بشير (٧) وهو من كبار رجال الخارجية السودانية — يرى فى دراسة له أن تقدم جمعيات التنصير المسيحية جاء بطيئاً نظراً لصعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات وانتشار المستنقعات بالإضافة إلى نقص الموارد المالية إذ كان الجنوب أشد تخلفاً من الناحية الإقتصادية عن الشمال ، وقد جاء تعدد اللغات والافتقار إلى لغة محلية كبرى عاملا أدى إلى تأخر النهوض بالتعليم فضلا عن قسوة الظروف المناخية وانتشار الامراض والهجرة المتصلة التى تتطلبها طبيعة الترحل التى تغلب على بعض القبائل .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة جاءت الشكوك والعداء من جانب القبائل وندرة المدرسين وخوف شيوخ القبائل من أن يؤدى التعليم المسيحى إلى تنشئة جيل يبتعد عن حياة القبيلة أو الاسرة ويؤدى إلى حرمان القبيلة من أبنائها ، وقد انعكس ذلك على نوعية الذين تلقوا التعليم فى هذه المدارس حيث كانت

أغلبيتهم من أبناء العبيد الذين أعتقوا أو من أبناء رؤساء القبائل الذين أرسلتهم الحكومة إلى مدارس بعثات التنصير كرهائن (٨) .

كانت الأغلبية الساحقة من رجال بعثات التنصير من الروم الكاثوليك وكانت ارسالياتهم أكبر الارساليات فى الجنوب وكان أكثر العاملين فيها من الإيطاليين والألمان ممن « لا يصلحون لتدريس اللغة الانجليزية » . وفى عام ١٩١٠ دارت مشاورات بين رجال الارسالية الكاثوليكية وجمعية مبشرى الكنيسة بشأن إعطاء الأفضلية فى تولى الوظائف لمن يتكلمون اللغة الانجليزية ولابد من أن تبذل الحكومة جهدها لتشجيع استخدام اللغة الانجليزية كأداة يمكن من خلالها اتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب .

وكان رجال بعثات التنصير يخافون من انتشار الإسلام فى السودان الجنوبى كذلك فقد وضعوا القيود على تعلم اللغة العربية بفرض إختفائها تماماً، غير أن أبناء الجنوب قد ترددوا علـى المدارس التى تقوم بتعليم اللغة العربية والتى أنشأها الجيش. وإستمرت اللغة العربية أداة للاتصال بين المستويات الدنيا من رجال الإدارة التجار . وعموماً فقد أصبحت اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للجنوب ، وكان الانفصال فى اللغة بين الجنوب والشمال هو النتيجة الطبيعية لإحتكار الارساليات المسيحية الاوربية أمور التعليم ووضع إدارة الجنوب فى أيدى الموظفين البريطانيين . ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السلمية فى الجنوب إزداد الاهتمام بقضية التعليم ، وفى عام ١٩١٨ كتب أحد المسئولين قائلا (٩) :

« أنه ليس فى الوسع تحقيق مزيد من التقدم فى الإدارة أو التجارة فى الجنوب ما لم يتلق السكان المحليون قدرا من التعليم ، فالادارة تتطلب طبقة من الموظفين المحليين القادرين على القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة وعلى انجاز الاعمال المكتبية

لرؤسائهم والعمل لتنمية بلادهم على أساس مدروس وتقدمى » . وحذر التقرير من استمرار التعليم الدينى من جانب مدارس المبشرين لأنها لا توضح لأبناء البلاد أن الحكومة هى العامل الجوهرى المسيطر على حياتها بينما ينبغى أن تكون هذه الفكرة هى النقطة الجوهرية فى التعليم ، وطالب التقرير بانشاء مدرستين حكومتين . لكن هذه الاقتراحات قد رفضت فى حين نجحت جمعيات رجال التنصير فى أوساط خدمة ونشر المسيحية ومنع انتشار الإسلام فى الجنوب، وساعد على ذلك أيضاً حماس رجال التنصير الدينى ورؤيتهم بضرورة السعى لتنصير جميع سكان البلاد مسلمين ووثنيين ، جنوبيين وشماليين أيضاً . وقد وصف اللورد كرومر — قنصل بريطانيا ومندوبها السامى فى القاهرة والحاكم الفعلى لمصر والسودان حتى تقاعده سنة ١٩١٠ — وصف كرومر الضغوط الشديدة التى تعرض لها للنزول على وجهة نظر رجال التنصير فى خطاب أرسله إلى لورد لانز داون جاء فيه :

« أنى مازلت أحاصر حصارا عنيفا يحيط بى من كل الجهات لكى أوافق على التنصير فى السودان، فالكاثوليك ومن خلفهم الحكومة النمساوية والكنيسة الانجيلية يدعمها عدد من الآباء ذوى الجاه والنفوذ والجمعية المسيحية وغيرها من الجمعيات التبشيرية لهم جميعاً نفس الشعار » .

غير أن نشاط الجمعيات التنصيرية (١٠) لم يمتد إلى شمال السودان أثناء السنوات الأولى من الحكم الانجليزى المصرى للسودان إلا فيما يتعلق بفتح المدارس وبناء كنيسة انجيلية فى الخرطوم .

وقد قسمت المديريات الجنوبية إلى اقاليم لكل واحد منها سيطرة من جانب إحدى الكنائس أو المذاهب المسيحية المختلفة والتى تمارس فيها نشاطها بحرية كاملة بهدف تنصير السكان وباعتبارهم « همجاً متوحشين ليست لديهم

مبادىء التفكير السليم أو حسن السلوك » . وهو ما جاء فى التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ . وعموماً فقد مضت الجمعيات التنصيرية فى مزاولة نشاطها فى جنوب السودان تحت سمع وبصر وحماية الحكومة ورعايتها وهو ما كان له تأثير كبير فى تعميق هوة الاختلافات بين سكان الشمال وسكان الجنوب فى السودان . وحتى عندما أنشىء جيش محلى من أبناء جنوب السودان فان السياسة البريطانية استمرت تشجع نشاط رجال التنصير المسيحيين بهدف أخضاع السكان لسلطان الحكومة واتخذت تحقيق هذا الهدف وسائل عديدة وهو ما يستدل عليه فى تقرير كتبه ر. س. اوين حاكم مديرية مونجالا فى عام ١٩١٠ قائلا : « أنه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظراً لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين وأن يقوم الامام بالقاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فانه يقترح « تشكيل فرقة استوائية للخدمة فى الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان وتلقى فيها الأوامر باللغة الانجليزية وتقام فيها الشعائر المسيحية » .

وقد أقر ونجت — حاكم السودان العام آنئذ — هذا الاقتراح وبدأ تنفيذه واستمر تجنيد أبناء السودان الجنوبى لهذه الفرقة حتى عام ١٩١٨ . ورأى ونجت فى « الفرقة الاستوائية » قوة أفريقية تستطيع الوقوف فى وجه الثورة العربية فى السودان وكان قد أتيح له أثناء عمله كمدير للمخابرات العسكرية فى الجيش المصرى ثم كحاكم عام للسودان أن يدرك عمق المشاعر الدينية لدى السودانيين وهى المشاعر التى أنفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائى فى شكل مظاهرات محلية عديدة ضد الغزاة . وكان المسئولون عن الأمن فى السودان هم الجنود السودانيون المسلمون الذين لا يمكن الاطمئنان دائما إلى ولائهم إذا

طلب منهم قمع حركات أخوانهم فى الدين . وكان إنشاء جيش محلى فى الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز أمراً فى غاية الأهمية وخاصة فى الحد من إنتشار الإسلام فى جنوب السودان حيث كان أبناء الجنوب الوثنيين من رجال القبائل يعدون — فى نظر رجال التنصير والإدارة على السواء — عناصر صالحة لإعتناق دين جديد . ومن هنا كانت أهمية أتخاذ خطوات من جانب السياسة البريطانية تجاه الجنوب تتلخص فى أن تتجمع فى الجنوب طائفة مسيحية كبيرة ترتبط فيما بعد بأوغندا وتشكل حاجزاً متيناً يقف فى وجه انتشار الإسلام .

وتجدر الاشارة إلى أن انفجار الثورة المصرية عام ١٩١٩ (11) كشف مخاطر استمرار السياسة البريطانية على نفس النهج السابق خاصة وقد غدا من المحتمل أن تسرى روح الثورة الوطنية فى مصر إلى شمال السودان وبالتالى إلى المديريات الجنوبية ومن بعدها إلى الممتلكات البريطانية فى أواسط وشرق أفريقيا مما يهدد مصالح الامبراطورية فى تلك الجهات ، ومن ثم فقد سعت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين لفصل السودان عن مصر إدارياً ومالياً وسياسياً أيضاً ، كما سعت فى نفس الوقت ولنفس السبب لتعميق الخلافات الكائنة بين شمال السودان وجنوبه بهدف فصل الجنوب عن بقية أجزاء السودان وعزل مديريات جنوب السودان عن المؤثرات الإسلامية ، فلا يستخدم فيها من المآمير — جمع كلمة مأمور — غير السود إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك وفى الحالات النادرة التى كانت تحتم استخدام مآمير مصريين فى الجنوب فان الإدارة تتحرى أن يكونوا من الاقباط ما أمكن ، يضاف إلى ذلك أن الأحد قد جعل يوم العطله الاسبوعية بدلا من يوم الجمعة كما هو الحال فى المديريات الشمالية ، وأن الجمعيات

رجال التنصير المسيحية تلقى كانت كل تشجيع ممكن من قبل الإدارة وعموماً فقد استمر اهتمام المسئولين منذ ذلك الوقت يدور حول فصل الجزء الجنوبى (الأسود) عن الاقليم الشمالى (العربى) من السودان وضمه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ فى أواسط أفريقيا .

وقد شهدت هذه الفتره أيضاً عديداً من المذكرات (١٢) التى قدمت للجنة سياسة حكومة السودان فى المديريات الجنوبية . وجميع هذه المذكرات تحوى التوصيات التى على أساسها تصاغ السياسة البريطانية، وتحبذ سياسة فصل جنوب السودان عن شماله . وتتناول إحدى هذه المذكرات موضوع الفصل بلهجة حاسمة فتقول : « إنه لابد من دمج الاقاليم الزنجية من السودان فى إدارة «ممتلكاتنا الأخرى» مثل أوغندا وشرق أفريقيا. أما المديريات العربية فتتطلب نوعا آخر من الترتيبات الإدارية . ولذلك فلابد من بحث إمكان إنشاء إتحاد فيدرالى فى أفريقيا الوسطى يكون تحت الإدارة البريطانية ويضاف اليه السودان الزنجى فى الوقت المناسب طبعاً » .

وبناء على هذه السياسة فقد تقرر ألا يشترك مديرو المديريات الجنوبية فى إجتماعات المديرين التى كانت تعقد سنوياً فى الخرطوم إلا إذا طلب اليهم ذلك ، بل أن يجتمعوا وحدهم فى الجنوب وأن يكونوا على صلة دائمة بأقرانهم ونظرائهم من مديرى المديريات فى كينيا وأوغندا . ويرى أحد الباحثين أن الطريقة التى تعرض بها الحاكم لهذا الموضوع فى تقريره السنوى لعام ١٩٢٠ كانت مثلا آخر من أمثلة التضليل الرسمى بشأن سياسة الجنوب ، فقد جاء فى أحد التقارير بهذا الخصوص : « أن فرقا طبيعياً قد برز تلقائيا بين المديريات التى يسهل الإتصال بها وتلك التى يصعب الوصول اليها : إذ لم يتمكن من حضور

الاجتماع فى الخرطوم سوى مديرى المجموعة الأولى من المديريات . وقد اتضح فيما بعد أن الفرق المشار اليه بين هاتين المجموعتين من المديريات إنما يطابق الفروق القائمة بين الاجزاء العربية والأجزاء الزنجية من السودان مطابقة تامة، فجميع المديريات السابقة — حلفا ، ودنقلا ، وبربر ، والبحر الاحمر ، والنيل الازرق، والنيل الابيض (باستثناء كسلا وحدها) موصولة بالخرطوم بالسكك الحديدية، بينما يستحيل الوصول إلى أقرب المديريات الزنجية إلا بالسفر النهرى مدة لا تقل عن خمسة أيام، ولذلك فان مديرى هذه المديريات يجتمعون وحدهم فى أى مكان يختارونه جنوب الخرطوم(١٣) » .

٢ - الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية :

صدرت فى عام ١٩٢٢ لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وقد نصت على حق الحاكم العام فى اعتبار أى جزء من السودان « منطقة مغلقـة » إذ جاء فى المادة (٢٢) من اللائحة « . . من حق الحاكم العـام أن يعتبر أى إقليم منطقـة مغلقة اغلاقا كاملا أو جزئيـا بالنسبة للسودانيين أو غـير السودانيين » . كما منحت هذه المادة الحاكم أن يضع القيود على دخول الأشخاص إلى تلك المناطق وتحديد الشروط للسماح لهم بدخولها . ومنحت المادة (٢٣) الحاكم العام حق « إغلاق أى منطقة من السودان فى وجه التجارة التى يقوم بها أى أشخاص من غير القاطنين بتلك المنطقة » .

وفى نفس الوقت فقد صدر مرسوم بالمناطق المغلقة (عام ١٩٢٢) فأعلن اعتبار مديريات دارفور والإستوائية وأعالى النيل بـكاملها مناطق مغلقة كما اعتبر أجزاء من مديرية كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا من المناطق المغلقـة التى لا يجوز لأى شخص من غير أبناء السودان أن يدخلها أو يقيم بهـا إلا إذا حصل على تصريح بذلك من وزير الداخلية أو من حاكم المديرية التى تقـع المنطقة المغلقة فى دائرتها ، كما أنه من حق وزير الداخلية أو حاكم المديرية أن يمنع أى شخص من أبناء السودان من دخول هذه المناطق أو الاقامة بها » .

وقد اعتبر هذا القانون (١٤) من اكـثر الوسائل التى اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية فى إبعاد العرب والمسلمين — مصريين كانوا أم سودانيين شماليين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الافريقيين — عن المديريات الجنوبية وفى تمكين الإدارة والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان مختلفة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية. فقد أدخل بمقتضى ذلك القانون نظام تصاريح

جديد وخول الحاكم العام سلطة إعلان أى جزء من السودان منطقة مغلقة. وهذه المناطق المغلقة قسمان: قسم منها سمى مناطق مغلقة تماماً وقد حرم على الاجانب والسودانيين تحريماً تاماً ، والقسم الثانى مناطق مغلقة عادية إن شاء الإداريون منحوا التراخيص لدخولها وأن شاءوا منعوها أو سحبوها منهم بعد منحها دون إبداء أى سبب .

أما مغزى هذا القانون والقيود الواردة فيه فقد ظهرت عند التطبيق بصورة جلية بعد أن كشف النقاب عن منشور سرى (١٥) أعده السكرتير الإدارى ، السير هارولد ما كمايكل فى يناير ١٩٣٠ والذى أصبـح محور سياسة الفصل البريطانى تجاه جنوب السودان إلى أن الغيت هذه السياسة عام ١٩٤٦. فقد جاء فى ذلك المنشور «أن الهدف الذى ترمى اليه الحكومة هو تشجيع التجار الاغريق والسوريين (المسيحيين) بدلا من الجلابة (وهم العرب المسلمون من السودانيين الشماليين) ، بمعنى تقليل تصاريح الدخول الممنوحة لهؤلاء باستمرار . ولـكن فى دهاء وحكمة ودون أثارة، والذين يبقى على تصاريحهم من الجلابة يجب أن يكونوا منتقين ممن ليست لهم أى اهتمامات أو نشاط خارج ميدان المعاملات التجارية وأن يكون الجلابة محصورين فى المدن والطرق الرئيسية فقط .

ولم يستهدف قانون الجوازات لعام ١٩٢٢ إبعاد الشماليين عـن الجنوب فحسب بل كان يهدف أيضاً إلى إيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال حيث كانوا يطلبون العمل ومستوى معيشة أعلى مما هو متاح لهم فى الجنوب . ولذلك فقد حرم القانون المذكـور تشغيل أى شخص (جنوبى) فى أى جزء من القطر السودانى إلا بعد الحصول على ترخيص خاص ودفع مبلغ جنيه سودانى واحد عن كل عامل يسمح بتشغيله بموجب الترخيص الممنوح لهذا الغرض ، على الا

يزيد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب أى رخصة عن مائة وخمسين . وقـــد أضاف هذا القانون إلى هذه العراقيل معوقات أخرى منها أن الإخلال بأى شرط من الشروط التى تمنح الرخصة بناء عليها تكون عاقبته فقدان المبلغ المدفوع عند صدور الرخصة زائدا السجن لمدة قد تبلغ الستة أشهر أو دفع غرامة لا تزيد على المائة جنيه أو العقوبتان معاً . كذلك خول قانون الجوازات المسئولين الإداريين سلطة طرد الشخص من المنطقة المغلقة التى كان قد سمح له بدخولهـا ثم مصادرة أملاكه كلها أو بعضها .

وبالرغم من هذه القيود الصارمة فان العلاقات بين سكان الشمال وسكان الجنوب لم تكن قاصرة على نطاق المعامـلات التجارية من بيع وشراء أو إجارة واستئجار بل كانت إنسانية وإجتماعية أيضاً وتحدث بالتزاوج أحيـاناً أو من العمل معاً فى دواوين الحـكومة . غير أن فرص التزاوج بين الشماليين والجنوبيين قد ضاقت فى الفترة اللاحقة نتيجة لتطبيق قانون الجوازات كما ضعفت حوافزه بسبب منع الأزواج الشماليين من أصطحاب أولادهم وأمهاتهم الجنوبيات إلى الشمال . أما الموظفون الشماليون فى الجنوب فقد أمر السـكرتير الإدارى فى منشور أصـدره بالاستغناء عنهم والتخلص منهم ، وبرر ذلك بعجز « الأولاد المحليين » — كما اسماهم — عن ملء الوظائف العليا فى دواوين الحـكومة، كما عبر عن قلقة لإعـتماد الحـكومة على الإرساليات فى تأهيلهم بأعــداد لا تتناسب بالضرورة مع حاجة الحـكومة ودواوينها . بل أنه وجد ضرورة إقصاء الشماليين عن مراكز السلطة والنفوذ الإدارية والإجتماعية فى الجنوب، واستبدالهم ما أمكن بأشخاص جنوبيين .

ونظراً لحساسية الموضوع فقد وجه ما كمايكل الموظفين البريطـانيين فى

الجنوب إلى ضرورة التزام الحيطة والحذر وتخير الوسائل المناسبة للوصول إلى الغاية المطلوبة . . . « يجب ألا يفكر أحد فى طرد هؤلاء الناس بالجملة . بل ينبغى أن يكون الإبعـاد فردياً وأن تلتمس له أسباب كافية فى كل حالة بحيث يكون فى إمكاننا متى ما دعت الضرورة تقديم تفسير كامل أو إجابة مقنعة أو شكوى يتقدم بها أحد . . . » (١٦) .

وبخصوص الصعاب المتعلقة بتدريب الموظفين الجنوبيين وإعدادهم فقـد رأى ما كمايكل أن التغلب على هذه المشكلة يكون بتشجيع الارساليات على زيادة تعاونها مع الحـكومة وتجاوبها مع السياسة التى اختطتها لإدارة الجنوب . كذلك فقد تنبه ما كمايكل إلى موضوع اللغة فى الجنوب فقرر « أنه من المعلوم والمسلم به أن اللغة العربية قد أصبحت هى اللغة السائدة فى كثير من أجزاء الجنوب بما فى ذلك مدينة واو نفسها وأن اللهجات المحلية قد أندثرت أو كادت» ولكنه مضى يقول بأنه : « على الرغم من ذلك . . . فلابد من بذل كل جهد ممكن لزحزحة اللغة العربية من مكانتها تلك وإقامة اللغة الانجليزية مكانها حتى تصير هى لغة التفاهم المعتادة . وبناء عليه فانه يجب على كل موظف لا يتحدث اللهجة المحلية أن يستعمل اللغة الانجليزية فى المخاطبة فاذا لم يكن ذلك ممكنا فان يتعين استخدام مترجم يساعد الموظفين على التفاهم وإن ذلك خير من استعمال اللغة العربية حتى يحسن الموظف التحدث باللهجة المحلية . وعموماً فقد كانت السياسة البريطانية تجاه الجنوب مصممة تماماً على زحزحة اللغة العربية عن مكانتها والتى كانت تعتبر اللغة الرسمية بل واللغة الحضارية عند كثير من الجنوبيين (١٧) .

أما عن التعليم فانه تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الإستشارية لشئون التعليم فى المستعمرات كانت قد دعت حكومات المستعمرات إلى استخدام معلمين من

الاقباط من أبناء الشمال وبذل جهد أكبر فى مجال الخدمات التعليمية وخاصة بعد أن أدت الحرب العالمية الأولى إلى إضعاف ثقة كثير من الاوربيين بحضاراتهم بل وإلى إضعاف إيمانهم بالقيم المسيحية، وإزاء محاربة اللغة العربية فقـــد زادت المشكلات فى التعليم فى الجنوب وأصبحت اللغـة الانجليزية قاصرة عـلى خريجى مدارس المبشرين بالرغم من القرار الذى كان قد إتخذ بشأن استخدام الانجليزية كافة رسمية . وقد درست هذه المسألة بعناية فى مؤتمر الرجاف لشئون اللغـة فى عام ١٩٢٨ وقد انعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الحكومة وحضره ممثلون لجمعيات التنصير فى أوغندا والكونغو والمعهد الدولى للغات والثقافات الأفريقية ووضع هذا المؤتمر الأسس الضرورية لتنمية اللهجات المحلية واللغة الانجليزية فى الجنوب وإقامة كافة العراقيل فى وجه اللغة العربية بدعوى أنها ستفتح الباب أمام انتشار الإسلام وأمام تعريب الجنوب « كما أنها ستحمل معها النظرة السودانيـة الشمالية » (١٨) .

وكان التقدم الإقتصادى فى جنوب السودان يسير فى الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بخطوات بطيئة للغاية إذا ما قورن بشمال السودان (١٩) ولم يكن مرجع هـذا البطء إلى نقص الموارد المالية وحـدها بل كان سببه المغـالاة فى تطبيق سياسة الحكم غير المباشر وفلسفة حماية المجتمعات البدائية من التأثيرات الخارجية . وقد أدى هذا إلى أن خطوات فصل جنوب السودان عن شماله أخذت تسير بخطى واسعة إلى الأمام وعبر مسالك متعددة منذ عام ١٩٢٨ . ولم تكن هناك فى الواقع سياسة محددة ينفذها القائمون على الأمور، والدليل على ذلك أننا إذا تناولنا الجـانب التعليمى سنجد أن المفتش المقيم للتعليم يحذر من ترك مهمة تعليم الأحداث الذين يجرى أعدادهم لشغل المناصب الحكومية الروم الكاثوليك (٢٠) بينما يشفق غيره من أن التلاميذ الذين يتلقون العلم فى المدارس لن يرضوا بالعودة إلى

ديارهم ومواصلة حياة القبيلة المألوفة . كما كان المسئول المحلى يرى أن رجال بعثات التنصير يعملون على تدمير التقاليد المحلية والعادات الموروثة وأن كل من يمر بين ايديهم يفقد صلته بقبيلته ويتحول إلى مسيحى يقلد الأوروبيين تقليداً أعمى أو يتحول إلى واحد من طبقة الأفندية التى تحتقر مواطنيها (٢١) .

وفى عام ١٩٣٠ تولى سير هارولد ما كمايكل مهمة وضع سياسة محـدودة للحد من المخاوف التى ساورت بعض رجال الإدارة، وكانت المبادىء الأساسية التى تحكم السياسة تجاه الجنوب كما وردت فى المذكرة التى وضعها ما كمايكل كما يلى : —

(أ) أن تقام فى جنوب السودان سلسلة من الوحدات القبلية أو العنصرية لكل منها اكتفاؤه الذاتى ويستند كيانها وتنظيمها إلى العادات والتقاليد الموروثة.

(ب) العمل بالتدريج على استبعاد رجال الإدارة والفنيين من أبناء الشمال من مناطق الجنوب وإحلال أبناء الجنوب محلهم (٢٢) .

(حـ) استخدام اللغة الانجليزية عندما يتعذر استخدام اللغة المحلية .

وقد شهدت السنوات التالية تنفيذ هذه المبادىء تنفيذا دقيقاً وبداية للسير فى طريق الانفصال فى صورة عدم تشجيع الاتصال بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية المجاورة لها أيضاً ، حتى أنه قد جرى ترحيل قبائل مثل باندا ودونجو وكريش وفروج والتى تأثرت كبيراً بالإسلام وبالحضارة العربية والتى كانت على اتصال مستمر بالقبائل العربية فى دارفور وكردفان، وقد رحلت هـــذه القبائل من المناطق التى كانت تقطنها واسكنت فى مناطق أخرى بعيدة عن تأثير جيرانها من العرب الشماليين .

وتأسيساً على ذلك أيضاً سارت عملية التخلص من التجار الشماليين بسرعة، فحرم الكثير منهم من تصاريح العمل ورحل بعضهم إلى الشمال ولم يحل عام ١٩٣١ حتى كان العدد الباقى فى الاقليم الشمالى من بحر الغزال — على سبيل المثال — لا يتجاوز أربعة تجار بينما كان عددهم فى العام السابق ٢٣ تاجراً «وحتى هذا العدد الضئيل من التجار الشماليين لم يبق طويلا فى الجنوب إذ لم يبق به منذ عام ١٩٣٢ غير اليونانيين والسوريين واليهود» (٢٣).

وتطبيقاً لسياسة الانفصال أيضاً فقد منع كافة أبناء دارفور وكردفان من دخول بحر الغزال، كما لم يسمح لأبناء بحر الغزال بدخول كردفان أو دارفور. كما طبق نظام لتصاريح المرور أشبه بالنظام المطبق فى جنوب أفريقيا يرمى إلى السيطرة على الاتصالات بين الشمال والجنوب. كذلك فقد وجهت النصيحة إلى زعماء القبائل وأتباعهم بأن يتخلوا عن أسمائهم العربية ولباسهم العربى، وصدرت التعليمات إلى التجار بعدم بيع أنماط الملابس المستخدمة فى الشمال. كما سارت سياسة مقاومة الإسلام جنباً إلى جنب مع سياسة مقاومة اللغة العربية فلم يكن يسمح للمسلمين من أبناء الجنوب بممارسة شعائر دينهم علناً. وكان رجال بعثات التنصير الذين «ينظرون بقلق إلى إزدياد قوة الإسلام فى المناطق الوثنية» ويلحون فى العمل لتحويل أبناء هذه القبائل إلى المسيحية خوفاً من إعتناقهم الإسلام يبدون كل معاونة فى تطبيق السياسة المقررة فى الجنوب، وبرز دورهم على الأخص فى مجال التعليم والتدريب المهنى. وقد عقدت إجتماعات عديدة بين جمعيات التنصير وممثلى مصلحة التعليم خلال الفترة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٨ لزيادة التسهيلات التى تمنح للجمعيات وتعديل نظام التعليم بحيث يتلاءم مع السياسة المتبعة فى الجنوب (٢٤).

وإبتداء من سنة ١٩٤١ تحولت السياسة تجاه الجنوب، فبعد أن كانت تهدف إلى إيجاد وحدات قبلية تتمتع بالاكتفاء الذاتى أصبحت ترمى إلى فصل الجنوب عن الشمال. وقد زادت هذه السياسة من مخاوف أبناء الشمال الذين أنتقدوا فى كافة المؤتمرات آنئذ السياسة الموضوعة للتعليم فى الجنوب، وطالبوا بالتخلى عن القيود المفروضة على التجار الشماليين ودعوا إلى التوسع فى الخدمات التعليمية فى الجنوب وإلى إيجاد نظام موحد للتعليم فى السودان كله وإيقاف المساعدات التى تمنح لمدارس بعثات التنصير.

وهكذا نرى أن السياسة المقررة للجنوب والتى وضعت فى عام ١٩٣٠ نفذت بصورة ايجابية عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية. ومنذ عام ١٩٤٥ وهذه السياسة تأخذ شكلا أكثر خطورة حيث كتب الحاكم العام إلى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يقول: «إن السياسة المقررة هى مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هى بغير شك شعوب أفريقية وزنجية وأن واجبنا الأسمى هو العمل بأسرع ما نستطيع لإتمام التنمية الإقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس إفريقية وزنجية وليس على أسس عربية أو منتمية إلى منطقة الشرق الأوسط» (٢٥).

وفى عام ١٩٤٦ أنشئت لجنة «السودنة» — الدلالة على عملية تعيين موظفين سودانيين مكان الموظفين البريطانيين والاجانب المستخدمين فى أجهزة الدولة المختلفة وفقا للسياسة القاضية بتقدم السودان فى سبيل الحكم الذاتى — وكان انشاء لجنة السودنة هذه دافعاً جديدا لإعادة النظر فى سياسة الجنوب وسودنة الخدمة المدنية فيه. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى ما كتبه السكرتير الإدارى إلى مدير المديرية الاستوائية آنئذ قائلا: «ان الاسراع بسودنة أجهزتنا

الإدارية قد أصبح اليوم أمراً هاما وبالغ الحيوية من وجهتى النظر السياسية والادارية ، غير أن التقرير الذى تمخضت عنه دراسات اللجنة لم يقف عند حد التوصية بضرورة إنهاء النظام القائم عندئذ والذى كان يقضى بمنح الجنوبيين أجوراً أقل كثيرا من أجور زملائهم من الشماليين وهو ما كان يعد إدانة قوية لسياسة الجنوب حسب ما يراه أحد الباحثين السودانيين ومن هنا فقد رفض السكرتير الإدارى أن ينشر هذا التقرير (٢٦) ، لكن عدم نشر التقرير لم يكن فى حد ذاته خاتمة البحث فى الموضوع ، بل كان بمثابة دلالة أخرى على ضرورة التعجيل باعادة النظر فيه وصياغة سياسة جديدة للجنوب ،وقد أكد ذلك فى نظر الحكومة أزدياد ضغط الحركة الوطنية لالغاء السياسة القديمة الرامية إلى فصل الجنوب واستبدالها بسياسة تستهدف دعم الوحدة الوطنية للسودان ثم ما انتهى إلى علم الحكومة من ان « خطط شرق أفريقيا الخاصة بتقوية سبل الاتصال بجنوب السودان قد تكشفت عن ضعف وعدم وضوح » (٢٧) . واعترف السكرتير الإدارى آنئذ السير جيمس روبرتسون بان صفات سكان جنوب السودان الأساسية أنهم زنوج أفريقيين إلا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية قد قضت بربطهم بالمستعربين من أهل السودان الشمالى .

٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة :

وبناء على الاقتراح الذى تلقاه السكرتير الإدارى من ١٤ موظفاً من البريطانيين تم عقد مؤتمر آخر (٢٨) فى الجنوب على غرار المؤتمر الإدارى الذى عقد فى سنة ١٩٤٦ ، وقد قدم هذا المؤتمر توصيات من أهمها إلغاء المجلس الاستشارى لشمال السودان وإنشاء جمعية تشريعية بدلا منه تمثل فيها المديريات الجنوبية إلى جانب الشمالية ، وقد أعلن جميع ممثلى الجنوب بإستثناء واحد أو أثنين من زعماء المديرية الإستوائية ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وأن الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلا أو أن يضم فى اتحاد مع أوغندا ، وأن أنفصال الجنوب عن الشمال ليس فى مصلحة الجنوب اقتصاديا أو سياسياً نظراً لتخلف مناطق الجنوب .

وإذا كان مؤتمر جوبا قد قضى لفترة من الزمن على الاتجاهات الإقليمية وعلى الدعوة إلى إقامة نظام اتحادى أو إلى تشكيل مجلس إستشارى مستقل لجنوب السودان فقد كشف من ناحية أخرى عن المخاوف العديدة التى تساور أبناء الجنوب ، وبالتالى فقد عزز مؤتمر جوبا من آراء الإداريين الانجليز المطالبين بالضمانات ، وبالرغم من ذلك فقد شهد جنوب السودان فى هذه الفترة تقدما يعزى فى الجانب الأكبر منه إلى الأموال التى قدمها دافعوا الضرائب فى الشمال إذ دفع الشمال فى عام ١٩٤٧ ما يقرب من مليون جنيه (٢٩) لسد العجز فى موارد الجنوب .

وعموما فقد طبق نظام الحكم الذاتى فى كل من الشمال والجنوب أبتداء من عام ١٩٥٧ ، ولم يكن قادة الجنوب يطلبون شيئاً أكثر من التقدم الإقتصادى والإجتماعى والمشاركة مع الشمال على أساس يضمن للطرفين أن يكون بقاؤهما

معاً فى مصلحتهم جميعاً، وأن تجرى الإدارة فى الاقليمين كما لو كانا وحدة إدارية واحدة . ومن الثابت أن قيادة الجنوب كانت أقل تدريباً من قيادة الشمال كما كانت أقل إستعداداً للنهوض بالمهام الجديدة للحكم الذاتى،وكان السودان الجنوبى كله غير مهيأ للتطورات السياسية الجديدة،فلم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة ولا وعى قومى يربط قبائله المختلفة حيث كان ولاء سكانه للقبائل وحدها، وليس للسودان بأسره بل وليس للجنوب ذاته . وكان تمرد عام ١٩٥٥ نتيجة لما شعر به الجنوبيون من خيبة أمل (٣) ولما اتصفت به الأحزاب السياسية فى الشمال أيضاً من قلة خبرة وضيق أفق . ورغم تعدد الخطوات التى اتخذت فى المجالات الإقتصادية والتعليمية والإجتماعية فان المسألة السياسية بقيت بغير حل. ورغم أن الجنوب كان متحداً مع الشمال من الناحية الشكلية وممثلا فى نفس الهيئات السياسية ، فقد بقى فى عزلته متمسكا بكيانه المستقل ، ولم يكن متيسراً القضاء خلال بضع سنوات من الديموقراطية البرلمانية على آثار ما تم خلال خمسين عاما وأكثر،وكانت أحزاب الشمال تركز اهتمامها على شخص الحاكم (٣١) أكثر مما تهتم بدراسة المشاكل القائمة فى الشمال والجنوب،وكان لهذا كله آثاره الضارة فى الجنوب فقد استخدم رجال جمعيات التنصير ودعاة الانفصال من أبناء الجنوب هذه الأحداث لزيادة نشاطهم وتوسيع دعايتهم ضد الشمال . وكان فوز الحزب الاتحادى فى الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨ تعبيراً واضحاً عن تغلب وجهات النظر المتطرفة ، ووجد المتمردون الذين أفلتوا من قبضة القانون فى عام ١٩٥٥ ولجأوا منذ ذلك الحين إلى الغابات كما وجدوا فى السخط السائد فرصتهم للظهور من جديد واستئناف نشاطهم . وخلال هذه الفترة من السخط فى الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الإقتصادية والاضطراب السياسى تقدم الجيش فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ واستولى على السلطة ودخلت قضية جنوب السودان منذ ذلك

الحين مرحلة جديدة،حيث جاء استيلاء الجيش على السلطة دليلا على فشل الاحزاب السياسية فى أن تقدم للشعب السودانى فى مجموعة حكومة قادرة على حل المشاكل الإقتصادية وقضية الوحدة الوطنية . وحتى التغيير الذى طرأ على شكل الحكم الجديد لم يكن له تأثير مباشر على الجنوب إذ لم يكن للدكتاتورية العسكرية برئاسة اللواء عبود — شأنها شأن النظام البرلمانى السابق — أى مشاريع أو برامج محددة لحل قضية الجنوب ،وقد ركز النظام العسكرى اهتمامه خلال العامين الأولين على معالجة الوضع الاقتصادى وابعاد المجموعات الساخطة والأفراد المتذمرين من صفوف الجيش وقمع المعارضة التى تتخذ صورة نشاط سياسى للاحزاب أو للنقابات أو لتنظيمات الطلاب ، ولم يوجه هذا النظام أى اهتمام يذكر لمسألة الجنوب بالرغم مما قد حققه الحكم العسكرى من استقرار فى الشمال لكن هذا الاستقرار السياسى كان استقراراً سطحياً،ودفعت المعارضة السياسية الثمن غالياً وانعكس ذلك على الزج بكثير من الساسة والنقابيين والطلاب والشيوعيين فى السجون .

وفى الجنوب عمل الحكم العسكرى على قمع المعارضة كما فعل فى الشمال، وكان متعجلا فى نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية (٣٢) اعتقادا منه بأن هذا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة فى المستقبل، كما اهتم بإنشاء عدد من مدارس تحفيظ القرآن فى مختلف المراكز الجنوبية وقد انعكس ذلك أيضاً على تقليص دور رجال بعثات التنصير ثم طردهم،ففى عام ١٩٦١ حرم عقد أى إجتماع دينى للصلاة خارج الكنائس ومنع عدد من رجال التنصير من العودة إلى السودان بعد إنتهاء اجازاتهم وفى عام ١٩٦٢ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً جديداً بشأن جمعيات المبشرين ثم أعلنت وزارة الداخلية فى ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع

رجال بعثات التنصير من جنوب السودان وكان عدد العاملين منهم فى السودان فى ذلك الحين ٦١٧ رجلا من رجال التنصير .

وقد اشتركت صحافة الغرب فى انتقاد خطوة طرد رجال التنصير على إختلاف اتجاهاتهم ودون تمييز كما أنتقدته دوائر الفاتيكان غير أن طرد رجال التنصير على هذه الصورة كان نتيجة منطقية لموقف العداء الذى اتخذه رجال التنصير من ناحية ولطبيعة الدكتاتورية العسكرية من ناحية أخرى .

وكانت الأحداث السياسية فى جنوب السودان تسير فى ذلك الوقت فى اتجاه جديد ، إذ أدت إجراءات القمع التى اتخذها الجيش فى الجنوب إلى إنتقال آلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان إلى أوغندا وكينيا وأثيوبيا ، وشكلوا تنظيمات معارضة مثل « رابطة السودان المسيحية » و « الاتحاد الوطنى للمناطق المغلقة بالسودان الافريقى والمعروف باسم « ساكدنو » الذى وجه فى عام ١٩٦٣ مذكرة إلى الامم المتحدة أعلن فيها أنه يطالب الاستقلال لجنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفيدرالى . ثم غير « ساكدنو » اسمه فى عام ١٩٦٣ فأصبح «سانو» ولكن ذلك لم يستتبع تغييرا فى أهدافه، وقد اتخذ مقره الرئيسى فى ليوبولدفيل بالكونغو وتركز نشاطه أساساً فى توجيه المذكرات إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة الوحدة الافريقية (٣٤) .

أما فى داخل الجنوب نفسه فقد اشتعلت الاضطرابات فى أنحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير، وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية «آنيانيا» على مسرح الأحداث. وتألفت هذه الجمعية فى بدايتها من أشخاص كانوا من قبل جنوداً فى الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذين خرجوا من السجون بعد قضاء مدة العقوبة أو ممن أفرج عنهم الحكم العسكرى فى مناسبات مختلفة ، وكان

تشكيل هذه الجمعية يعد أثراً من آثار السخط على « المحاولات السلمية التى بذلها قادة الاتحاد الوطنى الافريقى السودانى للوصول إلى تسوية » (٣٥) وقد حددت الجمعية أهدافها عند الإعلان عن تشكيلها بقولها : « لقد بلغ الصبر مداه وفى يقيننا أننا لن نصل إلى شيء إلا بإستخدام القوة وسنقوم من الآن فصاعدا بتحرير أنفسنا . . . أننا لا نطلب الرحمة من أحد ولن نمنح رحمتنا لأحد» (٣٦).

ولم تتردد « آنيانيا » فى تدمير الكبارى وإغلاق الطرق وإطلاق الرصاص على الجنود وعلى الشماليين وعلى الجنوبيين المشتبه فى تعاونهم مع الحكومة ، وبدأت بذلك حرب العصابات . وفى يناير سنة ١٩٦٤ قامت آنيانيا بمحاولة جريئة للاستيلاء على مدينة واو فى مديرية بحر الغزال غير أن الحكومة قامت بإجراءات مضادة تجاه آنيانيا ومنها منع كافة اشكال النشاط السياسى فى الجنوب ، وقد تركت آنيانيا المسرح السياسى بعد الاجراءات الحكومية الصارمة تجاهها ومضت فى تكوين جيش يتهيأ لمواجهة جيش الشمال ، وأدى إزدياد نشاط آنيانيا إلى اجراءات مضادة من جانب الجيش أيضاً فزاد عدد القتلى من الجانبين وزاد عدد اللاجئين من السودان إلى أوغندا وبلغ ١٢ ألفاً — ويقدره البعض بخمسين ألفاً . وهكذا نجد أنه بعد انقضاء ثمانى سنوات على استقلال السودان زادت الأوضاع سوءا ولم تتقدم مشكلة الجنوبيين خطوة واحدة فى طريق الحل، وكانت العمليات العسكرية فى الجنوب باهظة التكاليف وأخذ الموقف الاقتصادى فى السودان برمتها يتدهور من سيء الى أسوأ . وإزداد الرأى العام العالمى قلقاً بسبب تدهور الأوضاع لدى الجنوبيين ، وكانت الاحزاب السياسية فى الشمال تركز اهتمامها فى البحث عن وسيله لإنهاء الحكم العسكرى ولم تعبأ بمسألة الوصول الى حل سياسى لمشكلة الجنوب. ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحزب الشيوعى السودانى الذى كان يمارس نشاطه بشكل غير قانونى ، إذ كان هذا الحزب

يعترف دائماً بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو إلى حكم ذاتى محلى لمديريات الجنوب الثلاث ضمن إطار السودان المتحد .

أما الدكتاتورية العسكرية التى كانت ترفض حتى ذلك الحين الإعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت فى تنديدها بالاستعمار رجال التبشير على أنهم أصل المشكلة . بيد أن الحكم العسكرى لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار فى حرب باهظة التكاليف تؤدى إلى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمى، تم اختار هذا الحل الأخير . فى سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات فى الجنوب وخلق الاستقرار الداخلى دون مساس بالكيان الدستورى أو بمبدأ الحكومة الموحدة، وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكرى، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومة المدنية .

وقد جاءت أحداث ثورة اكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هى الأخرى تطوراً جديداً فى مسألة الجنوب، حيث دعت حكومة الثورة جماهير شعب السودان إلى المشاركة بالرأى لإيجاد حل سياسى، وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة — وقد نشط حزب سانو فى هذه الفترة نظراً للدعوة التى وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين فى الخارج إلى السودان — وإزاء هذا الأمر الواقع قرر زعماء « سانو » حضور المؤتمر وأرسلوا وفداً لتمثيلهم .

وقد انعقد المؤتمر فى ١٦ مارس ١٩٠٥ وتقدم كل من ممثلى أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتى يرون فيها حلا لمشكلة الجنوب، فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة فى إطار السودان الموحد وأن يقوم فى الجنوب

حكم اقليمى، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد ابناء الجنوب حاكما ورئيسا للمجلس التنفيذى، وان يكون هناك أيضا منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين . والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب احزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير مما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفا فى عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات احزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أى تنسيق . وقد أنعكس ذلك على الانشقاق فى صفوف حزب سانو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه «وليم دينغ» يرى الحل فى اتحاد فيدرالى بين الجنوب والشمال وفى تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبى لشئون الادارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامه لحل وسط . ومما تجدر الاشارة إليه أن منظمة الانيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين ممثلى الجنوب . وقد اتفق المؤتمرون على تكوين لجنة من اثنى عشر عضوا من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول فى الاجتماع التالى للمؤتمر ، غير أن الاحداث وتطورها فى الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التى تولت مقاليد الامور فى عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية فى جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك أنسحب الحزب الشيوعى من لجنة الاثنى عشر وتبعه حزب الشعب الديموقراطى، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .

يعترف دائماً بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو إلى حكم ذاتى محلى لمديريات الجنوب الثلاث ضمن إطار السودان المتحد .

أما الدكتاتورية العسكرية التى كانت ترفض حتى ذلك الحين الإعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت فى تنديدها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة . بيد أن الحكم العسكرى لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار فى حرب باهظة التكاليف تؤدى إلى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمى، ثم أختار هذا الحل الأخير . فى سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات فى الجنوب وخلق الاستقرار الداخلى دون مساس بالكيان الدستورى أو بمبدأ الحكومة الموحدة، وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكرى، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومه المدنية .

وقد جاءت أحداث ثورة اكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هى الأخرى تطوراً جديداً فى مسألة الجنوب، حيث دعت حكومة الثورة جماهير شعب السودان إلى المشاركة بالرأى لإيجاد حل سياسى، وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة — وقد نشط حزب سانو فى هذه الفترة نظراً للدعوة التى وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين فى الخارج إلى السودان — وإزاء هذا الأمر الواقع قرر زعماء « سانو » حضور المؤتمر وأرسلوا وفدا لتمثيلهم .

وقد انعقد المؤتمر فى ١٦ مارس ١٩٠٥ وتقدم كل من ممثلى أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتى يرون فيها حلا لمشكلة الجنوب ،فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة فى إطار السودان الموحد وأن يقوم فى الجنوب

حكم اقليمى، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد ابناء الجنوب حاكما ورئيسا للمجلس التنفيذى ، وان يكون هناك أيضا منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين . والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب احزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير مما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفا فى عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات احزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أى تنسيق . وقد أنعكس ذلك على الانشقاق فى صفوف حزب سانو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه «وليم دينفنج» يرى الحل فى اتحاد فيدرالى بين الجنوب والشمال وفى تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبى لشئون الادارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامة لحل وسط . ومما تجدر الاشارة إليه أن منظمة الانيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين ممثلى الجنوب . وقد اتفق المؤتمرون على تكوين لجنة من اثنى عشر عضوا من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول فى الاجتماع التالى للمؤتمر ، غير أن الاحداث وتطورها فى الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التى تولت مقاليد الامور فى عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية فى جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك أنسحب الحزب الشيوعى من لجنة الاثنى عشر وتبعه حزب الشعب الديموقراطى، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .

وفى مارس ١٩٦٨ شكلت حكومة إنفصالية تزعمها أكرى جادين أعلن عن خطته التى تتلخص فى إستبعاد الحل السلمى لمشكلة الجنوب وتشجيع الكفاح فى الجنوب من أجل التحرر من الشمال وإعتبار حكومة السودان الجنوبية الانتقالية فى حالة حرب بين الجنوب والشمال ووضع دستور خاص للجنوب. وفى بداية عام ١٩٦٩ زاد الانشقاق فى صفوف الانفصاليين إلى حد أصبح يشكل خطراً على كيان الحركة والحكومة الانفصالية مما أدى إلى إقصاء جادين من رئاسة الحكومة ثم حل الحكومة برمتها ، وقد شكل جوردن الذى كان وزيراً للخارجية حكومة إنفصالية جديدة تحت اسم « حكومة النيل الانتقالية » التى أصدرت ميثاق عملها وحاولت الحصول على دعم من الدول التى تؤيد مواقفها الانفصالية، وظلت هذه الحكومة تمارس نشاطها إلى أن قام اللواء جعفر نميرى بثورته فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ثم تولى الرئاسة .

وفى يونيو ١٩٦٩ (٣٧) صرح الرئيس نميرى بأن الثورة السودانية تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب، وأن حكومته تعترف بواقع الفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب، ولذلك قررت منح الجنوب الحكم الذاتى الاقليمى فى نطاق السودان الموحد . وتلى هذا التصريح إتخاذ إجراءات هامة لتنفيذه ومنها إعلان العفو العام عن جميع المنفيين الجنوبيين وإنشاء وزارة سودانية لشئون الجنوب يرأسها وزير من أصل جنوبى. وقد بدأت هذه الوزارة مباشرة مهامها بالفعل فى فبراير ١٩٧٠ . كذلك فقد شكلت الحكومة لجان للامن فى مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على إعادة تعمير القرى، ونجحت هذه اللجان فى إعادة الحياة إلى ٤٠ قرية من قرى الجنوب، كما وضعت الحكومة خطة للتنمية وركزت جهودها على الجنوب وبذلت محاولات لإعادة الحركة التجارية التى كانت قائمة بين سكان الجنوب والكونغو، أما فى بحر الغزال

فقد أقامت مشروعاً لزراعة الأرز على مساحة ٨٠٠ فدان ، كما راعت الحكومة المركزية ربط الجنوب بالشمال عن طريق النقابات ، فقامت وفود عمالية من الشمال بجولة فى الجنوب بهدف إنشاء نقابات فى المديريات الثلاث كما قامت بعدة إتصالات مع الزعماء الجنوبيين فى الخارج. وكان من نتائج هذه الجهود أن تقبل البعض منهم فكرة الحكم الذاتى مع التحفظات. وبالرغم من ذلك فإن منظمة أنيانيا العسكرية بقيت معتصمة فى أوغندا ، وقامت بينها وبين القوات المسلحة السودانية بعض الاشتباكات، وكان لعدم وجود قيادة موحدة لمنظمة أنيانيا أثره فى صعوبة التفاوض مع الحكومة المركزية .

وقد أجرت الحكومة المركزية عدداً من الاتصالات بعد إستقرار حكمها نتيجة لفشل محاولة قلب نظام الحكم فى يوليو ١٩٧١ والفترة اللاحقة. ومن جهود الحكومة أيضاً فى هذا الصدد قيامها بإتصالات مع الفاتيكان الذى له نفوذ كبير فى الجنوب لحث الجنوبيين على قبول فكرة الحكم الذاتى المحلى ، كذلك جهود الحكومة فى عقد إتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢ . وقد حدد الرئيس نميرى فى عرضه أن تمنح المديريات الثلاث الجنوبية الحكم الذاتى الاقليمى، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشئون الخارجية ويعنى هذا أن يبقى الجنوب جزء لايتجزأ من السودان الموحد، كذلك فقد تعهدت الحكومة المركزية فى نطاق الحكم الذاتى المحلى لسكان الجنوب الذى يبلغ عددهم ٣ ملايين نسمة معظمهم يدينون بالمسيحية والاسلام والأديان الأفريقية — تعهدت الحكومة بالعمل على النهوض بالتنمية الإقتصادية للمديريات الثلاث .

أما الوفد الذى مثل الجنوب فى اديس أبابا فقد جاء إلى المفاوضات وفى جعبته مقترحات أخرى مضمونها اقامة نظام فيدرالى للسودان يشمل الجزئين الجنوبى والشمالى ويكون لكل منها حكومة اقليمية مستقلة بما فيها جيش خاص ،

على أن ترأس الادارة الفيدرالية فى الخرطوم هذه الفيدرالية ، ولا يتولى رئاس الجمهورية رئاسة الجيش الجنوبى والشمالى إلا فى حالة حدوث عدوان خارجى .
وبعد مباحثات دامت اسبوعين توصل الفريقان فى ٢٨ فبراير ١٩٧٢ إلى ابرام اتفاقية تضمنت وضع قانون تنظيمى لاقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية للجنوب، ودمج المديريات الثلاث فى الجنوب فى اقليم واحد له مجلس شعبى واحد ومجلس تنفيذى يعينه الرئيس السودانى على أن يحظى بتأييد المجلس الشعبى، ويمارس المجلس التنفيذى اختصاصات وسلطات ميزانية التنمية فى جميع القطاعات كما يتولى مسئولية الشرطة والأمن فى الجنوب، وتعتبر اللغة الانجليزية هى اللغة المستخدمة فى الجنوب ولكن تظل اللغة العربية هى اللغة القومية للسودان ، ويخصص فى مجلس الشعب السودانى عدد من المقاعد لسكان الجنوب يتناسب مع تعدادهم .

كما تضمنت الاتفاقية أيضا ضرورة أن تلحق قوات انيانيا بالجيش السودانى خلال فترة انتقالية تصل إلى خمس سنوات . وعقد بروتوكول خاص باللاجئين لتنظيم عودتهم إلى الحياة العادية فى السودان .

وعموما يمكن القول أن رغبة سكان جنوب السودان الذين لديهم الرغبة الملحة فى أن يديروا شئونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومات السابقة فى السودان تتصف بالجمود والمركزية تجاه الجنوب، لانها جاءت فى الفترة التى تلت استقلال السودان والتى اتسمت بضرورة دعم الوحدة القومية السودانية فى حين كان السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب باوغندا ، وهو ما أثار مخاوف الحكومة المركزية فى فترة ما بعد الاستقلال . وفى تقييم مؤتمر اديس أبابا الخاص بجنوب السودان عام ١٩٧٢ يمكن القول ان البيان المشترك الذى صدر عن المؤتمر قد أكد انتصار المفهوم الافريقى لحق تقرير المصير بمعنى حق الدول الافريقية فى

تقرير مصيرها دون إجراء أى تعديل فى الحدود الدولية التى وجدت عليها وقت اعلان استقلالها . والجدير بالذكر أن منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت هذا المفهوم فى النزاعات العديدة التى طرحت أمامها .

وبالرغم من كافة الجهود التى بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز إلى السطح من وقت لآخر، وهناك علل ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغى مواجهتها فضلا عن أن الخلافات بين الشمال والجنوب هى خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الانسان ، وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية ولاخطاء الساسة وجمعيات المبشرين .. كان لكل منها دوره فى زيادة حدة هذه المشكلة .

والصورة السائدة فى جنوب السودان اليوم لا تزال هى النزعة القبلية واستمرار الترحال وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية بما لا يسمح بقيام حكومة فى جنوب السودان لها صفة الاستمرار والاستقرار ، وتأسيسا على ذلك فان سكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا فى اطار السودان المتحد .. ذلك أجدى لهم اقتصاديا واجتماعيا خاصة وان الحكومة المركزية تمنحهم دعما ربما أكثر مما يمنح الشمال .

المراجع

(1) Toynbee, A. J., Between Niger and Nile. London, 1965 p 95.

(2) Arkell, A. J., A History of the Sudan. London, 1961. pp. 20 - 23.

(3) Hamilton, J., The Anglo - Egyptian Sudan from within. London, 1935. p. 29.

(4) Arkell, op. cit, pp. 21 - 22.

(5) Hamilton, J. op. cit., pp. 81 - 87.

(6) Ibid pp. 220 - 223.

(7) Beshir, M. O, The Southern Sudan, Background to Conflict. London C. Hurst, 1970 pp. 51 - 60.

(8) Ibid p. 70.

(9) Letter from E. Grove to the Director of Intelligence, Khartoum, Sep. 17, 1918, SGA - CIVSCE - File - 7 A, 216.
– Sanderson, Lillian, Educational Development in the Southern Sudan, 1900 - 1948, Sudan Notes and Records XL. III, 1962, pp. 105 – 117.

(10) Egypt No. 1 (1911) (١٠) التقرير السنوى لعام ١٩١٠ رقم
وقد سبق ذلك أيضاً التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ رقم (1906)
ويرجع أيضاً الى خطاب كرومر الى سولزبرى Salis bury بتاريخ
٢٢ فبراير ١٩٠٠ وهو محفوظ فى دار الوثائق العامة P.R.O. فى لندن برقم
F. O. 633 - Vol. 6.

(١١) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان . الخرطوم الدار السودانية ١٩٧٠ . ص ص ٣١ — ٤١ .

(١٢) المذكرات الخاصة بالسودان من أوراق اللورد ملز المحفوظة فى مكتبة نيوكولدج باكسفورد . المذكرة المؤرخة الخرطوم ١٤ مارس ١٩٢٠ .

(١٣) التقرير السنوى لعام ١٩٢٠ رقم (Egypt No. 2. 1921) ص ١٢٥ .

(١٤) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ص ص ٤١ — ٤٦ .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) خطاب ماكايكل الى مدير بحر الغزال بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٠ . والخطاب محفوظ بدار الوثائق المركزية بالخرطوم .

(١٧) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان . مرجع سابق ص ٤٣ .

(١٨) مذكرة فى تأييد استخدام اللهجات المحلية : فى : حكومة السودان التشريعات السودانية ١٩٤١ . ص ص ١٢٧ — ١٣٨ .

(19) Sudan Government, Reports of Governors of Provinces; 1925, Khartoum p. 9.

(20) Letter from N. P. Hunter, Director of Education, 12 November 1925.

(21) Report by Governor, Upper Nile Province, June 1925.

(٢٢) مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة من مكتب مدير الداخلية فى ٢٥ يناير ١٩٣٠ : فى : محمد عمر بشير: جنوب السودان . مرجع سابق ص١٨٣ .

(23) Collins, The Sudan, Link with the North, London p. 2.

(24) Cash, W., The Changing Sudan, London, 1930, p. 54.

(25) Letter from Acting Governor General of the Sudan to the High Commissioner in Cairo, No. 89 - ICI, Khartoum, August 4, 1945.

(٢٦) يروى الأستاذ الدرديرى محمد عثمان أحد أعضاء اللجنة قصة التقرير وكيف أنهم بعد أن زاروا الجنوب وطافوا به ثم وصفوا واقع الجنوب بصدق وبالأخص أعمال المبشرين ثم قدموا التقرير لمكتب السكرتير الادارى فلم يهتم بنشره قائلا « أنه ورقة إتهام للحكومة وليس بتقرير » .

(٢٧) خطاب السكرتير الادارى إلى السكرتير المالى والسكرتير القضائى والقائد العام ومديرى المصالح ومديرى المديريات الجنوبية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ . دار الوثائق ، الخرطوم نقلا عن دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق الملحق الخامس ص ص ١١٠-١١٦ .

(٢٨) يرجع فى تفصيل ذلك إلى ابراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديموقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان ، الخرطوم ١٩٦٨ ص ٥٩١ .

(29) Letter from Civil Secretary to Governor, Equatoria, August 21, 1947.

(30) Beshir, M. O., The Southern Sudan, op., cit. p. 164.

(31) Ibid.

(32) Republic of the Sudan : Basic Facts about the Southern Sudan, Khartoum, 1964 p. 78.

(33) " The Universe " London, December 16, 1960.

(34) Letter from SANU to OAU, December 16, 1963.

(35) Collins, The Sudan, op.. cit, p. 67.

(36) Evidence before the OAU Committe for Refugees, p. 9.

(٣٧) يرجع فى تفصيل ذلك إلى :

— ابراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديموقراطية فى السودان . بدون مكان إصدار ١٩٧٣ ص ٦٠ .

— نبيه الاصفهانى : التصالح الوطنى ووحدة التراب السودانى فى : مجلة السياسة الدولية العدد ٢٧ المجلد الثانى ١٩٧٢ ، ص ٣٨٤—٣٨٩ .

الفصل الثامن

موريتانيـــا

١ ـــ بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية .

٢ ـــ موقع الاقليات من التكوين السكانى ودور السلطة .

٣ ـــ تأثير الإسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعى والاقليات .

(أ) البناء الاجتماعى .

(ب) تأثير الإسلام واللغة العربية .

(ح) تأثير الثقافة الفرنسية .

ـــ المراجع .

١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتكية :

تقع جمهورية موريتانيا فى أقصى غرب النطاق الصحراوى بافريقية الغربية وتغطى مساحة تبلغ ٤٥٥ر٣٢ر١٠ كم مربع ، بين عرضى ٣٠ ١٤° ، ٢٤ ٢٧° شمالا وبين خطى طول ٤٥ ٤° ، ١٧ ٨° غربا وهى تمثل بذلك همزة الوصل بين افريقية الشمالية الغربية شمالا وافريقية السودانية المدارية جنوبا . وتطل موريتانيا من الغرب على المحيط الاطلنطى بساحل يبلغ طوله ٥٠٠ كم تقريبا . وتحد موريتانيا من الشمال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق جمهورية مالى، وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربى فى حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الافريقى ، ومن هنا تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربى والافريقى ، وتشبه موريتانيا معظم الدول الافريقية من حيث أنها لم تتشكل بحدودها السياسية الحالية تقريبا وتكتسب شخصيتها الاقليمية إلا فى خلال العهد الاستعمارى بل أن أسم موريتانيا لم يكن معروفا قبل ذلك العهد . وكان العرب يطلقون عليها اسم شنقيط . وتعد موريتانيا من بين البلدان الافريقية التى عرفت أقدم الحضارات البشرية وتشهد البحوث الاثرية إلى ماوصل اليه الشعب الموريتانى فى حقبة مبكرة إلى درجة عاليه من التنظيم السياسى والاجتماعى(١).

وتؤكد الملاحظة أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية لموريتانيا وبين نوعية حياة سكانها ، ولايمكن تجاهل ان ثمة تأثير لخصائص الطبيعية — المناخ والتضاريس والتربة — فى سلوك سكان موريتانيا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية فى داخلها وأيضا من حيث سياستها الخارجية وعلاقتها بغيرها (٢) من الدول . ومن الثابت ان الصحراء تحتل الجزء لاكبر من الاراضى الموريتانية، وبالرغم من

١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتكية :

تقع جمهورية موريتانيا فى أقصى غرب النطاق الصحراوى بافريقية الغربية وتغطى مساحة تبلغ ٥٥٤ر٢٣٠ر١ كم مربع ، بين عرض ٣٠ ١٤° ، ٢٤ ٢٧° شمالا وبين خطى طول ٤٥ ٤° ، ١٧ ٨° غربا وهى تمثل بذلك همزة الوصل بين افريقية الشمالية الغربية شمالا وافريقية السودانية المدارية جنوبا . وتطل موريتانيا من الغرب على المحيط الاطلنطى بساحل يبلغ طوله ٥٠٠ كم تقريبا . وتحد موريتانيا من الشمال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق جمهورية مالى، وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربى فى حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الافريقى ، ومن هنا تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربى والافريقى ، وتشبه موريتانيا معظم الدول الافريقية من حيث أنها لم تتشكل بحدودها السياسية الحالية تقريبا وتكتسب شخصيتها الاقليمية إلا فى خلال العهد الاستعمارى بل أن أسم موريتانيا لم يكن معروفا قبل ذلك العهد . وكان العرب يطلقون عليها اسم شنقيط وتعد موريتانيا من بين البلدان الافريقية التى عرفت أقدم الحضارات البشرية وتشهد البحوث الاثرية إلى ماوصل اليه الشعب الموريتانى فى حقبة مبكرة إلى درجة عاليه من التنظيم السياسى والاجتماعى[1].

وتؤكد الملاحظة أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية لموريتانيا وبين نوعية حياة سكانها ، ولا يمكن تجاهل ان ثمة تأثير للخصائص الطبيعية — المناخ والتضاريس والتربة — فى سلوك سكان موريتانيا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية فى داخلها وأيضا من حيث سياستها الخارجية وعلاقتها بغيرها [2] من الدول . ومن الثابت ان الصحراء تحتل الجزء لاكبر من الاراضى الموريتانية، وبالرغم من

ذلك فان الصحراء ليست خالية من السكان وانما تقطنها قبائل عديدة تربط بين شمال افريقيا وغربها، وقد استتبع ذلك احتياج السكان للمياه للزراعة والرعى، حيث تحتاج الزراعة إلى ٤٦ مليون متر مكعب سنويا والمراعى إلى ٣٦ مليون متر مكعب سنويا، أما الاحتياجات البشرية فقد قدرت كما يلى : التعداد العام يبلغ ١٬٣٢٨٬٧٠٠ نسمة منها ٨٠٪ من السكان يعيشون خارج المدن وقدر للفرد خارج المدن استهلاكا يوميا من الماء ٥ لترات وللفرد فى المدن ٣٠ لترا، وعلى هذا الاساس فقدقدرت الاحتياجات اليومية على مستوى الجمهورية بمقدار ١٣ مليون مترا حتى عام ٢٠٠٠ أى ٤ ٨٤٩ ٨٠٠ مترا مكعبا فى العام. وفيما يختص بتضاريس موريتانيا فان عناصرها الرئيسية تتكون من السطوح المنبسطة والسطوح المعراة والهضاب والظهور ؛ وظاهرات البيئة الصحراوية وشاطىء الأطلنطى والأراضى المطلة عليه ووادى السنغال وهذة العناصر فى قطر مترامى الاطراف مثل موريتانيا تجعل هناك مشكلات تتمثل فى ان الظروف الطبيعية الحالية تنعكس آثارها على تنظيم وتخطيط حياة السكان، فقلة الموارد المائية مثلا من المشاكل الملحة التى تؤثر تأثيرا مباشرا على السكان وعلى عمليات التعدين والعمران، وباستثناء قطاع وادى السنغال فى أقصى الجنوب فان الخزانات الجوفية هى المصدر الوحيد للماء فى بنية ربوع موريتانيا، ومن هنا فانه ينبغى معرفة ما اذا كانت هذه المياه التى يستخدمها السكان متوازنة مع المناخ وباعتبار ان مناخ اى منطقة هو نتيجة لتفاعل عدة مؤثرات تتحـــكم منفردة أو مجتمعة فى الاحوال المناخية للمنطقة ، ويطلق على هذه المؤثرات العوامل المتحكمة فى المناخ وكلها تقريبا عوامل طبيعية مثل الموقع الفلكى والجغرافى ومظاهر السطح .. الخ ، وفى دولة مثل موريتانيا تتسع رقعتها وتمتد امتدادا كبيرا سواء من الشمال إلى

الجنوب أو من سواحل المحيط الاطلسى إلى داخل اليابس الافريقى خاصة وأنها تقع فى منطقة انتقالية بين الاقليم السودانى فى الجنوب والاقليم الصحراوى فى الشمال فاننا نتيجة لهذا نتأثر تأثراً واضحا بالعوامل الخارجية المختلفة التى تمارس آثارها فى الجهات المختلفة من موريتانيا، والتضاريس والمناخ لهما علاقة مباشرة بالسكان. وقد سبق أيضاح أن مساحة موريتانيا تبلغ ١٬٠٣٢٬٤٥٥ كم ٢، وتنقسم اداريا إلى ١٢ ولاية وتضم هذه الولايات ٤٣ مقاطعة بالإضافة إلى مدينة نواكشوط ولهذا علاقة أيضا (٣) بالسكان حيث موريتانيا قليلة السكان نسبيا ١٬٢٠٥٬٠٠٠ نسمة تقريبا (١٩٧٥) بكثافة مقدارها ١٬٣ نسمة/كم٢. ولقد كانت فى عام ١٩٧٠ أحد ست دول تمثل أقل دول العالم كثافة بالسكان(٤).

أما موقع موريتانيا الجغرافى - شأنه شأن الموقع الجغرافى لاى دوله ودوره فى العلاقات الدولية حيث كثيرا مايتردد بان موقع الدولة الجغرافى هو من العوامل التى تمارس تأثيرا كبيرا على نطاق مشاركتها فى المجتمع الدولى، وان الموقع هو الذى يحدد أولا ما اذا كانت الدولة قوة بحرية وعما يقال احيانا أن هناك أقاليم تكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية خاصة مما يؤثر على مدى قوتها. فكيف تنطبق هذه المفاهيم على موريتانيا، . لقد كان لموقع موريتانيا كمنطقة اتصال العناصر البيضاء القوقازية شمالا والعناصر السوداء الزنجية جنوبا أثر فى خصائصها السكانية وفى انماط الحياه فيها وفى التنظيم الاجتماعى السائد وهذا الموقع أنعكس أيضا على تاريخ موريتانيا بالاضافة إلى تاريخ أجزاء كبيرة فى غرب أفريقيا، كما أنعكس موقعها أيضا على مناخها والحياه النباتيه والطبيعية فيها، وفى نشاط الانسان البشرى والاقتصادى وفى سكناه نمطا وموسما، ففى شمال، يسود الجفاف والظروف الصحراوية وتتدرج الحياه

النباتية فى الكثافة حتى تصل فى الجنوب المنطقة الانتقالية بين الاستبس والسافانا وفى الشمال حيث الجفاف والظروف الصحراوية تسود حرفة الرعى عند العناصر البيضاء «المور — البيضان»، ويعتمدون على موارد ثابتة للمياه من الآبار، ولهم طرقهم الخاصة ودروبهم التى يقطعونها فى مواسم معينة بحثا عن الماء والرعى. وفى النطاق الأوسط من موريتانيا حيث قدر كاف نسبيا من المطر ١٠٠ - ١٥٠ مم يقوم السكان بالزراعة فى الواحات، وفى النطاق الجنوبى(٥) يبدأ المطر فى الانتظام والغزارة نسبيا كلما اتجهنا جنوبا، والحياة النباتية تصبح أكثر غنى وتنوعا، وفى هذه المناطق تسود حرفتا الرعى والزراعة. والزراعة هنا زراعة متنقلة وموسمية حسب كمية الامطار، ولكنها تعتمد فى الجنوب على نهر السنغال من ناحية و لامطار من ناحية أخرى، ويضم هذا القسم أكثر من ٧٠ ٪ من مجموع سكان موريتانيا وترتفع كثافة السكان فية لتصل أقصاها ١٤ نسمة/كم٢ ويختلط النصران المور والزنوج فى هذا القسم، ويشكل المور أغلبية السكان هنا.

ومن جهة أخرى فقد أدى الجفاف الذى حل بغرب أفريقيا (١٩٦٨ - ١٩٧٢) إلى أعادة توزيع السكان وإلى تغيير أنماط حياتهم. فبعد إن كان سكان الريف يمثلون ٩١ ٪ من جملة السكان ٦٤ - ١٩٦٥، منهم ٥٨ ٪ من البدو، انخفضت نسبتهم إلى ٧٧ ٪ من جملة السكان منهم ٢٩ ٪ فقط من البدو عام ١٩٧٥. ويقدر البعض عدد سكان موريتانيا عام ١٩٨٠ بـ ١٫٥٠٧٫٠٠٠ نسمة على أساس معدل زيادة سنوية مقدار ٢٫٧ ٪، وهذا العدد سيصل فى عام ١٩٨٥ إلى ١٫٧٣٦٫٠٠٠ على أساس زيادة سنوية مقدارها ٢٫٩ ٪. ويقدر المكتب المركزى لتعداد السكان فى انواكشوط عدد السكان عام ١٩٨٥ بـ ١٫٦٢٣٫٠٠٠ نسمة على أساس معدل زيادة سنوية مقداره ٢٫١ ٪ سنويا. (٦)

وعموما فان الاعتبارات الجغرافية وخصائصها السابقة من حيث الموقع والتضاريس والسكان - قد أثرت على السياسة الخارجية لموريتانيا حيث شهدت العلاقات الخارجية الموريتانية تغييرات مستمرة حسب الملابسات والضغوط التى احاطت بالبلاد منذ بداية الاستقلال فى نوفمبر ١٩٦٠ والفترة السابقة أيضا التى اتسمت بانها مرحلة البحث عن زعامة سياسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال. فقد كان السنغال المجاور هو أسبق دول غرب افريقيا إلى الاشتراك فى أجهزة الدولة الفرنسية حيث مثل فى مجلس النواب الفرنسى منذ نهاية الحرب العالمية الاولى واشترك بعض السنغاليين الذين أنطبع عليهم القانون المدنى الفرنسى فى انتخاب نوابهم إلى هذا البرلمانى. وقد ظلت الفكرة المسيطرة على مخططى سياسة الاستعمار الفرنسى هى أنه إذا أريد لنظام الحكم أن يتغير وتخف قبضة الادارة المباشرة فان ذلك يكون عن طريق اشراك المستعمرات فى أجهزة الدولة الفرنسية وبالتالى رفع نظام الاحتكار عن مستعمرات افريقيا الغربية الفرنسية وقد ضمت ذلك فى تصريح برازافيل ١٩٤٤ الذى اصدره الجنرال ديجول وقد نص على اللامركزية وتكوين جمعيات تشريعية ومشاركة الوطنيين فيها كما نص على تطوير نظام الادارة وادخال الافريقيين باعداد متزايده فى الوظائف الحكومية وقد تشكلت هذه الأجهزة طبقا لدستور الجمهورية الرابعة حيث أعلنت فرنسا فى ديباجة دستورها الصادر فى عام ١٩٤٥ إلى سعيها لقيادة الشعوب التابعة لها.

أما الأجهزة التى تشكلت حسب دستور عام ١٩٤٦ فهى مجلس الجمهورية ومجلس النواب وخصصت فيه بعض المقاعد للمستعمرات إذ ان الجمهورية كما نص الدستور وحدة لاتقبل التجزئة، وكان نصيب موريتانيا مقعد واحد فى مجلس النواب. وفى المرحلة التالية كانت الرابطة التى حلت محل نظام الامبراطورية القديمة هى ما أطلق عليه اسم الاتحاد الفرنسى وهى المرحلة التى غيرت النظام

الاستعماری من حیث الشکل ولیس من حیث المضمون ، وتأکدت السیادة الخارجیة الفرنسیة بالابقاء علی تمثل المستعمرات فی أجهزة الدولة الفرنسیة ، وأصدرت حکومة جی مولیة قانونا للاصلاح الاداری فی مارس ١٩٥٧ وینص علی أجراء أنتخابات فی کل مقاطعة وزیادة اختصاصات المجالس المحلیة التی وصلت إلی درجة التشریع لکل شئونها الداخلیة والتخفیف من قبضة الحاکم وزیادة فی تمثیل الوطنیین فی تلک المجالس . وبالنسبة لموریتانیا زاد العدد من ٢٤ إلی ٣٤ وأصبح الوطنیون یشکلون الغالبیة العظمی فی المجلس ، ثم برز مشروع آخر ربط موریتانیا بعجلة الاستعمار الفرنسی وهو مشروع التنظیم المشترک للاقالیم الصحراویة .

غیر ان الخطوة الحاسمة للتطور (٨) الذی بلغته موریتانیا من حیث مباشرة الحکم الذاتی کانت هی قیام الجمهوریة الخامسة فی فرنسا عام ١٩٥٨ وما تلا ذلک من اجراء استفتاء فی الاقالیم التابعة للاتحاد الفرنسی یخیر سکانه بین القباء ضمن نظام مرن جدید عرف باسم نظام العائلة الفرنسیة أو بین الاستقلال التام . وجری هذا الاستفتاء فی سبتمبر ١٩٥٨ واختارت موریتانیا مثلها مثل جمیع أقالیم غرب ووسط افریقیا — باستثناء غینیا — البقاء ضمن المجموعة الفرنسیة. وکانت نتیجة التصویت الذی قام به المجلس الاقلیمی فی موریتانیا أن صوت ٣٢ ألف لصالح البقاء فی المجموعة الفرنسیة والموافقة علی دستور الجمهوریة الخامسة ، وتسعة عشر ألفا فی صالح الاستقلال . وترتب علی ذلک أن صارت موریتانیا آخر مستعمرة فرنسیة فی غرب أفریقیا تحصل علی استقلالها ، وتم لها ذلک فی ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ومنذ ذلک الحین شهدت العلاقات الخارجیة الموریتانیة تغییرات مستمرة حسب الملابسات والضغوط التی أحاطت بموریتانیا منذ بدایة عهد الاستقلال ؛ ففی السنوات الاولی اعتبرت موریتانیا من بین الدول الدائرة

فی فلک الغرب عامة وفرنسا خاصة ونتج عن ذلک ان معظم الدول العربیة أیدت المطالبة المغربیة علی موریتانیا لمدة سنوات . لما خفت الدعاوی المغربیة أنطلقت السیاسة الموریتانیة فی الطریق الذی یعبر عن الامانی الوطنیة وصارت مثل معظم الدول العربیة الواقعة فی افریقیا تخطط سیاستها ضمن دوائر ثلاث : الدائرة العربیة والافریقیة ثم کتلة أو دائرة عدم الانحیاز ؛ غیر أنة بحکم عوامل مختلفة منها الموقع ومنها وجود أقلیات غیر عربیة فی الجنوب اختلفت موریتانیا عن الدول العربیة من حیث ترتیب الاولویات ، ففی حین أن موریتانیا لم تنشیء علاقات دبلوماسیة مع اسرائیل واعلنت باستمرار نغمة التأیید للقضیة الفلسطینیة وطالبت بالانضمام إلی الجامعة العربیة فی عام ١٩٦٣ ، إلا أن اهتماماتها الافریقیة لاتقل شأنا ، فقد کانت من بین الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافریقیة منذ عام ١٩٦٣ کما انضمت إلی تنظیمات أقلیمیة عدیدة . وهناک تیاران (٩) یتصارعان التأثیر فی سیاسة موریتانیا الخارجیة . ومن الثابت أن سیاسة التعریب من جهة وتزاید المساعدات الاقتصادیة من جهة أخری من شأنها أن یقویا التیار العربی وأخیرا أحدثت مسألة الصحراء تغییرات هامة فی علاقات موریتانیا الخارجیة ، فبعد أن کانت الجزائر هی من أوثق البلدان العربیة صلة بها باعتبارهما جمهوریتین تتبنیان نظام الحزب الواحد وترفعان شعار الاشتراکیة ، انعکست الصورة وصارت المغرب هی أشد الدول العربیة صلة بموریتانیا فی حین تأثرت العلاقات الموریتانیة الجزائریة ووصلت إلی درجة کبیرة من التأزم أدت إلی القطیعة الدبلوماسیة بین البلدین ، کما أن مسألة الصحراء أحدثت بدورها أزمة بین موریتانیا وبین منظمة الوحدة الافریقیة إذ أیدت غالبیة دول المنظمة مبدأ تقریر المصیر بالنسبة للصحراء .

وعلی صعید موریتانیا والامم المتحدة فقد قبلت موریتانیا کعضو فی

الأمم المتحدة فى ١٩ أبريل ١٩٦١ ثم توالى قبول موريتانيا فى المنظمات المتفرعة عن المنظمة العامة وأصبح لموريتانيا كيان سياسى (١٠) وقانونى وإنتقال موريتانيا السريع نحو الإستقلال بعد أن كانت تقطع المراحل ببطء جعلها مثل كثير من دول غرب ووسط إفريقيا تبقى على عدة إمتيازات لدولة الاستعمار السابقة فرنسا، وذلك لكى تستعين بها فى حل مشكلاتها الداخلية والخارجية. ويلاحظ أن الدول التى كانت تواجه مشاكل خارجية مثل موريتانيا وتشاد منحت فرنسا مزيدا من التنازلات وخاصة فى المجال العسكرى، وهكذا تم عقد إتفاقية التعاون والصداقة بين موريتانيا وفرنسا فى أوائل عام ١٩٦١ . ومع التحول فى سياسة موريتانيا الداخلية ورغبة فى تأكيد استقلالها السياسى كان لابد من تعديل الاتفاقية مع فرنسا بحيث ألغيت جميع النصوص التى تجعل العلاقات بين البلدين غير متكافئة، وهكذا تم فى ١٥ فبراير ١٩٧٣ الغاء إتفاقية الدفاع المشترك والامتيازات التى كانت تتمتع بها فرنسا . وكانت موريتانيا قد حرصت قبل تعديل هذه الاتفاقية على توسيع دائرة علاقاتها الخارجية بل وقد تجاوزت هذه العلاقات دائرة مجموعة غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقات واسعة النطاق مع جمهورية الصين الشعبية ويبدو أن سياسة موريتانيا الخارجية إتجهت إلى الصين منذ أن إستخدم الإتحاد السوفيتى حق الفيتو لمنع دخولها فى الأمم المتحدة .

أما فيما يتعلق بعلاقة موريتانيا بالدول العربية والافريقية فالملاحظ أن هذه العلاقات قد تعثرت مع الدول العربية وخاصة الدول المجاورة بسبب مشكلات الحدود السياسية التى وضعت فى عهد الاستعمار ، وبالرغم من ذلك فقد انضمت موريتانيا الى الجامعة العربية فى عام ١٩٧٣ . وفيما يتعلق بعلاقة موريتانيا بالدول الافريقية فالملاحظ أن موقع موريتانيا الجغرافى قد ألقى عليها مسئولية تحقيق التقارب المستمر مع دول افريقيا وقد جاهدت موريتانيا فى مجال التعاون الاقليمى

الذى توج باقامة المنظمة الاقليمية لاستثمار نهر السنغال فى عام ١٩٧٢ وانشاء المجموعة الجمركية والاقتصادية لافريقيا الغربية واللجنة الدولية لمقاومة الجفاف، كما اشتركت موريتانيا فى مجموعة دول برازافيل وفى المجموعة الملجاشية كما شاركت فى جميع مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية، وتعتبر موريتانيا أحد أعضائها المؤسسين ، أما فيما يتعلق بمسأله ضم الصحراء والتى تعتبرها موريتانيا جزءا لايتجزأ من ترابها الوطنى، فالملاحظ أن هذه المسألة قد أخذت فى السبعينات طريقا آخر بخلاف الطريق الذى سلكته فى الستينات ، ونعنى به توالى توصيات الامم — عبثا — الى كل من موريتانيا والمغرب واسبانيا بتنظيم استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة لتمكين السكان المحليين من ممارسة حقهم فى تقرير مصيرهم ، غير أن هذا الاستفتاء قد تأجل .

٢ ـ موقع الأقليات من التكوين السكانى ودور السلطة :

جاء العرب إلى موريتانيا لأول مرة فى أثناء الفتح الإسلامى وكان يعيش فى المنطقة السكان الأصليون وهم البربر، وجاء العرب يحملون معهم أسلوب حياتهم الرئيسى وهو الرعى والتنقل ، والقبائل البربرية هى الأخرى كانت تعيش كذلك على الرعى والتنقل، وهكذا تأصلت الثقافة البدوية وحدث إختلاط وإنصهار بين العرب والبربر فى موريتانيا ونتج عن ذلك البيضان وهم الغالبية العظمى من المواطنين الموريتانيين (٨٠٪) ، وفرضت البيئة الصحراوية على البيضان حياة الرعى والتنقل وما يصاحبها من خصائص تشبه كثيراً خصائص المجتمعات العربية الصحراوية الأخرى، وحمل العرب معهم إلى موريتانيا الثقافة الإسلامية العربية كما كانت فى صدر الاسلام وترتب على إختلاط هؤلاء(١١) العرب بالبربر وثقافتهم أن إنتشرت بعض العناصر الثقافية البربرية إلى الثقافة العربية وتدريجياً إندثرت الثقافة البربرية مع إنتشار الثقافة العربية وسيطرتها على المنطقة ؛ وكانت القبائل البدوية تمثل الغالبية العظمى من المجتمع التقليدى الموريتانى وإستمر هذا الوضع لمئات السنين إلى أن حدثت فى العقود الأخيرة تغيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية كان من شأنها تغيير الوضع . وقد قدر عدد البدو الرحل بـ ٧٤٤ ألف نسمة فى عام ١٩٦٠ وكانوا يمثلون ما يقرب من ٨٠٪ من السكان، ثم أخذ عددهم يتناقص تدريجياً بحيث قدر عددهم فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٤٣٥ ألف نسمة أى أن عددهم قد إنخفض إلى حوالى النصف وأصبحوا يمثلون ثلث سكان موريتانيا فقط (٣٤٪). وقد ترتب على حدوث فترة الجفاف الأخيرة وبناء المدن ومؤسسات الدولة الحديثة بعد الاستقلال أن هاجر ما يقرب من نصف البدو الرحل إلى الغرب والمدن للاستقرار وللبحث عن موارد الرزق بعيداً عن الصحراء التى أجدبت . وقد أحدثت هذه التطورات الكبرى تغييرات جذرية فى البناء الاجتماعى للقبائل

البدوية فى موريتانيا يمكن وصفها بأنها تصدعات كبرى، فقد نفقت غالبية (٨٠٪) حيوانات الرعى وهاجر من القبائل ما يقرب من نصف أعضائها وجفت الآبار فى الصحراء وسوف نستعرض فيما يلى أهم الملامح فى تكوين سكان موريتانيا من النواحى العرقية والحضارية واللغوية والعقيدية :(١٢)

١ ـ البربر :

وقد جاءوا من الشمال الافريقى بعد أن إجتازوا الصحراء منذ أقدم العصور. وللبربر الفضل الأول فى نشر الاسلام بين الزنوج وقد حمل لواء نشره بينهم قبائل صنهاجه التى إعتنقت الاسلام فى القرن العاشر، وهذه القبائل هم أجداد الطوارق سكان الصحراء الحاليين ، وقد تحدث ابن خلدون عن شعب صنهاجة فذكر أنهم من أوفر قبائل البربر ، ويرى آخرون (محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية ص ٣٥١) أنه ليس من عادة الشعوب ذات العـزة والمنعة أن تؤثر الصحراء وتجلو عن الريف وأن الارجح أن يقال أن صنهاجه كانوا فى أوطان كثيرة النبات والمرعى وسط ما يسمى الآن بالصحراء (بحرى ص ٩٠) .

٢ ـ الزنوج :

وكانوا يسكنون مناطق تقع إلى الشمال عما هو عليه الآن ولا يعرف مدى إمتدادهم أكثر من هذا نحو الشمال، ويقال أنهم ظلوا موجودين بحالة نقية إلى حد ما على الحدود الجنوبية المغرب حتى العصور التاريخية، على أن معظم الآثار الزنجية الموجودة بشمال أفريقيا مرجعها إلى الرق (دافدسون ص ٤٨) و (رزقانة ص ٢٨٩) . غير أن الجزء الاغلب من الزنوج قد تركوا بلادهم أمام زحف العرب، وإن كان بعضهم قد بقى تحت حكم صنهاجه، ودفع الزنوج للبربر جزية العتق وقبلوا سيادتهم الأدبية بل ودخلوا فى دين الاسلام (مارتن ص ٣).

٣ ـ العرب المسلمون :

ما أن بسط العرب المسلمون سيادتهم على بلاد المغرب كلها حتى بدأوا فى التوغل صوب الجنوب فى حركات مستمرة متدافعة للاقامة الدائمة يحملون معهم رسالة الاسلام ويتحدثون اللغة العربية وكانت كلما إجتاحت العرب ضائقات أو أزمات سياسية كانت القبائل تتجه فى هجرتها نحو الجنوب حتى وصلت إلى مشارف نهر السنغال وأمكن أن يتركوا آثارهم فى سحنة الكثيرين ودين الأغلبية، وخضع المزيج الذى تكون فى الاقليم من البربر والزنوج لسلطان العرب .

وطوائف العرب الحسانية التى غزت جنوب المغرب فى القرن الثالث عشر هى ذاتها التى قدمت نحو الجنوب ووصلت إلى نهر السنغال فى بداية القرن الخامس عشر ، وبنو حسان هؤلاء من البدو المحاربين وهم وإن كانوا قليلى العدد إلا أنهم أخضعوا البربر وفرضوا عليهم سلطانهم وغيروا من أحوالهم الاجتماعية . وقد وصل إختلاط البربر بالعرب فى موريتانيا إلى درجة تجعل من الاستحالة تحديد من هم العرب ومن البربر ، وهناك إحتمال كبير بأنه لم يعد هناك بربر أنقياء فى موريتانيا، كما أنه يكاد يكون مؤكدا عدم وجود عرب خلص فيها، وعلى العموم فالانتقاء الجنسى لم يعد له وجود فى الواقع ، فكل البيضان فيهم الدماء العربية والدماء البربرية ولا حرج فى أن تنتمى الجماعات الحالية فى جانب منها جنسياً إلى أصل بربرى خاصة وأنها لديها الشعور والرغبة فى أن تكون عربية على الصعيد الثقافى والتاريخى . وكان الاسلام — وبتعبير أدق الصوفية — قاعدة أساسية ذات جذور تاريخية فى تكوين المجتمع الموريتانى ، كما أن واقعه الحالى يبين هذا ايضاً(١٣).

٤ ـ المجتمع المورى :

يشكل المور ٧٥٪ من سكان موريتانيا الذين يقدرون بحوالى مليون نسمة ويطلق عليهم البيضان وهم من العرب والبربر مع وجود مؤثرات زنجية واضحة فيهم ، ولا توجد العناصر النقية إلا فى المناطق الصحــراوية ، ولا يعنى لفظ البيضان المعنى أن بشرتهم فاتحة اللون، بل أن لونها يزداد دكانة كلما إتجهنا جنوباً وذلك نتيجة الاختلاط والتزاوج بالعناصر السوداء حتى أنه يطلق على الجماعات التى تزداد فيهم المؤثرات الزنجية — المور السود — وهم غالباً من طائفة العبيد بحكم الآصل أو بحكم وضعهم الحالى ، والى جانب المؤثرات الزنجية الواضحة فى البيضان توجد أيضاً دلائل على وجود الشقرة فيما بينهم ، فتجد الشعر الأشقر والعيون الزرقاء بين بعض أفراد المجتمع المورى. وللمور أنشطتهم المحدودة وفقاً لتقسيمهم(١٤) الطبقى وهم ينقسمون إلى الطبقات التالية :

١ — المحاربون (العرب الحسانيون) .

٢ — أهل العلم أو الزوايا أو الطلبة .

٣ — التوابع أو ازناجة أو اللحمة(١٥) .

والمحاربون أو الحسانية يتولون السلطة الدنيوية فى الأقاليم، وقد خرج منهم كثير من الأسر الحاكمة فى أمارة ترارزه وفى ادرار وتاقانت ومناطق أخرى وليس لحكمهم تنظيمات إدارية محددة وعاصمتهم عبارة عن معسكر الامارة . وفى أوقات الفوضى حيث لا يكون الحكم قوياً تصبح سلطة الامارة ضعيفة وتتولى كل قبيلة تابعة إدارة شئونها فى استقلال ذاتى إن لم يكن فى إستقلال تام ومع تكوين الدولة الموريتانية الحديثة وظهور السلطة الحاكمة المركزية تحول هؤلاء المحاربين إلى الأعمال السلمية كالتجارة وتربية الماشية وإن كانوا لا يزالون يتفاخرون بماضيهم العسكرى .

أما أهل العلم أو الزوايا فلهم دورهم التعليمى والعقيدى والثقافى وهم إلى جانب هذا لهم دور سياسى هام وهم على درجة عالية من المهارة السياسية ويعرفون كيف يستخدمونها فى علاقاتهم مع القبائل الأخرى، وإرتباط الزوايا بالحسانية أمراً تتضمنه صعوبة الحياة فى الصحراء ، وكانت قبائل المحاربين تقوم بحماية الزوايا ولكن ذلك لا يعنى خضوع الزوايا أو تبعيتهم لهم وإنما جاءت هذه الحماية من دورهم المنوط بهم فى حياتهم القبلية وهو حمل السلاح للدفاع عن حياة أفراد القبائل المتحالفة ومصالحها بينما كان دور الزوايا هو نشر التعاليم الدينية والقيم الخلقية والخدمات الثقافية والتعليميه، فاذا كان المحاربون هم رجال الحرب للمور فالزوايا عندهم رجال الدين والقضاة ورجال العلم والثقافة . ويدعى أهل العلم أو الزوايا أنهم يرجعون فى أصولهم إلى الاشراف الحميريين أو القرشيين وهناك آراء أخرى ترى أن الزوايا من سلالة البربر المهزومين أمام العرب . وعموماً يمكن القول أن الزوايا وكذا المحاربين فيهم الأصول العربية والبربرية معاً .

أما التوابع (أو الموالى) أو اللحمة أو أزناجه (صنهاجة) منهم يمثلون المستوى التالى للعظمة من المحاربين والزوايا وهم تابعون خاضعون لهم رغم مقدرتهم على حمل السلاح كالمحاربين أو القيام بالوظائف الثقافية كالزوايا وليست لهم وظائف محددة وأصلهم العنصرى غير معروف وإن كان يغلب على تركيبهم العنصر البربرى مع مؤثرات زنجية واضحة .

وبالاضافة إلى المحاربين والزوايا والتوابع توجد ثلاث طبقات إجتماعية أخرى تختلف عنها وهى أساساً لا تتكون من قبائل مستقلة(١٦) : الاكاون وهم طبقة الموسيقيين والمغنيين وهم مداحون ومضحكون وهم فى نفس الوقت أهل ثقة منذ حماتهم من الرؤساء المحاربين وغالباً ما يكون الاكاون مستشارين مطلعين على الامور مسموعى الكلمة . ثم طبقة المعلمين وهم الحرفيون من صناع الحلى

والحدادين والحطابين والاسكافية وزوجاتهم العاملات فى إعداد الجلود وأخيرا توجد طبقة (المعتقين من الرق) وكانوا غالباً عبيدا فى الماضى ثم تحرروا ويطلق عليهم اسم الحراطين أو الهراتين وهم رعاه مستقلون بذاتهم ويمتلكون قطيعهم الخاص .

وهناك أيضاً جماعات غريبة فى المجتمع المورى مثل جماعة أجزازيل التى تعمل فى تعدين الفحم وجماعة الايمراجين ويبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ نسمة وهى جماعة متحدة ولكن وحدتها لا تقوم على أساس الدم أو العقيدة أو التحالف العسكرى وإنما على أساس حرفتهم العامة وهى ممارسة الصيد من البحر .

غير أن الصورة السابقة للمجتمع المورى بطبقاته وتقسيماته قد تغيرت الآن بعد أن ظهرت التجمعات المدنية الحديثة وإتسعت وخاصة فى أنوا كشوط ، وعلاقات التبعية فى طريقها الى أن تتغير كلية، فالتوابع أو المعلمون أصبحوا موظفين حكوميين . أما فى البادية حيث القبائل لازالت على بداوتها وحيث يمكن المحافظة على التقاليد لوقت أطول حدثت أيضاً تطورات عميقة بدأت مع إنشاء السلطة المركزية فى وقت الاحتلال الفرنسى، وهذه السلطة كانت لديها الرغبة والوسيلة أيضاً لتفرض سلطاتها على الجميع ومع مقدمها تغيرت طبيعة العلاقات ومراكز القوة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة شيئاً فشيئاً . أما الاكاون فهم أسرع الطبقات فى التكييف مع المتغيرات الجديدة ، فأعدادهم قليلة .

٥ - الاقليات (الجماعات السوداء) :

تشكل جماعات الأقليات ربع سكان موريتانيا وهم من العناصر السوداء ويتكلمون اللغة العربية — رغم التعامل باللغة الفرنسية — وهم ينتمون ثقافياً إلى الصحراء أكثر من إنتمائهم إلى عالم الزنوج، وتعتمد عليهم الزراعة فى الجنوب

إعتماداً كبيراً ولكنهم يعملون أيضاً بالتجارة وأعمال التعدين والوظائف الحكومية، وقد أحدثوا أثراً عرقياً عميقاً فى جماعات كثيرة من البيض .

وتشتمل العناصر السوداء على الهالفولارين وهم يشكلون ١٧ ./ من سكان موريتانيا ويقيمون فى وادى السنغال الاوسط، والسراخولا أو السراكولى بنسبة ٥ ./ من السكان ويقيمون فى وادى السنغال وفى منطقة الحدود مع مالى وهم ينحدرون — على أغلب الظن — من البافور السكان السود الأول لموريتانيا قبل الاسلام ثم تأتى بعد هذا جماعة الفولية وهم من الرعاة شبه المستقرين ويشكلون ١ ./ من السكان .

وهذه الجماعات فى معظمها تدين بالاسلام وإن أختلفت تقاليدها وعاداتها وأنماط معيشتها(١٧) .

وتتركز جماعة الهالفولارين بجوار نهر السنغال ويحترفون الزراعة وصيد الأسماك وينقسمون إلى أربعة طبقات إجتماعية رئيسية لكل منها الحق فى الاحتفاظ بعبيدها الخاصين بها . أما السراكولى أو السراخولا فهم يقيمون فى الولاية العاشرة فى أقصى الجنوب ولا يختلف تنظيمهم الاجتماعى كثيرا عن الفولارين ، وإن كان هذا بصورة أشد تعقيدا حيث نظامهم يتمثل حتى بين الطبقات العاملة نفسها ، وعلى سبيل المثال فان الزواج لا يمكن أن يتم إلا داخل الطبقة الواحدة والا تعرض المتزوج زواجا غير شرعى لأشر أنواع العقاب، وان كان السراكولى يدينون بالاسلام ويراعون شعائره فى كثير من مظاهر حياتهم فان الطابع الافريقى التقليدى يظهر إختلاطاً فى كافة اهتماماتهم، وبأعمال السحر والغيب .

أما جماعة الفولية فى موريتانيا فهى جماعة رعوية شبه مستقرة وأصلهم الحقيقى لا يزال غير معروف وما كتب عنهم معقد ومتعارض فى كثير من الأحيان، وهم

سود البشرة ولكنهم ليسوا من الزنوج، ويبدو أنهم خليط أثيوبى - عربى - زنجى، ومع ذلك فإن إختلاطهم بالدماء الزنجية أشد من إختلاطهم بالدماء العربية .

وينقسم الفولية إجتماعياً إلى طبقتين : الطبقة الارستقراطية (الحر) وهم الرعاة المتجولون، وطبقة الطوائف من السود، ويشير هذا التقسيم إلى التفرقة بين الفولية الاصليين والفولية المختلطين وتقتصر هذه التسمية الأخيرة على الفولية المختلطين الذين إستمروا داخل مجتمع الفولية وذلك تمييزاً لهم عن غيرهم من المختلطين الذين إنفصلوا عن الفولية ليكونوا لأنفسهم كيانهم الخاص وكغيرهم من عناصر المجتمع تحدث التفرقة بين الطبقة الأولى الارستقراطية التى لا يحترف أفرادها العمل اليدوى وبين طوائف الحرفيين التى تورث أبناءها هذه الحرف، وحتى على الرغم من التحرر من إحتراف حرفة معينة أمام التقدم الحديث فلا زال التقسيم الطبقى يسير وفق هذا التقسيم الحرفى السابق ولا يزال اسم العائلة يرتبط بهذه الحرفة دون أن يعنى بالضرورة إستمرار هذه الحرفة .

أما الأقليات الأخرى كالولوف والبمبارا فهى أقليات محدودة الأثر فى موريتانيا ولا يختلفون كثيراً فى تنظيمهم الاجتماعى عن الجماعات السابقة . ولا تكتمل صورة الأقليات فى موريتانيا دون أن تتعرض للأجانب وأوضاعهم وقد بلغ عدد الأجانب ٨١٩٨ نسمة فى عام ١٩٦١ من جملة سكان المدن فى ذلك الوقت والبالغ عددهم ٨٨١٧٥ نسمة ، ومعنى هذا أن الأجانب كانوا يشغلون ٩٫٣ ./ من جملة سكان المدن وكان من بينهم ٥٨٩٨ نسمة من الدول الافريقية أى ما يعادل ٧٢ ./ من جملة الأجانب ومعظم هؤلاء من غرب أفريقيا خاصة من السنغال ومالى والنيجر وغينيا، أما الأجانب من الجنسيات الأخرى فيبلغ عددهم ٢٣٠٠ نسمة أى حوالى ١٨ ./ من جملة السكان ومعظمهم من الفرنسيين ويوجد بينهم الانجليز واللبنانيون الذين يقومون بالأعمال التجارية .

وقد إرتفع عدد الأجانب فى الوقت الحاضر عن الأعداد السابقة بالاضافة إلى تعدد الجنسيات، ذلك أن المشروعات الاقتصادية الأخيرة وبرامج التنمية التى تقوم الحكومة الموريتانية بتنفيذها بالإشتراك مع دول أخرى أوهيئات دولية تتطلب خبراء من هذه الدول، فهناك برامج ومشروعات يشرف على تنفيذها الروس والصينيون والبرازيليون بالاضافة إلى إزدياد أعداد الفرنسيين ضمن برامج المعونة الفنية التى تقدمها فرنسا لموريتانيا(١٨).

وقد إنعكس التكوين السكانى على الأوضاع الإقتصادية لموريتانيا وعلى مزاولة المهن المختلفة وعلى النسب التى يسهمون بها فى قطاعات الإقتصاد المختلفة حيث تصل جملة سكان موريتانيا مايقرب من مليون وربع مليون نسمة، يسكن الحضر من هذه الجملة ما يقرب من ١٧٠ ألفاً وحتى هؤلاء يعيش جزء كبير منهم فى مدن صغيرة أقرب ماتكون إلى الريف ويعيش باقى السكان بالصورة الآتية: ما يقرب من ٢٠٠ ألفاً من السكان فلاحين على طول نهر السنغال — ما يقرب من ٨٠٠ ألفاً من الرعاة المتنقلين — ما يقرب من ١٣٠ ألفاً من رعاة الجمال فى الشمال، ومن هذا يبدو أن مايزيد على أربعة أخماس السكان يعيشون فى نطاق يقع إلى الجنوب من خط نواكشوط النعمة - ما يقرب من ربع مساحة الدولة - وأن ما يقرب من ٩٠ ٪ من العاملين يعملون بالقطاعات الريفيـــة ويقدر أن ٢٠ ٪ ممن يعيشون على القطاع الريفى يعملون فى الزراعة وأن ثلاثة أرباع من يعملون فى الزراعة يعيشون فى حوض السنغال ويحترفون نمطاً بدائياً من أنماط الإنتـــاج الزراعى الذى يتعرض - نظراً للاعتبارات الطبيعية والبشرية - إلى مشكلات تجعل الإنتاج الزراعى بصورته الحالية عبئاً أكثر منه مغنماً للاقتصاد الموريتانى الأمر الذى حدا بالدولة إلى التفكير فى الإرتقاء بالنمط التقليدى السائد والإقدام على عدد من المشروعات الزراعية وخاصة فى منطقة النهر إلى أقصى الجنوب الغربى.

٣ - تأثير الاسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعى والاقليات :

أ - البناء الاجتماعى :

عاش الموريتانيون منذ الفتح الإسلامى إلى عهد قريب فى قبائل شبه مستقلة، وكانت مجتمعاتهم المحلية صغيرة الحجم تتمثل فى الأحياء البدوية التى يتغير مكانها بحثاً وراء الكلأ لرعى الإبل والماشية ، وفى القرى الزراعية المؤقتة والدائمة. ولم يعرف الموريتانيون حياة الحضر إلا منذ عهد قريب. وكانت الحياة الفطرية والنزعة القبلية تغلب على سلوكهم الإجتماعى والسياسى، وكانت القبائل الموريتانية - حوالى ٤٢ قبيلة - دائمة النزاع فيما بينها ، وكان البدو يعتبرون الحرب هى المهنة الحقيقية للرجل ويلى الحرب مهنة الرعى وتربية الحيوانات وكانوا يحتقرون الاستقرار والعمل الزراعى. ولقد تركزت الدراسات الإجتماعية(١٩) القليلة حول الخصائص السابقة وهى النظام القبلى ، وتحركات البدو الرحل سعياً وراء الكلأ والمياه لرعى الإبل والماشية والحروب بين القبائل وحملات الإغارة والغزو والبناء الإجتماعى لكل قبيلة ، وإذا كانت هذه الدراسات القليلة تعرض حقيقة الواقع الموريتانى الذى إستمر لمئات السنين فإنها لاتمثل الآن حقيقة المجتمع الموريتـانى الذى شهد فى الفترة الأخيرة تغييرات إجتماعية وإقتصادية وسياسية كبرى ، ويمكن تلخيص هذا التغيير الاجتماعى فى عبارة واحدة: «أن موريتانيا قد إنتقلت من مرحلة المجتمعات القبلية شبه المستقلة إلى مرحلة المجتمع الموريتانى المتكامل». ومن الواضح أن حصول موريتانيا على إستقلالها فى عام ١٩٦٠ ونشأة نظام الدولة الحديثة كان من أهم التغيرات السياسية التى حدثت فى العقدين الماضيين، ومن أهم العوامل التى ساعدت على تكوين المجتمع الموريتانى. والظاهرة التى تلفت النظر هى التغيرات الكبرى التى حدثت فى البناء الإجتماعى

السكان ، وتبين التقديرات السكانية أن غالبيـة الموريتانيين (٧٩٪) كانوا من البدو الرحل فى عام ١٩٦٠، وكان قليل من السكان (١٣٪) يعيشون على الزراعة فى قرى صغيرة ، أما سكان المدن فقد كانوا أقلية صغيرة (٨٪). وفى عام ١٩٧٥ تغير هذا البناء الاجتماعى حيث تبين أن البدو الرحل قد انخفضت نسبتهم المئوية إلى ٣٤٪ من مجموع السكان، وإرتفعت النسبة المئوية لسكان القرى الزراعية إلى ٤١٪ وإرتفعت النسبة المئوية لسكان المدن إلى ٢٥٪ ، فقد كان سكان الحضر يقدر عددهم بـ ٧٦ ألف نسمة فى عام ١٩٦٠ ثم ارتفع هذا العـدد إلى حوالى ١١٥ ألف نسمة فى عام ١٩٦٥ ثم إلى ٣٢٥ ألف نسمة فى عام ١٩٧٥ .

ب ـ تأثير الاسلام واللغة العربية :

ويدين جميع سكان موريتانيا بالاسلام ويتبعون المذهب المالكى وتخصصت قبائل الزوايافى دراسة العلوم القرآنية وفى تدريسها وفى نشر الاسلام فى المناطق الافريقية المجاورة ، ويقال أن نسبة القراء فى الزوايا هى سبعون فى المائة لتأكيد شدة تدين قبائل الزوايافى موريتانيا . وكذلك ترتفع فى موريتانيا نسبة المجودين فى القراءة . وكثير من قبائل الزوايا قد تبنت أما الطريقة الصوفية القادرية أو الطريقة التيجانية، ولقد طبعت التقاليد المحليـة والبيئة الموريتانيـة تلك الطـرق الصوفية بخصائص معينة مما جعل الطرق الصوفية الموريتانية تختلف عن الطرق الصوفية المشابهة التى ظهرت فى مصر والعراق. ومن منظور سياسى فان الطرق الصوفية فى موريتانيا لم تقدم شخصيات تسير فى طريق المعارضة للحكم الفرنسى، أما بعد إنهيار المقاومة فقد ظهر إتجاه صوفى جديد، ولكن الأحداث لم تلبث أن دفعت به إلى التصادم مع الإدارة الفرنسية. وكانت مسألة المساواة الاجتماعية من أهم أسباب الصدام، فوقعت معارك حامية وأزهقت فيها أرواح الكثيرين واتهم أئمة الطرق الصوفية بأنهم يفرضون مذهبهم بالقوة على الآخرين، ومن الثابت أن مبدا المساواة

قد ساعد على انتشار المذهب بين المسلمين السود ووصل تأثيره الى ساحل العاج، كما أنه أعطى فرصة للمتسلطين الفرنسيين لكى يدمغوا حركته بالشيوعية، كما اتهمت حكومة فيشى الطرق الصوفية بالاتصال بالانجليز وبالحركة الوطنية المغربية، وكان ذلك مبررا لاعتقال أئمتها والزج بهم فى السجن — ومنهم الشيخ حماه الله الذى يعتبر رائدا للاتجاه الصوفى الجديد — وعموما فقد تم تكفير مبادئه بعد وفاته خوفا من استمرار أتباعه على مذهبه (مقلد . موريتانيا الحديثة ص ١٦٤ ، نجم جمهورية موريتانيا الاسلامية ص ١٦٩).

أما اللغة العربية فهى اللغة الوطنية فى موريتانيا، وهى أداة التخاطب والكتابة والثقافة، ويتكلم الموريتانيون اللغة العربية من خلال لهجة خاصة بهم تسمى اللهجة الحسانية . وقد تعرضت اللغة العربية فى موريتانيا الى عقبتين: الأولى: محاولات الإستعمار الفرنسى لفرنسة الموريتانيين عن طريق فرنسة التعليم فى المدارس الرسمية التى أقاموها وكذلك عن طريق فرنسة الإدارة الحكومية، وتتمثل العقبة الثانية فى وجود لغات شعبية غير مكتوبة تتكلم بها القبائل الزنجية فى الجنوب .

وفيما يتعلق بالإدارة الحكومية فقد فرضت السلطة الاستعمارية اللغة الفرنسية بإعتبارها اللغة الرسمية فى المؤسسات الحكومية . ولا تزال اللغة الفرنسيـة هى المسيطرة على مكاتب الحكومة، غير أن هناك جهودا مبذولة لتحقيق تعريب الإدارة الحكومية تدريجيا وذلك بإنشاء مكاتب للترجمة فى كافة الوزارات والولايات وبالعمل على تعريب وزارتى الداخلية والعدل وبإنشاء ادارة عامة تابعة لرئاسة الجمهورية تختص بتنسيق مجهودات التعريب (وزارة الاعلام . من أجل اعادة الاعتبار الثقافى العربى ـ نواكشوط ١٩٧٥ . ص ٢٦) .

أما العقبة الثانية المتعلقة بوجود أقلية سكانية (٢٠٪) تتحدث بعدد من

اللغات الشعبية الافريقية، فان هذه الاقلية السكانية تتمثل فى قبائل التكرور وقبائل الصوننكى وقبائل الولوف التى تتمركز فى جنوب موريتانيا . وقد ترتب على التغيرات السياسية — كما سيأتى تفصيل ذلك — حدوث تفاعل اجتماعى وثقافى قوى بين هذه الجماعات القبائلية والغالبية السكانية العربية . ومن مظاهر هذا التفاعل أن الغالبية العظمى من أفراد هذه القبائل يتكلمون اللهجة الحسانية الى جانب لغتهم القبلية ، هذا بالاضافة إلى التحاق الاطفال بالمدارس الرسمية التى تعلمهم اللغة العربية، وقد صاحب إعتناق هذه القبائل للاسلام منذ مئات السنين أن تعلم الكثيرون منهم اللغة العربية فى الكتاتيب القرآنية . ولعل كون تلك اللغات القبلية لغات كلامية فقط وليست لغات مكتوبة قد دفع المتكلمون بها إلى تعلم اللغة العربية كلغة مكتوبة لتسهيل الكثير من شئون حياتهم اليومية عن طريق معرفتهم القراءة والكتابة .

وتولى الدولة إهتمامها بهذه الصفات القبلية وتطورها، وتبث البرامج الاذاعية الموريتانية بأربع لغات وطنية وهى العربية والتكرورية والصوننكية والولفية . وتذاع البرامج على النحو التالى: ٥٠٪ عربية، ٣٠٪ لغات شعبية و ١٨٪ (٢٠) الفرنسية . وهكذا يمكن القول أن الاقلية السكانية فى موريتانيا تحتفظ بلغتها القبلية إلى جانب اللغة العربية، ولا يوجد تعارض بينهما، فاللغات المحلية غير مكتوبة .

جـ ـ تأثير الثقافة الفرنسية :

إنفردت موريتانيا عن الأقطار الأخرى سواء فى شمال افريقيا أو فى الاقطار الإسلامية فى غرب أفريقيا بأن أبناءها قاوموا التعليم الفرنسى ورجال الزوايا الطرقية الذين قبلوا التعاون مع فرنسا سياسياً، ورفضوا فى نفس الوقت التعاون معها ثقافياً وتشبثوا بنظام التعليم التقليدى السائد عندهم والذي إشتهر بإسم المحظرة .

وقد عرفت المحظرة فى القرن السادس الهجرى وكانت مهمتها ترسيخ الإسلام وأحكامه فى نفوس المسلمين الجدد ومتابعة نشر رسالة الاسلام بين الطوائف التى لم تبلغها بعد وكانت المحظرة بمثابة جهاز تعليمى متكامل يشمل كل لوازم التعليم إبتداءاً من الأستاذ إلى الطلاب والكتاب (العريق ص ٦ — ٧). ولذلك لم تكن الثقافة الفرنسية منتشرة حينما بدأت موريتانيا تمارس الحكم الذاتى . ومن المفارقات الغريبة أن الثقافة الفرنسية والتعليم بالفرنسية إزداد إنتشاره فى عهد الإستقلال حتى أن الحكومة الموريتانية عندما أرادت أن تعرب التعليم إصطدمت بصعوبات بالغـــة .

أما عن أسباب إنتشار الثقافة الفرنسية فى هذه المرحلة فيرجع إلى أن الذين تلقوا ثقافاتهم فى المحظرة لم يكونوا على كفاءة عالية لملء الوظائف الفنية ومن هنا إحتاجت البلاد لملء هذه الوظائف إلى مثقفين بالفرنسية أو إلى فنيين فرنسيين ومن الأسباب الأخرى التى ساعدت على إنتشار الفرنسية إن معظم الدول العربية فى السنوات الأولى من إستقلال موريتانيا أيدت المغرب فى حين أن فرنسا كانت سخية مع موريتانيا فى معونتها الفنية والثقافية، وسبب ثالث وهو أن موريتانيا فى سبيل حاجتها إلى ملء الوظائف الفنية إستعانت بكثير من مسلمى السنغال وقد تحول هؤلاء الفنيون إلى مواطنين موريتانيين بحكم إسلامهم، غير أن هذه الأسباب لم تكن لتضعف من إحساس الموريتانيين بإنتمائهم العربى بل أن البعض يرون أن هذا الإحساس هو أقوى فى موريتانيا منه فى المغرب، ويعللون ذلك بأن موريتانيا المحاطة بدول أفريقية ترى فى العروبة تعبيرا عن شخصيتها، كما يفسر البعض ذلك بعدم وجود مشكلة بربرية، فقد إندثرت اللغات البربرية تقريباً فى موريتانيا وربما كان ذلك راجعاً إلى عدم وجود جبال يتركز فيها البربر، أما البيئة الموريتانية فصحراوية متفتحة لم تسمح طبيعتها السهلة بإنعزال التكتلات العنصرية، وإذا كانت

هناك أزمة خطيرة قد وقعت فى عام ١٩٦٦ بين أنصار العربية والفرنسية فليس
ذلك راجعاً كما حدث فى الجزائر مثلا الى وجود طبقة قوية من المتفرنسين الذين
يحتلون الوظائف العليا فى الدولة (المقاد(٢٢): الصراع الثقافى المغربى ص ٣٤)،
فقد يكون ذلك عاملا ثانويا، ولكن العامل الرئيسى فى الأزمة الثقافية الموريتانية
هو وجود أقليات لغوية تتكلم لغات زنجية، ولما كانت هذه اللغات غير مستعملة
فى التعليم فلم يبق أمامها سوى الفرنسية للتعبير عن نفسها فى المجال التعليمى والثقافى؛
ومع أن هذه الجماعات من المسلمين فإنها هى التى قاومت قرارات مؤتمر حزب
الشعب الموريتانى فى عام ١٩٦٦ القاضيـــة بتعريب التعليم فشهدت المدارس
إضرابات على نطاق واسع واصطدامات بين أنصار التعريب وأنصار الفرنسية،
وقد أدى إدخال اللغة العربية إجباريا فى المدارس الثانوية إلى آثارة العديد من
المظاهرات بين التلاميذ السود الذين خشوا أنهم سوف يكونون مغلوبين على
أمرهم بالمقارنة مع المور الذين يتحدثون العربية، وزادت هذه المخاوف وتعقدت
بقرار من الحكومة صدر فى أوائل عام ١٩٦٨ يجعل اللغة العربية لغة رسمية
بجانب اللغة الفرنسية وباتجاه الحكومة البطىء فى إعادة توجيه سياستها الخارجية
لتكون قريبة من العالم العربى وبعيدة عن إفريقيا السوداء (الوحدة السياسية
داخل حزب الشعب الموريتانى ص ٥٥)(٢٣). ولما كانت سياسة حزب الشعب
الموريتانى بصفة عامة هى الامتصاص وليس المجابهة فقد إحتفظت الحكومة بقرار
التعريب كمبدأ نظرى ورأت أن تتمهل فى تطبيقه، كما أعلنت فى نفس الوقت
إحترامها للغات المحلية بل أنها وعدت بأن تستخدم هذه اللغات فى مناطقها كأداة
تعليم، وهذه اللغات هى التكرور والسوننكه أو السراكولى والولف رغم أن
الأخيرة لا يزيد عدد المتحدثين بها فى موريتانيا عن ثلاثين ألفاً. أما الكتلة
الرئيسية السوداء فتقطن جنوباً عند نهر السنغال ولعل تحفظ مؤتمر الحزب الذى

انعقد فى عام ١٩٦٦ إزاء التعريب العاجل كان سببه هو عدم الرغبة فى أثارة
هذه الأقليات، ولهذا قرر ازدواجية اللغة كما تباطأ فى تعريب التعليم.

وبالرغم من ذلك فقد زيدت عدد ساعات تعليم اللغة العربية، وقد جاء
قرار حزب الشعب فى عام ١٩٦٦ بتعريب السنة الأولى للمدرسة الأساسية
تعريبا كاملا وإقرار الازدواجية العربية والفرنسية كمرحلة انتقالية نحو التعريب
الكامل الناجز واسترجاع اللغة العربية بعد أن تعرضت للانهيار خلال عهد
الاستعمار. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تشكلت لجنة ثقافية لاعداد أول اصلاح
للتعليم بدىء العمل به فى عام ١٩٦٧، ثم انعقد المؤتمر الثالث للحزب فى عام
١٩٦٨، والذى تقرر فيه وضع اللغة العربيه على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية
باعتبار أن ذلك يشكل مطلبا أساسيا للشعب الموريتانى لاسترجاع الشخصية
الموريتانية. وقد لوحظ أن ذلك الاصلاح لم يكن كافيا ولذلك اقترح فى عام
١٩٧١ عدة اصلاحات من أجل التعريب ومن بينها التعليم بالعربية لبعض المواد
والاسراع فى تكوين اساتذة وطنيين من مدرسة تكوين المعلمين العليا
(تقرير عن حالة الأمة ١٩٧٣) هذا فضلا عن الاسراع فى عملية التعريب زيادة
نسبة التعليم والتخلى عن المدرسة الاستعمارية التى كان يهدف الاستعمار من
ورائها إلى تكوين إطارات صغيرة. وقد تحددت من ذلك المؤتمر ثلاثة أهداف
رئيسية هى: ملاءمة النظام المدرسى مع الحقائق الثقافية الوطنية وإعادة الاعتبار
إلى اللغة العربية والثقافية الاسلامية لا باعتبارها الطريق الذى يمر فيها الاستقلال
الثقافى فحسب، وإنما باعتبارهما أهم عناصر استعادة الاصالة الثقافية. ومن
ذلك صيانة التراث الثقافى الوطنى، والهدف الثالث هو مضاعفة الامكانيات
الفنية للبلاد. أما اصلاح ١٩٧٣ وهو الاصلاح الثالث للتعليم فى موريتانيا، فقد
كان من أهم أهدافه تعميم التعريب على أن يتم بصورة تدريجية وأن تكون اللغة

العربية هى اللغة الأصلية فى موريتانيا، وفى نفس الوقت العمل على أحياء اللغات الوطنية الأخرى إلى درجة تعليمها فى المدارس بشرط وضع المكانة الأولى للغة العربية ، وتجدر الاشارة إلى أن الكثير من المدرسين من مختلف الدول العربية يقومون بالتدريس بعد نشاط عملية التعريب .

وعموما فان التحليل السابق ينقلنا إلى موضوع حقوق الاقليات الموريتانية فى التثقيف واستخدامها لغتها الخاصة ، كما جاء فى المادة ٢٧ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . فاذا كان ذلك ممكنا ومستحسنا فى الدول الاوربية الغنية ذات الامكانيات المادية لفتح المدارس والمعاهد التى تعلم لغة الاقليات ، إلى جانب لغة الاكثرية وإمكانيات طبع الكتب والمجلات والصحف بلغة الأقلية إلى جانب ما ينشر بلغة الأغلبية ، فان ذلك يكاد يدخل فى دائرة المستحيل من أن يتم فى المجتمعات الافريقية ــ مثلا ــ بسبب ما يسود فيها من عشرات ومئات(٢٤) القبائل التى لكل منها لغته الخاصة . وبالنسبة لموريتانيا فقد استطاعت الدولة أن تعمل على جعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية والسائدة أيضا ، ولكنها فى نفس الوقت لم تهمل اللغات الوطنية الأخرى ، وقامت بتعليمها فى المدارس ، أى أن الدولة الموريتانية تعمل فى نفس الوقت على حماية اللغات واللهجات الخاصة بكل قبيلة من قبائلها العديدة . والسؤال الآن هو : هل لدى الدولة القدرة المادية على أن تتبنى عشرات من اللغات المحلية وأن تنشىء لها المدارس وتضع لها المناهج وتوفر لها المدرسين وتطبع لها الكتب ، وإذا فعلت ذلك ألا يكون على حساب تنميتها الاقتصادية ــ وقد رأينا سوء أحوال الاقتصاد الموريتانى ونمطه التقليدى الذى لا يزال سائدا نظرا لبدائية انماط انتاجه الزراعى ــ بالاضافة إلى صعوبة تحقيق الوحدة الوطنية

التى لم تتبلور بعد . وهكذا بات من مصلحة موريتانيا ــ وقد فعلت ذلك ــ أن تجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية والأولى فى البلاد ، ولكن يقتضى الأمر فرض اللغة الفرنسية أيضا على جميع القبائل والاقليات بهدف تسيير عملية التنمية السياسية والاجتماعية فى البلاد حيث لا تستطيع موريتانيا وهى دولة متخلفة أن تتحمل اعباء تعليم عديد من اللغات فى مجتمع تسوده الأمية .

المراجـع

(١) — أنور زغلول ، شوقى الكيال « موريتانيا العربية » القاهرة ١٩٦٠ ص ٧ .

— محمد يوسف مقلد « موريتانيا الحديثة » ، أو العرب البيض فى افريقيا السوداء . بيروت ١٩٦٢ ص ١٣ — ١٥ .

— موريتانيا جغرافياً وتاريخياً فى : جريدة الشعب الموريتانية ٤ نوفمبر ١٩٧٥ .

— محمد سميح عافية « الظواهر الهيدرولوجية » فى : الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، دراسة مسحية شاملة . القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٨ ص ١٦٦ — ١٦٧ .

(٢) دكتور / محمد نصر مهنا . مذكرات فى نظرية العلاقات الدولية لطلاب شعبة العلوم السياسية — كلية التجارة — جامعة أسيوط ١٩٧٩ ص ١١٠ — ١٨٠ .

(3) United Nations (U. N.) Demographic Yearbook 1964. p. 92.

(4) Direction de la Statistique (Nouakshott). Recensement Demographique des Agglomerations (Enquête 1961 - 1962). Bulletin Statistique et Economique No. 3.

(5) Shantz, H.L. aud Marbut, C.F. The vegetation and Soils of Africa. American geographyical society research series no. 13 : 9 - 27, New York (1923).

(6) U. N. World Population growth Response 1965 - 1975, A decade of global Actions, N. Y. April 1976. p. 46,

— Duncan, O. D. The measurements of Population) Pop. Studies, A journal of Demography, Vol XI. 1, 1975 pp. 27 - 45;

(٧) دكتور / جمال زكريا قاسم ، دكتور / صلاح العقـاد : بنـاء الدولة فى : الجمهورية الاسلامية الموريتانية . مرجع سابق ص ٣٨ — ٥٤ .

(٨) عبدالبارى عبدالرازق نجم « جمهورية موريتانيا الاسلامية » دار الاندلس بيروت ١٩٦٦ . ص ١٦٠ — ١٦٩ .

(٩) محمد يوسف مقلد . موريتانيا الحديثة ، أو العرب البيض فى افريقيا السوداء ، بيروت ١٩٦٢ . ص ١٧٢ .

(١٠) عبد البارى عبد الرازق نجم ، مرجع سابق ص ١٧٥ .

(١١) دكتور / محمد ابو العلا . الملامح العرقية والتكوين الاجتماعى فى : الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٤١٩ — ٤٦٣ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) يونس بحرى . هذه جمهورية موريتانيا الاسلامية . موريتانيا ماضيها حاضرها ومستقبلها . بيروت ١٩٦١ ص ٩٠-٩٤ .

(١٤) محمد عوض محمد . الشعوب والسلالات الافريقية . القاهرة ١٩٦٥ ص ٣٣٠ — ٣٤٢ .

(15) Barbour (Nevill) : A Survey of North West Africa (The Maghrib), London 1959, pp. 250 - 270.

(16) Miské (AHMED Màbà) : «Al - Wasit (1911), Tableau de la Mauritanie à la fin du XIXe Siecle» IFAN, T. XXX, no. 1 Jan. (1968) pp. 120 - 149.

وأنظر أيضا :

Richard - Molard (Jacques) : Les groupes ethniques, de L'Afrique Occidentale Francaise. Vol 1, Paris (1949), pp 110 - 115.

(17) Ibid. pp. 107 - 108.

(18) U. N. Department of Economic and Social Affairs. Aging of Population and its Economic Effects. New York 1959. p. 10.

(١٩) ومن هذه الدراسات :

— Gerteiny, Alfred G : Muritania, Pall Mall Press, London, 1967 pp. 40 - 50.

— Le Groupe des Etudes Mauritaniennes International : Habitat, Rapport National, Noukchott, 1976 pp. 2 – 10.

(٢٠) وزارة الاعلام ، من أجل إعادة الاعتبار لتراثنا الثقافى العربى ، نواكشوط ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥ — ٣٠ .

(21) Fessard de Foucault, Le Parti de Peuple Mauritaniene Revue Francaise d'etudes Politiqnes Africaines 1973.

(٢٢) دكتور صلاح العقاد : الصراع الثقافى فى المغرب فى : مجلة معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ .

(٢٣) وزارة الاعلام والمواصلات ، الترقية الاجتماعية ، الشغل الشاغل لحزب الموريتانى ، نواكشوط ، ١٩٧٥ .

وأيضا :

وزارة الاعلام والمواصلات ، الوحدة السياسية داخل حزب الشعب

الموريتانى ، طموح قديم لشعب قد تم تحقيقه ، نواكشوط ، ١٩٧٥ .

وأيضا : بيان عن حالة الدولة القاه المختار ولد دادة أمام المجلس الوطنى ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ .

(٢٤) دكتور بطرس بطرس غالى : الاقليات وحقوق الانسان فى الفقه الدولى فى السياسة الدولية — العدد ٣٩ — يناير ١٩٧٥ ص ١٠ — ٢٠ .

الفصل التاسع

جمهورية الجزائر

١ — التطور التاريخى وأثره على سكان شمال إفريقية .

٢ — مجموعات البربر فى الجزائر .

٣ — الطوارق والصحراء والبترول .

١ ـ التطور التاريخي وأثره على سكان شمال إفريقية :

بدأ تاريخ شمال إفريقية حين إلتقت جماعات البربر بالفينيقيين الذين أتوا إليهم في بلادهم . وكانت جماعات البربر تعيش حياتها ، التي كانت تنتمي لمرحلة العصر الحجري الحديث ، وفي شكل قبائل مستقرة، وتعتمد على الرعي والزراعة ثم قدمت إليها السفن الفينيقية ، من شرق البحر المتوسط ، ورست على سواحل شمال إفريقية . ومن ثم حدث الإلتقاء الأول بين البربر والفينيقيين ، وبدأت جماعات البربر في التعرف على معالم عصر المدينة ، الذي حملته إليهم جماعات من الملاحين المهرة ، كانت على دراية بحياة المدن .

وكان وصول الفينيقيين إلى شمال إفريقية يعني إنشاء محطات ساحلية وموانى ترسو عندها السفن . ونشأت هذه المحطات والمدن لأغراض تجارية ، وكانت مسورة ، حتى تكون محمية ضد هجمات سكان البلاد . وكانت كل مدينة من هذه المدن تمثل دولة مستقلة ، يحكمها ملكها ، وساعدت المصالح الإقتصادية المشتركة على تكوين رابطة قوية جمعت بين هذه المدن .

ولقد كان الفينيقيون من التجار ، كما كانوا أصحاب حرف ووسطاء ، ولذلك فإنهم لم يحاولوا أن يستولوا على الأراضي من أيدي الأهالي . وكانت أهم سلعهم هي الأخشاب المستوردة من لبنان، وصناعة الصباغة والبرونز والعاج والزجاج . وكلما زاد عدد سكان مستعمراتهم ، عملوا على إنشاء مستعمرات جديدة ، على سواحل البحر ، حتى يزيد عدد أسواقهم . ولقد تأكد البربر من مقاصد الفينيقيين ، التجارية والاقتصادية ، ففتحوا لهم بلادهم ، وأخذوا يندمجون معهم .

وبدأ استقرار الفينيقيين في منطقة السهول الموجودة في شمال تونس ، وفي

منطقة قرطاجة ، القريبة الإتصال بلبنان . وكذلك بمراكز صقلية . ومنذ القرن الثانى عشر ق.م إستخدم الفينيقيون عنابة،وسكيكدة ، وايكوزيوم، فى منطقة المغرب الأوسط (الجزائر) ، وتم الاستقرار بشكل نهائى على طول هذا الساحل فى القرن الثامن ق. م. من لبده الكبرى وطرابلس شرقاً إلى تمودة وليكسوس وجزيرة الصويره ، غرباً .

والقد عرف شمال إفريقية نشاط اليونانيين فى هذه الفترة التاريخية، وكانوا على علاقات سلم فى أول الأمر مع الفينيقيين ، إلا أن العلاقات تحولت إلى نزاع وصراع مسلح بين المجموعتين، فى القرن السادس ق م مما نتج عنه بسط القرطاجيين سيطرتهم على شمال إفريقية .

وكان النظام الموجود عند الأهالى يعتمد على العصبية البربرية، والتى تقوم على أساس المصاهرة بين أفراد القبيلة . وكانت هذه العصبية تفصل القبيلة عن غيرها، وجعلها تقوم ببناء قلعة خاصة بها فى نطاق أراضيها . ومع ظهور التنافس القرطاجى اليونانى ، أخذت القبائل البربرية فى الإتحاد ، وفى التجمع فى مجموعات من القبائل ، أو فى إتحادات قبلية إقليمية ، تحت رئاسة الإغليد ،وهو قائد المجموعة أو زعيمها . ويمكن إعتبار هذه المجموعات على أنها الشكل الأول لظهور الممالك فى شمال إفريقية .

ولقد أثر الفينيقيون بصورة واضحة على تركيب المجتمعات الرعوية ، وإنتشرت الزراعة بدرجة أكبر ، بعد أن إنتشرت المدن الفينيقية بمنازلها العالية المتعددة الطوابق ، والمطلية باللون الأبيض . وكانت هذه المدن تجمع بين المتطلبات السياسيه والمدنية والدفاعية ، فهناك السوق والميناء والقلعة والطرق المستقيمة التى تربط بينها .

وظهرت قوة الرومان وبدأت صراعها مع القرطاجيين للسيطرة على شمالى إفريقية ، والحوض الغربى للبحر المتوسط . وبعد الحروب البونية ، تمكن الرومان من الإنتصار ، بعد إستيلائهم على مدينة قرطاجة ، وتدميرها ، فى عام ١٤٦ ق.م.

وفى سبيل بسط نفوذهم على البلاد ، عملوا على إنشاء عدد من المعسكرات الدائمة المجهزة، وكان كل معسكر يعتبر مدينة عسكرية،تضم المخزن والاصطبلات وساحات التدريب . وارتبط بهذا إنشاء الطرق اللازمة للتحركات ، فأنشأوا شبكة كبيرة من الطرق تتمثل فى الطريق الساحلى من مدينتى قرطاجة ولبدة فى الشرق إلى طنجة فى الغرب ، ومن طنجة إلى شالة ، وكذلك الطرق الداخلية الأخرى التى تربط الإقليم الساحلى بتبسه ، وتمجاد ، وجميلة ، ووليلى أو قصر فرعون . ولقد أنشأ الرومان ما يزيد على خمسين مدينة فى شمال إفريقية ، كان بعضها فى نفس موقع المدن القرطاجية ، وبعضها الآخر فى مواقع جديدة، مثل قيصرية ، (شرشال الحالية) التى جعلوها عاصمة إقليم موريتانيا القيصرية . وإلى الغرب ، أصبحت طنجة هى عاصمة إقليم موريتانيا الطنجية. وإلى الشرق ، فكان هناك إقليم نوميديا وعاصمته قرطة (قسنطينة الحالية) ، ثم ولاية إفريقية ، وكانت تحت حكم الرومان المباشر .

وكانت هذه المدن تضم ما يلزم الحياة فيها ، من حوانيت وأسواق ومنازل ومعاصر للزيوت والمطاحن والساحات والمسارح نصف الدائرية ، والملاعب الدائرية ، والإصطبلات والحمامات والمكتبات . وأعطت هذه المدن للبلاد صفة الحضرية أكثر من الصفة البدوية ، واجتذبت إليها الكثيرين من البربر ، وبخاصة من كان يعمل منهم فى مزارع السادة الرومان .

ولقد توسع الرومان فى زراعة القمح ، وكذلك الكروم والزيتون ، وكانت كل منطقة تعتبر منطقة إكتفاء ذاتى ، ونتج عن ذلك تبادل السلع والتجارة من منطقة لأخرى . وفى هذا الوقت بدأت العلاقات التجارية عبر الصحراء مع مناطق إفريقية السوداء ، سواء فى منطقة النيجر أو منطقة سواحل غرب إفريقية .

وعمل الرومان على صبغ كل شمال إفريقية بالصبغة الرومانية ، وعلى تحويل منطقة البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية ، ولكن العملية كانت تحتاج لجهود كبير . وإذا كان البربر قد فشلوا فى الوقوف ، عسكرياً ، فى وجه الرومان ، فإن ذلك كان يرجع إلى انقسامهم بين عناصر أخذت تسكن المدن مع الرومان ، وعناصر أخرى ظلت فى طورها القبلى ، على حافة الصحراء ، تحاول الاقتراب من المجتمعات الحضرية ، ولكنها لم تكن قد ألفت بعد حياة المدن ، والخضوع السياسى لدولة بربرية واحدة .

وظلت شمال افريقية رومانية ، أو بمعنى أدق خاضعة لحكم الرومان ، إذ أن الطبقة الحاكمة فيها كانت من الرومان ، أما سكان البلاد فكانوا من البربر . ولكن قوى الرومان بدأت فى الضعف ، فى شمال إفريقية ، فى القرنين الرابع والخامس الميلاديين ، وفى ذلك الوقت ، ظهرت فى المناطق الصحراوية المتاخمة لتونس ، عناصر جديدة ممثلة فى قبائل زناتة جاءت مهاجرة من مناطق إستبس الصحراء الكبرى ، على ظهور الجمل ، لكى تهاجم وتسلب وتنهب الجماعات المستقرة فى الأقاليم الرومانية . وبدأت عناصر البدو الرعاة فى التوسع والانتشار على حساب سكان المناطق الزراعية ، وكان لوصول الجمال أثر حاسم فى إضعاف سلطة الرومان .

وجاءت عناصر الواندال فى القرن الخامس ، من شبه جزيرة إيبيريا ، ومرت فى شمال إفريقية من الغرب إلى الشرق . وفشلت بيزنطة فى تثبيت حكمها على شمال أفريقية فى القرن السادس . وظلت عناصر البربر تمثل همزة الوصل بين أقاليم البحر المتوسط شمالا والأقاليم السودانية جنوباً ، وعبر الصحراء . ورغم وجود الفوارق بين جماعات البربر التى استقرت فى سهول وأودية شمال إفريقية ، وجماعات البربر الرعاه فى نطاق السافانا والصحراء . إلا أن إستخدام الجمال حافظ على روابط الأهالى من البربر ، مع جماعات البربر (الطوارق) الموجوده فى الصحراء .

ثم جاء الفتح العربى ، بعد ظهور الإسلام . ووصل عقبة ابن نافع ، بمعاونة البربر ، إلى جنوب تونس ، حيث أسس مدينة القيروان ، والتى أصبحت قاعدة تتقدم منه العمليات العسكرية ، ومع بداية القرن الثامن كان العرب قد شملوا بانتشارهم كل إفريقية شمال الصحراء الكبرى . وإذا كانت نوميديا قد مثلت منطقة المقاومة أمام العرب ، لفترة من الوقت . إلا أن العرب قد دهشوا لدرجة السهولة التى تقبلت بها القبائل البربرية تعاليم الإسلام . ومن ثم تكاتف البربر مع العرب فى زحفهم على شبه جزيرة أيبيريا ، وأثبت البربر أنهم من أشد رجال وجنود الإسلام بأساً .

وفى منتصف القرن الثامن الميلادى . وصل العباسيون إلى الخلافة ، بعد الأمويين . وانتقلت عاصمة الامبراطورية من دمشق إلى بغداد . ومع هذا التغير وازدياد بعد العاصمة عن شمال افريقية ، زاد ظهور النزعة الاستقلالية عند البربر فى شمال إفريقية ، كما إنتشر مذهب الخوارج عند معظم قبائلهم ، التى كانت تعيش على هوامش مراكز الاستقرار ، وكذلك عند القبائل التي كانت

تعمل بالرعى ، والتجارة مع الأقاليم السودانية . وازدهرت مجتمعات كاملة من الخوارج ، فى أثناء القرنين التاسع والعاشر ، فى سجلماسة ، وفى طرابلس ، وتونس ، وحول تاهرت ، فى المغرب الاوسط . وهكذا تمكنت هذه النزعة الاستقلالية عند البربر من تفكيك أواصر تلك الوحدة التى أوجدها الفتح العربى والإسلامى للبلاد . ونشأت أسر حاكمة ، كما حدث فى المغرب الأقصى ، حين قامت جماعات البربر باختيار إدريس بن عبد الله إماماً لهم فى عام ٧٨٨ ، وتحولت هذه الإمامة إلى مملكة كبيرة فى المغرب الأقصى ، واتخذت عاصمتها فى مدينة فاس .

واستمرت عملية التفتيت ، عند نهاية القرن الثامن . وقامت قبائل كتامة ، التى كانت دائمة المعارضة فى استقرار الحكومات بالمغرب ، باستقبال أحد زعماء الشيعة الذين كانوا يعارضون الحكم العباسى فى بغداد ، وهو « المهدى » ، الذى كان قد وفد من اليمن ، ونصبوه خليفة ، وزعيما للبربر فى عام ٩١٠ ؛ ومن ثم انتقلت عاصمتهم من القيروان إلى مدينة المهدية ، المحصنة فى الشرق ، وذلك لتحقيق الزعامة الاسلامية التى أخذ الفاطميون يتطلعون لها . وكان اسم الفاطميين ، هو الاسم الجديدة لبناة هذه الدولة . وقد إمتد نفوذ هذه الدولة الجديدة حتى مصر ، فى عصر الخليفة الفاطمى المعز لدين الله فى عام ٩٦٩ ، وأنشأ فيها مدينة القاهرة .

ومع عجز الفاطميين عن السيطرة على مواطن البربر الأصلية فى شمال افريقية وظهور ممالك صنهاجة المستقلة ، قام الفاطميون بإرسال عدد من القبائل البدوية المشاغبة فى مصر العليا لمضايقتهم ، وأرسلوا اليهم قبائل بنى سليم وبنى هلال ، التى وصلت إلى المغرب فى عام ١٠٦١ . وكانت غزوات الهلالية تمثل هجوماً

تقوم به قبائل بأكملها ، تستهدف الاستحواذ . وسلب مناطق جديدة الرعى ، فكانت كأسراب الجراد . كما يقول ابن خلدون ، تحطم كل مايقف فى طريقها . وأخذت قبائل صنهاجة ، التى وقعت عليها مسئولية التقدم الزراعى والمدنى فى السهل الساحلى الافريقى ، تعانى من التلف ومن الخراب ، الذى أخذ يحل بمواطن استقرارها ، ونزعت إلى الغرب أكثر من ذلك ، الى المغرب الأقصى ، وبدأت قبائل زناته تظهر فى الأفق بدورها ، وتتجه وراءها كذلك صوب الغرب .

ولقد ظل العرب حتى ذلك الوقت يمثلون فى المغرب العربى أعداداً بسيطة نسبياً ، ويمثلون القشرة العليا للسكان ، وإن كانت قد أخذت فى الاختلاط بالبربر ، ومع استمرار وفود قبائل بنى هلال وبنى سليم إلى المغرب ، اختلطت قبائل زناته واستعربت . وأخذت جماعات البربر فى التفكك بالتدريج ، وعودت نفسها على المعيشة فى المناطق الجبلية أو المناطق الصحراوية ، وتركزت فى منطقة القبائل الوعرة ، وفى الاوراس ، وفى منطقة مزاب ، بينما ظل الطوارق فى منطقة صحراء الاحجار .

ولكن القرن الحادى عشر شاهد قيام دولة المرابطين ، على أكتاف البربر وتركزت هذه الدولة الجديدة حول مراكش ، عاصمتها ، ومنعت قبائل زناته من نشر الفوضى فى المغرب الاقصى ، وكان هؤلاء المرابطون قد وفدوا من الصحراء ، ولكنهم فقدوا اتصالهم بالصحراء مع مرور الزمن ، وفقدوا قوتهم العسكرية . فتمكنت قبائل مصمودة البربرية ، فى جبال الاطلس ، والتى كانت على عداء مع قبائل صنهاجة فى الشمال ، ومن أن تساعد قبائل زناته ، فى الأطلس الاوسط ، على تأسيس دولة الموحدين ، لكى تحل محل دولة المرابطين وذلك في خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر . واقد تمكنت هذه الدولة

من أن تضم اليها تونس ، فى إطار دولة بربرية واحدة ، وأصبح المغرب فى ذلك الوقت قوة لها وزنها فى حوض البحر المتوسط . ولكن هـذه الدولة واجهت نمو قوة قشتالة وأراجونه فى أسبانيا، وعلى حساب الاندلس، وكانت مساحتها شاسعة ، فتركت الجزء الشرقى منها ، وهو الذى يمثل تونس الحالية ، لحكم أسرة الحفصيين . وحتى فى المغرب الاقصى تأثرت دولة الموحدين بسيطرة قبائل زناته على المداخل الشرقية للاقليم . ومع استنزاف قوتها فى الاندلس ، زاد ضعفها. وفى النصف الثانى من القرن الثالث عشر إنقسم المغرب العربى بين ثلاث دول حاكمة : الحفصيون فى أفريقية ، وبنى عبد الواد فى المغرب الاوسط ، وبنى مرين فى المغرب الاقصى . وتنافس كل من الحفصيين وبنى مرين على السيطرة على المغرب الاوسط ، فزاد ضعف كل منها .

وكانت تونس هى عاصمة الحفصيين ، وتلمسان هى عاصمة بنى عبد الواد ، ومراكش عاصمة بنى مرين، ورغم ازدهار التجارة بين السودان والموانى المطلة على البحر المتوسط ، إلا أن القبائل الرعوية كانت تهدد مراكز الاستقرار . وزاد الضغط الاسبانى على دولة بنى الاحمر فى الاندلس ، ثم أتى البرتغاليون لاحتلال سبتة فى عام ١٤١٥ .

وهكذا نصل إلى بداية وفجر التاريخ الحديث ، وهجوم الاسبانيين على غرناطة ، وعملهم على إحتلال موانى المغرب العربى المطلة على البحر المتوسط ، فى الوقت الذى عمل فيه البرتغاليون على احتلال الموانى المطلة على المحيط الاطلسى .

وظهرت دولة الاشراف السعديين فى المغرب الاقصى ، على أكتاف رجال البربر ، فى وادى السوس . كما إنضمت الجزائر إلى الدولة العثمانية ، فى القرن

السادس عشر ، وأسهمت فى عملية تخليص كل من تونس وطرابلس من سيطرة الاسبانيين . وكانت فترة الحكم العثمانى تهتم بالناحية العسكرية، والدفاع عن البلاد ضد الاجانب، ماسهل على الاهالى الاستقرار فى مناطقهم . وظل رجال الطوارق، وهم من البربر ، مستقرين فى منطقة صحراء الحجاز . أما فى المغرب، فان عملية التوسع صوب الجنوب فى عصر دولة السعديين قد أدت إلى عملية تبادل تجارى بين مناطق غرب أفريقية والسودان الغربى وبين سواحل البحر المتوسط . وقام هذا المجهود برجال القبائل من البربر ، وأدى إلى نشر الاسلام فى هذه المناطق .

أما الاستعمار الاوربى ، الفرنسى فى الجزائر ، والحماية الفرنسية فى تونس وفى المغرب الاقصى ، وكذلك الاستعمار الاسبانى لمنطقة الريف فانه رغم سيطرته على الاراضى، لم يتسبب فى هجرات بين القبائل . وكان نظام الاستعمار يعمل على إستغلال الاهالى ، العرب والبربر ، ولكنه إحتاج إلى الوطنيين كأيدى عاملة . فزاد تثبيت الاهالى فى أقاليمهم . وإن كانت ردود فعل هؤلاء الاهالى، وهذه المجموعات من القبائل، تدل على أنها لم تفقد شخصيتها، بل حافظت عليها ، وفى كل شمال أفريقية .

٢ ـ مجموعات البربر فى الجزائر :

البربر هم من أهم السلالات المعمرة فى شمال إفريقية ، كما تظهر بينهم أيضا صفات طراز البحر المتوسط الاطلسى . والقاعدة الجنسية هناك ترتبط إرتباطا وثيقا بالجماعات الحامية التى يعتقد أنها وفدت عن طريق الباب الشرقى لافريقية .

وفى العصر الحجرى الحديث خرج من الحوض الشرقى للبحر المتوسط ،

وفى فترة متأخرة، جماعات تتحدث لغة البربر التى لا يزال يتحدث بها فى الوقت الحاضر كثير من سكان شمال إفريقية . وهذه الجماعات كانت تمثل فرعا من سلالة البحر المتوسط ، الذى حمل معه معرفة الزراعة واستئناس الحيوان .

ويطلق المؤرخون على سكان شمال افريقية غرب مصر إسم « الليبيين » ، وأحسن الامثلة لهم جماعات البربر التى تقطن منطقة التل فى الجزائر ، وقبائل الشاوية ، التى تسكن مرتفعات الاوراس .

ويرى بعض الباحثين أن وجود صفة الشقرة لديهم ترجع إلى غزوات الوندال فى عصور قديمة ، إلا أن هناك أسباب كثيرة يمكنها أن تفسر هذه الظاهرة، مثل وفود عناصر شقراء إلى ليبيا عن طريق الشرق بعد طرد الهكسوس من مصر ؛ ومجىء الجنود المرتزقة الذين أحضرهم الرومان إلى شمال إفريقية ، وربما جاءت هذه الصفة عن طريق الهجرة من أوربا وعن طريق جبل طارق. وعلى أى حال، فالتاريخ الجنسى لشمال إفريقية يشير إلى وجود غزوات متتالية من الرعاة المتحدثين باللغة الحامية ، الوافدين من غرب آسيا إلى المناطق التى شغلها زراع العصر الحجرى الحديث. ولقد ذكر هيرودوت أن أحفاد الفرس أدخلوا الحصان والسيف إلى شمال إفريقية ، كما أن زراعة المدرجات، التى تعتمد على الرى ، جاءت إلى هذه المناطق عن طريق اليمن .

وبعد وفود الفينيقيين إلى شمال إفريقية ، وفد اليهود إليها إبتداء من القرن الثالث ق.م. وإستمر وفودهم إليها حتى القرن السادس عشر الميلادى. ولقد سكنت العناصر اليهودية القديمة التى تسمى نفسها بالشيم فى الاجزاء الداخلية ، بينما سكنت العناصر اليهودية الحديثة ، التى طردت من إسبانيا ، وقت طرد المسلمين منها ، فى المدن والمناطق الساحلية . ثم جاء الرومان وتحولت شمال

إفريقية إلى مستعمرة رومانية . ودخلت بعد ذلك قبائل زناتة ، التى وفدت فى القرنين الثالث والرابع الميلاديين ، وأدخلت معها الجمل الذى ساعد الطوارق على الاستقرار فى الصحراء . وبعد ذلك جاءت الموجة العربية الكبرى التى حملت الاسلام إلى هناك ، وجعلته صفة أساسية من صفات سكان البلاد . ومع وفود قبائل بنى هلال وبنى سليم ، إندفعت جماعات كثيرة من البربر صوب الصحراء ، حيث إستقرت فى مناطق غير ملاءمة لمعيشتها ، وإنتقلت غيرها إلى مناطق عزلة جبلية . ولقد حافظت معظم هذه المجموعات البربرية على نقاوة سلالتها ، فيما عدا العناصر التى وصلت منها إلى المناطق الزنجية ، حيث إختلطت هناك معها إلى حد بعيد .

ولقد استعربت جماعات من البربر بسهولة ، وإعتنقت الدين الاسلامى ، وشاركت فى فتوحاته . ومن الصعب أن نضع حدا حضاريا أو جنسيا بين الجماعات التى تتكلم العربية ، والجماعات التى تتكلم البربرية . ويرجع ذلك إلى أن الحاميين والساميين ينتمون إلى سلالة واحدة ، هى سلالة البحر المتوسط . ومع ذلك ، فان جماعات البربر ، بشكل عام، يتحدث رجالها العربية إلى جانب اللغة البربرية، ونتج ذلك عن حاجتهم إلى العمل ، ومع العرب ، وكانوا فى غالبيتهم ، ونتيجة لظروف الاستعمار الفرنسى ، يتحدثون الفرنسية كذلك. أما المرأة فإنها، نتيجة التخلف وقصور التعليم ، وقلة إحتكاكها بغيرها وقلة خروجها خارج أراضى أهلها ، فكثيرا ما تتحدث اللغة البربرية وحدها . ولقد ساعد هذا الوضع من التخلف على أن تكون لغة الام فى المناطق البربرية ، هى لغة البربر ، الأمر الذى حفظ هذه اللغة حتى الآن ، للصبيوبة وللبنات ، وإلى أن ينمو الصبى ، فيتعلم العربية ، من أقرانه ، ومن زيارته للسوق ، وغير ذلك، بينما تظل معظم

البنات يتحدثن البربرية ، وبالتالى يحافظن عليها ، وكأمهات لأجيال قادمة ، لها لغتها.

والجماعات البربرية التى تعيش فى الجزائر تشتغل بزراعة المدرجات ، بينما تعيش الجماعات التى تتحدث العربية فى مناطق السهول والهضاب وتحترف الرعى بشكل عام . ويشمل بربر الجزائر قبائل الشاويا التى تعيش فى جبال الاوراس، وكذلك القبائليين فى منطقتى القبائل الصغرى والكبرى ، الموجودة إلى جنوب وشرق مدينة الجزائر العاصمة ، وكذلك سكان منطقة مزاب والصحراويون فى غرداية ، وبسكرة ، وتوات ، وفجيج ، وأخيرا فان هناك الطـوارق ، أو الملثمون ، أو الرجال الزرق ، فى منطقة صحراء الأحجار ، فى أقصى جنوب الجزائر.

أما المجموعة الأولى ، وهى مجموعة الشاوية ، فإنها تسكن منطقـة جبال الأوراس ، فى شرق الجزائر . وقامتهم متوسطة ، ورأسهم طويل ، والشفاة ممتلئة ، وبشرتهم سمراء . ومعظم هذه المجموعة تتحدث الآن اللغة العربية ، وان كانوا يفتخرون على غيرهم بأنهم كانوا أول من فجر الثورة الجزائرية ، كما كانوا يفخرون بأن الرئيس السابق للدولة ، هوارى بومدين ، كان منهم . وتظهر فيهم التأثير العربى أكثر من غيرهم ، نتيجة لوقوع منطقتهم إلى شرق الجزائر ، وفى منطقة تعتبر منطقة عبور بالنسبة للهجرات ، هذا علاوة على متاخمة منطقتهم لتونس ، التى تزيد درجة عروبتها على غيرها من دول المغرب العربى .

وأما القبائليين ، وهم المجموعة الثانية ، فانها تسكن منطقة القبائل الصغرى ، التى تقع إلى جنوب شرق مدينة الجزائر العاصمة ، ومنطقة القبائل الكبرى التى تليها إلى الشرق . وهذه المنطقة جبلية . ووعرة ، ويصعب السير فيها خارج

الطرق المعبدة . وعناصر القبائليين يحتفظون بلغتهم ، علاوة على تحدث معظم رجالهم العربية ، وكذلك الفرنسية . وكانت هذه المنطقة هى أول المناطق التى إحتكت بالحكم الفرنسى ، وعن قرب ، ولذلك فانهم يعتزون بأنهم خاضوا التجربة مع الإستعمار الفرنسى حتى النهاية . وتنتشر بينهم ظاهرة العيون الخضراء والزرقاء . وهم يعيشون فى منطقة فقيرة ، ومزارعهم صغيرة ، وتعتبر حدائق ، نتيجة لزراعتهم الفواكه ، وعنايتهم بها . أما من تعلم منهم ، وهم كثيرون ، فيعملون فى إدارات الحكومة ، ويكونون نسبة كبيرة من موظفى الدولة . ولهم دور يعرف به كل عربى يزور الجزائر ، فى رفض الدور العربى لدولتهم ، حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة ، وفى الإعتزاز بالإتجاه الغربى ، وبالتجربة الغربية للجزائر .

وتأتى بعد ذلك المجموعة الثالثة ، وهم سكان منطقـة مزاب ، والمناطق الصحراوية ، ويتميز أبناءها بقصر القامة ، ورأسهم عريض ، وكذلك وجوههم . وهم يسكنون منطقة فقيرة كذلك ، ولكنهم يعيشون فيها على طريقة إشتراكية ، رغم تمسكهم بالإسلام ، فيقسمون العمل فيما بينهم ، ويعطون من المحصول نصيباً لهذا العمل ، أما الباقى فيوزع على المجموع ، وليس تمشيا من الأسر ، بل طبقاً الرؤوس الموجودة فى كل خيمـة ، أو كل كوخ . ولا زالوا يحتفظـون بلغتهم البربرية ، ومع إعتزازهم بالإسلام ، لا يفرطون فى طريقة معيشتهم الاشتراكية التى ساروا عليها منذ قرون ، ومنذ أن كان مذهب الخـوارج سائداً فى مناطـق كثيرة من العالم الإسلامى ، وقبل أن ينحسر عن أغلبيتها .

وأما المجموعة الرابعة من مجموعات البربر فى الجزائر فتتمثل فى الطوارق ، أو الملثمين ، أو الرجال الزرق ، الذين يسكنون صحراء الأحجار فى أقصى جنوب الجزائر . وتحافظ هذه القبائل على لغتها البربرية ، فى نفس الوقت الذى يتحدث

فيها رجالها العربية ، نتيجة لإتصالهم ببقية العناصر المجاورة، وعملهم مع القوافل في نقل التجارة من المناطق السوداء الواقعة جنوب الجزائر صوب الشمال، وإتصالهم ببقية العناصر البدويه فى هذا الحزام الصحراوى الإفريقى العريض .

ويحافظ رجال الطوارق على لثامهم ، ولا يخلعوه أبداً أمام الأغراب ، ويعتبر نزع هذا اللثام إهانة كبيرة، أما نساءهم فهن سافرات . ويقضى الرجل وقته فى الصيد ، أما بقية الأعمال ، من تربية الأولاد ، وتوفير الطعام وطهيه ، وخدمة « السيد » الذى هو الزوج ، ورعى الإبل، وجز الصوف وغزله ونسجه، وصنع الملابس والخيام من الوبر والصوف ، فكلها من عمل المرأة . وكثيراً ما يكون الزوج ، كمسلم ، أكثر من زوجة ؛ فمن حقه أن يكون بهذه الطريقة سيداً .

ولهذه المجموعة ومنطقتها أهمية خاصة ، وتزايدت هذه الأهمية ، مما يدفعنا إلى الحديث عنها بالتفصيل .

٣ ـ الطوارق والصحراء والبترول :

فى الوقت الذى حكمت فيه فرنسا الجزائر، منذ عام ١٨٣٠، وحتى عام ١٩٦٢، ضمت المنطقة الشمالية منها إلى أرض الوطن الفرنسى، متمثلة فى مقاطعات الجزائر وقسطنطينة ، ووهران . أما بقية الجزائر ، إلى جنوب الهضبة، فقد إحتفظت به فى شكل أقاليم عسكرية ، تحت الادارة العسكرية. ووضعت لها القوانين العسكرية لحكمها ، وكانت القوات المسلحة ، التابعة لوزارة الحربية الفرنسية ، هى التى تحكم هذه المنطقة . وهذه المنطقة العسكرية هى بلاد الطوارق .

ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الجزائر، فى مراحلها المتتالية زاد ظهور جمود السياسة الفرنسية فى الجزائر، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان الاقتصاد الفرنسى قد إرتبط إرتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الجزائرى ، فكان على الجزائرى أن يستخرج المواد الخام ويرسلها إلى فرنسا لكى تتحول إلى مصنوعات ، ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع . ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع ، أو إقامة نظام إقتصادى آخر ، يساعد على تطور الجزائر ، وقيام الصناعة فيها ، ويفقد « الدولة الأم » ما رتبت أمرها على جنيه من هذا الاقليم المستغل . وكانت فرنسا فى حاجة إلى القوى البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقوداً لنيران الحروب الاستعمارية . كما كانت محتاجة إلى أراضى الجزائر نفسها لمواصلة إستغلالها، ولمواصلة الدفاع عن فرنسا . وحين دخلت فرنسا حلف دول شمال الأطلنطى، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءاً منها . وإعترفت الدول الأخرى المنضمة إلى هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية ، بعد دخول فرنسا هذا الحلف .

وزاد هذا الوضع من تشبث فرنسا بالجزائر، دفاعاً عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فيها . فتجمدت السياسة الفرنسية فى الجزائر ، مع هذه المصالح، رغم التفاعلات المختلفة التى حدثت فى العلاقات بينها وبين الجزائر ، مثل منحها الجزائر القانون الأساسى، الذى كان ينص كذلك على أن الجزائر أرض فرنسية. وأدى الامر إلى نشوب الثورة فى الجزائر ، فى طول البلاد وعرضها ، فى أول نوفمبر ١٩٥٤ ، وبشكل أذهل الفرنسيين .

ولقد كانت الثورة الفرنسية ثورة نضال شعب ، قرر تحرير بلاده بالحديد والنار، وانهاء الوضعية الاستعمارية لبلاده . فكانت حرب تدمير وتعذيب وإبادة، واصلها المجاهدون بكل عزم وتصميم .

لقد إستمرت الثورة نتيجة لاستمرار القوات الفرنسية فى الحرب فى

هذا الاقليم ، ونتيجة لاستخدامها وسائل مادية ومعنوية ضد ثوار الجزائر .
وكان العثور على البترول فى الجزائر مما يشجع الفرنسيين على البقاء هناك، وعلى
إستمرار الحرب . وكذلك كان موقف الولايات المتحدة، ومعوناتها التى تعطيها
لفرنسا داخل نطاق حلف الأطلنطى . وكان ذلك أساساً لفكرة تقسيم الجزائر
إلى منطقة شمالية ، وإلى منطقة جنوبية ، هى الصحراء ، تشتمل على البترول
وتعيش فيها العناصر الصحراوية ، عناصر الطوارق .

ولقد إزداد إهتمام فرنسا بالجزائر مع إستمرار حرب التحرير الوطنية فى
هذا القطر العربى . وقام عدد كبير من الباحثين والدارسين ، خصوصاً من ذوى
الاتجاهات اليمينية فى فرنسا ، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر
لفرنسا . فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية فى هذا القطر ،
وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسى بضربة عنيفة ، ويجعل فرنسا
دولة فى المرتبة الثالثة أو الرابعة، تعتمد على غيرها فى المواد الخام وفى التسويق
إلى درجة كبيرة .

ومع إزدياد هذا الاتجاه ، أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من
القوات العسكرية على البقاء فى الجزائر لتدعيم سلطتها هناك . كما أخذت تشجع
الشركات على القيام بدراسة الامكانيات الاقتصادية فى الجزائر وفى الصحراء
الكبرى ، والتنقيب عن المعادن والبترول فيها . وأخذت فرنسا من ناحية ثالثة
تتزعم حركة السوق الاوروبية المشتركة ، وتحاول بكل وسائلها إدخال
إمبراطوريتها الافريقية ، ومنها الجزائر ، داخل هذه المنظمة الاقتصادية
الاقليمية .

أما عن تشجيع حركة الاستيطان ، فانها لم تعط نتيجة ملموسة ، إذ أن معظم

الفرنسيين أعرضوا عن الاقامة فى هذا القطر الذى يحارب من أجل إستقلاله .
ولم يكن من السهل على الفرنسيين إستغلال رؤوس أموالهم فى الجزائر مادامت
الحرب قائمة وتهدد كل نشاط جديد يقوم به الاستعماريون . بل إن عددا كبيرا
من المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر قد إضطروا إلى الخروج منها إما إلى فرنسا
وإما إلى دول أمريكا اللاتينية، وإلى كندا وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية
التى هدفت إلى توطيد أقدام الحكم الفرنسى وتمكين الأوربى من إستغلال موارد
الجزائر .

ولكن تشجيع الحكومة لعمليات التنقيب عن المعادن والبترول أعطى نتائج
مباشرة أثرت بالتالى فى أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية، وأعانت
حكومة باريس على الارتكاز اليها لاظهار أهمية المعركة التى تخوضها أمام حرب
التحرير ، وتحاول الضغط على دافعى الضرائب وعلى الشبيبة الفرنسية لمواصلة
تضحياتهم فى سبيل سياستها الاستعمارية .

ذلك أن شركات التنقيب قد وجدت البترول فى أماكن مختلفة من الجزائر ،
وجدته فى حاسى رمل وحاسى مسعود وفى عجيلة . كما وجدت حقولا للغاز فى
عين صالح . وكان ذلك فى الصحراء الجزائرية ، ويؤيد الاتجاه الفرنسى لتقسيم
البلاد إلى قسمين :

وأخذت الحكومة الفرنسية تتشدق بأن مشكلة الجزائر ليست مشكلة
إقتصادية وإنسانية ! ! إدعت أنها قد بذلت مجهودات فائقة فى ميادين البحث
والتنقيب ، وشرحت أن شعب الجزائر يزداد فى تعداده بسرعة، وأنه يحتاج إلى
من يأخذ بيده لمساعدته فى إستغلال موارده الطبيعية، وفى ضمان مستقبل أفضل
لابنائه . ونشرت فرنسا هذه الادعاءات فى المحافل الدولية وأمام هيئة الأمم

المتحدة، وكأنها قد لبست ملابس القديسين الأوائل وجاءت لمساعدة الجزائرين حقا . أما فى فرنسا نفسها فقد إنتشرت الدعاية بأن خسارة الجزائر تعنى التخلى عن ثروة الصحراء ، وصرح الوزراء بأن إنتاج البترول سيصل فى عام ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وحددوا هذا الانتاج السنوى بأربعة عشر مليون طن فى عام ١٩٦٠ ، وبخمسة وعشرين مليونا من الأطنان فى عام ١٩٦٢. وهكذا أصبحت صحراء الجزائر تعنى وما تحتوى عليه من ثروات من أفضل المواضيع التى يتناولها الفرنسيون فى دعايتهم ، وفى تبرير مواصلتهم للحرب ، وفى إيهام الشعب الفرنسى بأن مستقبل بلاده الإقتصادى قد أصبح مرتبطا بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر . وأثارت عملية البترول حماس بعض الفرنسيين للحرب ، وأوهمت بعض رجال الأعمال بأن مصلحتهم تتلخص فى إستمرار المجهودات الحربية الفرنسية فى هذا القطر الثائر. وكم من مقال كتب فى الصحف عن قيمة ثروة الصحراء ، وكم من موضوع تناوله المؤلفون أو المتحدثون فى الاذاعة بهذا الشأن .

ولقد نجحت هذه الحملة الدعائية الحكومية إلى درجة كبيرة ،فى الوقت الذى وقعت الحكومة الفرنسية فيه تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الاعمال وأصحاب رؤوس الاموال . وزاد حماس الجمهور فى فرنسا لمواصلة الحرب ، وارتفعت قيمة أسهم البترول ، رغم أن تقرير الخبراء لكمية البترول فى الصحراء جاء معتدلا ومتنافيا مع المبالغة التى قدم بها رجال الحكومة هذا الموضوع إلى الرأى العام .

والظاهر أن الحكومة الفرنسية قد رددت دعايتها عن بترول الجزائر والصحراء إلى درجة أن إقتنعت هى نفسها بهذه المبالغة . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من ناحية أخرى من تمكن إنتزاع الجزائريين لاستقلالهم ، فأخذت ترسم

للمستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين : الأولى تقع فى الشمال وتمتد إلى مسافة مائتى ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحتفظ باسم الجزائر ، والثانية هى بقية إقليم الجزائر، مع واحات الجنوب والصحراء وضمتها إلى بقية المناطق الصحراوية التى تديرها فى موريتانا وفى شمال السودان الغربى وفى منطقة تشاد وأسمتها باسم «المنظمة الاقتصادية لإستغلال الصحراء». وكانت فرنسا قد أخذت ترتب الأمر حتى لا تفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر ، بينما قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأنها ملك لها ، وكانت هى المنطقة التى إحتفظت بها تحت الادارة العسكرية المباشرة. وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية فى إعداد مشروعات لتقسيمها إن إقتضت الضرورة إلى مناطق يكثر فيها المستوطنون،وأخرى يكثر فيها اليهود ، وثالثة شبه جرداء يمكن للعرب إذا ما تشبثوا بإستقلالهم أن يعلنوها دولة لهم . درست هذه المشروعات على أنها مشروعات إجتماعية لحل مشكلات السكان ، ولكنها كانت فى حقيقة الامر مشروعات سياسية واضحة ، وتستند إلى أسس إقتصادية لا يمكن التعامى عنها ، وإن كان العامل السكانى له أهميته الكبيرة .

ومع إزدياد شعور فرنسا بالضعف أمام رجال قوات التحرير الوطنية الجزائرية إزداد تشبثها بفرنسية الجزائر وبفرنسية الصحراء وضرورة الاعتراف بسلطتها المطلقة عليها ووضح ذلك فى تفتيشها للسفن المارة فى وسط البحر المتوسط ، وكأن مياه الجزائر الاقليمية — حتى إذا فرضنا جدلا أنها خاضعة لفرنسا — قد إمتدت الى أكثر من مائتى ميل من الساحل . كما ظهر هذا فى فرضها لشروط خاصة على شركات التنقيب التى تعمل فى الصحراء ، رغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى فى هذه العمليات . وكان هذا تشبثا من فرنسا

بفرنسية الجزائر والصحراء أكثر من تشبثها بهذه الصفة أو الشخصية لفرنسا نفسها .

وثبت أن نوع البترول الموجود فى الجزائر ممتاز ، لقلة كثافته، وقلة اشتماله على مركبات الكبريت، ثم ظهر أن إحتياطى الجزائر منه يزيد عن مائة مليون طن . ولكن المشكلة زادت فى تعقدها أمام الحكومة الفرنسية، وخاصة بالنسبة لاستخراج هذه المادة فى وسط الصحراء ونقلها منها حتى ساحل البحر . فلقد استلزم الأمر انشاء خط للانابيب فى جزء من هذه المسافة الطويلة التى تبلغ حوالى ٤٢٠ ميلا بين المناطق البترولية غير الآهلة بالسكان وبين الشاطىء، ماره فى مناطق غير آمنة ، ويمكن بسهولة مهاجمتها فيها ، خاصة وأن نشاط جيش التحرير كان يزداد فى كل يوم . فاضطرت فرنسا الى انشاء خط من الأنابيب الصغيرة التى يبلغ اتساعها ست بوصات بين حاسى مسعود وتوجورت لمسافة ١١٠ ميلا ثم خطا آخر من نفس الاتساع طوله ١٣٠ ميلا ويصل بين توجورت وبسكرة . ثم رتبت الحكومة الفرنسية بعد ذلك أمر نقل البترول من بسكرة بالسكة الحديدية حتى ميناء سكيكدة على البحر المتوسط ، أى لمسافة ١٦٠ ميلا أخرى . واحتاطت السلطات الفرنسية لحماية هذه الأنابيب فأخذت الطائرات والداوريات المصفحة فى حراسة أنابيب البترول، وأنشئت خطوطا من الأسلاك الكهربائية على طول خط السكة الحديدية ، وحصنت فرنسا محطات الطلمبات وأصدرت أوامرها بعدم سير قطارات البترول الا نهارا وفى حراسة قوة جوية كافية .

ووصلت أول قافلة من قوافل البترول الجزائرى الى شواطىء البحر المتوسط فى يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الاحتياطيات التى اتخذتها السلطات الفرنسية لضمان وصول أول قافلة محملة بالبترول قد جعلت الرأى العام يتساءل عما اذا لم

تفق قيمة ما استهلكته قوات الامن قيمة تلك الكمية من البترول التى جندت لها سلطات فرنسا كل مافى وسعها لحمايتها . وعقبت بعض الصحف على هذا قائلة أن قيمة برميل البترول الذى يصدر إلى فرنسا بهذه الطريقة الغريبة بلغت عشرة أضعاف برميل واحد يصدر إلى أضعاف هذه المسافة .

واتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول هدفا لهجومهم وفى أنحاء كثيرة منه فتمكنوا من نسف السكة الحديدية مرات متعددة وفى أمكنه مختلفة منها . واستمر الجزائريون يهاجمون هذا المشروع بكل مالهم من قوة، ورغم تفنن الفرنسيين فى الدفاع عنه. وسرعان ماظهر أن حرب التحرير الجزائرية قد امتدت إلى كل المناطق الجنوبية من الجزائر ، فأخذ الباحثون عن البترول يطلبون تزويدهم بالأسلحة وارسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم .

وخشيت الحكومة الفرنسية من اهتمام الامريكيين بالبترول ، ومن أن يقوم الامريكيون بمساعدة جيش التحرير الجزائرى، سعيا وراء بترول الجزائر. فأخذت هذه الحكومة فى إغراء الأمريكيين وغيرهم من رجال الأعمال الاجانب لطلب ترخيص منها للتنقيب فى الصحراء . وكانت فرنسا تتشبث فى هذا بحرفية وشكلية سيادتها المزعومة على الجزائر، وتسعى من ورائها الى ضمان بقاء الأمريكيين بعيدين عن الجزائر وسائرين فى ركاب حلفائهم الاوربيين. وزار كثير من المسئولين الفرنسيين أمريكا، وحاولوا جذب اهتمام شركات البترول الأمريكية الى الصحراء وسنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم اشراك الشركات الاجنبية فى عمليات الاستغلال ولكن هذه اللوائح نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية ورؤوس الاموال الفرنسية، وعلى ألا يتجاوز رأس المال الأجنبي خمسين فى المائة من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك أن تسرع فى تقوية مركزها المالى فى الجزائر ، والى ضمان اعتبار أمريكا الجزائر أرضا فرنسية ، خصوصا

وأن فى استطاعة فرنسا تزويد دول غرب أوربا وحلف شمال الاطلنطى ببترول الجزائر . ولكننا نلاحظ أن الشركات الأجنبية طالبت بالحصول على ٥١٪ من الأسهم ، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الجزائرى لكل حركة استغلال تقوم فى بلاده دون موافقة أهلها ، خصوصا إذا كانت هذه الحركة تسعى إلى توطيد أقدام المستغلين الأجانب فى البلاد .

ثم ارتبط موضوع بترول الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولتى تونس والمغرب . ولم تجادل الحكومة التونسية فى أمر حدودها مع الجزائر ولكنها اهتمت بمرور أنابيب البترول الجزائرى بأرضها . أما مملكة المغرب فإنها قد أخذت فى الموازنة بين حدودها الحالية وحدودها قبل مجيء الفرنسيين فى القرن التاسع عشر . واستندت إلى الأسس التاريخية ، وطالبت برجوع حدودها إلى ما كانت عليه قبل نزول الفرنسيين فى شمال إفريقية . أما بين أبناء أقطار المغرب الثلاث فان الاتجاه العام قد سار نحو الاحتفاظ بثروات الاقليم لابنائه . وأخذ الفرنسيون يشعرون بضرورة الاتفاق مع الجزائريين والتونسيين والمغاربة إذا مارغبو فى الاشتراك فى استخراج ثروات الصحراء .

أما جبهة التحرير الجزائرية فانها أعلنت عجز فرنسا بمفردها عن ضمان التطور الاقتصادى فى هذه المنطقة ، وأن هذا التطور لا يمكن أن يتم دون تعاون ، خصوصا بين بلاد متخلفة أو حديثة العهد بالاستقلال . وأعلنت أن الجزائر المستقلة تمد يدها إلى الشركات الأجنبية ، معترفة بحقوقها الشرعية . وصرحت لجنة التنفيذ والتنسيق التابعة لجبهة التحرير بأنه لايحق إلا لحكومة جزائرية أن تبرم هذه الاتفاقيات . وهكذا حافظت الجزائر على حقوقها ، وأكدت أنه لايمكن الارتباط بأية معاهدات أو اتفاقيات أو التزامات تكون فرنسا قد أبرمتها باسمها ، إذ أن هذه الاتفاقيات باطلة لصدورها من غير أصحاب

الحق الشرعيين ، أبناء البلاد الوطنيين . ورفضت الثورة الجزائرية بذلك فكرة تقسيم بلادها إلى جزاين ، مصرة على ضرورة الإحتفاظ بالبلاد وحدة واحدة.

واخيراً عمدت فرنسا إلى ربط الجزائر بها فى السوق الاوربية المشتركة ، وأرادت بهذا أن تغرى بقية الدول الأوربية الغربية أعضاء هذه السوق ، على استغلال رؤوس أموالها فى هذا القطر العربى ، أى على استغلاله وتثبيت أقدام الاوربيين عامة والفرنسيين خاصة فيه . وأرادت فرنسا تكتيل حركة رؤوس الاموال ضد القوى الوطنية المجاهده فى الجزائر ، وأرادت تسوية العلاقات الأوربية ووضع حد لهذه المنافسات القديمة ، بل للعداوة التقليدية بينهما ، وذلك بضم الجزائر إلى منطقة السوق الأوربية ، أى فتحها لكل بضائع أوربا ، رغم إصرار فرنسا على بقائها تحت سيادتها الدولية .

ولقد فشلت فرنسا فى كل هذه المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبترولها وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوربية . ويرجع هذا الفشل أولا وأخيراً إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الجزائريين الكفاح من أجل حقوقهم المغتصبة . لقد استمرت الحرب فى داخل الجزائر وقامت المعارك السياسية عنيفة فى المحافل الدولية ، فلم تتمكن فرنسا من التفرغ لاستغلال موارد الجزائر مع حلفائها . واستمرت الحرب رغم فقد الفرنسيين كل أمل فى النصر .

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد انتصرت ونجحت فى تحرير بلادها من الاستعمار ، والمحافظة على وحدتها الاقليمية ، إلا أن موضوع الصحراء ، بما يضمه من سكان من الطوارق لا زال يمثل موضوعاً سياسياً هاماً ، خاصة وأن مسألة النزاع المغربى الجزائرى على المناطق الصحراوية إزداد وضوحاً فى

السنوات الأخيرة ، مع إتجاه المملكة المغربية إلى الاستناد إلى حقوق تاريخية ، للتوسع فى الصحراء الغربية جنوباً مع شنقيط والساقية الحمراء ، ودخولها مشتركة مع جمهورية موريتانيا الاسلامية فى إقتسام منطقة وادى الذهب التى تركت أسبانيا أمر إدارتها لها مع إحتفاظها بنصيب فى الفوسفات الذى ينتج فى هذه المنطقة .

أما الجزائر فإنها أعلنت أنها إلى جانب حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، طبقاً لما هو سائد فى العالم الآن . وينطبق ذلك على حق شعب الصحراء فى وادى الذهب فى تقرير مصيره قبل خضوعه للسيطرة المغربية الموريتانية . وتؤيد جمهورية الجزائر منظمة تحرير الصحراء أو البوليساريو فى هذه العملية تأييداً كاملا ، حتى تأزم الأمر مع المملكة المغربية ، واتهمت الجزائر بأنها تستخدم قواتها المسلحة النظامية بأسم رجال البوليساريو .

والأمر الخطير هو أن المغرب بدأ فى إتجاهه يعمل على تشجيع العناصر الصحراوية على تقدير حق مصيرها ، لا فى صحراء وادى الذهب ، المتنازع عليها ، من حيث المبدأ القانونى ، وبقوة السلاح بطريق غير مباشر بين الدولتين الكبيرتين فى المنطقة ، ولكن تشجيع العناصر الصحراوية على حق تقرير مصيرها فى الصحراء الجزائرية نفسها ، أى فى منطقة الطوارق ، والرجال الزرق ، منطقة البترول . إن ذلك يعنى ، صراحة تدخل المملكة المغربية ، بطريق مباشر أو غير مباشر للعمل داخل حدود الجمهورية الجزائرية ، مستندة فى ذلك إلى أن العناصر الصحراوية هى من الطوارق ، أى مساعدة عنصر من عناصر « الأقليات » فى إحدى الدول على القيام بحركة إنفصالية ، أو حتى العمل على شغل الحكومة فى الجزائر العاصمة. وهذا الأمر يزيد من ظهور أهمية الاقليات الموجودة فى الدول العربية، وأهمية إيجاد حلول لمشاكلها ، إن وجدت .

الفصل العاشر

المملكة المغربية

١ — الريف .

٢ — الأطلس الأوسط .

٣ — الأطلس الأعلى .

٤ — فرنسا والظهير المغربى .

٥ — ما وراء الأطلس والصحراء .

تضم المملكة المغربية مجموعات كبيرة من السكان فى مناطقها المختلفة ، تسكن بعضها المناطق الجبلية ، وبعضها مناطق السهول . وتسكن القبائل العربية فى المغرب مناطق السهول ، أما العناصر التى تسكن المناطق الجبلية فغالبيتها من البربر . وتبلغ نسبة البربر فى المملكة المغربية ما يقرب من ٤٨٪ من مجموع السكان ، وهى نسبة كبيرة ، ولها أهميتها . أما قبائل صنهاجة الكبرى فتسكن منطقة جبال الريف فى الشمال ، ويسمون الآن الروافا ، أما قبائل زناته ؛ من بنى زمور وبنى زيان ، فتسكن منطقة الريف الأوسط، وأما قبائل مصمودةفتسكن منطقه الأطلس الأعلى ؛ وهناك أيضاً قبائل الشلوح التى تسكن منطقة السوس فى أقصى الجنوب . ولكل من هذه المجموعات لغتها الخاصة بها ، والتى يتحدث بها الأهالى إلى جانب تحدث الرجال منهم باللغة العربية ، نتيجة لإحتكاكهم ببقية السكان . أما العرب ، فيسكنون مناطق السهول فى المملكة ، وتوجد بينهم عناصر إستعربت تماماً، نتيجة لشدة إحتكاكهم بالعرب، نتيجة لسهولةمناطقهم.

ولقد تأثر تاريخ المغرب الأقصى ، أو المملكة المغربية ، وإلى حد بعيد ، بهذا التركيب السكانى ، نتيجة لوقوع أحداث ، هنا وهناك ، ولو فى شكل غير منسق ، تجاه الحكام ، سواء أكانوا من الوطنيين أو من المستعمرين الأجانب . كما حاول المستعمر دائماً اللعب على هذا التركيب السكانى ، الذى يتمثل فى وجود أقليات متعددة فى المغرب الأقصى ، حتى تستمر له السيطرة ، ولأطول فترة ممكنة؛ وحاول الحاكم الوطنى ، من ناحية أخرى ، العمل على القضاء على أية تطلعات تظهر فى هذا الاقليم أو ذاك ، مستخدماً الشدة والقسوة والعنف ، مما أضفى لوناً قانياً واضحاً على فترات كثيرة من تاريخ حكم البلاد .

١ - الريف :

تقع منطقة الريف فى شمال المملكة المغربية ، وتمتد من طنجة نحو الشرق ، وحتى الحدود الجزائرية . وتمتد فيها سلسلة جبال الريف، من الشرق إلى الغرب وبشكل يفصل الساحل من بقية الأقاليم الداخليـــة فى الجنوب ، ويسهل أمر إتصال الاهالى ، عبر الوديان ، باخوانهم فى الشرق ، أى فى الجزائر ، أكثر من إتصالهم باخوانهم فى الجنوب .

ومنذ فجر التاريخ الحديث كان تطور تاريخ هذا الإقليم يختلف عن تطور بقية أقاليم المغرب الأقصى . فمع بداية القرن السادس عشر ، وقيام الاسبان بالهجوم على السواحل الإسلامية المطلة على البحر المتوسط ، فى نفس الوقت الذى قام فيه البرتغاليون بعمليات هجومهم على السواحل الغربية للمغرب، والمطلة على المحيط الأطلسى ، عمل أبناء الريف ، ورجال الجهاد البحرى فيه ، فى توافق مع قوة الجهاد البحرى ، التى كانت قد نشأت فى الجزائر .

ولقد عملت هذه الحفنة من الرجال والقادة الوحدويين على إقامه الإتحاد بين أقاليم المغرب الكبير وبعضها، ومع الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية. وكانت عمليتهم عملية جهاد إسلامى ؛ وكفاح ضد الاستعمار ، وحركة وحدوية، لا يتميز فيها إلا الأكثر شجاعة ، والأكثر بذلا وتضحية . وكانت قوات الجزائر البحرية فى ذلك الوقت تجد معاونة من جانب عدد من الرؤساء والقادة البحريين الموجودين فى موانى المغرب الأقصى ، وخاصة يحيى ريس الذى إتخذ من أحد خلجان شمال المغرب ، قرب الحسيمة ، قاعدة له ، وكون أسطولا سمح له أن يفرض كلمته على الملاحة ، حتى عرف بإسم سيد المضيق .

ولكن ظروف المغرب الأقصى شهدت ظهور قيادة « برية » فى منطقة

وادى السوس ، تبلورت فى شكل نشأة قوة الدولة السعدية ، أو دولة الأشراف السعديين . ولقد إمتدت سلطة هذه القيادة مع إمتداد الأراضى الزراعية المنتجة قبل أن تفكر فى فرض سلطتها على مناطق المرتفعات والجبال ومناطق الرعى . فامتدت سلطتها من وادى السوس إلى منطقة مراكش ، وسارت منها فى حذاء الأطلس المتوسط حتى منطقة فاس ؛ وفرضت على هذه المناطق أمر الخضوع لها ، فى ظروف الحرب هذه ، وبحيث تحول المجتمع فيها إلى تشكيل إقطـــاعى واضح ، يرتبط بالأرض ، وبالانتاج الزراعى . أما مناطق الرعى فى الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى وجبال الريف فى الشمال ، فإنها إحتفظت بنظامها القبلى ، الذى حافظت عليه منذ القدم ، والذى كان يقوم على « إختيار» الأكبر سناً أو الأكثر حكمة لتولى الأمور ، والذى كان يشتمل فى صلبه على حرية أكثر ، وديمقراطية أعمق من ذلك النظام الذى فرض نفسه على المزارعين فى البادية .

ولقد شعرت القيادة السعدية بأن هذا التكامل بين رجال البحر ، من مغاربة وجزائريين ، كان يمثل خطراً عليها . وكان ذلك سبباً أساسياً فى وقـــوع الإصطدامات بين الاشراف السعديين ، وبين كل من رجال البحر والمغاربة والجزائريين . وكان هذا من بين أسباب اعتزاز هذه القيادة السعدية فى المغرب بحسبها ونسبها ، ورفضها الدخول فى الاتحاد مع بقية القوى المجاهدة ، تحت راية الاسلام . فظل المغرب الأقصى « مستقلا » ، أى « منفصلا » عن بقية أقاليم المغرب ، التى وحدت فى ذلك الوقت صفوفها وجهودها من أجل الذود عن البلاد .

وإذا كان أحمد المنصور الذهبى قد تمكن من إنشاء امبراطورية ضخمة ،

نتيجة لإتجاهه إلى السودان ، إلا أن هذه الامبراطورية قد إنتهت بالفعل مع وفاته فى عام ١٦٠٣ . وتنازع أبناءه على السلطة ، وإتجه أحدهم ، وهو المولى المأمون ، صوب الاسبانيين ، وعرض على ملكهم ميناء العرائش ، فى حالة مساعدتهم له ضد أخيه المولى زيدان فى فاس . وسلم الإسبانيين بالفعل ميناء العرائش ، وأصدر فتوى من العلماء بإمكان إفتداء سلالة النبى بتسليم بعض المسلمين للكفار . ويقال أنه وشى بالموريسكيين لدى البلاط الاسبانى ، وكانوا يرغبون فى ذلك الوقت فى القيام بثورة لإسترجاع بلادهم الأندلس من الاسبانيين ، ويقومون بها بمساعدة الجزائريين . ويقال أن هذه الوشاية كانت سبباً فى إستئصال الاسبانيين لبقايا الأندلسيين فى عام ١٦١٠ . وكان مثل هذه السياسة ، أو إنتشار مثل هذه الأخبار عن أحد أمراء المسلمين ، يقلل من هيبته فى أعين شعبه . ونعرف أن المولى المأمون قد قتل على أيدى مجاهدى الشمال ، فى تطوان ، فى عام ١٦١٣ ؛ كما أن إبنه عبد الله عجز عن الوصول إلى الحكم ، نتيجة لسمعة والده .

ومع استمرار ضعف الدولة السعدية ، وانتشار عمليات الجهاد البحرى على سواحل المغرب ، مع العياشى ، تقوض حكم هذه الدولة ، وحلت محلها دولة الاشراف العلويين .

ولقد بدأت هذه الأسرة مع حكم المولى الرشيد ، الذى أمضى كثيراً من وقته فى عملية إخضاع المناطق المختلفة الموجودة فى المغرب الأقصى . وبعد وفاته كان على أخيه المولى اسماعيل أن يتم هذه العملية ، وبشكل يؤدى إلى توحيد البلاد . وكان الإنقسام الداخلى ، والنزعة الإقليمية ، وكذلك النزعة القبلية ، من المعوقات الكبيرة فى هذا السبيل . ولكن المولى اسماعيل إستخدم الشدة ، وإلى أقصى درجة يمكن تصورها ، للوصول إلى أهدافه .

ولقد اعتمد المولى اسماعيل على أفراد أسرته لحكم الاقاليم ، واستند كذلك إلى جيش كبير قوى منظم ، كان عصبه الأساسى فرقة العبيد البخارى الذين استحضرهم من السودان للعمل فى هذا الجيش ، وكانوا لا يعرفون سيداً سواه . وكانت الحملات تخرج على التوالى للمناطق المختلفة لإخضاعها ، وبكل قسوة ، حتى كانت تحرق القرى الكاملة عند مرورها بها ، إرهاباً للأهالى .

وفى الوقت الذى كانت فيه الثورة معلنة فى فاس ، ضد السلطان ، كان أحد رجال التحرير المغربى ، ومن منطقة الريف ، وهو الخضر غيلان ، موجوداً فى الجزائر ، ويطلب المعونة من العثمانيين ، فأسرع بالعودة إلى تطوان . والتف حوله أهلها ، وسكان أصيلا والقصر ، وكافة سكان منطقة الغرب . ولقد تمكن الخضر غيلان من قطع طريق التجارة بين فاس وسلا . وفشل أحد الجيوش الذى أرسلها المولى اسماعيل ضده ، فصمم على الذهاب لمحاربته بنفسه . ولقد تمكن المولى اسماعيل من مفاجأة الخضر غيلان ، الذى إضطر إلى مواجهته بقوات قليلة العدد ، ولكن الخضر إستنفر الرجال ، وعاود المقاتلة حتى أصاب العدد العديد من الأعداء ، قبل أن يسقط على الأرض جريحاً ، حيث إحتز أحد الجنود السود رأسه . ولقد تدعم ملك المولى اسماعيل بعد هذه المعركة ، ولكن أبناء الريف لا يزالون يذكرون الخضر غيلان على أنه بطل ، وشهيد ، وحتى اليوم .

هذا عند فجر التاريخ الحديث أما القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فقد تميزا بزيادة ضعف السلطة الحاكمة فى المغرب الأقصى ، وبشكل حوله إلى مناطق تسمى مناطق « المخزن » ، وهى المناطق التى تسكنها قبائل خاضعة للحكومة ، ومناطق « السيبا » ، أى مناطق « الفوضى » غير الخاضعة لهذه السلطة ، والتى تضم مناطق الريف فى الشمال ، ومناطق الاطلس الأوسط ، والأطلس الأعلى ، ومناطق السوس فى أقصى الجنوب .

وكان نزول القوات الفرنسية فى الجزائر فى عام ١٨٣٠ ، وبدئها عملية استعمار هذا الاقليم ، عاملا يسمح لعدد من رجال منطقة الريف بالاتجاه شرقاً ، مع تضاريس الارض ، للعمل فى جمع محصول الكروم والحدائق فى المزارع الكبيرة هناك . ولا شك أنهم أفادوا من هذا الاحتكاك ، وجعلهم يشعرون باستقلال متزايد تجاه السلطة الموجودة فى فاس ، والتى عجزت عن الوصول إليهم فى اقليم الريف، وعجزت عن القيام بأى شىء من أجلهم. فزاد إحساسهم باستقلالهم الذاتى عن سلطة سلطان المغرب الأقصى .

وكان هذا العامل يسير فى توافق مع الاتجاه الاستعمارى لكل من فرنسا وبريطانيا واسبانيا ، عند وضع الخطوط الأولى للاعتراف بأولوية فرنسا فى زيادة نفوذها فى المغرب الاقصى ، فى السنوات الأولى من القرن العشرين. ذلك أن بريطانيا العظمى كانت تخشى من إمتداد سيطرة فرنسا على كل سواحل شمال إفريقية غرباً من الجزائر ، وحتى مضيق جبل طارق ، وبشكل يجعلها تسيطر على هذا الإقليم وبشكل يؤثر فى فاعلية قاعدة جبل طارق البريطانية . فساعدت بريطانيا إسبانيا على التقدم بمطالبها فى اقليم الريف، وعلى أساس وجود مصالح لها هناك، إرضاءاً لهذه الدولة فى الميدان الاستعمارى ، وتقليلا من خطر التوسع الفرنسى فى اقليم الريف على قاعدة جبل طارق، وتكتيلا لدولة ثالثة مع بريطانيا وفرنسا ، وهى اسبانيا ، عضو حلف البحر المتوسط، فى مواجهة أى تدخل ألمانى فى الموضوع . وكان هذا الاتجاه، من جانب بريطانيا ، يعتبر شرطاً أساسياً على قبولها فكرة زيادة النفوذ الفرنسى فى المغرب الأقصى، نظير إعتراف فرنسا بوجود بريطانيا فى مصر . وتمت الاتفاقية الفرنسية الاسبانية بشأن المغرب فى عامى ١٩٠١ و ١٩٠٢ ، بينما تم عقد الوفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، بعد ذلك ، وفى عام ١٩٠٤ . وعلى أى حال فان هذه الاتفاقيات « الاستعمارية »

جاءت لكى تزيد من عوامل « الانفصال » الموجودة بين منطقة الريف ، وبقية أجزاء السلطنة المغربية ، وإن كانوا سيحتفظون لسلطان المغرب « بالسيادة » على كل الاراضى ، ونصوا على وجود ممثل له ، « خليفة » ، فى المنطقة الشمالية، منطقة الريف وسيكون تطور هذا الإقليم مختلفاً عن تطور بقية أقاليم المغرب الاقصى علاوة على كون سكانه من « الروافا » ، ويمثلون إحدى الاقليات الهامة الموجودة فى السلطنة .

وكان إقليم الريف هو ذلك الاقليم الذى شاهد حركة تحرير وطنية وشعبية بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابى ، الذى عمل على تجميـــع الرجال وتنظيمهم وتدريبهم ، ووزعهم على ممرات الجبال ، وبشكل زاد من صعوبة الأمر على على الاسبانيين الذين حاولوا التوغل فى الاقليم وإحتلاله . ولقد بدأت هذه العملية فى السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وفى الوقت الذى أفادت فيه أسبانيا من بقائها على الحياد فى هذه الحرب ، ونجحت فى تسليح جيوشها تسليحا جيداً ومتفوقاً .

وحين بدأت القوات الاسبانية فى عملية التوغل داخل إقليم الريف ، فى عام ١٩٢١ ، كانت قوات الأمير عبد الكريم الخطابى على أهبة الاستعداد لمواجهتها ، وكان الجنرال سلفستر قد تقدم فى عام ١٩٢٠ إلى غرب نهر القرط ، وأحتل دار دريوس فى شهر مايو ، ثم تافارسيت فى شهر أغسطس ، وتوج ذلك باحتلاله لأنوال فى ١٥ مايو ١٩٢١ . ولقد أرسل الأمير عبد الكريم الخطابى يحذر الجنرال من إستمرار الزحف صوب الداخل ، ولكنه رد عليه بكل جفاف ، وبان لاسبانيا من القوة ما يسمح لها بالذهاب أينما شاءت ، وأنه قد صمم شخصياً على الدخول إلى أراضى بنو ورياغل ، حتى ولو حاولوا منعه . وكانت قوات

الجنرال سلفستر تتكون من ٢٤٫٠٠٠ ، منهم أربعة آلاف من مجندي المغاربة ، وكان لديه في أرض العمليات في الداخل ما يقرب من ٢١٫٠٠٠ مجهزين بالأسلحة والمدفعية والمدافع الرشاشة . فاحتل جبل عبران ، في أول يوليو ، وهو جبل يقع على بعد ١٢ كيلو مترا من أنوال ، ويطل على الحسيمة ومنطقة أجدير ، مركز قبيلة بنو ورياغل . وكان معنى هذا الدخول في حرب ضد الأمير عبد الكريم الخطابي .

ولقد قام رجال قبيلة بنو ورياغل في نفس الليلة بالهجوم على ذلك الموقع واحتلوه . وكانت القوة الاسبانية المعسكرة فيه تتكون من ٢٥٠ جنديا ، منهم مائتين من المجندين المغاربة ، الذين تركوا خطوطهم وانضموا لإخوانهم المهاجمين ثم واصل أبناء الريف هجومهم على جميع المواقع التي احتلها الاسبانيون ، وحاصروهم . واستنجدت حامية إيجربين بالجنرال ، وطلبت إمدادها بالماء والمؤن ؛ ولكن الطابور الذي أرسل لنجدتها فشل في فك الحصار ، أو المرور بين المحاصرين ، والاتصال بهذه الحامية . وعمل الجنرال سلفستر على تركيز جميع قواته في قطاع مليلة في موقع أنوال ، ولكن رجال الريف كانوا قد حصنوا خطوطهم حولها ، وردوا الاسبانيين القادمين من جديد .

ولقد ساء الموقف في إيجربين ، وأخذ بعض الضباط العظام في الانتحار ، فقرر الجنرال سلفستر العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه . وأصدر أمره بإخلائها والإنسحاب منها ، ولكنه شعر بأن قواته الرئيسية في أنوال نفسها قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف . وفي خلال ليلة مليئة بالقلق ، فقد القائد الاسباني سيطرته على الموقف ، في الوقت الذي فقد فيه الجنود روحهم المعنوية . وفي وفي صبيحة اليوم الثاني والعشرين ، وتحت تأثير الخوف من هجوم رجال الريف أصدر الجنرال سلفستر أمره بالتقهقر ، وكانت الهزيمة الساحقة .

ولقد بقي الجنرال سلفستر في ذلك الموقع ، ولكن أحداً لم يعرف مصيره على وجه التحديد . أما القوة الاسبانية فانها قد إندفعت على الطريق الموصل إلى مليلة ، وفي حالة ذعر وفوضى . وروح معنوية لا تحسد عليها ، وخاصة بعد أن هجرها المجندون المغاربة . وواصل رجال الريف مهاجمتها في أثنـاء التقهقر . ولقد فر معظم رجال حاميات المواقع بين أنوال ومليلة من مواقعهم ، وكان عدد هذه المواقع ١٣٠ موقعاً ، أما من بقي في مكانه فقد إضطر إلى التسليم . ولم يأت يوم ٢٥ يوليو إلا وكان كل الإقليم ، وحتى أسوار مليلة ، في أيدي الثوار الوطنيين . وتمكن الجنرال نافارو من أن يصـل ببقايا القوة المتقهقرة إلى ٤٠ كيلو متراً من مليلة ، وإن كان قد فقد كل قطع المدفعية ، ومعظم أسلحتـه وذخائره وتموينه . ورغماً عن أن الجنرال بيرنجر كان قد وصل إلى مليلة في يوم ٢٣ إلا أنه فشل في الخروج من المدينة لإنقاذهم . وظل الجنرال نافارو محاصراً في مواقعه حتى يوم ٩ أغسطس ، ودون أن يتمكن أحد من إنقاذه ، فسلم إلى الوطنيين الذين أرسلوه أسيراً إلى عبد الكريم .

وقضت هذه العملية على جيش الجنرال سلفستر ، ولم يبق بعـدها في مليلة نفسها إلا بضع مئات من الجنود . واعترف الاسبانيون أنفسهم بأنهم قد فقدوا فيها ١٤٫٧٧٢ رجلا ، و ٥٩٫٥٠٤ بندقية ، و ٣٩٢ مدفع رشاش ، و ١٢٩ مدفع ميدان ، علاوة على ٥٧٠ أسير . وكانت الهزيمة أكبر وقعاً من الناحية النفسية عنها من الناحية المادية . ولم يكن أي جيش أوربي قـد ذاق مثل هذه الهزيمة الساحقة على أيدي الوطنيين فيما وراء البحار منذ هزيمة القوات الإيطالية في عدوة في سنة ١٨٩٦ . ومنذ تلك اللحظة سيطرت المسألة المغربية على الحيـاة العامة في أسبانيا ، وسحقت ميزانيتها ، وأضعفت قوتها من الرجال . أما الريف فانه قد سار في طريق الثورة ، هادفا تحرير بلاده ؛ وبقوة السلاح .

ولقد تمكن عبد الكريم من مد نفوذه وسلطته من المنطقة التى تحتلها قبيلته بنو ورياغل ، إلى كل بلاد الريف وغمارة . وربما كانت هذه هى أول مرة يشهد فيها التاريخ إتحاد قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحدة ، بعد أن إعتادوا محاربة بعضهم بعضاً ، وصرف مجهودهم فى محاربة جيرانهم . وأصبحت اجدير هى عاصمة تلك الدولة الجديدة ، التى أنشأها عبد الكريم ، وهى قرية صغيرة تقع على بعد خمسة كيلو مترات من جزيرة الحسيمة الاسبانية . ولقد قام أبناء الريف بتحصين عاصمتهم بما أسروه من أيدى الاسبانيين ومن معسكراتهم ، وتمكنت مدفعيتهم من أن تضرب وتغرق السفن الاسبانية ، وهى تفرغ حمولتها من الذخائر فى الحسيمة ، وذلك ردا على قرار حكومة مدريد بتطبيق الحصار البحرى على سواحل الريف ، والذى صدر فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٢ .

ولا شك فى أن توصل الثوار إلى إقامة دولة لهم فى منطقتهم، وإختيارهم نظام الحكم الجمهورى ، يدل على تميز شخصيتهم عن شخصية بقية إخوانهم فى المغرب الاقصى ، وبشكل أساسى .

وقررت أسبانيا تحديد منطقة إحتلالها فى شمال المغرب ؛ فى قطاع مليلة بالاراضى الواقعة فى غرب نهر القرط . وفى القطاع الغربى بالمنطقة التى تحيط بطريق طنجة تطوان . وعلى ساحل المحيط الأطلسى . ولكن باستثناء منطقة الجبالا . وكانت سياسة الإنسحاب تسمح لعبدالكريم بممارسة سياسة الاستقلال الفعلى ، ورأت أسبانيا من جانبها إمكانية قبولها لممارسته لهذا الاستقلال ، ولكن على أساس أن يكون إستقلالا ذاتياً . وخاضعاً للاتفاقيات الدولية . التى أخضعت المغرب لنظام الحجر الاستعمارى ؛ أى أن يعترف عبد الكريم بخضوعه للسلطة الشرعية لسلطان المغرب . وسلطة خليفته فى تطوان . ويعترف كذلك بأسبانيا

كدولة حامية . وأمام هذا الإصرار من جانب الاسبانيين . أصر الامير على أنه مستقل بالفعل ، وأنه من الضرورى أن تقوم إسبانيا بدفع تعويضات حرب لسكان الريف والجبالا ، نتيجة لتخريبها بلادهم فى مدة الإثنى عشر سنة الأخيرة بتلك الحرب الاستعمارية ، وعليها أن تدفع كذلك فدية عن الأسرى الاسبانيين ، وأن تسحب قواتها إلى مستعمرات التاج القديمة ، وإلى داخل حدودها ، وتترك البلاد وأهلها فى سلام .

وكان لاسبانيا ما يقرب من أربعمائة موقع عسكرى منعزل ، يضم كل منهم حامية يتراوح عددها بين عشرين ألف جندى . وكان بعض هذه المواقع على قمم الجبال ، وتعتبر أسيرة لدى القبائل المحيطة بها ، وينقصها الماء . وأخذ الجنود الاسبانيون يشترون حريتهم وحق إنسحابهم من أمام رجال الريف بتسليم أسلحتهم وذخائرهم ، ودفع فدية مالية . وأعلنت قبيلة الأنجارا ، فى الغرب ، إنضمامها إلى قوات الريف ، وثورتها على وجود الاسبانيين ، فامتدت الثورة إلى ماوراء ذلك الخط الذى عزمت أسبانيا على إقامته أمام قوات الريف ، وقبل أن تتمكن من إتمام إقامته . ولقد كلفت هذه العمليات أسبانيا ، فى مدة الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٢٤ خسائر بلغت ٢١٫٢٥٠ قتيل ومفقود وأسير ، من الضباط والجنود ، وحسب التعداد الرسمى لوزارة الحربية فى مدريد .

وقام ثوار الريف بعد سيطرتهم إلى منطقة الجبالا فى الغرب ، فى شهر يناير ١٩٢٥ ، وقضوا هناك على سلطة الريسولى ، وقبضوا عليه فى عاصمته تازاروت ، ونقلوه إلى أجدير ، حيث مات فى شهر أبريل .

ووجدت القوات الفرنسية فى المغرب أن جيرانهم فى الشمال أصبحوا هم رجال الريف ، الذين تزداد حركة كفاحهم ضد الاستعمار إتساعاً ، وليسوا هم الاسبانيون . فخشى الفرنسيون من إتصال ثوار الريف بمناطق الأطلس

الاوسط . والتى لم تكن قد خضعت بعد للحكم الفرنسى . خاصة وأن هذه العملية كانت تهدد بقطع مواصلات القوات الفرنسية الموجودة فى المغرب الاقصى عن القوات الفرنسية الموجودة فى الجزائر ، والتى كان خط مواصلاتها يمر بممر تازا . ولذلك فإن القوات الفرنسية فى المغرب تقدمت شمالا وأخذت فى إنشاء خط دفاعى فى منطقة أعالى الورغة ، ولم تكن الحدود قد رسمت هناك بشكل واضح بين الفرنسيين والاسبانيين ، ودخلت بذلك القوات الفرنسية فى أراضى الريف . ونتيجة لفشل التفاهم بين الفرنسيين وأبناء الريف ، أخذ أبناء الريف فى الهجوم جنوباً ، مركزين على مناطق وزان ، وفاس ، وتازا ، وتمكنوا من قطع خط السكة الحديدية فى المنطقة الواقعة بين تازا وجرسيف .

ولقد رأت فرنسا فى نجاح هجوم رجال الريف ما يهدد مركزها فى المغرب الاقصى ، وفى كل شمال إفريقية . وأعلن بانليفى فى مجلس النواب يوم ٨ أغسطس ١٩٢٤ أن على فرنسا أن تدافع عن مركزها فى المغرب الاقصى أو أن تقبل فقدانها لكل شمال إفريقية ، وفى ظروف مهينة : « سيكون ذلك آخر امبراطوريتنا الاستعمارية ، وآخر استقلالنا الإقتصادى ، الذى هو أمر محال بدون مستعمرات وسيكون آخر هيبة ونفوذ لفرنسا فى العالم » .

وبعد معركة تازا ، عينت فرنسا الجنرال ناولان قائداً عاماً لقواتها فى المغرب فى ٢٦ يوليو ١٩٢٥ ، وظهر أن الماريشال ليوتى سيحتفظ بالإقامة العامة فقط . ثم عادت فرنسا وأرسلت الماريشال بيتان فى مهمة خاصة إلى المغرب ، فى يوم ١٧ يوليو . وكان على هذين القائدين أن يعملا سوياً ، مع الماريشال ليوتى ، على تنظيم القوات الفرنسية ، التى زاد عددها من ٦٥٫٠٠٠ إلى ٧٢٫٥٠٠ ثم إلى ١٥٨٫٠٠٠ جندى . ووضع أسس التعاون العسكرى فى المغرب الاقصى ، بين

فرنسا واسبانيا ؛ وزادت هذه الدولة الأخيرة قواتها فى شمال المغرب حتى بلغ عددها ١١٨٫٠٠٠ جندى . وكان معنى ذلك أن ٢٧٦٫٠٠٠ جندى فرنسى واسبانى كانوا سيواجهون قوات الريف التى لا يزيد عددها على ٦٠٫٠٠٠ مقاتل .

وبعد عمليات حصار بحرى مشترك ، وحصار إقتصادى ، وضغط عسكرى ، ومعارك هنا وهناك ، يستبسل فيها الوطنيون ويكبدوا الاعداء خسائر فادحة ، إضطر الامير عبد الكريم الخطابى إلى إطلاق سراح الاوربيين الموجودين لديه يوم ٢٦ مايو ١٩٢٦ . وفى الساعة الخامسة والربع من صبيحة اليوم التالى ، ركب فرسه ، ودخل وسط خطوط الفرنسيين . لقد جاء بنفسه ليسلم سيفه للعدو المنتصر . وقابلته القوة الفرنسية مقابلة قائد أعلى ، وحيته التحية العسكرية ، ثم سافر فى اليوم التالى إلى تازا .

وإذا كان تسليم الأمير عبد الكريم الخطابى قد أنهى ثورة ، وأنهى جمهورية الريف ، إلا أن هذا التاريخ لا يزال موجوداً فى صدور الأهالى فى المنطقة . كما أن عدم ترحيب السلطة الحاكمة فى المغرب الأقصى بأحياء ذكرى هذه الحركة الوطنية ، يعمد إلى عدم إيضاح نقطة أساسية فى بنيان الدولة ، من الناحية السكانية .

وعند إعلان إنهاء السلطة والحماية الاسبانية على المنطقة « الخليفية » أى منطقة شمال المغرب ، فى عام ١٩٥٦ ، وجدت حكومة الرباط صعوبات كثيرة فى إعادة ضم هذا الإقليم إلى حظيرة الدولة . وبعد إعلان محمد الخامس نفسه ملكاً على المغرب ، تقدمت القوات المغربية ، وبقيادة ضباطها من الفرنسيين ، ومع الدبابات والطائرات ، لإخضاع هذا الإقليم ، وكانت تحت قيادة الأمير الحسن ، ولى العهد فى ذلك الوقت ، والذى أثبت شدته وقسوته الفائقة فى تعامله ، عسكرياً وبالدبابات والطائرات ، مع أبناء هذا الإقليم ، فى عام ١٩٥٧ ، وفى وقت كان

رجال الريف يتعاونون فيه مع إخوانهم ثوار الجزائر ، وعلى الأقل فى تمرير بعض الاسلحة وبعض الذخائر وبعض القيادات ، والإشارات .

وهذا هو الإقليم الاول من أقاليم المغرب الأقصى ، والذى يتميز فيه السكان عن بقية سكان البلاد، فى شخصيتهم ، فهم من الامازيح ، من أبناء قبائل صنهاجة الكبرى ، ولهم لغتهم ، وعاداتهم وتقاليدهم ، ولهم عشقهم للحرية فى جبالهم ومعاقلهم ، وفهمهم لطريقة تنظيم السلطة السياسية التى تشرف على أمورهم . ونكرر ، أنه مع قلة إنتشار التعليم فى مناطق الجبال ، لا تزال الكثيرات من الامهات لا يتحدثن إلا لغة الامازيغ، وتكون هذه هى لغة الام، للرجال والنساء فيا بعد . وإذا كان الكثير من رجال الريف يتحدثون اليوم بالعربية، علاوة على تحدثهم لغة الروافا ، فإن الغالبية العظمى للنساء ، فى الجبال لا يتحدثن سوى لغتهن الاصلية .

ويستتبع هذا الامر أن تقبل الاهالى لفكرة الوحدة العربية ، محدود ، خاصة وأن هذا قد يعنى لديهم سيطرة بقية العناصر العربية فى المغرب عليهم ، وإنصارهم تحت سيطرتهم : أما ما يرحب به أهالى هذا الاقليم ، وبشكل عام ، ومثل بقية الاقاليم التى تسكنها هذه الاقليات الموجودة فى أنحاء كثيرة من الوطن العربى ، فهى فكرة الرابطة الإسلامية ، التى هى رباط حقيقى وفعلى موجود ، وقد جاهدوا من أجله وتحت رايته ، عبر العصور ، ويوحد بينهم وبين إخوانهم .

٢ ـ الاطلس الاوسط :

تمتد منطقة الاطلس الاوسط بين منطقة جبال الريف فى الشمال ، ومنطقة جبال الاطلس الاعلى فى الجنوب ، وتسكنها قبائل زيان وزمور من البربر .

وهى قبائل تعتز باسلامها أكثر من أعتزازها باتجاه العروبة، خاصة وأنها لاتزال تحتفظ بلغتها البربرية ، ويستخدمها بين أبنائها . ولكن اللغة العربية انتشرت فى هذه المناطق إلى درجة أكثر من انتشارها فى كل من مناطق الريف ، ومناطق الاطلس الاعلى ، نتيجة لقرب المنطقة من مراكز الادارة فى مكناس وفاس ، وبخاصة هذه الاخيرة ، التى تعتبر إحدى العواصم العربية الهامة فى العالم، نتيجة لوجود المدارس العربية ، وجامعة القرويين بها .

ولقد اكتسب أبناء هذه المنطقة ، وقت الحكم الفرنسى ، التحدث باللغة الفرنسية ، كما اكتسبوا خبرة العمل فى الحدائق ، الخاصة بالبرتقال والموالح التى غرسها الفرنسيون فى هذه المنطقة ، بعد شرائهم الاراضى من الاهالى ، وتجميع قطع الأرض ، تمهيداً لغرسها . أما المناطق الوعرة ، والبعيدة عن طرق المواصلات، فلا يزال الأهالى يعيشون فيها على الرعى ، وعلى الصيد كذلك دون أن يطوروا من نظام انتاجهم للبدء فى الزراعة ، إلا فى مساحات بسيطة تصل إلى بضعة أمتار مربعة ، تكفى ما يلزم الاسرة من بعض الخضر أو البقول.

أما منازلهم فيبنوها على سفوح المرتفعات ، وبالاحجار ، نتيجة للبرودة فى فصل الشتاء . ويصعب رؤية منازلهم من بعيد . ويستخدمون الفـــراء والجلود فى فرشها، مع بعض السجاجيد . ويقل أن تتحدث نساءهم اللغة العربية . ولهم عادات فى الزواج، تختلف عن عادات العناصر العربية . وهم لا يوافقون على زواج بناتهم ، فى أغلب الاحيان ، من العرب . كما أن لهم عرفهم الخاص بهم فى فض النزاعات ، وفى تحكيم مجالس منهم .

ولم يتمكن الفرنسيون من الاستيلاء على خنيفرة ، فى منطقة الأطلس الاوسط ، الا فى شهر يونيو عام ١٩١٤ . وتقع خنيفرة على حافة وادى أم

الربيع ، أسفل جبال الأطلس المتوسط ، وتشرف على قاعـة كبـيرة ، وكانت مقرا للسيد موحا ، أو حمو ، القائد المغربي الوطني الشجاع ، والذي كان يقود كل مجموعة قبائل زيان . وكانت هذه القبائل غير خاضعة للفرنسيين ، وغير خاضعة للمخزن ، الذي كان قد خضع للفرنسيين في ذلك الوقت . فصمم الجنرال ليوتى على الاستيلاء على قصبتها خنيفرة حتى يقلل من نفوذها . وأعد لذلك ثلاث حملات خرجت من قصبة تادلا ، ومن منطقة ولميس ، ومن منطقة مكناس ، لكي تجتمع عند خنيفرة . وظل رجال الأطلس المتوسط يهاجمون هذه الحملات في أثناء تقدمها ، إلا أنها وصلت إلى أهدافها ، واحتلت القصبة بعد أن أخلاها الأهالي من السكان .

وفي أثناء عام ١٩١٥ ظهر نشاط واضح لسي عبد الملك ، وهـو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائري الكبير . وكان يعمل قبل ذلك في المخزن ، ثم ظهر أنه من القادة الثوريين ، وبخاصة أمام الاحتلال الفرنسي . وكان لاسمه واسم أسرته ، علاوة على شجاعته وشخصيته ، ما يؤهله لقيادة حركة تحرير عامة . وتمكن من تنظيم مجموعات مسلحة ، أخذت في إعلان الثورة ، وباسم الجهاد الإسلامي ، ووحدت مجهوداتها في أقاليم الأطلس المتوسط مع رجال قبائل زيان ، بقيادة سيدي موحا ، أو حمو ورجال سيدي راحو . واضطرت السلطات الفرنسية إلى إعداد حملات قوية ضد سي عبد الملك . ولم تتمكن من الاستيلاء على معسكره ، في منطقة تازا ، إلا في عام ١٩١٧ ، وبعد أن أخلاه ، ودخل إلى المنطقة الاسبانية .

ولم تخضع منطقة الأطلس الأوسط للحكم الفرنسي إلا بعد القضاء على ثورة الريف في عام ١٩٢٦ ، ولم يستتب الأمر لفرنسا فيها ، في عهد الحماية ، إلا فيما

بعد عام ١٩٣٢ . وعلى كل حال ، فإن هذه المنطقة تحتفظ كذلك بشخصيتها المتميزة عن غيرها من المناطق العربية ، وعلى أساس لغوى .

٣ ـ الاطلس الاعلى :

تمثل منطقة جبال الأطلس الأعلى كتلة جغرافية واضحة ، وتمتد جبال الاطلس الاعلى من الغرب إلى الشرق . وعند الاقتراب من هذه الجبال الشامخة، سواء من الشمال من مراكش ، أو من الجنوب من تارودانت ، يبهر النظر ذلك المنظر الخلاب ، لسلسلة جبال طويلة تغطي الثلوج قممها وعلى طول الافق . ويمكن ملاحظة كل المناطق النباتية ، على التتالي ، على هذه الجبال ، من المنطقة الصحراوية ، إلى مناطق الخضرة ومناطق الرعي ، ثم المناطق الصخرية الجرداء ، ثم المنطقة دائمة الثلوج .

وهذه الكتلة الجبلية تعيش عليها مجموعة من السكان هم برابرة الاطلس الاعلى . ويصعب على غير سكانها التوغل فيها ، ولذلك فإن البرابرة من قبائل مصمودة تعيش على تلك الجبال حياتها الخاصة ، ولا تخضع بالفعل إلا لقيادها وحكامها ، وفي ظل نظام شبه إستقلالي ؛ وإن كان على هؤلاء القياد والحكام أن يحصلوا الآن من السلطة العليا في الرباط ، ومن السلطان أو الملك ، الذي هو في نفس الوقت أمير المؤمنين ، على ظهير يرسم أمر توليتهم السلطة ، كل على منطقته . ويسعى القصر الملكي ، ومنذ فترة بداية القرن العشرين، إلى ضمان ولاء هذه القبائل له ، وكذلك ولاء رؤسائها وحكامها ، ويدعمون ذلك عن طريق المصاهرة .

وتحتفظ قبائل الأطلس الأعلى بلغاتها البربرية، وكذلك بعاداتها وتقاليدها، وبشكل يحتفظ لها بشخصيتها القائمة بذاتها، والمتميزة عن غيرها من سكان بقية مناطق المغرب الأقصى .

ولقد اشتهرت هذه القبائل، في القرن العشرين. بأنها قوة مؤثرة في السياسة المغربية . ومن أشهر قيادها سي تهامي الجلاوي، باشا مراكش ، والذي كانت تدين له قبائل هذه المنطقة بالطاعة شبه العمياء . ولقد تعاون هذا الباشا مع السلطات الفرنسية وقت إحتلالها المغرب، وحصل على رتبة كومندان (رائد) في الجيش الفرنسي ، وظل يتمتع بالسيطرة على جنوب المغرب لفترة طويلة . ورغم صلته الوثيقة بالملك محمد الخامس، فانه لعب إلى جانب الفرنسيين، وأمر قبائله بالزحف على الرباط، في عام ١٩٥٣، بدعوى أن السلطان محمد الخامس يخضع لتهديد، وسار رجال هذه القبائل مع دوابهم، واحتلوا الدار البيضاء والرباط، وكان قائدهم الجلاوي ينفذ جزءاً من المخطط الفرنسي الخاص بعزل محمد الخامس، وتولية محمد بن عرفة . وبعد عودة محمد الخامس من المنفى في مدغشقر، إضطر الجلاوي إلى أن يقدم له الاعتذار، ولم يمض وقت طويل حتى ذهب إلى فرنسا للعلاج ومات .

ولا تزال هذه القبائل تحافظ على شخصيتها ، ولها علاوة على لغتها، فلكلورها الخاص بها . كما أن لها عاداتها وتقاليدها وعرفها ، وبشكل يجعل منها مجموعة سكانية قائمة بذاتها، وغير عربية، وإن كانت مسلمة، داخل المغرب، ويحسب لها الجميع كل حساب، كما هو الحال مع رجال الريف .

٤ ـ فرنسا والظهير البربري :

كانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة في منطقة حمايتها في المغرب

الأقصى، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الإسلام بينها .
ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية، وعناصر مسلمة وبربرية وإذا كان العرب يسكنون السهول . فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال . واستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصري لكي تفيد من الموقف، وتفرق بين الاهالي ، رغم إدعائها عملها على توحيد كل بلدان المغرب العربي تحت إدارة أوربية واحدة .

ولقد ضخمت فرنسا من عوامل هذه الفرقة حتى تتمكن من الانفراد بأجزاء من بلاد المغرب، وتطبق عليها القوانين الفرنسية، وتعلمها اللغة الفرنسية . وذكر بعض الفرنسيين أن الإسلام والعروبة قد فشلا، خلال إثني عشر قرناً، في غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وأن إسلامهم ليس أكثر عمقاً من سطح جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التي أعلنت فيها أنها ستحافظ على نظام الحضارة الذي وجدته عند وصولها إلى المناطق التي اعتنقت الإسلام . وتكلمت العربية، ولكنها لن تساعد الإسلام على الانتشار، بعد ما دفعته من دماء وأموال، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد أختلط الأمر بلا شك على أصحاب هذه الدعوة، إذ أن البربر، رغم عدم تعريبهم تماماً، كانوا من أشد جنود الإسلام بأساً على الأعداء، وكانوا هم الذين حملوا الإسلام ورايته عبر القرون إلى الاندلس، وحافظوا على بلاد الإسلام . إختلط الامر على هؤلاء الفرنسيين بين العروبة وبين الإسلام، وعلى أي حال، فلقد أجبر الماريشال ليوتي الحكومة المغربية، في ١١ سبتمبر عام ١٩١٤، على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التي تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية

وتحتفظ قبائل الأطلس الأعلى بلغاتها البربريه ، وكذلك بعاداتها وتقاليدها، وبشكل يحتفظ لها بشخصيتها القائمه بذاتها ، والمتميزة عن غيرها من سكان بقية مناطق المغرب الاقصى .

ولقد اشتهرت هذه القبائل ، فى القرن العشرين . بأنها قوة مؤثرة فى السياسة المغربية . ومن أشهر قيادها سى تهامى الجلاوى ، باشا مراكش ، والذى كانت تدين له قبائل هذه المنطقة بالطاعة شبه العمياء . ولقد تعاون هذا الباشا مع السلطات الفرنسية وقت إحتلالها المغرب ، وحصل على رتبة كومندان (رائد) فى الجيش الفرنسى ، وظل يتمتع بالسيطرة على جنوب الغرب لفترة طويلة . ورغم صلته الوثيقة بالملك محمد الخامس ، فانه لعب إلى جانب الفرنسيين ، وأمر قبائله بالزحف على الرباط ، فى عام ١٩٥٣ ، بدعوى أن السلطان محمد الخامس يخضع لتهديد ، وسار رجال هذه القبائل مع دوابهم ، وأحتلوا الدار البيضاء والرباط ، وكان قائدهم الجلاوى ينفذ جزءاً من المخطط الفرنسى الخاص بعزل محمد الخامس ، وتولية محمد بن عرفة . وبعد عودة محمد الخامس من المنفى فى مدغشقر ، إضطر الجلاوى إلى أن يقدم له الاعتذار ، ولم يمض وقت طويل حتى ذهب إلى فرنسا للعلاج ومات .

ولا تزال هذه القبائل تحافظ على شخصيتها ، ولها علاوة على لغتها ، فلكلورها الخاص بها . كما أن لها عاداتها وتقاليدها وعرفها ، وبشكل يجعل منها مجموعة سكانية قائمة بذاتها ، وغير عربية ، وإن كانت مسلمة ، داخل المغرب ؛ ويحسب لها الجميع كل حساب ، كما هو الحال مع رجال الريف .

٤ ـ فرنسا والظهير البربرى :

كانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة فى منطقة حمايتها فى المغرب

الأقصى ، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الإسلام بينها . ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية ، وعناصر مسلمة وبربرية وإذا كان العرب يسكنون السهول . فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال . واستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصرى لكى تفيد من الموقف ، وتفرق بين الاهالى ، رغم إدعائها عملها على توحيد كل بلدان المغرب العربى تحت إدارة أوربية واحدة .

ولقد ضخمت فرنسا من عوامل هذه الفرقة حتى تتمكن من الانفراد بأجزاء من بلاد المغرب ، وتطبق عليها القوانين الفرنسية ، وتعلمها اللغة الفرنسية . وذكر بعض الفرنسيين أن الإسلام والعروبة قد فشلا ، خلال إثنى عشر قرناً ، فى غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وأن إسلامهم ليس أكثر عمقاً من سطح جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التى أعلنت فيها أنها ستحافظ على نظام الحضارة الذى وجدته عند وصولها إلى المناطق التى اعتنقت الإسلام . وتكلمت العربية ، ولكنها لن تساعد الإسلام على الانتشار ، بعد ما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد أختلط الأمر بلا شك على أصحاب هذه الدعوة ، إذ أن البربر ، رغم عدم تعريبهم تماماً ، كانوا من أشد جنود الإسلام بأساً على الأعداء ، وكانوا هم الذين حملوا الإسلام ورايته عبر القرون إلى الاندلس ، وحافظوا على بلاد الإسلام . إختلط الامر على هؤلاء الفرنسيين بين العروبة وبين الإسلام ، وعلى أى حال ، فلقد أجبر الماريشال ليوتى الحكومة المغربية ، فى ١١ سبتمبر عام ١٩١٤ ، على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التى تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية

قد وصلت ، فى ذلك الوقت ، إلى المناطق الجبلية ، وصعب عليها أمر التوغل فيها . وكانت هـذه السياسة تعنى رفض تطبيق النظم الإسلاميه على سكان الجبال ، خوفا من يؤدى مثل هذا التطبيق من جانب دولة حديثة ، إلى زيادة إنتشار اللغة العربية ، وإنصهار المغاربة جميعا سويا . ولقد أسرع الفرنسيون إلى تنظيم إدارات خاصة فى كل منطقة من مناطق الجبال تخضع لهم ، وأنشأوا فيها مجالس محلية ، وطبقوا فيها العرف والتقاليد فى التقاضى ، وأنشأوا عدداً من المدارس لتعليم أبناء سكان البلاد ، ويدرس فيها عدد من الفرنسيين وعدد من القبائليين الجزائريين . وأصبحت اللغات الرسمية فى هذه المناطق هى اللغة الفرنسية ، واللهجات البربرية ، رغم إختلاف لهجة القبائليين عن لهجات أبناء الجبال فى المغرب الاقصى . والمهم هو أن اللغة العربية قد أبعدت عن هـذه المدارس فى نفس الوقت الذى أبعد فيه الفرنسيون تطبيق الشريعة الإسلامية فيها . وهدفت فرنسا من ذلك خلق بعض الجذور البربرية ، تستند اليها ، وتفصلها من غيرها على أساس اللغة العربية ، وحتى على أساس الدين . ولـكن ظهور الامير عبد الـكريم قلب هـذه السياسة رأسا على عقب ، خاصة وأن فرنسا قد رأت فيه قائداً وزعيما إسلامياً ، لايخضع للاستعمار ويحاول أن يخلص غيره حتى من العرب ، من الوقوع تحت سطوته .

ولقد رأى قادة العرب ، الذين قاموا بالـكفاح ضد الاستعمار ، بالسياسة ، بعد أن فشلت عمليات التحرير التى قادها الامير عبد الـكريم الخطابى ، خطورة هذا الإتجاه ، ورأوا أن الظهير البربرى قد مس معتقدات الاهالى . فاستندوا إلى أصول العروبة فى الإسلام ، ووقفوا إلى جانب الحركة السلفية ، وفى وجـه الطرق الصوفيـة الجامدة . وشهدت المدن سـير المظاهرات ، وبدأت السلطات الفرنسية فى إعتقال القادة ، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطنى المغربى ، وفى

مواجهة قوى الاستعمار . ولقـد إضطرت السلطات الفرنسية إلى أن تغير من سياستها ، وأعلنت أن مسألة تطبيق هـذا الظهير هو أمر إختيارى ، ويعود إلى رجال القبائل البربرية أنفسهم . وكان هذا تراجعا واضحا من جانب فرنسا ، وبالتالى إنتصارا هاما لصالح كتلة العمل الوطنى ، أولى التنظيمات الوطنية التى ظهرت فى منطقة المغرب الاقصى .

ولـكن علينا أن نذكر أن هـذا التـكتل بين العرب والبربر كان قد تم فى ميدان المعركة ، وفى مواجهة الغزو الاستعمارى الاجنبى والمسيحى ، فماذا يكون عليه الحال بعد خروج الاستعمار ، وتفاعل هذه القوى مع بعضها ؟ لاشك فى أن الامر يحتاج إلى حنكة لإدارة دقة الامور .

٥ ـ ما وراء الاطلس والصحراء :

يوجد الشلوح فى منطقة وادى سوس ، جنوب جبـال الاطلس ، ولهم كذلك لغتهم الخاصة وهى الشلحة . ومع استقرارهم فى هـذا الوادى . يعمل الكثير منهم فى الزراعة . كما يعمل أغلبهم فى تجارة التجزئة . وفى جميع أنحاء المغرب . وهى كذلك مجموعة مميزة .

وإلى الجنوب من وادى السوس توجد جبال ماوراء الاطلس ، التى تفصل اقليم السوس عن وادى درعا ، وحيث يعيش البدو ، الذين يتحدثون العربية الفصحى ، ويقرضون الشعر . وتتصل قبائلهم بالقبائل الصحراوية الموجودة فى صحراء الجزائر ، أى بالطوارق أو الرجال الزرق فى صحراء الاحجـار ، كما تتصل بالعناصر الصحراوية الاخرى الموجودة فى شمال موريتانيا والساقية الحمراء ، ووادى الذهب .

وتشتمل هذه المنطقة من جنوب المغرب على عدد كبير من الزنوج ، الذين وفدوا مع القبائل صوب الشمال عبر العصور ، أو الذين استقدمهم كل من السلطان أحمد المنصور الذهبي ، ثم السلطان المولى إسماعيل ، وبخاصة هذا الأخير ، الذى استخدمهم كفرقة خاصة فى جيشه ، ثم استقدم لهم ، من بلادهم عند نهر السنغال والنيجر ، نساءاً لهم ، حتى يضمن ذريتهم ، ويضمن إستمرار بقاء هذه الفرقة العسكرية ، التى لم تكن تعرف لها فى البلاد سيداً سواه . ولقد سميت هذه الفرقة باسم فرقة العبيد « البخارى » ، إذ أنهم كانوا يحتفظون معهم فى معسكراتهم بصحيح البخارى داخل خيمة خاصة . أما من أعتق منهم أو من غيرهم فانهم سموا بالحرتانيين (المفرد حر ثان أى مرة جديدة) . وهؤلاء الافارقة يتحدثون العربية ، وعبر الأجيال المتتالية أصبحوا عربا أفارقة .

وعلى أى حال فان إمتداد حدود المغرب صوب الجنوب ، مع إستعادته لإقليم شنقيط ، أو الساقية الحمراء ، وبعد تخليه عن مطالبته بموريتانيا ، على أساس الحقوق التاريخية ، إعترف بها ودخل معها فى عملية إقتسام إقليم الصحراء أو وادى الذهب ، الذى تركته إسبانيا ، قد أثار مشكلة الصحراء المغربية من جديد .

وكان المغرب قد حاول فى عام ١٩٦٣ الحصول على المناطق الصحراوية التى اقتطعتها فرنسا منه وضمتها إلى الجزائر ، وتشتمل على كل إقليم عن الصفرا ، وتندوف . وكانت هذه المطالبة على أساس الحقوق التاريخية . ولقد وقعت معارك عسكرية فى هذا القطاع . وانتهى الأمر بعرض الخلاف على منظمة الدول الافريقية . وكانت الحقوق التاريخية سلاحا مطاطا لا يمكن الاعتماد عليه فى النصف الثانى من القرن العشرين ، واستقبح الأمر الاحتفاظ بالحدود الموروثة

عن النظام الاستعمارى كما هى ، حتى تدخل كل دولة أفريقية فى مطالب لها مع مع الدولة المجاورة .

وجاءت عملية إقتسام المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء . أو وادى الذهب ، وبدون إتفاق مع الجزائر ، أمرا مثيرا لهذه الدولة ، خاصة وأن سكان الصحراء فى هذه المنطقة كانوا يطالبون بحقهم فى تقرير مصيرهم ، دون أن يفصل الأمر قرار المغرب وموريتانيا . وأيدت الجزائر حق رجال الصحراء فى تقرير مصيرهم ، كدولة ثالثة مجاورة ، خاصة وأن القبائل متداخلة وبشكل يجعل من الحدود الدولية فى هذه المنطقة مجرد خطوط مرسومة على الخريطة . فأثيرت مشكلة الصحراء من جديد ، وقامت قوات البوليساريو بمهاجمة الحاميات المغربية ، والموريتانية داخل حدود موريتانيا ، وداخل حدود الساقية الحمراء ، وفى منطقة وادى الذهب .

واتهمت المغرب الجزائر بأنها هى التى تسلح وتقود البوليساريو ، وبلغت اتهامات الإذاعة والصحافة إلى حد وصف رجال البوليساريو بأنهم جنود من القوات المسلحة الجزائرية .

وفى هذه الحرب ، يحاول المغرب أن يمتد صوب الجنوب ، بشكل يمنع الجزائر من الحصول على مخرج غربى لها ، عبر تندوف ، على المحيط الأطلسى . أما الجماهيرية الليبية فانها تفخر بأنها هى التى تسلح البوليساريو وتنفق عليهم ، وأنها سوف تستنزف قوات المملكة المغربية فى الصحراء ، ومع طول خطوط مواصلات الجزائرية كذلك ، تحاول كل من الدولتين الوصول إلى ركائز لها ، ومن الأقليات ، اللغوية ، أو العنصرية ، أو العقائدية ، خلف خطوط الأخرى وقد تعمد المغرب إلى العمل فى منطقة الصحراء الجزائرية ، عند الطوارق فى صحراء الأحجار ، ولاشك أن الجزائر لن تقف مكتوفة الأيدى .

وليست هناك وثائق عن حقيقة هذا الصراع حول الصحراء، وطبيعة القوى العميقة والدفينة، ودور شركات استغلال الفوسفات، وربما البترول، أو أهمية الوضعية الاستراتيجية.

ولكن هذا الصراع، مع غيره من هذه الصراعات يقف دليلا قاطعا على أهمية الأقليات الموجودة فى العالم العربى، وضرورة دراستها وفهمها، وتناول موضوعهم بنوع من الجدية العلمية، بدلا من دفس الرؤوس، كالنعام، فى الرمال.

بعض المراجع لزيادة الاطلاع

١ ـ المراجع العربية:

د. إبراهيم عبده : دولة الكويت الحديثة. القاهرة، سجل العرب، ١٩٦٢.

إحسان حقى : تونس العربية. بيروت، دار الثقافة.

د. أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير. القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٠.

أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث. القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨.

أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر. القاهرة، ١٩٥٦.

أحمد حسين (المحامى) : من وحى الجنوب. القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨.

أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ. القاهرة، ١٩٦٤.

أحمد طرابين : الوحدة العربية (١٩١٦ — ١٩٤٥). القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٧.

« « : تاريخ قضية فلسطين، منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦). القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٨.

أحمد عرابى : (مذكراته) كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية.

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على. القاهرة، ١٩٣٨.

« « : تاريخ التعليم فى مصر (عصور عباس وسعيد واسماعيل). أربعة أجزاء. القاهرة، ١٩٤٨.

د. أحمد عزت عبدالكريم : التقسيم الادارى لسوريا فى العهد العثمانى . القاهرة ، حوليات كلية الآداب ، ١٩٥٨ .

أحمد فوزى : قاسم والكويت ، بترول ودخان . القاهرة ، ١٩٦١ .

« « : قاسم والنفط ، لهو فى لهب القاهرة ، ١٩٦٣ .

« « : ثورة ١٤ رمضان . القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٣ .

آدم ، مدام جولييت : انجلترا فى مصر ، تعريب على فهمى كامل .

د. إدوارد سيدهم : مشكلة اللاجئين العرب . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .

ارسكين تشايلدرز : الحقيقة عن العالم العربى ، تعريب خيرى حماد . بيروت المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .

د. إرنست ا. رامزور : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلى . بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .

د. أسد رستم : بيان بوثائق الشام (الموجودة فى قصر عابدين) أربعة مجلدات. بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣ .

أسعد داغر : ثورة العرب . القاهرة ، ١٩١٦ .

« « : مذكراتى ، على هامش القضية العربية .

إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار فى دول البحار (جزءان) . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ .

أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .

الجنيدى خليفة : من وحى الثورة الجزائرية . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .

الحبيب تامر : هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ .

السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث . ثلاثة أجزاء . صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٤٨ .

السيد فرج : جيشنا فى فلسطين . القاهرة ، ١٩٤٩ .

السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤—١٩٤٨). القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

الفريد ليلنتال : ثمن إسرائيل . القاهرة ، ١٩٥٤ .

الفضيل الورتلانى : الجزائر الثائرة . بيروت ، ١٩٥٦ .

د. آلما وتلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدى . القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .

المهدى بن بركة : الإختيار الثورى فى المغرب . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد : الاستقصا فى تاريخ المغرب الأقصى . الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٥٥ .

الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) جزءان . القاهرة ، ١٩٢٣ .

أمين الريحانى : ملوك العرب . (جزءان) . بيروت ، ١٩٢٥ .

« « : المغرب الأقصى ، رحلة فى منطقة الحماية الاسبانية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .

« « : الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .

إيفا هويك : سنوات فى اليمن وحضرموت ، تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ .

جان جاك بيربى : الخليج العربى ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٥٩ .

جرجى زيدان : بناة النهضة العربية . القاهرة ، دار الهلال .

ج. سرفان شريبر : جندى فى الجزائر . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .

جلال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٥ .

د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

« « : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

« « : التنافس الدولى فى بلاد الصومال . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

« « : الثورة العربية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

« « : السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٨٣٠ — ١٩٦٠) . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

« « : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

« « : التسلط البريطانى على مصر ، الجزء السابع : سواحل البحر الأحمر . القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

« « : الاستعمار المقنع . القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .

« « : البحر الأحمر والاستعمار . (كتب ثقافية . عدد ٧٥) .

باسيل دقاق : عهد المهداوى . بيروت ، ١٩٥٩ .

برهان الدجانى : التنمية الاقتصادية للاردن . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

بلنت ، وبلفرسكارن : التاريخ السرى لإحتلال انجلترا مصـــر ، تعريب عبد القادر حمزة . القاهرة ، البلاغ ، ١٩٠٧ .

بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط . بيروت، المكتب التجارى، ١٩٥٩ .

تحسين العسكرى : مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية . بغداد ، ١٩٣٦ .

توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . القاهرة ، ١٩٤٤ .

توفيـق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى (١٩٠٨—١٩١٤). القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .

توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل معلى . دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٤٦ .

تيريفس روبرتسون : أزمـة ، القصة السرية لمؤامرة السويس ، تعـريب خيرى حماد . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين . المجموعة الأولى (١٩١٥ — ١٩٤٦) . القاهرة ، الأمانة العامة ، ١٩٥٧ .

جان بيشون : بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى ، تعريب محمد عزة دروزة . بيروت ، الكشاف ، ١٩٤٦ .

د. جلال يحيى : المغرب العربى والاستعمار . (كتب ثقافية عدد ١٦٤) .

« « : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ . القاهرة. الدار القومية، ١٩٦٤ .

« « : الاستعمار والاستغلال والتخلف .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٥ .

« « : التخلف والاشتراكية فى العالم العربى .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

« « : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية .
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥ .

« « : العالم العربى الحديث . الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

« « : الاشتراكية والفكر الاشتراكى .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

« « : المغرب الكبير . الجزء الثالث . العصور الحديثة .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .

« « : المغرب الكبير . الجزء الرابع . الفترة المعاصرة .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .

« « : الثورة والتنظيم السياسى .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

جلوب باشا : جندى مع العرب ، تعريب عفيفى حسن الصمدى .
بيروت ، دار النشر الجامعيين .

جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده .
العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى .
القاهرة ، دار العرب ، ١٩٥٧ .

د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على .
القاهرة ، ١٩٥٢ .

« « : الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق الاسلامى الحديث . جزءان .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ — ١٩٥٨ .

« « : رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٢) .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمد شكرى .
القاهرة ، ١٩٢٣ .

جوان فيلسى : الجزائر الثائرة ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد ، والدكتور إحسان عباس .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الثورة ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .

حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٦ .

« « : خمسون عاما فى جزيرة العرب .
القاهرة ، البابى الحلبى ، ١٩٦٠ .

د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية فى إفريقية .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

حسن الشيخة : عبد العزيز جاويش .
القاهرة ، المؤسسة العربية ، ١٩٦١ .

حسن حسني عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس . تونس ، ١٣٧٣ هـ .

د. حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضي والحاضر .
القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .

د. حسن صبحي : التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (١٨٨٤ — ١٩٠٤) .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

حسن مصطفى (عميد ركن) : المساعدات العسكرية الالمانية لإسرائيل .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

د. حسين فوزي النجار : السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣ .

» » : مع الأحداث في الشرق الاوسط ١٩٤٦ — ١٩٥٦ .
القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث .
القاهرة ، ١٩٣٨ .

حيدر شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزار . بيروت ، ١٩٥٥ .

دوجلاس آي آشفورد : التطورات السياسية في المملكة المغربية ، ترجمة
الدكتورة عائدة سليمان عارف ، والدكتور أحمد مصطفى
أبو حاكمة . بيروت ، الثقافة ، ١٩٦٣ .

د. راشد البراوي : من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .

رودلفو ميكاكي : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلي ، ترجمة طه فوزي .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

روم لاندو : سلطان مراكش ، ترجمة عبدالمجيد بن جلون . القاهرة، ١٩٥٢ .

» » : مراكش بعد الاستقلال ، تعريب خيري حماد .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

» » : تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة الدكتور نقولا زيادة .
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .

د. زكي صالح : منشأ النفوذ البريطاني فيما بين النهرين .
بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩ .

» » : مقدمة في دراسة العراق المعاصر . بغداد ، ١٩٥٣ .

ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

» » : دفاع عن العروبة . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٧ .

» » : ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ .

» » : يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب الحديث .
بيروت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٥ .

» » : أبحاث مختارة في القومية العربية .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

د. سامي الدهان : عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ — ١٩٠٦) .
القاهرة ، دار المعارف .

» » : الأمير شكيب أرسلان ، حياته وآثاره .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .

سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة .

بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٥ .

« « : الضمان الجماعى العربى .

القاهرة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ .

سامى منصور : فى مواجهة اسرائيل . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦٦ .

سليمان محمد النخيلى : تاريخ الحركة العمالية فى مصر .

القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٣ .

د. سعد بسيسو : الصهيونية . ١٩٤٥ .

« « : اسرائيل جناية وخيانة . حلب ، ١٩٥٦ .

سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان . القاهرة ، ١٩٥٢ .

« « : مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، امبراطورية رابح .

القاهرة ، ١٩٥٣ .

سعد زغلول فؤاد . عشت مع ثوار الجزائر .

بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .

سلفاتور أبونتى : مملكة الإمام يحيى ، رحلة فى بلاد العرب السعيدة ، ترجمة طه فوزى .

القاهرة ، ١٩٤٧ .

د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت . القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٥٩ .

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ — ١٩٥٦) .

القاهرة ، ١٩٥٧ .

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية .

القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .

صبحى ياسين : طريق العودة إلى فلسطين . القاهرة ، مطبعة الحرية .

صبرى أبو المجد : نهاية إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٠ .

د. صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى .

القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .

« « : المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٨ .

« « : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٩ .

« « : المغرب فى بداية العصور الحديثة .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

« « : المغرب العربى ، الجزائر — تونس — المغرب الأقصى .

القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ .

طاهر احمد الزاوى : جهاد الابطال فى طرابلس الغرب . القاهرة ، ١٩٥٠ .

« « : أعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦١ .

عارف العارف : تاريخ غزة . بيت المقدس ، ١٩٤٣ .

« « . النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (١٩٤٧-١٩٥٥)

جزءان . صيدا ، المكتبة العربية .

عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .

« « : الدولة الموحدة والدولة الاتحادية . الطبعة الثالثة .

القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . جزءان .

» » : عصر محمد على .

» » : عصر اسماعيل . جزءان .

» » : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى .

» » : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (١٨٨٢-١٨٩٢)

» » : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، .

» » : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية .

» » : ثورة سنة ١٩١٩ . جزءان .

» » : فى أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء .

» » : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

» » : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

عبد الرحمن زكى : التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

» » : سيناء أرض المعارك . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٧ .

عبد الرحمن زكى ومحمود عيسى : الزيت فى الشرق الأوسط .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

د. عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره .
القاهرة ، الدار المصرية ، ١٩٦٤ .

د. عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس .
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .

د. عبد العظيم أنيس : ملوك وباشاوات .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

عبد الكريم الغيلانى : المغرب شعبا وملكا . القاهرة ، دار الطباعة الحديثة .

د. عبد الكريم غرايبة : مقدمات تاريخ العرب الحديث .
دمشق ، مطبعة الجامعة ، ١٩٦٠ .

» » : سورية فى القرن التاسع عشر (١٨٤٠ — ١٨٧٦) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

عبد الكريم كريم : نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .
[رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط سنة ١٩٦٣] .

عبد اللطيف اليونس : شكرى القوتلى ، تاريخ أمة فى حياة رجل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

عبد الله التل : كارثة فلسطين ، مذكرات ... قائد معركة القدس .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ .

» » : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٥ .

عبد الله الريماوى : القومية والوحدة فى الحركة العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

» » : المنطق الثورى للحركة القومية العربيه الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

عبد الله (الملك) : مذكرات الملك عبد الله . عمان ، ١٩٤٧ .

عبد المجيد بن جلون : هذه مراكش . القاهرة ، مكتب المغرب العربى ، ١٩٤٩ .

عثمان الكعاك : مراكز الثقافة فى المغرب .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

م. بروكس : البترول والاستعمار فى الشرق ، تعريب د. محمود الشنيطى .
القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله .
القاهرة ، ١٩٥٧ .

د. محمد البهى : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى .
القاهرة ، ١٩٥٧ .

محمد الفاسى : التعريف بالمغرب .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد أمين الحسينى : تصريحات ، حقائق عن قضية فلسطين .
القاهرة ، الهيئة العربية العليا لفلسطين ، ١٩٥٤ .

د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ — ١٩١٤) .
القاهرة ، الانجلو المصرية .

» » : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

» » : دراسات ووثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

محمد بن الامير عبد القادر : تحفة الزائر فى مآثر الامير عبد القادر وأخبار الجزائر . جزءان .
الاسكندرية ، ١٩٠٣ .

علال الفاسى : الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٤ .

على البلهوان : تونس الثائرة . القاهرة ، ١٩٥٤ .

على إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد .
القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .

على محمد على : إسرائيل والشرق الأوسط . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .

» » : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .

عمر الدسوقى : محمود سامى البارودى . القاهرة ، المعارف ، ١٩٥٨ .

عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، ١٩٣٧ .

عيسى ميخائيل سابا : الشيخ ابراهيم اليازجى . بيروت ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .

غائب طعمه فرمان : الحكم الأسود فى العراق . القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٥٧ .

فؤاد الركابى : القومية ، حركتها ومحتواها .
القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٣ .

د. فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، الجزء الثانى ، ترجمة الدكتور كمال اليازجى .
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

» » : لبنان فى التاريخ ، ترجمة د. أنيس فريحة .
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

قدرى قلعجى : أضواء على تاريخ الكويت . بيروت ، دار الكاتب العربى ١٩٦٢ .

كامل اسماعيل الشريف : الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين . القاهرة ، ١٩٥١ .

مارون عبود : رواد النهضة الحديثة . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٢ .

د. محمد جواد العبوسى : مشكلات التقدم الاقتصادى فى العراق . ج ١ .
القطاع الزراعى .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

محمد حجى : الزاوية الدلائية .
[رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط
سنة ١٩٦٣] .

محمد خير فارس : المسألة المغربية (١٩٠٠ — ١٩١٢) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ثلاثة أجزاء .
القاهرة ، دار المنار ، ١٣٦٧ هـ .

د. محمد رفعت رمضان : تاريخ الأورطة المصرية السودانية فى المكسيك الحرة .
القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٣ .

محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال
مصر سنة ١٨٠١ . القاهرة ، ١٩٣٢ .

» » : تونس الخضراء . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٣ .

» » : محمد على الكبير . القاهرة ، ١٩٤٤ . [اعلام الاسلام] .

محمد صادق عقل وهيام أبو عافية : أضواء على ثورة اليمن .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .

د. محمد صبرى : الامبراطورية المصرية فى إفريقية .

» » : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر .
القاهرة ، ١٩٤٨ .

محمد طاهر العمرى : تاريخ مقدرات العراق السياسية .
الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤ .

محمد عبد البارى : التيارات السياسية فى الشرق العربى .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٧ [اخترنا لك] .

محمد على العبد : القدس مرة أخرى . بيروت ، مكتبة المعارف ، ١٩٦٠ .

محمد فائز القصرى : مأساة العالم العربى فى الربع الثانى من القرن العشرين .
دمشق ، المطبعة التعاونية ، ١٩٥٩ . جزءان .

» » : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ج ١ الصراع السياسى .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

محمد فريد أبو حديد : سيرة السيد عمر مكرم .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨ .

محمد فريد (بك) : تاريخ الدولة العليه العثمانية .

د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . ستة مجلدات
(١٩٥٠ — ١٩٥٢) .

د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على . القاهرة ، ١٩٤٢ .

» » » : الامبراطورية الافريقية . القاهرة ، ١٩٤٥ .

» » » : مصر والسيادة على السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

» » » : الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .

« « « : ميلاد دولة ليبيا الحديثة . القاهرة ، ١٩٥٧ .

« « « : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

محمد كمال عبد الحميد (عميد ا. ح) : معركة سيناء وقناة السويس .
القاهرة ، الوعى العربى ، ١٩٥٩ .

د. محمد محمد حسنين : الاستعمار الفرنسى . القاهرة ، ١٩٦٢ .

د. محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١ .
القاهرة ، جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢ .

« « « : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٢ .

« « « : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

« « « : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

« « « : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

محمود أبو رية : جمال الدين الأفغانى . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .

محمود الخفيف : أحمد عرابى ، الزعيم المفترى عليه .
القاهرة ، ١٩٤٧ .

محمود الشنقيطى : قضية ليبيا . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ .

محمود كامل (المحامى) : الدولة العربية الكبرى . القاهرة ، دار المعارف .

د. محى الدين السفرجلانى : تاريخ الثورة السورية .
دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦٠ .

محى الدين رضا : طويل العمر ، الملك عبد العزيز آل سعود .
القاهرة ، البابى الحلبى .

مصطفى الشهابى (الأمير) : الاستعمار . جزءان .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ — ١٩٥٦ .

« « : القومية العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

د. مصطفى خالدى وعمر فروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية .
بيروت ، ١٩٥٧ .

مصطفى عبد الرازق : محمد عبده . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦ .

مصطفى كامل (باشا) : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة ، ١٨٩٨ .

د. مكى شبيكة : السودان فى قرن (١٨١٩ — ١٩١٩) .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٧ .

« « : مختصر تاريخ السودان الحديث .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

مورو بيرجر : العالم العربى اليوم ، ترجمة محى الدين محمد .
بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣ .

موسى العلمى : عبرة فلسطين . ١٩٥٠ .

ميخائيل صقالة : مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان .
القاهرة ، ١٩٠٨ .

ميشيل ايونيديس : فرق... تحضر ، ثورة العرب (١٩٥٥ — ١٩٥٨) .
تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربي .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٣ .

نجلاء عز الدين : العالم العربي ، ترجمة ، طبعة ثانية .
القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦٢ .

د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

» » : تونس في عهد الحماية من ١٨٨١ — ١٩٣٤ .
القاهرة، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

د. نور الدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية .
القاهرة، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

هانز هو لفريتز : اليمن من الباب الخلفي ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦١ .

هزاع المجالى : مذكراتى ١٩٦٠ .

وزارة الثقافة والارشاد : محاضر جلسات مباحثات الوحدة (١٧ أبريل ١٩٦٣)
القاهرة ، كتب قومية ، ١٩٦٣ .

وزارة الخارجية المصرية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين
الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ —
نوفمبر ١٩٥١) . القاهرة ، ١٩٥١ .

د. وليد قمحاوى : النكبة والبناء في العالم العربي . جزءان .
بيروت . دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

يحيى بو عزيز : الموجز في تاريخ الجزائر .
الجزائر ، المطبوعات الوطنية ، ١٩٦٥ .

يوسف فهمى الجزائرلى : أرض البطولة ، الجزائر . الاسكندرية ، ١٩٦٤ .

يوسف درمونة : تونس بين الحماية والإحتلال . القاهرة ، ١٩٥٢ .

د. يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد .
يافا ، مطبعة الفجر ، ١٩٣٧ .

ب - المراجع الاوربية

ANTONIUS, George;

The Arab awakening, the story of the Arab national mouvement.

London, 1939.

ARMINJON, Pierre.

Etrangers et Protégés dans L'Empire Ottoman.

Paris, 1903.

ASHFORD, Douglas E.;

Political change in Morocco.

Princeton, Univ. Press, 1961.

AUMERAN, Gén. I.;

Paix en Algérie.

Paris, 1959.

AYACHE, Albert.

Le Maroc, Bilan d'une colonisation.

Paris, Editions Sociales, 1956.

AZOURI, N.;

Le réveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque.

Paris, 1905.

BARBOUR, Nevill.

A survey of North West Africa; (the Maghrib.)

Lodon, Oxford, 1959.

BEGIN, Menachem;

The Revolt. 1951.

BEN GURION, David;

Rebirth and destiny of Israel, 1954.

BENOIT — MECHIN;

Le loup et Léopard; Ibn Séoud ou la naissance d'une Royaume.

Paris, 1955.

BERARD, Victor;

Le Sultan, L'Islam et les Puissances.

Paris, 1907.

BERARD, Victór;

La révolution turque.

Paris, 1909.

BERNADOTTE, Folke;

To Jerusalem. 1954.

BOURGUIBA, Habib.

La Tunisie et la France.

Paris, 1954.

BOURGUIBA, Habib.

Propos et entretiens.

Tunis, 1960.

CHILDERS, Erskine;
Common sense about the arab World.
London, 1960.

CHOURAQUI, André,
Théodore Herzl, inventeur de l'Etat d'Israel.
Paris, 1960.

DJUVARA, T. G.;
Cent projets de partage de la Turquie, 1281—1913.
Paris, Felix Alcan, 1914.

CLARK, Michael K.;
Algeria in turmoil; A history of the rebellion.
New York, 1959.

CROUCHLEY, A. E.;
The economic development of modern Egypt.
London 1938.

CRUM, Bartley C.;
Behind the silksen curtain. 1947.

EARLE, E. M.;
Turkey, the great Powers and the Bagdad railway.
New York, 1935.

ETHRIDGE, W. S.;
Going to Jerusalem. 1950.

BREHIER, Louis,
L'Egypte de 1798 à 1900.
Paris, 1901.

BREMOND, général Ed.:
Yemen et Saoudia.
Paris, 1937.

BROCKELMANN, Carl.
History of the Islamic peoples
London, Routledge & Kegan Paul, 1949.

BROMBERGER, Serge.
Les Rebelles algeriens.
Paris, Plon, 1958.

CACHIA, A. J. (Major).
Libya under the Secend Ottman occupation 1835-1911.
Tripoli. 1945.

CAMBON, Henri;
Histoire de la Régnce de Tunis.
Paris, 1948.

CAMBON, Henri.
Histoire du Maroc.
Paris, Hachette, 1952.

CATARIVAS, David,
Israél. Paris, 1957.

HARDY, Georges.

Histoire de la colonisation.

Paris, Larose, 1928.

HOGARTH, D. G. ;

The Nearer East.

London, 1905.

HOLLINGWORTH, Clare,

The Arabs and the West. 1952.

HOURANI, A. H. ;

Syria and Lebanon.

Oxford, 1946.

HUREWITZ, J. C. ,

The struggle for Palestine, 1950.

IONIDES, Michael,

Divide and lose, the Arab Revolt of 1955—58.

London, 1960.

JEANSON, Colette et Francis.

L'Algérie hors la ioi.

Peris, Seuil, 1955.

JUIN, A. (maréchal).

Le Maghreb en fen.

Paris, Plon, 1957.

EVANS—PRITCHARD. E E.;

The Sanusi of Cyrenaica.

Oxford, 1949.

FAVROD, Charles—Henri.

La révolution algérienne.

Paris, Plon, 1959.

GARAS, Félix.

Bourguiba et la naissance d'une nation.

Paris, 1956.

GILLESPIE, Joan.

Algeria, rebellion and revolution.

London, Ernest Benn, 1960.

GLUBB, John Bagot;

The story of the Arab Legion. 1948.

GLUBB, John Bagot;

A soldier with the Arabs. 1957.

GRANDVAL, Gilbert.

Ma mission au Maroc.

Paris. Plon, 1956.

HADDAD, George;

Fifty Years of modern Syria and Lebanon.

Beirut, 1950.

JULIEN, CH.—A. ;

Histoire de l'Afrique du Nord, (**Tunisie, Algérie, Maroc.**)

Paris, Payot, 1966.

Vol. II.

JULIEN, CH.—A.;

L'Afrique du Nord en marche.

Paris, Julliard, 1953.

KIMCHE, John.

Seven Fallén pillars. 1950.

KOESTLER, Arthur ;

Promise and fulfillment. 1949.

LACOUTURE, Jean et Simone;

Le Maroc à l'épreuve.

Paris, Seuil, 1958.

LA JONQIERE;

L'Empire Ottoman.

Paris, 1914,

LAMOUCHE, (col.).

Histoire de la Turquie.

Paris, 1934.

LANDAU, Rom.

Moroccan drama.

San Francisco, 1956.

LAWRENCE, T. E.

Seven pillars of wisdom.

London, 1935.

LELIENTHAL, Alfred.

What price Israël ? 1953.

LENCZOWSKI, George.

The Midde East in International Affairs.

LE TOURNEAU, Roger.

Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920 — 1961.

Paris, Armand Colin, 1962.

LEVIN, Harry :

Jerusalem embattled. 1950.

LIE, Trygve;

In the cause of Peace. 1954.

LOYD, Lord.

Egypt since Cromer.

London, Macmillan, 1933.

LONGRIGG, Stephan H.;

Four centuries of Modern Iraq.

London, 1925.

LONGRIGG, Stephen H.;

Syria and Lebanon under the French mandate.

London, 1958.

MARLOW, J.;

The Anglo—Egyptian relations 1800—1953.

London, 1954.

MARRIOT, J. A. R;

The Eastern Question.

MARTIN, C.L.;

Les Israelites Algériens de 1830 à 1902.

Paris, 1936.

MCMICHAEL, Sir H. A.;

History of the Arabs in the Sudan.

MIEGE, Jean—Louis.

Le Maroc et l'Europe 1830—1894. (4 Vols.)

Paris, P. U. F. 1961—1963.

MILLER, William.

The Ottoman Empire and its successors, 1801—1927.

Cambridge, University Press, 1927.

MILNER, Alfred;

England in Egypt.

London, 1893.

M. M. SAFWAT. (Dr.)

Tunis and the Great Powers; 1878—1881.

Alexandria, P. F. Baganis, 1943.

MOHAMMED FARID Bey;

La crise ottomanne actuelle;

(1911—1912) et (1914—1915)

Genève, 1913 et 1915.

MOHAMMED FARID Bey;

Les intrigues anglaises coutre l'Islam.

Genève, 1917.

MONTAGNE, Robert.

Naissance du Prolétariat marocain.

Paris, J. Peyronnet. 1951.

MONTAGNE, Robert.

Revolution au Maroc.

Paris, France—Empire, 1953.

PAILLAT, Claude.

Le dossier secret de l'Algérie.

Paris, 1961.

PANETH, Philip.

Turkey, decadence and rebirth.

London, Alliance Press, 1943.

PEARS, Sir Edwin;

Life of Abdul Hamid.

New York, 1917.

PHILBY, H. St J. B ;

Arabia.

London, 1930.

PINON, René;

L'Europe et La Jeune Turquie.

Paris, 1911.

PINON, René;

L'Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,

L'Europe et l'Empire Ottoman.

Paris, 1917.

REZETTE, Robert.

Lea partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.

Great Britain and Egypt, 19 4—1936.

ROYAL Institute of International affairs.

The Middle East.

London, 1955.

SIGARD, Jules.

Le Monde Musulman.

Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;

Le mandat francais et l'expansion économique de la Syrie et du Lyban.

Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le Président de la République tunisienne.

Paris; Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.

London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.

London, 1915

TEMPERLEY, H.

England aad the Near East.

London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

(2 Vols)

THEOBALD; A. B. ;

The Mahdiya.

London, 1953.

PHILBY, H. St J. B ;
Arabia.
London, 1930.

PINON, René;
L'Europe et La Jeune Turquie.
Paris, 1911.

PINON, René;
L'Empire de la Méditerranée.
Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,
L'Europe et l'Empire Ottoman.
Paris, 1917.

REZETTE, Robert.
Lea partis politiques Marocains.
Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.
Great Britain and Egypt, 19 4—1936.

ROYAL Institute of International affairs.
The Middle East.
London, 1955.

SIGARD, Jules.
Le Monde Musulman.
Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;
Le mandat francais et l'expansion économique de la Syrie et du Lyban.
Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.
La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le Président de la République tunisienne.
Paris, Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;
Orientations.
London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;
The Caliph's last heritage.
London, 1915

TEMPERLEY, H.
England aad the Near East.
London, 1936.

TERRASSE, Henri.
Histoire du Maroc.
Casablanca, Atlantides, 1950.
(2 Vols)

THEOBALD, A. B. ;
The Mahdiya.
London, 1953.

WAVELL, A. P. (col.).
The Palestine Compaigns. 3 rd. ed.
London, 1935.

WEISMANN, Chaim.
Trial and error. 1949.

WILSON, Arnold T.,
The Persian Gulf.
London, 1951.

ZEINE N. ZEINE.
Turkish Arab relations and the rise of Arab nationalism.
Beirut, 1958.

ZIADEH, Nicola A. ;
Syria and Lebanon.
London, 1957.

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

رقم الايداع ٤٧٨٣ - ١٩٧٩
الترقيم الدولى ٤ - ٣٣٧ - ٢٤٧ - ١٩٧٧ ISBN



المطبعة العصرية
٥ شارع كافوري الحضرة القبلية - اسكندرية

٣٥٠٠ م ٠

١١٤٣٢٠

دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة

الناشر : دار المعارف بالاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير